الحروف والأدوات

الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي

تحقيق

د. هادي حسن حمودي

الطبعة الأولى
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

كتابُ الحروف والأدوات

الخليل بن أحمد الفراهيديّ الأزديّ

استخلصه وحقّقه

د. هادي حسن حمّودي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وإنّه لَتَنْزِيلُ ربِّ العالَمين﴾.
﴿نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ﴾.
﴿على قَلْبكَ لِتكون مِنَ الـمُنْذِرين﴾.
﴿بِلِسانٍ عَربيٍّ مُبين﴾.

«سورة الشعراء»
«١٩٢ - ١٩٥»

بين يدي الكتاب

للخليل بن أحمد الفراهيديّ الأزدي سبقٌ واضح في الدراسات اللّغويّة العربيّة، فقد أشاد الأقدمون به إشادة لا تدع مجالا للشك في ذلك.

ولكنْ.. يبقى الخليل مجهولا، فباستثناء إشارات الأقدمين إلى ضلاعته في اللّغة والنحو والعروض، وباستثناء كتاب العين الذي جارَ عليه الزمانُ وأهلُ الزمان كثيرا، لا نجد للخليل أثرا آخر مشخّصا ومجسّما.

أمّا قضايا النحو فالخليل مغيّب عنها باستثناء النّادر القليل من النّقول. هذا مع أنّ ثمّة نصّا ضخما يضمّ آراء الخليل النحويّة ورؤاه في تحليل الجملة العربيّة، بأسلوب يجمع بين اللّغة والنحو والذوق الرّهيف في فهم "كلام العرب" ونعني به (كتاب النحو) الذي شُهرت نسبته إلى سيبويه، في الوقت الذي يعترف فيه سيبويه بكل صراحة وجلاء ووضوح أنّه "من علم الخليل" وعلى الرغم من أنّ كثيرا من القدماء قد نوّه بهذه الحقيقة، فانّ الاعتقاد السائد أنّ (الكتاب) لسيبويه لا للخليل، حتّى إذا نقل المتأخّرون شيئا مِمّا ورد في (الكتاب) نصّوا على أنّه رأيٌ لسيبويه، متجاهلين شهادة سيبويه أنّ ذلك "من علم الخليل".

وسنرى في المقدّمة اللاحقة (الخليل بن أحمد وكتاب سيبويه) مناقشة مستفيضة لهذه القضيّة.

ومن أجل أن نعيد الحقّ إلى نصابه في هذه المسألة، عمدنا إلى كتاب سيبويه، وإلى كتب النحو واللّغة التي نقلت عن الخليل، وجمّعنا منها ما يتّصل بالنحو الخليلي في كتاب أسميناه بـ(كتاب النحو) الذي نأمل أن يظهر قريبا. وبعد أن انتهينا من ذلك، عنَّ لنا أن نجمع ما يختصّ بالحروف في كتاب خاصّ، هو هذا الذي نضعه اليوم بين أيدي المتابعين والمعنيّين بالخليل وعموم التراث العربي. وقمنا بترتيبه بحسب مجيء مادّته في (كتاب سيبويه) تسهيلا للمقارنة لِمن شاء. ثمّ خرّجنا نصوصه وما يحتاج إلى تخريج، ووضعنا ذلك في آخر الكتاب، كي لا نشغل القارئ عن المهمّة الأصيلة المتوخّاة من الكتاب، أي الاطّلاع على جانب من جوانب عبقريّة الخليل في النحو واللّغة وفي فهم اللّغة العربيّة بأصواتها ومعانيها.

ولا بدّ من التنويه، هنا، بفضل وزارة التراث والثقافة في مسقط بإخراج هذا الكتاب للنّور وتيسيره للباحثين، فلها جميل الشكر وعاطر الثناء.. ومنه، تعالى، نستمدّ العون والتوفيق..

د. هادي حسن حمّودي

لندن في ٣١/٣/٢٠٠٤

الخليل بن أحمد وكتاب سيبويه

كثيرا ما نقرأ في كتب اللّغة (وقال اللّيث).

والحقيقة أنّ اللّيث لم يقل شيئا.

وإنّما القول للخليل.

ومعظم تلك الأقوال وردت في كتاب العين

الذي نَحَله بعض الجاهلين والمتجاهلين للّيث بن نصر بن سيّار.

وكثيرا ما نقرأ في كتب النّحو (وقال سيبويه).

والحقيقة أنّ سيبويه لم يقل شيئا كثيرا.

فمعظم ما قاله هو للخليل بن أحمد

نجده مرويّا عنه في "الكتاب" المنسوب لسيبويه.

وكما نُسب كتاب العين للّيث لأنّه كان الراوية له

كذلك نُسب كتاب النحو لسيبويه لأنّه كان الراوية له

والفرق بين النسبَتين:

أنّ العين خالصٌ للخليل.

فأما الكتاب المنسوب لسيبويه

ففيه شيء من أقوال علماء آخرين

يسهل التعليم عليها واستخلاصها من الكتاب

لتصفوَ نسبتُه للخليل.

الخليل بن أحمد(١)

إنّ أقصى ما يمكن أن يقال في ولادة الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزديّ، أنّه ولد ما بين شواطئ عُمان ورمال صحرانها في حوالي سنة مائة للهجرة، وأنّه ربما كان أول طفل في الإسلام سمّي خليلا، كما كان أبوه أوّل طفل في الإسلام سمّي أحمد.

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي من أوائل الرواد الذين اخترقوا تخوم الصحراء ووصلوا بعلمهم الغزير وعبقريتهم الفذة إلى البصرة، أبرز عواصم الفكر والعلم في ذلك الزمان.

وليس من شكّ في أن الخليل وصل إلى البصرة بعد أن اكتملت أدواته العلمية، واستقرّ على منهج في البحث والاستقصاء والإبداع، بحيث صارت له المنزلة المشهودة منذ أوّل أيّامه في البصرة التي اكتسبت به صيتا لا يبلى، حيث جالسَ علماءها فأسَرَهم بحُسن خلقه ونُبل سجاياه وسعة علمه، فأنزلوه من أنفسهم المنزلة الرفيعة التي يستحقّها، ثمّ بادر إلى عقد مجالس العلم المعروف آنذاك، مدارسة القرآن الكريم، وما يتصل به من روايةٍ للّغة، واستنباطٍ لقواعد التعبير، الذي عرف فيما بعد بالنحو، ومدارسة أشعار العرب واكتشاف إيقاعاتها وعروضها وأوزانها.

لم يكن الخليل غريبا عن البصرة، فبعض من أهله هناك، حيث كان لهم مقام عريق من قبل الفتح الإسلامي للعراق.. حتى أن الفاتحين المسلمين حين دخلوا البصرة بنوا فيها سبعة معسكرات سكنية، اثنين بالخريبة، واثنين بالزابوقة، وهما حارتان من حارات البصرة، وثلاثة في ديار الأزد، بحسب تعبير ياقوت الحموي(٢). كما أنّ البصرة يومذاك، كانت، ملتقى الطرق البرية التي تربط بين الشمال والخليج، وإليها تنتهي سفن العمانيين القادمين من عُمان والهند والصين وأفريقيا الشرقية.

وإضافة الى هؤلاء، شكّل الأزديون قسما كبيرا من جيش الفتوحات التي توجهت إلى العراق، بينما غلبت قبائل شمال الجزيرة على الجيوش التي توجهت لفتوحات الشام وغيرها.

ويذكر المؤرخون أنه كان في موقع البصرة الحالي خطط للأزديين، ولأقوام أخرى، وينقلون أيضا أنها قد نمت بالقبائل العربية حتى بلغ عدد سكانها حوالي نصف مليون نسمة.. وكان معظم هؤلاء السكان من قبائل الأزد، سواء كانوا مقيمين فيها من قبل الفتح، أم اتخذوها موطنا بعده، وسواء كانوا من المحاربين الذين قدموا بمعية الجيوش، أم هاجروا إليها فيما بعد، للتجارة أو طلب العلم أو غير ذلك من شؤون الحياة.

فلم يكن عجبا أن يشد الخليل رحاله إليها، وبخاصة أنها أصبحت المدينة التي استوطنها العلم، وكثرت فيها مدارسه، وتياراته،

واتجاهاته، كما أضحت موئلا للعلماء المتخصّصين في جوانب العلم والمعرفة التي كانت شائعة يومذاك، أو بدأت بالتشكّل.

العلم والزهد والتقى، هي الصفات التي عرفها الناس عن الخليل الجليل. لقد كان يحجّ سنة ويغزو سنة، وفيما بينهما ينصرف الى الكتابة والتأليف وإلقاء دروسه القيّمة، حتّى حسنت مؤلفاته وخلدت كتاباته، التي منها كتاب العين، وكتاب النحو، وغيرها ممّا نؤكد صحّة عَزْوِها إليه، على الرغم مما أثاره بعضهم من تشكيك في صحّة ذلك العَزْوِ، انطلاقا من مقولات ضعيفة ورؤى متعصّبة ضيّقة الأفق، مما سنشير إليه إشارة سريعة، لأننا قد ناقشناه باستفاضة في كتب أخرى.

قلنا إنّ الخليل دخل البصرة وقد اكتملت أدواته العلمية، وتوضّح منهجه في البحث والاستقصاء، على الرغم من أنّ بعض الكاتبين يرى أنّ الخليل قد أخذ العلم في البصرة بعد قدومه إليها، غير أن أدلّة تاريخيّة لا يرقى إليها الشك، تثبت هذا الذي قرّرناه، ومن تلك الأدلّة ما يذكره ابن العماد في شذرات الذهب، من أن الخليل حين نزل البصرة كان يعتزم مناظرة الحسن البصري، وجلس مع الجالسين يستمع إلى ما يقوله الحسن، وهو ساكت، فسئل عن سكوته، فقال: هو رئيسٌ في مجلسه منذ خمسين سنة فخفت أن ينقطع فيفتضح في البلد(٣).

وهذه الواقعة لا تشير إلى اكتمال أدوات الخليل العلمية من قبل دخوله البصرة، فحسب، وإنما تشير، أيضا، إلى خلقه الرفيع، وتواضعه

الجم الذي عرف به طيلة حياته.. فهو لا يريد أن يناقش الحسن البصريّ، إشفاقا على هذا الأخير أن يسقط، علميا، في عيون مريديه وتلامذته.

ويجدر بنا ملاحظة أن اكتمال الشخصيّة العلمية للخليل من قبل أن يطرأ على البصرة لا يعني أنه لم يأخذ عن شيوخ البصرة وعلمائها، وإنما يعني أنه جلس إلى أولئك العلماء، كما يجلس عالم إلى عالم، يستفيد كل منهما من الآخر.. فلم يكن أخذه للعلم أخذ تقليد ومتابعة، وإنما كان أخذ تجديد ومناقشة وحوار وإضافات ثرّة، وقد أثِر عنه أنه كثيرا ما كان يقول: (كن على مدارسة ما في قلبك أحرص منك على حفظ كتابك).

هذه الميزات النادرة هي التي جعلت منه عَلَما ورأس مدرسة كبرى من مدارس العلم، وأنزله النزيهون من علماء التراث مكانا عليّا في نفوسهم وفي توصيفاتهم، واتخذوا منه مثالا يحاولون الوصول إلى شيء مما اتّسم به من صفات النبل.

يصفه حمزة بن الحسن الأصفهانيّ بقوله:

× (.. وبعد، فإن دولة الإسلام لم تخرج أبدع للعلوم التي لم يكن لها عند علماء العرب أصول، من الخليل، وليس على ذلك برهان أوضح من علم العروض الذي لا عن حكيم أخذه، ولا على مثال تقدمه احتذاه، وإنّما اخترعه من ممرّ له بالصفّارين، من وقع مطرقة على طست ليس فيهما حجّة ولا بيان يؤديان إلى غير حليتهما، او يفيدان غير جوهرهما.

فلو كانت أيامه قديمة، ورسومه بعيدة، لشكّ فيه بعض الأمم لصنعته ما لم يصنعه أحد منذ خلق اللّه الدنيا، من اختراعه العلم الذي قدمت ذكره، ومن إمداد سيبويه من علم النحو بما صنّف منه كتابه الذي هو زينة لدولة الإسلام).

ولتلميذه النضر بن شميل، الذي قيل إنّه أنكر تأليف الخليل لكتاب العين، أقوال دالّة على عظيم منزلة الخليل في نفسه، فهو القائل:

× أقام الخليل في خُصّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسين، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال.

× كنّا نمثّل بين ابن عون والخليل بن أحمد أيهّما نقدّم في الزهد والعبادة، فلا ندري أيّهما نقدّم.

× أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه، وهو في خصّ لا يُشْعَرُ به.

ويقول فيه سفيان بن عيينة:

× من أحبّ أن ينظر إلى رجل خلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد.

وأما أبو البركات الأنباري فيقول:

× الخليل بن أحمد.. سيد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده، والغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو.

وكلّ قول من هذه الأقوال، وكل توصيف من هذه التوصيفات، يشير إلى المنهجية العلمية التي أرسى الخليل الجليل قواعدها، وشيّد بنيانها، ومهّد السبيل لمن جاء بعده، ليغرف من بحر علمه، وليواصل البناء على تلك الأسس التي ما زالت شاخصة للعيان، تحدد مسار الآداب واللغة وتطوراتهما.

ونظرا لمكانة الخليل العلمية، فقد عني بعض علماء التراث برواية آرائه وأقواله وأفعاله، لأنّ علمه كان شاملا لجوانب عديدة مِمّا كان النّاس بحاجة إليه، إضافة إلى الخلق القويم والصفات السامية التي كانت تفيض على مَن يعرفه أنسا ولطفا وإعانة على طلب العلم.

ومما ينقلونه عنه من أخبار أنه، رحمه الله، كان يقول البيتين والثلاثة، في الأحداث التي تمر به، شعرا سلسا جميلا منسابا.

يروون أنّه كان يقطّع العروض، على التفعيلات التي كان قد ابتكرها، مثل فعولن، مفاعيلن، مستفعلن.. وغيرها.. فدخل عليه ابنه وهو على تلك الحال، فخرج إلى الناس وهو يقول إنّ أباه قد جُنّ، فدخلوا عليه وأخبروه بما قال ابنه فقال له:

لو كنت تعلم ما أقول عذرتني
أو كنت تعلم ما تقول عذلتكا
لكن جهلت مقالتي فعذلتني
وعلمت أنّك جاهل فعذرتكا

وممّا يروونه له من شعر يدخل في باب الزهد، تذكيره بأنّ الموت غاية كلّ حيّ، فعلى المرء أن يكون مستعدًا له في كلّ حين:

وقبلك داوى الطّبيبُ المريضَ

فعاش المريضُ ومات الطبيب

فكن مستعدا لداعي الفناء

فإن الذي هو آت قريـــب

وأرسل إليه والي الأهواز ليقدم عليه فيعلّم ولدَه، راسما له مرتّبا مغريا، وكان هو في مسيس الحاجة إلى شيء منه، ولكنّه أبى أن يترك العلم وطلاّبَه ليذهب إلى والي الأهواز يعلّم ابنَه، واكتفى بأن أخرج إلى رسول الوالي خبزا يابسا، وقال: كُلْ، فما عندي غيره، وما دمت أجده فلا حاجة لي في سليمان، فقال له الرسول: فما أبلّغه؟ فأنشأ يقول:

أبلغ سليمان أنّي عنه في سعة

وفي غنى، غير أنّي لست ذا مالِ

سخّى بنفسي أنّي لا أرى أحدا

يموت هزلا، ولا يبقى على حـــالِ

والفقر في النّفس لا في المال تعرفه

ومثل ذاك الغنى في النفس لا المالِ

فالرزق عن قدر، لا العجز ينقصه

ولا يزيدك فيه حَوْلُ محتـــــــالِ

ويروون له قوله في أهل العلم: إنْ لم تكن هذه الطّائفة أولياء الله، تعالى، فليس للّه، تعالى، وليّ.

وكان، رحمه اللّه، يقول: إنّي لأغلق عليّ بابي فما يجاوزه همّي.

وله: أكملُ ما يكون الإنسان عقلا وذهنا إذا بلغ أربعين سنة، وهي السّنّ التي بعث اللّه، تعالى، فيها محمدا (ص). وأصفى ما يكون ذهن الأنسان في وقت السّحر.

وكثيرا ماكان يردد قول الشاعر:

واذا افتقرت إلى الذخائر لم تجد
ذخرا يكون كصالح الأعمال

ونسب إليه قوله في الشيخ عيسى بن عمر وكتابيه (الاكمال) و(الجامع):

بطل النحو جميعا كله
غير ما أحدث عيسى بن عمرْ
ذاك إكمال وهذا جامع
وهما للناس شمس وقمرْ

ورئي في النّوم، بعد وفاته، فقيل له: ماصنع اللّه بك؟ فقال: أرأيت ماكنّا فيه!؟ لم يكن شيئا. وما وجدت أفضل من: سبحان اللّه، والحمد للّه، ولا إله الا الله، واللّه أكبر. وأيًا كان نصيبُ هذه الواقعة من الصّحّة، فهي دالّة على ما عُرف عنه من زهد وتُقى.

وبعد أن أدى رسالته أفضل أداء، انتقل إلى رحاب رحمة ربّه في حوالي سنة ١٧٥ هـ.

xxxxxxx

ومِمّا يؤسف له حقّاً أنّ عالما بهذه المنزلة والمكانة، تمرّ به كتب التراث والتأريخ مرورا عابرا، فلا تتلبّث طويلا أمام مجريات حياته، وإن كانت تشيد به حيثما ذكرته.

المصادر والمراجع خالية عن تفصيلات حياته، حتى قال أحد الباحثين وهو يقدم رسالة جامعية عن الخليل: ومما يدعو إلى الأسف أن كثيرا من جوانب شخصية الخليل مجهول لدى الباحث، فلم يكد يعرف إلا جانبا ضئيلا جدا من حياته العقلية، يوم ان عرف أستاذا من أساتذة البصرة، وشيخا من شيوخ العلم فيها وهي فترة لا يمكن تجاهلها، ولا يسع التاريخ أن يمر عليها دون أن يقف عندها طويلا. ولم نكد نعرف عن نشأته إلا أنّه ولد سنة مائة للهجرة، وتوفي سنة سبعين ومائة أو سنة خمس وسبعين ومائة، وإلا أخبارا متفرقة من هنا وهناك. أمّا كيف نشأ؟ وكيف قضى فترة صباه؟ ومتى بدأ تعلّمه؟ وكيف تدرج في حياته العلمية؟ فهذه أسئلة لم يستطع الباحث الاجابة عنها لأنّ التاريخ نفسه لم يستطع الإحاطة بها حتى الآن(٥).

وإذا كانت المصادر لا تقدّم لنا نفعا كبيرا في فهم حياة الخليل، فإنّ تراثه يكشف عن عبقريّة فذّة نادرة. ولعلّ من أبرز ذلك التراث، الميادين الثلاثة التي شهر بها الخليل شهرة واسعة:

× الميدان اللغوي، وله فيه كتاب العين، وكتاب الحروف، وهو غير الورقات الثلاث التي حُققت باعتبارها ذلك الكتاب، على ما تحدّثنا عنه في كتابنا (علماء عُمانيّون عبر التاريخ). ولقد صار كتاب العين محورا لحركة علميّة واسعة امتدّت منذ عصر الخليل وإلى أيّامنا هذه. فلا نعرف معجما لغويّا لم ينطلق من مادّة العين، ولا نعرف معجميّا عربيّا إلاّ وقد زيّن كتابه بنقولٍ عن العَين، لأنّ الخليل ثقةٌ فيما رواه، وعبقريّ فيما حلّله وبيّنه من قضايا الألفاظ والمعاني، فكان الرائد الذي لا يَكذبُ أهله. ولا نغالي إذا قلنا إنّ المعجميين العرب اللاحقين كانوا عيالا على العَين، حتّى إنْ توسّعوا فيه، وأضافوا إليه. فمنه بدأوا ومن مادّته انطلقوا.

× الميدان النحوي، ويتمثّل في (كتاب النحو) الذي على أساسه كتب سيبويه (الكتاب). وسبق أن أخْبرنا بالعثور على نسخة من هذا الكتاب، ثمّ تبيّن لنا أنّ تلك النّسخة لا تَمتّ للخليل بأدنى صلة، فأخذنا على أنفسنا أن ننجز (كتاب النحو) للخليل، وقد قمنا بذلك، بحمد اللّه وتوفيقه.

× الميدان العروضي، وهو الفنّ الذي ألّف فيه عشرات العلماء، وبقيت الريادة فيه للخليل.

وإذا كنّا سنتطرّق إلى (كتاب النحو) فيما بعد، فيتبقّى لدينا كتاب العين الذي هو أول معجم لغوي، ضمّ أشتات اللغة في

ألفاظها ومعانيها، ورتبّه الخليل ترتيبا أصواتيا متلائما مع مواضعات زمانه، وذواقه هو لمخارج الحروف، ذلك الذواق الذي أثبتت المختبرات الصوتيّة الحديثة أنه ذواق صحيح سليم، على الرغم من أن الخليل كان قد وصل إلى تشخيص الأصوات وأوصافها ومخارجها وقِيَمِها، من غير أن يملك أجهزة ومختبرات صوتية، بل كان اعتماده على قدراته وحسّه اللغوي السليم، الذي فُطر عليه منذ نشأته الأولى بين ظهراني الأزد في بلاد عُمان.

ولكنّ كتاب العين تعرّض لقوارع من الادعّاءات، بدأت منذ أوّل ظهوره، واستمرّت تقوى وتضعف، تقوى حين تجد من يأخذه هواه لغير الحقّ فيستكثر على الخليل ذلك الانجاز العلمي الشامخ، وتضعف حين تجد الأمة أنّها في موقع القوّة و الإيمان بذاتها، وبانجازات أبنائها.

إنّ قصّة التشكيك في كتاب العين، ليست وليدة ما كتبه أحمد أمين في مصر والبستاني في بيروت، ولا هي من آثار تجنّي المستشرقين، بل بدأت منذ أن ظهر الكتاب في البصرة في أواسط القرن الثالث للهجرة، حين جاء ورّاق من خراسان ومعه نسخة سقيمة من كتاب العين، فأثار ثائرة العلماء الذين نظروا في تلك النسخة السقيمة، فأنكر بعضهم نسبة الكتاب للخليل، للأغاليط الواردة في الكتاب مِمّا لا يصحّ حملها على أقلّ طلاّب الخليل شأنا، فكيف يُمكن أن تُحمَل عليه؟! وهو إجلالٌ للخليل عن ذلك. غير أنّ آخرين اتّخذوا من هذا ذريعة للإساءة إليه.

وقد سبق أن قمنا بمناقشة هذه القضيّة مناقشة مستفيضة فيما كتبناه عن الخليل الجليل، وكذا في مقدّمتنا لكتاب العين، ولكتاب مختصر العين، مما لا نرى فائدة في إعادة ذكره هنا، خاصّة وأنّ حملات التشكيك قد آلتْ إلى السقوط والاندثار، فالحقّ أبلجُ والباطلُ لَجْلَج.

ولكنْ، بحسبنا أن نشير إلى أنّ العين لم يكن الكتاب الوحيد للخليل الذي تعرّض لحملات التشكيك والانتقاص، ولم يكن الوحيد من بين آثار الخليل الذي نُسب تأليفه إلى غير الخليل، فثمّة كتاب آخر هو (كتاب النّحو) الذي نُسب إلى سيبويه بغير وجه حقّ. ولم يكن دور سيبويه فيه إلاّ الرواية عن الخليل وإلاّ رأيا يقوله هنا، وآخر هناك، وإلاّ بضعة نُقول عمّن عاصر الخليل وسيبويه وسبقَهما، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب الضبّيّ. وربّما كان قد تلقّى بعض تلك النقول عن الخليل نفسه. على ما سنوضّحه لاحقا.

xxxxxxx

سيبويه وكتاب النحو

أمّا سيبويه(٦)، فقد اختلف المؤرخون في اسمه وكنيته وموطنه، ولم يعرفوا سنة ميلاده، وإنْ ذهب أكثرهم إلى أنّه توفّي شابًا وذلك في سنة ١٨٠ للهجرة، أي بُعيد وفاة شيخه الخليل بخمس سنوات فحسب.

واختلفوا في أصله فقد قيل إنّه ولد في إصطخر وقيل أنّه ولد في الأهواز. وربّما كان من إصطخر في بلاد فارس ثمّ رحلت عائلته إلى الأهواز، ومنها إلى البصرة.

وقالوا إنّه التحق بالفقهاء وأهل الحديث، حيث كان يستملي الحديث على حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ. غير أنّه كان يلحن (أي يُخطئ) في القراءة، فنبّهوه إلى ذلك، فألزم نفسه بتعلّم العربيّة على يد الخليل حيث توسّم فيه الخليل القدرةَ على استيعاب مسائل النحو العربيّ، فخصّه بحمل علم النّحو عنه. كما سبق أنْ خصّ الليث بحمل كتاب العين. فقد كان الخليل يرتّب طلابه منازلَ ومراتبَ تلائم قدراتهم وإمكانيّاتهم، إضافة إلى محاضراته ودروسه العامّة التي لا بدّ لكلّ واحد منهم أن يتقنها مِمّا يتعلّق بالأدب واللّغة والنحو وغيرها.

ويذهب بعض الكتّاب إلى أنّ سيبويه قد أخذ على شيوخ آخرين، هم: الأخفش الأكبر، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي القارئ، وعبد اللّه ابن زيد الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس بن حبيب الضبّي، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري. كما ذكروا أنّه أخذ عن أبي عمرو بن العلاء.

غير أنّ تفحّصنا لهذه الأسماء، ومدارستنا لِما جاء في (كتاب) سيبويه، يجعلنا نشكّ في أنّه أخذ عن هؤلاء جميعا. وذلك لأنّ بعضهم لم يُعاصر سيبويه، بل توفّي قبل أن يطرأ سيبويه على البصرة. فالأخفش الأكبر، وإن لم تُعرف سنة وفاته، بشكل دقيق، إلاّ أنّهم وصفوه بأنّه كان إماما في العربيّة "قديما". وقد تلمذ لأبي عمرو ابن العلاء ومن هم في طبقته. وأبو عمرو بن العلاء الذي توفّي في الكوفة سنة ١٥٤ للهجرة، لم يثبت أنّ سيبويه قد التقى به، كما أنّه حين توفّي لم يكن سيبويه قد تجاوز الرابعة عشرة من عمره، إنْ لم يكن أقلّ من ذلك. وكذلك نشكّ في تلمذته لعبد اللّه بن زيد الحضرمي الذي نعتقد أنّه توفّي قبل ولادة سيبويه. وكانت وفاته في سنة ١٢٧ للهجرة. ذلك أنّ المؤرّخين يذكرون أن سيبويه توفّي وهو ما زال شابًا، أي أنّه لم يصل الأربعين من عمره، بل ربّما كان بين الثلاثين والأربعين، لا ندري شيئا عن ذلك. ولَمّا كانت وفاته في سنة ١٨٠ للهجرة، فذلك يعني أنّ ولادته لم تكن، في أيّة حال من الأحوال، قبل سنة ١٤٠ للهجرة على أفضل الاحتمالات، إذ يكون قد توفي وله من العمر أربعون عاما، وهو عمر على الرغم من عدم اعتباره بضمن سنوات الشبيبة، فإنّنا أخذنا به، كأقصى حدّ محتَمل للفترة التي عاش فيها سيبويه.

وبذلك أيضا تُصبح تلمذته لعيسى بن عمر موضع شكّ قد يصل إلى درجة اليقين. فعيسى بن عُمر الذي كفّ بصره في أواخر حياته واعتزل التدريس، توفي في سنة ١٤٩ للهجرة. أي حين كان لسيبويه تسع سنين من العمر أو أقلّ، ولا ندري إن كانت هجرة عائلته إلى البصرة قد تَمّت في ذلك السنّ أو بعده.

ومِمّا يؤكّد أنّ سيبويه قد ولد بعد سنة ١٤٠ للهجرة أنّهم، أنفسهم، يقولون إنّه أخذ على أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري الذي توفي في سنة ٢١٥ للهجرة. ولا ريب في أنّ أبا زيد الأنصاري كان قد وصل إلى مرحلة الأستاذيّة حتّى يستطيع الطلاب أن يأخذوا عنه. ولا نظنّ أن ذلك كان متاحا له قبل سنة ١٦٥ للهجرة وما بعدها، على افتراض صحّة قولهم أنّه قاربَ المائة، اي أنّه ولد في سنة ١٣٥ هجريّة أو قريب منها. ومن جهة أخرى، فلا بدّ أنّ سيبويه قد وصل إلى سنّ يؤهّله للأخذ عن أبي زيد الأنصاري. غير أنّه لم يذكر أبا زيد في (الكتاب) إلاّ مرّتين، الأولى بلفظ (قال أبو زيد)(٧) والأخرى (قال أبو عمرو: قال أبو زيد)(٨). ولم يذكر مَن نقل له قول أبي عمرو. فلا نستبعد أن يكون ثمّة وَهْمٌ في تلمذة سيبويه لأبي زيد الأنصاري، كما لا نستبعد أن يكون الخليل قد ذكر لسيبويه ما قاله أبو زيد. خاصّة وأنّ كلّ ما نعرفه عن تلمذة سيبويه لأبي زيد الأنصاري، ما رووه عن أبي زيد لا عن سيبويه. فقد رووا عنه أنّه قال (كان سيبويه يأتي مجلسي

وله ذُؤابتان، فإذا سمعتَه يقول: أخبرني الثقة، أو مَن أثق بعربيّته فأنا أخبرته). ولا ندري، إذن، لمَ لم يصرّح سيبويه باسمه في غير ذينك الموضعَين. كما لا ندري مقدار ما استفاده منه، وهو ما زال حدثا صغير السنّ (له ذؤابتان، أي: ضَفيرتان).

وهناك سببٌ آخر يدفعنا إلى الشكّ في تلمذة سيبويه لبعض أولئك العلماء، ذلك أنّه هاجر إلى بغداد في عصر هارون الرشيد، وانقطعت علاقته بالبصرة وعلمائها. فلمّا كانت سنة ١٧٠ للهجرة طلب سيبويه أن يناظر الكسائيّ في حضرة الرشيد أو في منزل خالد بن يحيى البرمكي الذي ولي الوزارة في تلك السنة. ونتيجة للحوار بين سيبويه والكسائي في المسألة الزنبوريّة (كنت أظنّ أنّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزّنبور، فإذا هو هي، أو: فإذا هو إيّاها) لم تطب الإقامة لسيبويه في بغداد فغادرها إلى الأهواز ومات فيها كمدا. وكان ذلك، كما سبق القول، في حدود سنة ١٨٠ للهجرة، وهو ما زال في ريعان شبابه.

وهذا يعني أنّ مدّة بقائه في البصرة لا تتجاوز العشرين سنة بأيّة حال من الأحوال، على افتراض أنّه وصل إليها وهو لم يتجاوز العاشرة من عمره. أي في حوالي سنة ١٥٠ للهجرة. وفي هذه الحالة، سيكون من المستحيل عليه أن يأخذ عن أولئك العلماء جميعا. وإنّما الثابت أنّه أخذ عن الخليل ولزم مجالسه. كما أنّ ثمّة شواهد على أنّه أخذ عن يونس بن حبيب. أمّا الآخرون فليس من شاهد جدير بالاعتبار على تلمذته لهم.

ويكفيك أن تقرأ قول سيبويه نفسه: (وهذا قول ابن أبي إسحاق، "يعني يعقوب الحضرمي"، وأبي عمرو، "يعني أبا عمرو بن العلاء"، فيما حدّثنا يونس)(٩). ممّا يدلّ دلالة واضحة على أنّ سيبويه نقل عن يونس آراء أولئك العلماء، كما نقل عن الخليل بعض أقوال السابقين من الشيوخ والعلماء.

ولقد اعتمد الكتّاب الذين وضعوا تلك اللائحة المتضمنَة لشيوخ سيبويه، على أنّه روى عن أولئك العلماء، فهو، إذن، قد أخذ عنهم! وهذا توجيه غير دقيق، فسيبويه يروي الكتاب عن الخليل، والخليل يروي له بعض ما سمعه من معاصريه من العلماء، كأبي عمرو ابن العلاء والأخفش الأكبر وعيسى بن عمر الذي سبق أن ذكرنا مديح الخليل له. وإنّما انساق الكتّابُ إلى ذلك الوهم لأنّهم خالوا الكتاب من صنع سيبويه لا من روايته.

ولكنْ.. ألا يجوز أن يكون (الكتاب) حقيقةً من تأليف سيبويه، وأنّه ضمّنه آراءه النحويّة إلى جنب ما رواه عن شيخه الخليل وعن الشيوخ والرواة الآخرين؟

نحن مقتنعون تماماً أنّ هذا الاحتمال لا دليلَ عليه، ولدينا من الأدلّة والشواهد ما يُثبت أن (الكتاب) للخليل برواية سيبويه. فثمّة شواهد نقلها المؤرخون وعلماء النحو أنفسهم، وشواهد استخلصناها من (الكتاب) ذاته.

أمّا القسم الأوّل، من تلك الشّواهد فهو ما ذكره المؤرّخون وعلماء النحو، والذي يتمثّل شيءٌ منه في هذه الملاحظات:

* جاء في الصفحة الثالثة والعشرين من كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ما نصّه:

(ولما مات سيبويه قيل ليونس إنّ سيبويه ألّف كتابا من ألف ورقة في علم الخليل. فقال يونُس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كلّه؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى: قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه كما صدق فيما حكاه عنّي)(١٠).

فالكتاب، إذن، في "علم الخليل" ونقل سيبويه من ذلك العلم ألفَ ورقة. فإذا علمنا أنّ المخطوطات الموجودة للكتاب اليوم ما بين مائتين وثلاثمائة وخمسين ورقة، حقّ لنا أن نتساءل: أين بقيّة الألف ورقة؟ وإذا تصوّرنا أنّ النسخة التي ذُكرت أمام يونس تختلف عن النّسخ الموجودة اليوم، فإنّ النّصّ يعطينا فكرة عن أنّ ألف ورقة من الكتاب هي للخليل. ولن يتبقّى منه، بعد ذلك، إلا أقلّ القليل، مما هو رأي لسيبويه أو نقل عن يونُس وغيره.

وفي الرواية شيءٌ يُلفت النّظر، فالرواية تقول إنّ يونس تساءل: "ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كلّه؟" وذلك يؤكّد ما ذكرناه من قصر الفترة الزّمنيّة التي قضاها سيبويه في البصرة، إذ يستغرب يونس أنّ سيبويه استطاع أن يسمع من الخليل ذلك العلمَ كلّه، في تلك

الفترة الوجيزة؟ وبالطبع فإنّ هذا دالّ على صدق فراسة الخليل في تلاميذه، وصواب اختيار كلّ منهم ليحمل عنه بابا من أبواب العلم. فلو كان قد أوكل أمر النحو إلى اللّيث أو أمر العروض إلى سيبويه لَما عُرف الخليل ولَما عرف النّاسُ علمَه وشأنه.

لقد تفرّس الخليل في سيبويه نزعة عقليّة منطقيّة خاصّة، تؤهّله لفهم تحليله للجملة العربيّة وبنائها النحوي. فكان أن عهد إليه بهذا العلم.

وفيها أيضا أنّ سيبويه قد نقل ألف ورقة من "علم الخليل" ولكنّ المخطوطات المتبقيّة اليوم لا تصل إلى نصف ذلك الحجم. ومع الأخذ بنظر الاعتبار أحجام الكتابة التي تختلف من نسخة إلى أخرى، والمسافة بين السطور المتباينة بحسب الناسخ وعصره، واختلاف حجم الورقة الواحدة، ومع احتمال المبالغة في الرواية، فإنّ ما نقله سيبويه عن الخليل شيء وفير غزير، يغطّي معظم صفحات الكتاب، حتّى لا يَسلم لسيبويه ونُقُوْلِه عن يونس وغيره إلا شيء ضئيلٌ حقّا، يمكن التعليم عليه وإخراجه من الكتاب. بمعنى أنّ الكتاب للخليل لا لسيبويه.

* نُقل في أوّل (الكتاب) عن نصر بن عليّ الجهضمي، تلميذ الخليل وزميل سيبويه في التتلمذ على الخليل، أنّ سيبويه حين أراد أن يضع الكتاب، قال له: "تعالَ حتّى نتعاون على إحياء علم الخليل". فهل

ثمّة ما هو أصرح من هذا الاعتراف بأنّ الكتاب هو للخليل؟! فقد تركه الخليل أوراقا لدى سيبويه، فقام سيبويه، بجمع تلك الأوراق، وأضاف إليها شيئا مما رآه أو شيئا مما سمعه من يونس وغيره، واعتبره جزءا من "علم الخليل". وآية ذلك أنّه لم يضع له اسما ولم يبدأه بمقدّمة، ولم يختمه بخاتمة على جري عادة أهل تلك الأزمنة. وقد التفت عبد السلام هارون إلى هذه الحقيقة ولكنّه فسّرها تفسيرا غريبا، بأنّ الموت قد أعجلَ سيبويه عن تسميته، وذلك قوله في الصفحة الثالثة والعشرين من مقدمته للكتاب: (وقد يكون أُعجل عن تسميته بأنّه احتُضر شابّا فلم يتمكّن من معاودة النّظر فيه واستتمامه، فليست للكتاب مقدمة وليست له خاتمة مع جلالة قدره وإحكام بنائه)(١١). وليس هذا بالعذر المقبول. ذلك أنّ سيبويه لم يَمُتْ مباشرة بعد انتهائه من جمع "علم الخليل"، بل هاجر إلى بغداد، وبقي فيها بضع سنين، وناظر فيها الكسائي، وحين عزم على مغادرتها عائدا إلى الأهواز أو شيراز، ترك الأوراق التي تحمل "علم الخليل" لدى الأخفش. الذي أطلق على تلك الأوراق اسم (الكتاب) الذي سيُعرف في ميادين الدّرس باسم كتاب سيبويه.

ومن أجل أن يثبّت عبد السلام هارون هذه الفكرة أضطرّ إلى ركوب مركب صعب لم يحالفه التّوفيق فيه، ذلك حين ناقض ما ذكره هو نفسه قبل ذلك بقليل. فهو يرى أنّه: (لا ريب أنّ سيبويه ألف "الكتاب" بعد موت الخليل (-١٦٠)(؟) فإنّ مخطوطات الكتاب نجد

فيها كثرة التعقيب على قول الخليل بعبارة (رحمه الله). فهذه واحدة. ونصّ آخر ورد ذكره في مقدمة نسختنا هذه: قال وسمعت نصرا يحكي عن أبيه قال: قال لي سيبويه حين أراد أن يضع كتابه: تعال حتّى نتعاون على إحياء علم الخليل).

وهذا غير صحيح من أكثر من ناحية:

أ- أن الخليل لم يَمُتْ في سنة ١٦٠ للهجرة، بل في سنة ١٧٥ للهجرة، باعتراف عبد السلام هارون نفسه قبل ذلك ببضع صفحات(١٢). وإنّما دفعه إلى التناقض في تحديد تاريخين مختلفَين لوفاة الخليل، أنّه أراد أن يقول إنّ سيبويه لم يكن راوية لعلم الخليل بل كان مستفيدا منه في تأليف (الكتاب). ولو عاد إلى ما ذكره هو في الصفحة الثانية عشرة من مقدّمته للكتاب، لوجد أن وفاة الخليل كانت في سنة ١٧٥ ووفاة سيبويه في سنة ١٨٠ أي بعد الخليل بخمس سنوات، وهناك من قال أنّه توفي في ١٧٨. ثمّ إنّ سيبويه رحل إلى بغداد وناظر الكسائي في سنة ١٧٠ أو بُعيدها بقليل. فكيف تسنّى له الوقت اللازم لـ"تأليف" كتاب بهذه الضخامة والسّعة والشمول؟! نعم أنّه لَوقت كافٍ لجمع "علم الخليل" في كتاب، لا لتأليف كتاب بمنزلة (الكتاب).

ب- أمّا ألفاظ الترحّم (رحمه اللّه) فليس من الضروري أن تكون من سيبويه، فهذا دأب جميع النسّاخ العرب والمسلمين، حيث يضعون

تلك العبارة وأمثالها بعد ذكر أسماء الأشخاص الذين يُجلّونهم ويحترمونهم. ومن الأدلّة على أنّ ذلك قد وقع في (الكتاب) أيضا، اختلاف نسخ الكتاب في إيراد هذه العبارة، فأنت تجدها في مواضع من نسخة، ولكنّك لا تجدها في المواضع ذاتها من نسخة أخرى. بل تراها في مواضع غيرها، وقد لا تجدها إلاّ في القليل النادر في نسخة، بينما تراها كثيرا في نسخة ثانية.

ج- أمّا طلبُ سيبويه من الجهضمي أن يعينه في إحياء "علم الخليل" فلا تؤدّي المعنى الذي أراده عبد السلام هارون. إذ هي لا تعني أكثر من التعاون على إحياء علم الخليل لا على تأليف كتاب جديد. وليس من المعقول أن يطلب مؤلّف ما، وبخاصّة من علماء التراث وشيوخه، مِن آخرَ أن يُعينه على تأليف كتاب، أيّ كتابٍ كان.

* أمّا ما رواه ابن النديم في: (قرأت بخطّ أبي العبّاس ثعلب: اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا منهم سيبويه. والأصل والمسائل للخليل)(١٣) فأمرٌ بحاجة إلى إثبات، وربّما كان المقصود أنّ سيبويه قد استعان بآخرين من أجل جمع "علم الخليل"، ولم يكتف بمعونة الجهضمي المارّ ذكره قبل قليل. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإنّ الرواية تؤكد أنّ الأصل والمسائل للخليل، فإذا ما جرّدت (الكتاب) عن الأصل والمسائل، فلن يتبقّى منه شيء كثير. ويؤكّد السيرافيّ في شرحه لكتاب سيبويه هذا الفهم بتقريره أنّ (عامّة الحكاية

في كتاب سيبويه عن الخليل. وكلّما قال سيبويه (وسألته) أو (قال) من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل)(١٤).

أمّا القسم الثاني من تلك الشّواهد، فتعتمد على نصوص (الكتاب) ذاته، ونقسّمها إلى نقاط، هي:

١- أسلوب الكتاب أسلوب محاضرات مجموعة لا أسلوب كتاب مؤلَّف، ففي كثير من المواضع نلاحظ تكرارا هو من طبيعة (المحاضرات) لا من طبيعة التأليف، فكأنّ سيبويه يجمع محاضرات شيخه الخليل وينسّق بينها، ولا يتصرّف في مواضع الكلام. ومن أمثلة ذلك:

(وقالوا : لقيته لقاءً ، كما قالوا : سَفِدَها سفاداً ، وقالوا : اللُّقِيّ كما قالوا النُّهُوك . وقالوا : قَلَيْتُه فأنا أقْليه قِلًى ، كما قالوا : شريتهُ شِرًى.

وقالوا : لَمِيَ يَلمَى لُمياً ، إذا أسودّت شَفَتُهُ.

وقد جاء في هذا الباب المصدرُ على فُعَلٍ ، قالوا : هَديْتُه هُدىً، ولم يكن هذا في غير "هُدىً" ، وذلك لأنّ الفعل لا يكون مصدراً في هَدَيتُ فصار هُدًى عِوضا منه.

وقالوا : قَلَيتُه قِليً ، وقَرَيتُه قِرىً ، فأشركوا بينهما في هذا فصار عِوضا من الفُعَل في المصدر)(١٥). فانظر إلى تكرار (قلَيتُه قليً) والفاصل بين ذكرها أوّلا ثمّ ذكرها في آخر المادّة. ومثله كثير، وقارن بين ما جاء في ٤/٥ و٤/٣٨. ٤/٣٢ و٤/٣٣.

وثمّة نصّ آخر في ٤/٨٤:

(وقالوا : الدَّهاء ، كما قالوا : سَمُحَ سَمَاحاً. وقالوا: داهٍ، كما قالوا: عاقلٌ. ومثله في اللفظ عَقُرَ وعاقرٌ . وقالوا: دَها يَدْهُو داهٍ ، كما قالوا: عقل وعاقلٌ . وقالوا : دهيٌ كما قالوا : لبيبٌ). فهذا التقطّع في الكلام، ثمّ العَودة إلى ما قُطع، هو أسلوب المحاضرات لا أسلوب تأليف الكتب.

ومثله في ٤/٥٦ :

(ويقال: طلعتُ أي بدوتُ ، وطلعتِ الشمس أي بَدت . وأطْلَعتُ عليهم أي هَجمتُ عليهم. وشَرَقتْ : بَدت ، وأشرَقتْ : أضاءت) فبعد أن ذكر الشّمس ذهب إلى (أطلعتُ عليهم أي هجمت) ثمّ عاد إلى الشّمس.

وأيضا في ٤/٦١:

(وبَكَرَ وأبْكَر . وقالوا: بَكر فأدخلوه مع أبْكر. وبكَّرَ كأبْكَر. كما قالوا: أَدْنَفَ الرجل، فبنوه على أفعل ، وهو من الثلاثة ، ولم يقولوا: دَنِفَ كما قالوا : مرِضَ . وأبكَرَ كَبكَرَ . وكما قالوا : أشكل أمرك).

وفي تخريجه لاستعمال (مصايب) و(مصائب) في ٤/٣٥٥ و٤/٣٥٦ يذكر الموضوع ذلك في موضعين بينهما أكثر من عشرين سطرا. فهذا أسلوب نقل المحاضرات، لا أسلوب تأليف الكتب.

وثمّة كثير من مثل هذا التقطيع للكلام، ولو كان كتاباً يؤلّفُ لَما وجدنا فيه هذه الظاهرة، بهذه الصورة المنتشرة في صفحاته. ممّا يُسعف

على تقرير أنّ (الكتاب) ليس أكثر من محاضرات، ألقاها الخليلُ على سيبويه، وليس كتابا ألّفه سيبويه، كما زعم تلميذه الأخفشُ سعيد بن مسعدة (وهو من بلخ في بلاد فارس أيضا) وتلقّى النّاسُ عنه هذه الفكرة حتّى استقرّت في الأذهان.

٢ - أسلوب الخطاب في (الكتاب) هو أسلوب شيخ إلى واحد من طلاّبه لا أسلوب مؤلّف يوجّه كتابه لقرّاء لا إلى سامعين. فالنبرة الخطابيّة واضحة فيه، حيث يتفشّى فيه استعمالُ كاف الخطاب، وفعل الأمر، مثل: (إعلمْ) و(انظر) و(وبهذا اقتدِ) و"ألا ترى أنّك لو فعلت كذا لكان كذا" إضافة إلى تكرّر عبارة (مِنْ قِبَلِ) في نصوص الخليل وحواره مع سيبويه.. حيث كثُر كلُّ ذلك كثرة مفرِطة في صفحات الكتاب جميعا، فكأنّه خطابٌ من شيخ الى تلميذه. وأحيانا يرد ذلك في سياق نُقول عن الخليل، مما يوحي بأنّه خطاب منه الى سيبويه في حوار أو محاضرة يُمليها على تلميذه. ومن ذلك:

في ١ / ٣٣: وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقوَ قوته، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك.

وفي ٣ / ١٠٩: والأكثر على ألسنتهم - كما خبَّرتُك - في اليمين..

وفي ٣ / ٢٢٠: (ولم يَصرفها في المعرفة ، كما لم يصرفوا مَعد يكَرِب ونحوه).

فالفاعل في "يصرفها" يعود الى الخليل.

وفي ٣/٢٢٤:

(فإنْ قلتَ : عُمَرُ آخَرُ صرفتَه ، لأنه نكرة فتحوّل عن موضع المعرفة.

وإنْ حقّرتَه صرفتَه ، لأن فُعيلاً لا يقع في كلامهم محدوداً عن فُوَيعِلٍ وأشباهه ، كما لم يقع فُعَلٌ نكرةً محدوداً عن عامرٍ ، فصار تحقيرهُ كتحقير عَمرٍو ، كما صارت نكرتهُ كصُرَدٍ وأشباهه. وهذا قول الخليل.

وزُحَلُ معدول في حالةٍ ، إذا أردتَ اسم الكوكب فلا ينصرف.

وسألته عن جُمع وكُتَعَ فقال ... الخ..).

فمن الواضح أنّ قوله الوسطيّ (وزُحل .. وأشباهه) هو للخليل أيضا. وإنّما ذكر "وهذا قول الخليل" تأكيدا على وجود آراء وأقوال لآخرين ربّما خالفوا الخليل ولم يُرِدْ سيبويه ذكرهم.

ومثل ذلك ما جاء في ٣/٧٦-٧٧:

(وتدخل على النصب فلا تغيّره عن حاله ، تقول : لا مَرْحَباً ولا أهلاً، فلا تغيُّر الشيءَ عن الحالة التي كان عليها قبل أن تَنفيَه، ولا تَنفِيْهِ مغيَّراً عن حاله ، يعني في الإعراب التي كان عليها).

فما دلالة "يعني"؟ ومثل هذا كثير جدا في جميع صفحات الكتاب تقريبا. وفي أحيانٍ قليلة يرد في سياق نقل عن عالم آخر، وفي

هذه الحالة لا يُعتبر جزءا من "علم الخليل" إلاّ إذا ثبتَ أنّ الخليل هو الذي روى رأيَ ذلك العالِم.

٣- الألفاظ: ثمّة ألفاظ دالّة على أنّ سيبويه يتدخّل أحيانا في النصّ الخليليّ، فيما يحسب أنّه بحاجة الى إيضاح، مِمّا يشير الى كون الكتاب للخليل أصولا وفروعا، وتدخّل سيبويه فيه له حدودٌ واضحة لا تجعل منه مؤلّفا، بل ناقلا، مع شيء من إيضاح هنا، أو تفسير هناك. ويُمكن أن تُحذف معظم تلك الايضاحات والتفسيرات من غير أن تؤثّر في النّصّ الخليليّ، ومن أمثلة ذلك:

في ٤/ ١٠٩ : (فأمّا أجيءُ ونحوها فعلى القياس، وعلى ما كانت عليه لو أتَمُّوا، لأنّ هذه الألف، يعني ألف أفعلُ، لا يتحرّك ما بعدها في الأصل، فتُرك على ذلك).

فقوله "يعني" المراد به الخليل بن أحمد وهو لم يُصرّح باسمه فيما ذكره قبل هذا الكلام. مما يشير إلى أنّ سيبويه كان ينقل عن الخليل مادّة الكتاب، ليس فقط في المواضع التي ذكره فيها، بل في الكتاب برمّته.

وكثيرا ما تبدأ فقرات الكتاب بلفظة (وقال) فالـمُراد بها الخليل. بحسب ما نصّ عليه القدماء أنفسُهم، بمن فيهم أولئك الذين عدّوا (الكتاب) من تأليف سيبويه. وهناك مواضع جمّة نقرأ في أوّلها (زعم) أو (قال) أو (سألته) أو يصرّح باسم الخليل، قائلا: (زعم الخليل) أو (قال الخليل) أو (سألت الخليل) ثمّ يعطف بقيّة الفقرات على تلك الفقرة.

وهو في ذلك كلّه أمينٌ على ما ينقله عن الخليل:

ففي موضوع (إذن) - وبعد أن يعرض لوجهات نظر متباينة - يقول: (وقد ذكر لي بعضهم أنّ الخليل قال: أنْ مُضمرة بعد إذن. ولو كانت ممّا يُضمر بعده أنْ فكانت بمنزلة اللام وحتّى لأضْمَرتَها إذا قلتَ عبدُ اللّه إذنْ يأتيَك لأنّ المعنى واحد، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: إذنْ يأتيَك عبدُ اللّه، كما يتغيّر المعنى في (حتّى) في الرفع والنّصب. فهذا ما رووا. وأمّا ما سمعتُ منه فالأوّل)(١٦) أي انّ ما رواه قبل ذلك هو من الخليل ولكنّه لم يُصَرِّح باسمه حين نقل ذلك عنه.

وحين يستخدم سيبويه لفظة (قال وفسّر ويعني) وما هو بمعناها من غير أن يشير الى الفاعل، فهو يقصد، غالبا، الخليل. مثل ٢/٢٣٩ و ٢/٢٤١. وغيرها كثير.

وقد وجدنا بعض هذه الألفاظ بعد صفحات من ذكره اسمَ الخليل، بما يفيد أنّها، يُراد بها الخليل، باستثناء ما نصّ سيبويه على أنّه لغيره من علماء النحو كيونس بن حبيب.

وعلى غراره في ٣/٢١٩:

(فإنْ سمعناهم لم يصرفوا قلنا : لم يريدوا ذلك ، يعني التضعيف، وأرادوا نونا زائدة ، يعني في: جَنجانَ). فالفاعل في "يعني" هو الخليل.

ويخيّل لنا أنّ كلّ لفظة (واعلمْ) التي وردت في الكتاب كثيرا جدّاً، كأنّها بدل من (قال الخليل) أو (زعم الخليل). خاصّة أنّها تتكرّر في إجابات الخليل على أسئلة سيبويه.

ففي ٣/٦٢٣:

(واعلم أن من قال : أقاويلُ وأباييتُ في أبياتٍ ، وأنايِيبُ في أنيابٍ، لا يقول : أقوالانِ ولا أبياتان.

قلت : فلِمَ ذلك؟ قال : لأنك لا تريد بقولك : هذه أنعامٌ وهذه أبياتٌ وهذه بُيوتٌ ما تريد بقولك : هذا رَجُلٌ وأنت تريد هذا رجلٌ واحد، ولكنك تريد الجمع).

ومثل ذلك ما جاء في ٣/٥٠١ :

(ألا ترى أنك تقول : واللّهِ لأفعَلنَّ وواللّه لأفعَلنَّ ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء.

قلت للخليل : فلمَ لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال: .. الخ..).

أليس هذا سياق محاضرة وحوار، لا سياق كتابٍ يؤلَّف؟ علما أن سيبويه لم يذكر قبل هذا من الذي خاطبه بفعل الأمر (واعلمْ) ولكنّه حين يقول (فقلتُ) دلّ على أنّه يتحاور مع شيخه. والمعروف أنّ كلّ (إعلمْ) في كتاب سيبويه، هو من الخليل الى سيبويه، من الشيخ الى تلميذه. ويؤكد هذا قولُ سيبويه (قلتُ) هنا وفي مواضع أخرى كثيرة،

وكذلك (سألتُه) الذي لا يخلو بابٌ من أبواب الكتاب منه.

٣- الحوار: يحفل (الكتاب) بمحاورات عديدة جرت بين سيبويه وشيخه الخليل، وبعضها بين الخليل ومجموعة من الطلاّب لا تقتصر على سيبويه، مِمّا يؤكّد أنّ الكتاب هو محاضرات الخليل ألقاها على تلميذه سيبويه الذي يسأل في طواياها عمّا يعنّ له من أسئلة، ثمّ يثبّت نصوص المحاضرات بما فيها أسئلتُه هو وإجابات الخليل، ننقل، هنا، أمثلةً للتدليل على ذلك:

في ٢/١١٦:

(وزعم الخليل رحمه اللّه أنّه يَستضعفُ أن يكون "كلُّهم" مبنيّا على اسم أو على غير اسم، ولكنّه يكون مبتدأ أو يكون "كلُّهم" صفة. فقلتُ: ولمَ استضعفتَ أن يكون مبنيّا؟ فقال: لأنّ موضعه في الكلام أنْ يعمَّ به غيرَه من الأسماء.. الخ).

في ٢/١٨٢:

(فسألتُه، "يعني الخليل": أرأيتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ عَلامَ نصبوا الطويلَ؟

قال : نُصِبَ لأنه صفةٌ لمنصوب . وقال : وإن شئت كان نصباً على أعني.

فقلت : أرأيتَ الرفع على أي شيءٍ هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟

قال : هو صفةٌ لمرفوع.

قلت: ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصب؟ فلم لا يكون كقوله: لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟

قال : مِنْ قِبَلِ أنّ كلّ اسمٍ مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدا . وليس كلُّ اسم في موضع أمسِ يكون مجروراً . فلمّا اطّرد الرفعُ في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل . فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته.

قلتُ : أفرأيتَ قول العرب كلّهم:

أزيدُ أخا وَرقاءَ إن كنت ثائراً

فقد عَرَضَتْ أحناءُ حَقٍّ فخاصِمِ

لأيّ شيء لم يَجُزْ فيه الرفعُ كما جاز في الطويلُ؟

قال : لأن المُنادى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه . ولو جاز هذا لقلتَ: يا أخُونا . تريد أن تجعله في موضع المفرد. وهذا لَحْنٌ.

فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته . لأنه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصبٍ . كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب . ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

ويتواصل الحوار ليشكّل بابا بكامله. ومثله ما نراه في ٣/٣ • ٢ - ٦ • ٢ فثمّة بابٌ واسع هو (باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف) كلّه حوار يديره سيبويه مع الخليل على طريقة (تقول.. فقلتُ). من غير أن يذكر اسم الذي يحاوره، ولكنْ لَمّا كان سيبويه قد

اعترف منذ البدء أنّ هذا هو علم الخليل بن أحمد، فلم يجد حاجة للتّذكير بذلك. فكلّ (قال) فيه وفي سياق أيّ رأي أو تنظير نحوي، فهو للخليل ما لم يذكر سيبويه عالما آخر، كيونس وعيسى بن عمر، مع الالتفات الى أنّ الخليل نفسَه ينقل، أحيانا، أقوال العلماء الآخرين ويناقشهم. وإليك هذا المثال من ذلك الفصل، فقد قال سيبويه في أوله من غير أيّ تمهيد يُشعرنا بوجود حوار بينه وبين الخليل:

(تقول: كلّ فعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكلّ أفعل يكون اسما تصرفه في النّكرة، قلتُ: فكيف تصرفه وقد قلتَ: لا تصرفُه؟ قال.. الخ).

فعلى الرغم من عدم تصريح سيبويه باسم الخليل فيما سبق هذا النّصّ، فانّ استهلاله بـ"تقول" ثمّ التعقيب عليه بـ"قلتُ" واضح الدّلالة على أنّ المقصود هو الخليل. وهو ما التفت اليه القدماء أنفسُهم حين قرّروا أنّ عامّة الحكاية في "الكتاب" للخليل، وحيثما ذكر سيبويه "قال" فهو يعني الخليل، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

فالشيخ (الذي هو الخليل بن أحمد) يشرحُ ويُملي.. والتلميذُ (الذي هو سيبويه) يسمع ويعي ثمّ يتساءل عمّا يعنّ له فيجيبه الشيخ، فيَستملي سيبويه تلك الإجابات لتطلع علينا، بمجموعها كتابا تامّا. وإذا أحصينا مثل هذا الباب لوجدناه يشمل معظم (الكتاب).

ويكفي أن تعرف أنّ سيبويه وبعد أن يفصّل الكلام على المنصرف والممنوع من الصرف، مثلا، من غير إشارة إلى الخليل، بحيث يخيّل للقارئ أنّ ما يذكره هو من عنده ومن بنات أفكاره، إذا به، وبعد ما يقارب العشرين صفحة من التحليل وضرب الأمثلة والاستشهاد بالآيات الكريمة وأبيات الشعر، يفاجئ قارئه بقوله: (وسألتُه: فما باله انصرف في النكرة وإنّما هذه للتأنيث، هلا تُرك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث؟ قال : مِن قِبَل أن الهاء ليست عندهم في الاسم... الخ..)(١٧).

وبعد خمس وعشرين صفحة أخرى، يفاجئ قارئه بأنّ كلّ ما مرّ هو من محاضرات الخليل، وذلك قوله: (وسألتُ الخليل فقلتُ ″الكلام لسيبويه″: أرأيت مَن قال : هذه قُباءُ يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمّى به رجلا؟ قال..)(١٨). ويستمرّ الحوار لصفحات عديدة أخرى. ثمّ ينقطع لأكثر من خمس عشرة صفحة ليعود من جديد، بلفظ (وسألته).. وهكذا دوالَيك.

٤- وقد يتجنّب سيبويه الإشارة الى الخليل في طوايا الباب، مكتفيا بما سبق أن عُرف من أنّ الكتاب برمّته هو في ″علم الخليل″. ولكنّه، أحيانا، يذكر في آخر الباب أنّ ما مرّ كلّه للخليل. ومن ذلك قوله بعد شرح ضافٍ: (والذي ذكرتُ لك قولُ الخليل، ورأينا العربَ توافقهُ بعد ما سمعناه منه)(١٩).

وكذلك ما جاء في ٢/٢٠٨: (واعلم أنه لا يجوز في غير النداء أنْ تُذْهِبَ التّنوين من الاسم الأول. لأنهم جعلوا الأوّل والآخِر بمنزلة اسم واحد . نحو طلحة في النداء. واستخفُّوا بذلك لكثرة استعمالهم إياه في النداء ولا يُجعلُ بمنزلة ما جُعل من الغايات كالصوت في غير النداء . لكثرته في كلامهم. ولا يُحذف هاءُ طلحةَ في الخبر فيجوز هذا في الاسم مكرراً . يعني طرح التنوين من تيمٍ تيمِ عدى في الخبر . يقول : لو فُعل هذا بطلحةَ جاز هذا).

إنّ قوله (يقول) في آخر الباب يشير الى الخليل بجلاء، على الرّغم من أنّه لم يذكر الخليلَ فيما سبق من صفحات الباب.

ويؤكد ذلك في ٢/٢١٤ حين يقول في آخر الباب أيضا: (وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه اللّه). وبعد أكثر من ثمانين صفحة من تلك الإشارة، وفي آخر بابٍ لاحقٍ يقول في ٢/٢٩٦-٢٩٧: (واعلم أنّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنّ "لا" لا تعمل في معرفة أبداً. فأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ

فإنه جعله نكرةً كأنه قال : لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِينَ. ومثل ذلك: لا بَصرةَ لكم . وقال ابن الزُّبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ

وتقول : قَضية ولا أبا حَسَنٍ ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون

هذا وإنما أراد عَلياً رضي الله عنه؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تُعْمِل لا في معرفة ، وإنما تُعمِلها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن نكرةً حسُن لك أن تُعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، وأنه قد غُيِّبَ عنها).

وإذا كان هنا قد نسب القول للخليل بعد ثمانين صفحة، فلدينا نصوص لم ينسبْها للخليل إلا بعد ستمائة صفحة من صفحات الكتاب المطبوع المتداول، وذلك قوله في ٣/ ٤٧٨ : (نحو قولك : يَطؤهم الطريقُ، وصِيْدَ عليه يومان) وهما المثالان اللذان سبق أن ذكرهما في الجزء الأوّل من غير عزو، واستخلصنا أنّهما للخليل من سياق الكلام والأسلوب. ثم يأتي تصريحه في الجزء الثالث ليؤكد صواب المنهج الذي سلكناه.

٥- ونلاحظ في كثير من المواضع أنّ سيبويه وبعد شرح وافٍ من غير أن يذكر الخليل يعلّل ما سبق أن ذكره فاذا به يفاجئ قارئه أنّ كلّ ما مرّ هو للخليل، كقوله في ٢/ ٨٠ : (وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لتعرف ما يُحال منه وما يَحسُن) فيدرك القارئ بوضوح وجلاء أنّ كل ما مرّ من رأي ورواية وتعليل إنّما هو للخليل.

ومثله ما جاء في ٢/ ٤٠٧-٤٠٨ في باب (الاستفهام بـ"أيّ" في النّكرة): (وذلك أن رجلاً لو قال : رأيتُ رجلا، قلتَ : أيًّا؟ فإن قال : رأيتُ رجلَين، قلت : أيَّيْنِ؟ وإن قال : رأيتُ رجالاً قلت : أيِّينَ ؟ فإن ألحقتَ

يافَتَى، في هذا الموضع، فهي على حالها قبل أن تُلحق يا فَتَى. وإذا قال رأيتُ امرأةً، قلتَ : أيَةً يا فتى؟ فإن قال : رأيتُ امرأتين، قلت: أيَتَيْن يا فتى؟ فإن قال : رأيتُ نِسوةً، قلت: أيَّاتٍ يافتى؟ فإن تكلَّم بجميع ما ذكرنا مجرورا جررتَ أيًّا ، وإن تكلم به مرفوعا رفعت أيّا، لانك إنّما تسألهم على ما وَضَعَ عليه المتكلِّمُ كلامَه.

قلت (الكلام لسيبويه) : فإن قال : رأيتُ عبدَ اللّه أو مررتُ بعبد اللّه؟ قال : فإن الكلام أنْ لا تقول أيًّا ، ولكنْ تقول : مَن عبدُ اللّه؟ وأيُّ عبدُ اللّه؟ لا يكون إذا جئتَ بأيّ إلا الرفعُ ، كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيتُ عبدَ اللّه أن تقول منا؟ وكذلك لا يجوز إذا قال رأيتُ عبدَ اللّه أن تقول أيًّا؟) ... ويستمرّ الكلام دالاً على أنّ ما سبقه للخليل أيضا. ولولا أنْ عَنَّ لسيبويه سؤال عن "رأيت عبد اللّه أو مررتُ بعبد اللّه" لما توضّحت للقارئ هذه الحقيقة.

ولنُمْعِن النّظَرَ في هذا النصّ الوارد في ٢٠١/٤ :

(وتَلزِمُ التّاءَ والكافَ الضّمّةَ وتَدَعُ الحركتين اللتين كانتا للتذكير والتأنيث في الواحد ، لأن العلامة فيما بعدها والفرقَ، فألزموها حركة لا تزول وكرهوا أنْ يحرّكوا واحدة منهما بشيء كان علامة للواحد حيث انتقلوا عنها ، وصارت الأعلام فيما بعدها . ولم يُسكنوا التاء لأن ما قبلها أبدا ساكن ، ولا الكاف لأنها تقع بعد الساكن كثيراً ، ولأن الحركة لها لازمةٌ مفردَةً، فجعلوها كأختها التاء. قلت : ما بالك تقول : ذَهَبْنَ

وأذْهَبنَ، ولا تضاعف النون ، فإذا قلتَ : أنتُن وضَرَبكُنّ ضاعفت؟ قال: أراهم ضاعفوا النون هاهنا كما ألحقوا الألف والواو مع الميم).

فلولا التساؤل الذي وجّهه سيبويه للخليل، لبقي السياقُ مُوْهِما أنّ النّصّ من تأليف سيبويه.

وكثيرا ما ينقل سيبويه رأيا أو رواية للخليل، ثمّ يتبعها بشواهد يقول أنّه سمعها من العرب، وبعد صفحات من ذلك الاستشهاد يعود الى ما رواه الخليل فينقل تعقيبه على تلك الشواهد بما يؤكّد لنا أنّ الخليل هو الذي رواها، أو أن يكون سيبويه قد ذكرها للخليل وطلب رأيه فيها، إذ لا يُعقل أن يعقّب الخليل على (شاهد) غائب أو لم يستشهد به في كلامه. وفي الحالتين يُعتَبَر ذلك جزءا من "علم الخليل" إذ انّ تعقيبه على تلك الشواهد جزءٌ من علمه هو لا من علم غيره.

ولا يقتصر ذلك على الشواهد، وإنّما يشمل أيّ إقحامٍ آخر، كقوله في ٤/ ٣٩٩ : (وجاء اسْتَحَيْتُ على حَايَ مثل باعَ ، وفاعِلهُ حاءٍ مثل بائعٍ مهموز ، وإن لم يُستعمل ، كما أنّه يقال يَذَرُ ويَدَعُ ، ولا يُستعمل فَعَلَ . وهذا النحو كثير. والمستعمل حايٍ غير مهموز، مثل عاورٍ إذا أردت فاعلا، ولا تُعَلُّ لأنّها تصحُّ في فَعِلَ نحو عَوِرَ . وكذلك اسْتَحَيْتُ أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في بِعت، وسكنت الثانية لأنّها لام الفِعل، فحذفت الأولى لئلاً يلتقي ساكنان. وإنّما فعلوا هذا حيثُ كثر في كلامهم. وقال غيره : لَمّا كثرت في كلامهم وكانتا

ياءين حذفوها وألقوا حركتها على الحاء ، كما ألزموا يَرَى الحذف ، وكما قالوا : لـم يَكُ ولا أدر).

ومعنى هذا أنّ ما قبل قوله (وقال غيره) هو للخليل وإنْ لم يصرّح باسمه، أمّا ما جاء بعد (وقال غيرُه) فهو، بطبيعة الحال، لغير الخليل. فلو لم يقُل (غيرُ الخليل) قولا مغايرا لقول الخليل، ولو لم يكن سيبويه يحبّ أن يذكر ذلك القول لصعب على القارئ الاعتياديّ أن يعرف دور الخليل فيما سبق جملة (وقال غيره).

وقريبٌ منه ما جاء في ٤/٤٠٠-٤٠١: (ولـم يقولوا قد قَوًّ ، لأنّ العين وهي على الأصل قالبةٌ الواو الآخر إلى الياء ، ولا يلتقي حرفان من موضع واحد ، فكسرتَ العَين ثم أتْبَعْتَها الواو. وإذا كان أصل العين الإسكان ثبتت ، وذلك قولك : قُوَّةٌ وصُوَّةٌ وجَوٌّ وحُوَّةٌ وبَوٌّ ، لَمّا كانت لا تثبت مع حركة العين اسماً كما لا تثبت واو غَزَوتُ في الاسم والعين متحرّكة ، بَنَوها كما بُنِيَتْ والعين ساكنة في مثل غزوٍ وغَزْوةٍ ونحو ذلك. قلت : فهلاً قالوا قَوَوت تَقوُو ، كما قالوا: غَزَوتَ تَغزُو؟ قال : إنّما ذلك لأنّه مضاعف).

فلو كان سيبويه يعرف جواب تساؤله، لَما سأل الخليل، ولَما ذكر السؤال والجواب، ولَما قدّم للقارئ دليلا آخر على أنّ (الكتاب) هو محاضرات للخليل وليس تأليفا ألّفه سيبويه.

٦- وثمّة إشارات عرَضيّة فرضها اختلاف الروايات والمرويّات،

ساعدت على تحديد دور الخليل في صياغة (الكتاب). ففي موضوع (إذن) في ٣/ ١٦ يفصّل سيبويه الكلام على (إذن) ولا يذكر الخليل فيه، ولكنّ شيئا عارضا أدّاه إلى أنْ يقول في آخر الموضوع: (وقد ذكر لي بعضُهم أنّ الخليلَ قال: أنْ مضمرةٌ بعد إذن. ولو كانت مما يُضمر بعده أنْ فكانت بمنزلة اللام وحتّى لأضمرتها إذا قلت عبدُ اللّه إذن يأتيك، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيكَ لأن المعنى واحد ، ولو يغير فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتِيكَ عبدُ اللّه ، كما يتغير المعنى في حتّى في الرفع والنصب . فهذا ما رووا . وأما ما سمعت منه فالأوْل).

فلو لم يكن بعضُهم قد قال لسيبويه أنّ الخليل قال كذا، لَما ذكر سيبويه الخليلَ، ولَما استبانَ لنا أنّ ما سبق كلّه إنّما هو نقلٌ ينقله تلميذ عن شيخه، ولظلَّ مستقرّاً في الأذهان ما سبق أن شاع بين النّاس من أنّ "الكتاب" لسيبويه لا للخليل.

٧- وبلا ريب فانّ لسيبويه أثرا في الكتاب، إضافة الى جمع ما قاله الخليل وتدوينه، فهو يشرح أحيانا ما يراه بحاجة الى شرح. ولكنّنا لم نجد من ذلك إلاّ القليل المتمثّل بشرح لفظة أو توضيح مراد الخليل من الكلام، كما سبق أنْ ألْمَعنا الى شيء من ذلك، أو بتوجيه قول الخليل مع النّصّ على أنّ ذلك التوجيه منه لا من الخليل، والحقيقةُ أنّنا لم نجد من هذا النوع الثاني إلاّ نصّين اثنين في (الكتاب) برمّته. وعلى الرغم من أنّهما نافعان في توضيح مراد الخليل فانّهما ليسا من "علم الخليل"

ولا يصحّ أن يُنسبا اليه. ومن الأمثلة على ذلك قوله: (وأما النُصارى فإنه جِماعُ نَصْرِيٍّ ونَصرانَ ، كما قالوا : نَدْمانُ ونَدامَى، وفي مَهرِيٍّ مَهارَى . وإنما شبّهوا هذا ببَخاتِيَّ ، ولكنهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من أُثْفِيَّةٍ ، وأبدلوا مكانها ألفاً ، كما قالوا: صَحَارى. هذا قول الخليل : وأما الذي نوجهه عليه فأنه جاء على نَصرانةٍ ، لأنه قد تُكُلّمَ به في الكلام ، فكأنك جمعت نَصرانَ ، كما جمعت الأشعث ومِسْمعًا ، وقلت : نَصارَى ، كما قلت : نَدامَى . فهذا أقيسُ ، والأول مَذهبٌ).

فهو يوجّه ويشرح أحيانا، ولكنّه، حين يفعل ذلك ينصّ عليه. فأمّا ما لا ينصّ عليه أنّه له فهو يرويه عن الخليل أو ينصّه الى عالم آخر، كأبي عمرو بن العلاء ويونس وغيرهما. على انّ هذه الظاهرة لم ترد في (الكتاب) إلاّ مرّتين، هذه واحدة منهما.

٨- أمّا النقل عن العلماء الآخرين أو رواة اللّغة، الذي أوهم الكاتبين بأنّ سيبويه قد تلمذ لهم، فلنا فيه رأيٌ آخر:

* جاء في باب الإغراء والتحذير في ١/٢٧٩: (ولو أن رجلاً قال: إياك نفسِك لم أعَنِّفْهُ ، لأنَّ هذه الكاف مجرورة. وسمعتُ أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجلُ السّتّينَ فإيّاه وإيّا الشّوابِّ).

فالنصّ للخليل بلا شبهة. ولا نجد دليلا على أنّ التّاء في (وسمعتُ) تعود على غير الخليل، فهو الذي يروي، أمّا سيبويه فهو الذي يدوّن. ولم يُعرَف عن سيبويه أنّه رحل الى البادية لينقل لغة القوم.

وقد نعى القدماء أنفسُهم عمّن يروي عن الطارئين على المدُن، لأنّهم اعتقدوا أنّ أولئك الطارئين قد تأثّرت لغتهم بالبيئات اللغوية الجديدة التي اختلطوا بها. لذا فمن المستبعَد جدّا أن يعمد سيبويه إلى ادّعاء الرواية اللّغويّة، بعد أن لم يُعرَف عنه الخروج الى البادية ومشافهة الأعراب.

* جاء في ٢/ ٣١٩، في باب النّصب فيما يكون مستثنى مُبدَلاً، ما نصّه: (حدّثنا بذلك يونُس وعيسى جميعا أن بعض العرب.. الخ..). ويؤكّد هذا النّص أنّ سيبويه إذا نقل عن العرب فإنّما ينقل عن طريق عالم آخر قد يكون الخليل، وذلك الأغلب الأعمّ، وقد يكون غيره. وفي الوقت نفسه، فانّ النّصّ السابق يتضمّن ما يجب الوقوف عنده، فهو يُوهم أنّ سيبويه قد التقى بعيسى بن عُمر وأخذ عنه، وإلاّ فكيف يجرؤ على القول أنّ عيسى بن عمر قد حدّثه بذلك؟! غير انّ وفاة عيسى بن عمر في سنة ١٤٩ للهجرة تجعلنا نستبعد تلمذة سيبويه له، فحينذاك لم يكن سيبويه قد وصل الى التّاسعة من عمره، ولا ندري هل كان قد وصل الى البصرة مع أهله في هذه السنّ أم أنّه كان قد تجاوزها. ونحتمل أن يكون في النّصّ نقصٌ ما يمكن افتراضه (حدّثنا بذلك يونس عن عيسى). فعيسى بن عمر كان شيخ يونس وصديق الخليل بن أحمد الذي أثنى على كتابين له هما الإكمالُ والجامع، في شعر مرّ ذكره سابقا.

* وكذلك الشأن فيما رواه عن أبي الخطّاب الأخفش الأكبر

الذي، وإنْ لم تُعرف سنة وفاته بدقّة فانّ المؤرخين قد ذكروا بعض أخباره التي تشير الى أنّه (كان إماما في النّحو قديما) كما سبق أن ذكرنا ذلك.
ولذا نجد أنفسنا أميَلَ الى اعتبار المرويّ عن الأخفش الأكبر في الكتاب، ومنه الرواية المذكورة في ٢/٢٢٩-٢٣٠، لم يُروَ عن طريق المُشافهة، وإنّما عن طريق علماء آخرين تلمذ لهم سيبويه: (والحجّة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطّاب حدّثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم، مَن يُنشد هذا البيت رفعا للكنانيّ:

لَمْ يُمنَع الشّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ

حَمامةٌ في غصُونٍ ذات أوْقالِ

وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع. فقال الخليل، رحمه اللّه: هذا كنصب بعضهم "يَوْمَئِذٍ" في كل موضع ، فكذلك "غيرَ أنْ نطقتْ". وكما قال النابغة:

على حينَ عاتَبتُ المشيبَ على الصّبا

وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشّيْبُ وازِعُ

كأنه جَعل: حينَ وعاتبتُ، اسماً واحداً). حيث يبدو بوضوح أنّ كلمة "حدّثنا" جزء من قول الخليل فالموضع رواية لِما قاله الخليل، ومِمّا يؤيّد هذا ويقوّيه تعقيب الخليل على البيت. فمن الواضح أنّ الخليل روى عن الأخفش الأكبر رأيه وشاهِدَه ثمّ عقّبَ عليه.

* نجد في بعض مواضع الكتاب، وهي مواضع قليلة، جمعا

لأقوال علماءَ متعدّدين من بينهم الخليلُ بن أحمد، فلنا أن نعتبر ما وافقَ رأيَ الخليل جزءا من هذا الكتاب حين يتعلّق الأمر بالحروف، أمّا ما لم يوافقْه من آراء العلماء الآخرين، فليس لنا علاقة به، إلاّ إذا كان حذفه ممّا يُخلّ ببيان المعنى وإيصاله الى القارئ، أو أن يدفع بالاضطراب الى سياق الموضوع.

ونمثل على جمْع أقوال علماء متعدّدين ومدى إمكانيّة جعلها جزءا من "علم الخليل" بما نجده في ٣/٢١٧:

(ولكنك إنّما تَدَعُ صرف ما آخره كآخر غضبانَ ، كما تَدَعُ صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله . فإذا قلت : إصْلِيت صرفته لأنه لا يشبه الأفعال ، فكذلك صرفت هذا لأن آخره لا يشبه آخر غَضبانَ إذا صغّرته. وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس).

* وفي ٣/٣٠٣ ينقل عن يونُس: (وجُعل لفظ صباح مساء كلفظ خمسة عشرَ، ولم يُبنَ ذلك البناء في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع مَن نثق بعلمه وروايته عن العرب). ويعقّب عليه سيبويه: (ولا أعلمُه إلاّ قول الخليل). فيونس، إذن، ينقل عن الخليل، حتّى لو نسب ما رواه الى: (جميع مَن نثق بعلمه وروايته عن العرب). وبذلك يدخل هذا، أيضا، في إطار "علم الخليل".

* ويعود سيبويه الى هذه القضيّة في ٣/٣١٢ وما بعدها، فيقول: (وأما يونس فكان ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة

كيف حالُ نظيره من غير المعتلّ معرفةً ، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، يقول: هذا جَوارِي قد جاء ، ومررتُ بِجَوَارِيَ قبلُ. وقال الخليل : هذا خطأً لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خُلقاءَ أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررتُ بجَوارِيَ قبلُ ، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة.

ويقول يونس للمرأة تُسمَّى بقاضٍ : مررتُ بقاضِيَ قبلُ ، ومررتُ بأُعَيْمِيَ منك . فقال الخليل : لو قالوا هذا لكانوا خُلقاء أن يُلزموها الجر والرفع ، كما قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل).

فلا شكّ في أنّ الخليل هو الذي يَعرض لرأي يونُس بالمناقشة والتّخطئة. بمعنى أن كثيرا من مرويّات الكتاب رواها الخليل لسيبويه، مناقشا، أو مؤيّدا لِما جاء فيها من رؤى.

* وقريبٌ من هذا ما جاء في ١٣٥/٣ : (زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر:

أحَقاً بنِي أبناءِ سَلْمَى بن جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيَّاي وَسْطَ المَجالِسِ

فزعم الخليل : أنَّ التهدد ها هنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ، وأنَّ "أنَّ" بمنزلته ، وموضعه كموضعه).

فليس من المعقول أنّ تفسير الخليل كان معلّقا في الهواء ثمّ

ألصقه سيبويه بهذا البيت. فالمعقول أنّ الخليل قد تطرّق أثناء محاضرته الى هذا البيت واستشهد به وفسّره. فلمّا عزم سيبويه على "إحياء علم الخليل" لم يجد مناصا من أن يذكر رأي الخليل، ولَمّا كان ذلك الرأي مرتبطا بالشاهد وبرأي يونُس أيضا، فإنّه ذكرهما، بهدف ذكر رأي الخليل وقوله. وفي هذا الموضع، بالذات، لا نظنّ أنّ الخليل هو الذي روى رأي يونُس وذلك لأنّ قول سيبويه (فزعم يونس) ثم قوله بعد ذلك (فزعم الخليل) يجعلنا نحتمل أنّ سيبويه قد سمع يونُس يعقّب على ذلك الشاهد، كما سمع الخليل يفعل الشيء ذاته، على اختلافٍ فيما بينهما، فعرض للأوّل، وسيلة لعرض رأي الخليل.

* وثمّة نصّوص وفيرة تصرِّحُ أنّ معظم تلك النقول، وخاصّة عن شيوخ يونس والخليل، رواها الخليل لسيبويه، كالذي جاء في ٣/ ٣٢٤: (وزعم الخليل أنّ الالف واللام اللتين يعرِّفون بهما حرفٌ واحد كقَدْ ، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: آأريدُ ، ولكن الالف كألف أيمُ في أيْمُ اللّه ، وهي موصولة كما أن ألف أيمِ موصولة، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه).

فسيبويه ينقل عن الخليل، وفي آخر الكلام يقول: (حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه) فماذا نفهم من هذا؟ لا يمكن اعتبار سيبويه هو قائل هذه الجملة، لأنّها موصولة بما قبلها من قول الخليل. فلا نجد مناصا من اعتبار الجملة الأخيرة من الخليل لا من سيبويه. ولا

نستغرب أن يذكر الخليل شيئا عن يونس منقولا عن أبي عمرو، على الرغم من أن الخليل شافَهَ أبا عمرو، ولكن من المحتمل أنّه لم يسمع من أبي عمرو هذا الرأي ونقله اليه يونس. أمّا إذا اعتبرنا الضمير "نا" من الفعل "حدّثنا" يعود إلى سيبويه فيفقد الكلام معناه. فأوّل الكلام (وزعم الخليل) وآخره (حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه) فان اعتبرنا الضمير "نا" عائدا الى سيبويه، فيكون المعنى أنّ يونُس حدّث سيبويه بذلك الحديث نقلا عن أبي عمرو، ويكون أبو عمرو هو الذي روى قول الخليل. وهذا غير صحيح، فالخليل هو الذي يروي عن أبي عمرو، لا العكس. فالأَوْلَى أن يكون النّصّ كلّه للخليل، وأن يكون "نا" من الفعل "حدّثنا" عائدا الى الخليل. كما نرى أن الهاء في آخر النص: (وهو رأيه) يعود الى أبي عمرو، وأنّ الخليل يؤكد رواية يونس. كما يُحتمل عودته الى الخليل بدلالة ما ذكره في ٣/ ٢٢٤ من أنّ هذا هو رأي الخليل، ونرى أن صواب العبارة لو كان سيبويه هو مؤلّف الكتاب: حدّثنا بذلك الخليل عن أبي عمرو، وهو رأيه.

* ونجد في الكتاب أحيانا آراء غير معزوّة لأحد، ثمّ ينصّ سيبويه على أنّها مِمّا هو متَّفَق عليه بين العلماء، والخليل، بطبيعة الحال، من أولئك العلماء. ولأنّنا مقتنعون بأن الكتاب في أصوله ومبانيه وشواهده هو محاضرات للخليل، فقد تيقّنّا بأنّ تلك الآراء هي جزء لا يتجزّأ من "علم الخليل". ومن أمثلة ذلك ما جاء في ٣/ ٢٦٩: (فإن قلتَ

"الخطاب من الخليل لسيبويه، كما سبق بيانُه" : أضَعُ الفاء في آخر الحرف لم يجز ، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لاما في أول الكلمة إذا صُغِّرَتْ . ألا تراهم جاؤوا بكل شيءٍ من هذا في التحقير على أصله. وكذا قولُ يونُس، ولا نعلم أحدا يوثق بعلمه قال خلافَ ذلك).

أي انّ القول المذكور، يوافقه يونُس، وسائر العلماء. ولم يقل سيبويه: "وهذا قول يونُس" على جري عادته في المواضع التي ينقل فيها أقواله. بل قال انّه قول يوافقه يونُس وسائر العلماء. فالقول المذكور، إذن، للخليل، كسائر ما ورد قبله وبعده، ويوافقه يونُس وسائر العلماء. وعلى افتراض بعيد وغير محتمَل أنّ القول المذكور لسيبويه، فهو دالّ على أنّه نقل فيه أقوال العلماء الآخرين، يونس وغيره، ومن بينهم، بلا شك، الخليل بن أحمد، فيكون جزءا من "علم الخليل" أيضا. ولكنّنا الى الأوّل أميَل، فهذا ما ينسجم مع شخصيّة الخليل، وعلى كون ما ينقله سيبويه إنّما هو "علم الخليل". وليس من المستبعَد أن يروي الخليل أقوال الآخرين، كما ذكرنا في النّصوص السابقة.

وحيثما وجدنا سيبويه، يذكر رأيا أو تحليلا لجملة ثمّ ينصّ على أنّ ذلك قول أبي عمرو ويونس والخليل. اعتبرنا ذلك النَّصّ جزءا من "علم الخليل". وهناك موافقات كثيرة بين أولئك العلماء لأنّهم، كما هو معلوم، روّاد مدرسة البصرة النحويّة.

* ونلاحظ، في هذا السياق، أنّ سيبويه ينسب آراء معيّنة لعلماء يذكرهم، ثمّ يحدّد موقف الخليل من تلك الآراء، فيصبح ذلك الموقف جزءا من "علم الخليل"، سواء روى الخليل تلك الآراء ونسبها الى القائلين بها، وهو ما نرجّحه، أم كانت الرواية لسيبويه، ذكرها أمام الخليل وطلب رأيه فيها.

* ومن ذلك ما جاء في ٣/ ٥٤٩ :

(فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحَقَّقا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة. وهو قول أبي عمرو. وذلك قولك: (فقد جا أشراطُها) و(يازكريّا إنّا نبشّرك). ومنهم من يحقّق الأولى ويخفّف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب ، وهو قولك: فقد جاء اشراطها، ويا زكريّاءُ انّا . وقال:

كلُّ غرَّاءَ اذا ما بَرَزَتْ   تُرْهَبُ العينُ عليها والحَسد

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا. وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له : لِمه ؟ فقال:.. الخ..).

فماذا نستخلص من هذا القول؟ أليس من الواضح أنّ سيبويه إنّما نقل محاضرة للخليل وناقشه فيها؟ أمّا ما رواه عن أبي عمرو فقد يكون إشباعا منه للموضوع، وقد يكون نقلا عن الخليل، ثم نقلا لرأي الخليل في ذلك، ثمّ محاورة بين سيبويه والخليل حول هذه القضيّة.

وإنّنا نميل الى أنّه رأيٌ لأبي عمرو نقله الخليل وناقشه، خاصّة إذا

قرأنا بقيّة النّصّ وحلّلناه: (فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يُبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك : جاءٍ وآدَمُ. ورأيتُ أبا عمرٍو أخذ بهنَّ في قوله عزَّ وجلّ: «ياوَيْلَتا ءَألِدُ وأنا عجُوزٌ» ، وحقّق الأولى . وكلٌّ عربيٌّ . وقياس من خفّف الأولى أن يقول: ياويلتا اْألِدُ). فهو يذكر قولا آخر لأبي عمرو، يناقض ذلك المنقول عنه أوّلا مما يشير الى أنّ الخليل قد ذكر رأيَي أبي عمرو وبيّن عدم اقتناعه بأوّلهما وميله الى ثانيهما. وعلى الرغم من كلّ هذا رأينا أن نحذف الاشارة الى الرأي الأوّل لأبي عمرو إذ أنّ هناك احتمالا أن يكون من مرويّات سيبويه، خاصّة وأنّه لا علاقة مباشرة له برأي الخليل. ولعلّ ممّا يشير إلى أنّ الخليل هو الذي روى الرأي الأوّل لأبي عمرو، قول سيبويه نفسه، بعد صفحتَين من الكلام السابق، وذلك في ٣/١ ٥ ٥ :

(قال ذو الرُّمَّة:

فياظَبْيَةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ وبين النَّقا آأنت أم أمُّ سالمِ

فهؤلاء أهل التحقيق . وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آإنك وآأنت، وهي التي يختار أبو عمرو ، وذلك لأنهم يخفّفون الهمزة كما يخفّف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بَيْن بَيْن، فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق). ثمّ يأتي قوله بعد ذلك مواصلا الموضوع السابق (وسألتُه) وكأنّ السياق كلّه سياق محاضرة يلقيها شيخ وأسئلة يوجّهها اليه تلميذه.

* وفي معظم الأحيان لا يجد سيبويه ضرورة للاشارة الى الخليل فيما ينقل، لأنّه، مسبقا، كان قد قرّر أنّه ينقل "علم الخليل". ولكنْ حين يجد اختلافا بين الخليل وغيره، فيلجأ إمّا الى ذكر أقوال العلماء الآخرين، وغالبا ما يقوم بتفنيدها، وإمّا أن يكتفي بذكر رأي الخليل ونَصّه إليه في هذه الحالة ليدلّ على أن للآخرين آراء أخرى لم يجد حاجة لذكرها، وإليك هذا المثال من ٤/ ٣٤٤: (وأمّا طاحَ يَطِيحُ وتاه يَتِيهُ فزعم الخليل أنّهما فَعِلَ يَفعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحسِبُ. وهي من الواو، ويدلّك على ذلك، طَوَّحْتُ وتَوَّهتُ، وهو أطوَحُ منه وأتْوَهُ منه، فإنّما هي فَعِلَ يَفعِلُ من الواو). فثمّة مَن ادّعى أنّها من الياء، ولكنّ سيبويه، وباعتباره ينقل علم الخليل، لم يحفل بذلك الرأي المخالف لِما ارتآه الخليل.

******

وبعد، فإنّ (الكتاب) ما بين وصف وتحليل. أمّا الوصف فأمر ميسور نوعا ما، وأمّا التحليل فيقتضي أن يكون الباحث جزءا لا يتجزّأ من البيئة اللّغويّة، وخاصّة في ظروف القرن الثاني للهجرة، حيث عاش الخليل وسيبويه. فليس من المعقول أن يُدرك سيبويه في سنوات قليلة مغازي العرب من وراء استعمالاتها اللّغويّة، ومرادها من تركيباتها اللغويّة. من مثل ما جاء في هذا النّص من ٤/ ١٦٦:

(أمّا كلُّ اسمٍ مُنَوَّن فإنّه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف،

كراهيةَ أن يكون التنوين بمنزلة النّون اللازمة للحرف منه أو زيادةٍ فيه لم تجئ علامة للمنصرف ، فأرادوا أن يفرّقوا بين التّنوين والنون . ومثل هذا في الاختلاف الحرف الذي فيه هاء التأنيث ، فعلامة التأنيث -إذا وَصَلْتَه- التاءُ، وإذا وقفتَ ألحقتَ الهاء ، أرادوا أن يفرقوا بين هذه التاء والتاء التي هي من نفس الحرف ، نحو تاء القَتّ ، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف نحو تاء سَنْبَتة ، وتاء عِفريت ، لأنّهم أرادوا أن يُلحقوهما ببناء قَحطَبةَ وقِنديل).

فما يدريه أنّهم أرادوا في الحالة الأولى أن يفرّقوا بين التنوين والنّون، وأنّهم كرهوا أن يكون التنوين بمنزلة النّون؟! وما يدريه في الحالة الثانية أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين هذه التاء والتّاء التي من الكلمة نفسها، فكان ذلك سببا لظهور التّاء تارة، وظهور الهاء أخرى؟! فالذي يستطيع أن يصل الى الدوافع وراء السلوك اللّغوي، هو من عاش في خضمّ تلك البيئة اللغوية، وفي وسط المتعاملين بها، وأنّه صار يدركها بسليقته، وأنّ لديه من العبقريّة ما يؤهّله للوصول الى أعماق الأبعاد النفسيّة للمتعاملين بتلك اللّغة. وكلّ هذا غير متوفّر في سيبويه الذي طرأ على البصرة ومكث فيها عقدين من الزمن، ثمّ ارتحل الى بغداد، وبقي فيها سنوات قليلة، ثمّ عاد الى الأهواز أو شيراز وتوفّي فيها شابّا.

* وهذا مثالٌ آخر ورد في ٤/١٦٧ :

(وإنّما ابتدأتُ في ذكر هذا لأبَيِّنَ لك المنصرفَ . فأمّا في حال الجرّ والرفع فإنهم يحذفون الياء والواو ، لأنّ الياء والواو أثقلُ عليهم من الألف ، فإذا كان قبل الياء كسرةٌ وقبل الواو ضمةٌ كان أثقل).

فاذا تناسينا لفظة (لأُبيِّنَ لك) التي تدلّ على أنّ النّصّ من شيخ لتلميذه، وإذا اعتبرنا، كما يريد بعض الكتّاب، أنّ النّص لسيبويه، نتساءل: مِن أين عرَف سيبويه أنّ الياء والواو أثقل على العرب من الألف؟! وأنّ ذلك الثِّقَل قد قادهم الى المنصرف وغير المنصرف؟! وهو لم يخرج الى البادية ولم يشافه فصحاءهم مشافهة تؤهّله لذلك التحليل والتعليل؟! إنّ هذا التحليل والتعليل لا يقدر عليه إلاّ من كانت تلك اللّغة سليقة فيه، وتمتّع بحذق خاصّ بحيث يتعرّف الى خواصّ ألفاظها.

وإضافة الى ذلك، فثمّة نصوص لها علاقة بأبواب من العلم لم يكن لسيبويه دراية بها، كالقوافي التي هي مِمّا تخصّص فيه الخليل، كهذا النّصّ الوارد في ٤/٤٠٤: (وقد ضمَّ بعضُ العرب الأوّل ولم يجعلها كبِيضٍ ، لأنّه حين أدغم ذهب المدُّ وصار كأنّه بعد حرف متحرّك نحو صَيْدٍ . ألا ترى أنّها لو كانت في قافيةٍ مع عُمْيٍ جاز . فهذا دليلٌ على أنّه ليس بمنزلة بِيضٍ). فهذا، أيضا، لا يجرؤ على قوله إلاّ مَن هو متمرّس في علم العروض والقوافي، ولم نعرف لسيبويه دورا في ذلك. وعلى الرغم من أنّه لم يصرّح أنّه للخليل إلاّ أنّ هذه الملاحظة إضافة إلى أنّه سيقول بعد سطور (وسألته) ستؤكد لنا أنّ النّصّ للخليل حتّى إنْ لم يصرّح به في هذا الموضع.

وثمّة مسألة أخرى جديرة بالاعتبار، هي مسألة الشواهد الشعريّة التي تربو على الألف وخمسمائة شاهد، حيث انّ من المستحيل على سيبويه أن يكون قد سمعها من العرب ورواها عنهم، فهو لم يخرج الى البادية ولم يُشافه أحداً منهم، اللّهمّ إلا بعض الطارئين على سوق المبرد في البصرة، في السنوات التي قضاها هناك.

فكثرة الشواهد الشعريّة وتنوّعها دالّة على أنّ راويتها شخصٌ آخر غير سيبويه، شخص عايش العرب وخالطهم وجالسهم وشافههم وحفظ من أشعارهم الشيء الكثير.

بقيت أمامنا مشكلة أخيرة يثيرها بعض مَن لم يتمعّن في أسلوب الخليل وأسلوب سيبويه، فتخيّل أن وصف الحروف المثبّت في الكتاب هو من اجتهاد سيبويه، لأنّه يختلف عن وصف الخليل للحروف، ذلك الوصف الذي ثبّته في أوّل كتابه العَين. ولكنْ، هل هذه الملاحظة دقيقة حقّاً؟ وهل اختلف الوصف الوارد في (الكتاب) عن الوصف الوارد في (العين)؟

إنّ مقارنة متأنّيَةً لِما جاء في الكتابين تُثبتُ أنّ معظم ما جاء فيهما متطابق تماما، مع اختلافات يسيرة نظنّها بسبب طبيعة الموضوع نفسه.

فغاية الخليل من كتاب (العين) أن يصف الحروف الرئيسة التي عددها

ثمانية وعشرون حرفا ليبني عليها ترتيب كتاب العين أصواتيًا بحسب مخارجها. أمّا غاية (الكتاب) فمعالجة الحروف معالجةً نحويّة بحسب مفهوم الخليل للنحو، وهي المعالجة التي تتضمّن الحروف الثمانية والعشرين، إضافة الى الغُنّة والإشمام والإدغام وما إلى ذلك من موضوعات الأصوات والتغييرات التي تطرأ على الحروف بحسب اللفظة الواردة فيها. مما يُحوِج الى تحديد أكثر دِقّة لمخارج الحروف الرئيسة نفسها. فلا يكفي، في المعالجة النحويّة، أن تذكر مُخْرَجَ الحرف، بل لا بدّ أن تبيِّنَ مَدْرَجَهُ بضمن ذلك المُخرَج، وكيفيّة حركة اللسان والشفتين حين النّطق به. وذلك كي تستطيع أن تحدّد بدقّة صفات أخرى للحروف، كالجهر والهمس والشدّة والرّخاوة والتكرار والانطباق والانفتاح وغير ذلك من أمور تجدها بضمن ما يسمّيه الخليل بالإدغام. أمّا الوصف العامّ للحروف الثمانية والعشرين، فمتطابق في الكتابَين. ونعني بالوصف العامّ ما يحتاجه مؤلّف المعجم من تحديد مخرج الصوت ومدرجه، كي يُتاح له أن ينظّم معجمه، إن شاء، تنظيما أصواتيا، يبدأ من أقصى الحلق لينتهي بالشفتين.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فليس لنا من الشواهد ما يثبت ضَلاعةَ سيبويه في مسألة الأصوات، خاصّة أنّه لم يكن يُحسن البيان، ولم يكن يُحسن إقامة أصوات الحروف حين النّطق بها، فكان بعضها يُعنّيه ويكدّه. حتّى وُصِفَ (بأنّ في لسانه حُبْسَةً)(٢٠) وهو ما ذكره

الأقدمون أنفسُهم، وجعلوه من أسباب فشله في حواره مع الكسائيّ في المسألة الزنبوريّة التي سبق أن أشرنا إليها. فاذا كان سيبويه على هذه الحالة، فكيفَ سيُتاح له أن يتذوّق الحروف ويعرف مخارجها ويحدّد مدارجها بضمن تلك المخارج؟! ناهيك عن الرَّوم والإشمام والإدغام والجهر والهمس وغيرها، مِمّا لا يستطيع وصفه إلاّ عربيّ فصيح، صارت اللّغة عنده سليقة وطبيعة، ثمّ وصل الى مستوى رفيع من العلم ودقّة الملاحظة، بحيث يتعرّف على صفات الحروف تعرّفا دقيقا، كأنّه يملك في عقله جهازا حسّاسا يدلّه على مخارج الحروف ومدارجها، ليجعل ذلك نهجا في تنظيم المعجم، ثمّ يدلّه على ما يعتور تلك الحروف من متغيّرات أصواتيّة تسبّب لها إشماما هنا وإدغاما هناك وغنّة هنالك، إلى غير ذلك من عوارض لُغوية تساعده على وصفها وصفا نحويّا صرفيّا يعتمد على التعرّف الدّقيق لطبيعتها الصوتيّة. ومَن مِن أهل ذلك الزمان أقرب الى هذه الصّفات من الخليل بن أحمد الفراهيديّ الأزديّ، رحمه اللّه؟

*****

ثمّ إنّا لَمّا استقام لنا أنّ (الكتاب) المنسوب لسيبويه، هو، في حقيقته، محاضراتٌ ودروسٌ أملاها الخليل بن أحمد على سيبويه، وعلى غيره من طلاب، كما سبقت الإشارة، حين عرضنا لبعض محاورات سيبويه مع شيخه، إضافة الى تدوينات معيّنة دوّنها الخليل وأوصلها

الى أولئك التلاميذ، وأبرزهم سيبويه.. أقول لَمّا استقام لنا ذلك، عمدنا الى منهج علميّ يستخلص آراء الخليل النحويّة، ويعيد ترتيبها وتصنيفها وتنقيحها بناء على قواعد علميّة منهجيّة ترتكز على فهم أسلوب الكتاب، من ناحية، وعلى فهم أسلوب الخليل وطرق تفكيره، من ناحية أخرى، فكان أن انتهينا من (كتاب النحو) للخليل بن أحمد.

وعنّ لنا أن نُفرد منه ما يتّصل بالحروف، خاصّة بعد أن وقع إلينا كتاب من ثلاث ورقات حُقّقتْ باعتبارها هي كتاب الحروف، في الوقت الذي لا علاقة لتلك الورقات بالخليل ولا بمعاني الحروف. بل انّ (محقّقها) سارع الى التشكيك في صحّة نسبتها ونسبة كتاب العَين، نفسه، للخليل!!

وهو ما قرّره رمضان عبد التواب وهو يعرض لرسالة صغيرة مؤلفة من ثلاث ورقات تحمل عنوان (الحروف) من انّ الكتاب منتحل وأن لا علاقة له بالخليل، وأن المعاني الواردة فيه ليست من الصواب في شيء وإنْ هانا!!

وحكاية رمضان عبد التواب مع الخليل بن أحمد لا تكاد تختلف عن حكاية أحمد أمين الذي شنّ على الخليل وكتابه غارات دونها غارات عبس وذبيان وحرب البسوس!

ففي مقدمته التي عقدها لثلاث رسائل صغيرة في الحروف للخليل بن أحمد وابن السكّيت والرازي، يقرّر أمورا أبعد ما تكون عن

الصواب، وهي:

١ - أن الخليل لم يؤلف كتاب العين وإنما وضع (منهجه، ثم أكمله من بعده تلميذه الليث بن المظفّر بن نصر بن سيّار، في أصحّ الأقوال)(٢١).

و(أصحّ الأقوال) هذه أثبتنا زيفها وخللها في مقدمتنا لكتاب العين(٢٢) وناقشناها تفصيلا في (الخليل وكتاب العين).

وظلت فكرة الانتحال تسيطر على الكاتب حين عرض للرسالة التي يحققها عن الحروف فيقول: (والكتاب الذي ننشره اليوم في الحروف، يُنسب للخليل بن أحمد، ولم يذكره واحد ممن ترجموا له، فقد ذكروا أنّه ألّف: الايقاع، والجمل، والشواهد، والعروض، والعوامل، والعين، وفائت العين، والمعمّى، والنغم، والنقط والشكل، ولم يعدّوا هذا الكتاب من مؤلفاته. ويبدو أنّ الكتاب مزيّف)(٢٣). فما دام الكتاب مزيّفا، بحسب تعبيره، فلماذا أجهد نفسه في تحقيقه وراح يلهث وراء مستشرق ألمانيّ يستشيره بشأن ذلك التحقيق، على ما يقوله هو ويدّعيه بافتخار وزهو، مِمّا سنذكره بعد قليل؟!

ومن عجب أنّه يذكر بعد هذا الادّعاء مباشرة ما يناقضه فيقول: (ومع ذلك فقد كان معروفا لدى الامام أحمد بن محمد الرازي "المتوفّى حوالي سنة ٦٣٠ هـ" الذي ذكر له روايتين في كتابه الحروف. كما كان معروفا لدى الحافظ الذهبي "المتوفّى سنة ٧٤٨ هـ" الذي

اختصره وكتبه بخطّه. كما انّ الامام الفيروزبادي "المتوفّى سنة ٨١٧هـ" نقل عنه في كتابه: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. وكذلك اقتبس منه الامام السيوطي "المتوفّى سنة ٩١١ هـ" في كتابه المزهر في علوم اللغة وأنواعها)(٢٤).

هذا الكلام للكاتب نفسه الذي يزعم زيف الرسالة التي يحقّقها باسم الحروف معزوّة للخليل بن أحمد، فاذا كان كل هؤلاء الذين يُطلِق عليهم المحقّقُ صفةَ (الأئمة) قد اعترفوا بصحّة نسبة الكتاب الى الخليل، وزيّنوا كتبهم بنقول منه، بل انّ منهم مَن روى له أكثر من رواية، ترى فمن أين جاء الزيف للكتاب؟ وكيف جرؤ رمضان عبد التواب على ادّعاء أنّ الكتاب منحول على الخليل؟!

يجيبك هو على ذلك فيقول: (فمَن هو الذي زيّف الكتاب؟ وما عمر هذا التزييف؟ إننا لا نعرف "أي رمضان عبد التواب لا يعرف" ذلك بالطبع! وعلى أية حال فمخطوطة أيا صوفيا مكتوبة في القرن الثامن الهجري، هذا الى أنّ كلا من الفيروزبادي في "بصائر ذوي التمييز" ومرتضى الزبيدي أخذاً(؟) عنه في "تاج العروس" قد نقلا من كتاب "الحروف" ولم يشكّا في نسبته الى الخليل بن أحمد، وكذلك الامام السيوطي في كتابه "المزهر" والامام الرازي في كتابه "الحروف"، كما سبق أن ذكرنا ذلك.

غير انّ ما يثير العجب حقا "عجب رمضان عبد التواب،

فالكلام ما زال له" هو معاني الحروف نفسها، تلك الحروف التي تُطلق على حروف الهجاء كذلك، ففي قليل من الحالات يمكن إيجاد علاقة بين معنى الحرف وأصله، مثل الباء والنون، ومع حرف الكاف يمكن ربط معناه: المصلح للأمور، بالأصل: كافٍ، وما عدا ذلك من المعاني فهو خيالٌ محضٌ)(٢٥).

وهذا الذي يصفه بأنه (خيال محض) هو المعاني الحقيقية للألفاظ، ونجدها في المعجمات الموثّقة كافّة، سواء نقلا عن الخليل، أم عن غيره من العلماء والرواة.

إنّ إطلاق الكلام على عواهنه ليس من النهج العلمي، ولا هو بالطريق الذي يمكن أن يؤدي الى تكوين رؤية صائبة في قضايا الفكر والعلم والثقافة، تراثا ومعاصرة.

ويندرج بضمن هذا، ما ادعاه في قوله: (وأخيرا فلست أنسى في هذا المقام أن أتوجّه بالشكر الى أستاذي العظيم بروفسور شبيتالر رئيس معهد اللغات السامية بجامعة ميونخ، على آرائه القيّمة التي أفدت منها كثيرا في تحقيق الكتاب ونقده)(٢٦) فاذا علمنا أنّ الكتاب كله في ثلاث ورقات فقط، أدركنا ضحالة هذا الادّعاء الذي ليس من ورائه أي هدف علمي أو منهجي، فأين هي تلك الآراء القيّمة التي أفادها الكاتب من أستاذه الذي يصفه (بالعظمة) في تحقيق ثلاث ورقات يزعم الكاتب نفسه أنّها منحولة ومزّيفة؟! ربما كانت تلك (الآراء النيّرة)

متمثّلة في ضرورة التشكيك بنسبة الكتاب للخليل بن أحمد جريا على العادة المألوفة في نفي أي إبداع عن تراث العرب والمسلمين عموما، وعن تراث الخليل الفراهيدي الأزدي خصوصا!

ومن عَجب، أو لا عجب، أن يظهر كاتب آخر، يتابع رمضان فيما قاله، ولكننا لن نقف عنده، فهو لم يُضف جديدا الى تلك الادّعاءات(٢٧)! إذ صارت الكتابات تقليدا واتّباعا وادّعاءات واهية أكثر مِن كونها بحثا علميًا يهدف لاستجلاء الحقيقة، في عصر توفَّرت فيه وسائل البحث وترسّخت فيه أسس العلم وأوّلها التجديد والابتكار والانصاف.

وكيفما يكن الأمر، فانّ الورقات الثلاث التي (حققها) رمضان عبد التواب باعتبارها كتاب (الحروف) للخليل بن أحمد لا تمثّل إلا جزءا يسيرا جدا من الكتاب الذي نضعه اليوم بين أيدي القرّاء. مع ملاحظة جديرة بالاعتبار هي أن تلك الورقات تحدّثت عن معاني الحروف لغويًا، في حين يتحدّث كتابنا هذا عن معانيها النحويّة، أمّا معانيها اللّغويّة الصحيحة فمبثوثة في كتاب العَين.

****

******

كتابُ
الحروف والأدوات

أقسامُ الكَلِم

إعلمْ انّ الكلمَ على أربعة أقسام، اسم وفعل وحرف، ونحوٌ لا هو بالاسم ولا هو بالحرف ولا هو بالفعل، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل أمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِما مضى ولِما يكون ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ. فالفعل يُنبئُ عن حركة المسمّى. والحرف ما أثّر في المسمّى أو في حركة المسمّى، وهو ما وضعته اللغة حرفا، وما استعملته العرب لا كالاسم ولا كالفعل، وإنّما يؤثّر فيهما، وأما النحو الرابع فيختلف عمله ما بين الاسم والفعل والحرف، وهو علّة للحركات.

والكَلِم، جمع الكَلِمة، حجازيّة، والكِلْمة، تميميّة، والكَلِم، مثله، وهو في قول رؤبة:

لا يَسْمَعُ الرّكبُ به رجعَ الكَلِمْ(١)

والحرف من حروف الهجاء معروف، والمراد، هنا، كلّ كلمة بُنيتْ أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمّى حرفا وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر، مثلُ: حتّى وهَلْ وبَلْ ولعلّ.

فالاسم هذا المعروف من رجل وفرس.

والأحداث مثله، ولكنّها مجرّدة، كما سترى إن شاء الله،

ومثالها: الضربُ والحمدُ والشكرُ.

وأمّا الفعل فحركته المنبئة عن الزمن الماضي، أو الزمن الحاضر والمستقبل. فمثال الأول: حَمِدَ وشَكَرَ وضرَب وحُمِدَ وشُكِرَ وضُرِبَ، ومثال الثاني: يَحمَدُ ويشكُر ويضرب ويُحمَدُ ويُشكَر ويُضرَبُ، ومنه طلب وقوعه، مثل: إذهبْ واضرِب، وهو ما لم يقع وإنما يُراد وقوعه، وهو الأمر «أن اشكُرْ لي ولوالديك اليَّ المصير»(٢) أو ما يُلحَق به: «فضربَ الرقاب»(٣) فقوله: (ضَرْبَ) يؤدّي معنى فعل الأمر.

وأمّا الحروف التي جاءت لمعنى وليس هو باسم ولا فعل ولا حرف في أصل وضعه اللغوي، فنحو: ثُمَّ وسوف وواو القسم ولام الاضافة، ونحو ذلك. وستراه تفصيلا في مواضعه إن شاء اللّه.

****

الحروف وصفاتُها

هذا باب عدد الحروف العربية ، ومخارجها ، ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها ، واختلافها.

فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا:

الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والظاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والطاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هنَّ فُروعٌ ، وأصلها من التسعة والعشرين ، وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي:

النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز ، في قولهم : الصَّلاة والزكاة والحياة.

وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتَضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي:

الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي (كالكاف ، والجيم التي) كالشين ، والضاد الضعيفة ، والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والظاء التي كالتاء ، والباء التي كالفاء.

وهذه الحروف التي تَمَّمْتُها اثنين وأربعين جيِّدها ورديئها أصلها التسعة والعشرون ، لا تُتبيَّن إلا بالمشافهة ، إلا أنّ (الضاد الضعيفة) تُتَكَلَّف من الجانب الأيمن ، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبَقةٌ ، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع ازالته عن موضعه . وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تُخالط مُخرَجَ غيرها بعد خروجها ، فتستطيلُ حين تُخالط حروف اللسان ، فسُهل تحويلها إلى الأيسر لأنها في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن ، ثم تنسلُ من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان ، كما كانت كذلك في الأيمن.

ولحروف العربية ستة عشر مُخرَجا.

فللحَلق منها ثلاثة . فأقصاها مخرجا : الهمزة والهاء والألف . ومن أوسط الحلق مُخرَجُ العين والحاء . وأدناها مُخرَجا من الفم : الغين والخاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مُخرَجُ القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك (الأعلى) مُخرَجُ الكاف.

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مُخرَجُ الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مُخرَجُ الضاد.

ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فُوَيْقَ الثنايا مُخرَجُ النون.

ومن مُخرَجِ النون غير أنه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام مُخْرَجُ الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مُخرَجُ الطاء، والدال، والتاء.

ومما بين طرف اللسان وفُوَيقَ الثنايا مُخْرَجُ الزاي، والسين، والصاد.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مُخرَجُ الظاء والذال، والثاء.

ومن باطن الشّفةِ السُّفلَى وأطرافِ الثنايا العُلَى مُخْرَجُ الفاء.

ومما بين الشفتين مُخْرَجُ الباء ، والميم ، والواو.

ومن الخياشيم مُخْرَجُ النون الخفية.

فأما (المجهورة) فالهمزة ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف، والجيم ، والياء ، والضاد ، واللام ، والنون ، والراء ، والطاء ، والدال،

والزاي ، والظاء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو. فذلك تسعة عشر حرفا.

وأما (المهموسة) فالهاء ، والحاء ، والخاء ، والكاف ، والشين، والسين ، والتاء ، والصاد ، والثاء ، والفاء. فذلك عشرة أحرف.

فالمجهورة : حرف أشبِعَ الاعتماد في موضعه ، ومنَعَ النَّفَسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد (عليه) ويجري الصوت . فهذه حال المجهورة.

والنون والميم في الحلق والفم ، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما في الفم والخياشم فتصير فيهما غُنَّةٌ . والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك أخلَّ بهما.

وأما المهموس فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النَّفَسُ معه ، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فردَّدت الحرف مع جَرْيِ النَّفَس . ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه . فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ ، أو بما فيها منها. وإن شئت أخفيت.

ومن الحروف (الشديد) ، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والدال، والباء.

وذلك أنك لو قلت الحَجَ ثم مددتَ صوتك لم يَجرِ ذلك.

ومنها (الرِّخوَةُ) وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء. وذلك إذا قلت الطَّسُّ وانْقَضْ ، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت.

وأما العين فبينَ الرِّخوَة والشديدة ، تصل إلى الترديد فيها لشَبهَها بالحاء.

ومنها (المُنْحَرِف) ، وهو حرفٌ شديد جرى فيه الصَّوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة ، وهو اللام . وإن شئت مددت فيها الصوت . وليس كالرِّخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه . وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحِيَتَي مُسْتَدَقٌ اللسان فُوَيقَ ذلك.

ومنها (حرفٌ شديد) يجري معه الصوت (لأن ذلك الصوت غُنَّةٌ) من الأنف ، فإنما تُخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف ، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجرِ معه الصوت . وهو النون ، وكذلك الميم.

ومنها (المكرر) وهو حرفٌ شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام ، فتجَافَى للصوت كالرِّخوة ، ولو لم يكرر لم يجر الصوت فيه. وهو الراء.

ومنها (اللَّينةُ) ، وهي الواو والياء ، لأن مُخْرَجهما يتسع لهواء

الصوت أشد من اتّساع غيرهما كقولك : وأيٌ ، والواو وإن شئت أجريت الصوت ومددت.

ومنها (الهاوي) وهو حرفٌ اتسع لهواء الصوت مُخرَجُه أشَدَّ من اتساع مُخْرَج الياء والواو ، لأنك قد تضم شَفَتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قَبل الحَنَك ، وهي الألف.

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مُخرجها . وأخفاهن واوسعهن مُخرَجاً: الألف ، ثم الياء ، ثم الواو.

ومنها (المُطبَقَةُ والمُنْفَتِحة). فأما المطبقة فالصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

والمنفتحة : كلُّ ما سِوى ذلك من الحروف ، لأنك لا تُطبِقُ لشيء منهن لسانك ترفعه إلى الحَنَك الأعلى.

وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذَى الحَنَك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحَنَك ، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحَنَك إلى موضع الحروف.

وأما الدال والزاي ونحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن.

فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان، وقد بين ذلك بحَصْرِ الصوت.

ولولا الإطباق لصارت الطاءُ دالا ، والصادُ سيناً ، والظاءُ ذالا، ولخَرجتِ الضادُ من الكلام ، لأنه ليس شيءٌ من موضعها غيرها.

وإنما وصفت لك حروف الـمُعجم بهذه الصِّفات لتعرف ما يحسُن فيه الإدغام وما يجوز فيه ، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ، وما تُبدله استثقالا كما تُدْغِم ، وما تُخفيه وهو بزِنَة المتحرّك.

xxxxxxxxxxxx

xxxxxxxxxx

التّلفُّظُ بالحروف مُفْرَدَةً

(روى سيبويه): قال الخليل يوماً وسأل أصحابه : كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في مالك، والباء التي في ضَرَبَ ؟ فقيل له : تقول : باء كاف . فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف . وقال: أقول كَهْ وَبَهْ . فقلنا : لِمَ ألحقت الهاء ، فقال: رأيتهم قالوا : عهْ فألحقوا هاءً حتى صيّروها يُستطاع الكلام بها ، لأنه لا يُلفظ بحرف . فإن وصلت قلت : "كَ" و "بَ" فاعلم يا فتى، كما قالوا: عِ يا فتى . فهذه طريقةُ كلِّ حَرفٍ كان متحرِّكاً ، وقد يجوز أن

يكون الألف هنا بمنزلة الهاء ، لقربها منها وشبهها بها ، فتقول : ″با″ و″كا″، كما تقول : أنا.

وسمعت من العرب من يقول : ″ألاتا ، بَلى فَا″ ، فإنما أرادوا ألا تَفعلُ، وبَلَى فافعلْ ، ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف في أنا، وشَرِكت الألفُ الهاءَ كشركتها في قوله : أنا ، بيَّنوها بالألف كبيانهم بالهاء في هِيَهْ وهُنَّهْ وبَغْلَتِيَهْ . قال الراجز:

بالخَيْرِ خَيْراتٍ وإنْ شَرًّا فا ولا أريد الشَّرَّ إلاَّ أنْ تا(١)

يريد : إنْ شرًّا فشرٌّ ، ولا يريد الشرَّ إلا أن تشاء.

ثم قال : كيف تلفظون بالحرف الساكن نحو ياء غُلامي وباء إضربْ ودال قد؟ فأجابوا بنحوٍ مما أجابوا في المرة الأولى. فقال : أقول إب وإي وإد، فأُلْحِقُ ألفا موصولةً . قال : كذاك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا : ابْنٌ واسْمٌ حيث أسكنوا الباء والسين ، وأنت لا تستطيع أن تَكَلَّمَ بساكنٍ في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقتَ ألفاً حتى وصلت إلى اللفظ بها ، فكذلك تُلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقت الـمُسَكَّن الأول في الاسم . وقال بعضهم : إذا سميتُ رجلاً بالباء من ضَرَبَ، قلتُ : رَبُ فأردُّ العين. فإنْ جعلتَ هذه المتحركة اسما حذفتَ الهاء كما حذفتَها من ″عِهْ″ حين جعلتها اسما. فإذا صارت من بنات الثلاثة ، لأنه ليس في الدنيا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ، ولكنهم قد يحذفون مما كان على

ثلاثةٍ حرفاً وهو في الأصل له ، ويردونه في التحقير والجمع ، وذلك قولهم في دَم : دُمَيٌّ، وفي حِرٍ : حُرَيْحٌ ، وفي شَفة : شُفَيْهَةٌ ، وفي عِدة: وعَيْدَةٌ . فهذه الحروف إذا صُيِّرت اسماً صارت عندهم من بنات الثلاثة المحذوفة، وصارت من بنات الياء والواو ، لانَّا رأينا أكثر بنات الحرفين التي أصلها الثلاثة أو عامتها ، من بنات الياء والواو ، وإنما يجعلونها كالأكثر. فكأنهم إن كان الحرف مكسورا ضموا إليه ياءً لأنه عندهم له في الأصل حرفان ، كما كان لدَمٍ في الأصل حرفٌ ، فإذا ضممت إليه ياء صار بمنزلة في ، فتضم إليه ياءً أخرى تثقله بها حتى يصير على مثال الأسماء. وكذلك فعلتَ بِـ"في".

وإن كان الحرف مضموماً ألحقوا واواً ثمّ ضمّوا إليها واواً أخرى حتى يصير على مثال الأسماء ، كما فعلوا ذلك بلَوْ وهُوَ وأو. فكأنهم إذا كان الحرف مضموما صار عندهم من مضاعَف الواو، كما صارت لَوْ وأو وهو إذ كانت فيهن الواوات من مضاعَف الواو . وإن كان مكسورا فهو عندهم من مضاعَف الياء كما كان ما فيه الياء نحو في وكَيْ من مضاعف الياء عندهم. وإن كان الحرف مفتوحا ضموا إليه ألفاً ثم ألحقوا ألفا آخرة حتى يكون على مثال الأسماء ، فكأنهم أرادوا أن يضاعفوا الألفات فيما كان مفتوحا كما ضاعفوا الواوات والياءات فيما كان مكسورا أو مضموما ، كما صارت ما ولا ونحوهما إذ كانت فيهما الفات مما يضاعف.

فإن جَعَلْتَ "إي" اسما ثقلته بياء أخرى واكتفيت بها حتى يصير بمنزلة اسمٍ وابنٍ

فأمّا قاف وياء وزاي وباء و واو فإنما حكيت بها الحروف ولم تُرِدْ أن تلفظ بالحروف كما حكيت بغاقٍ صوت الغراب ، وبِقَبْ وقع السيف، وبطِيْخَ: الضَّحك . وبنيت كلَّ واحد بناءَ الأسماء . وقَبْ هو وقع السيف. وقد ثقّل بعضهم وضمّ ولم يُسَلّم الصوتَ كما سمعه ، فكذلك حين حكيتَ الحروف حكيتها ببناءٍ بنيته للأسماء ، ولم تسلِّم الحروف كما لم تسلِّم الصوت. فهذا سبيل هذا الباب.

ولو سمّيتَ رجلاً بـ"أبٌ" قلت : هذا أبٌ ، وتقديره في الوصل: هذا أبٌ كما ترى ، تريد الباء وألف الوصل من قولك : اضرِبْ . وكذلك كلُّ شيءٍ مثله لا تغيّره عن حاله ، لأنك تقول أبٌ ، فيبقى حرفان سوى التنوين.

فإذا كان الاسم هاهنا في الابتداء هكذا لم يختلّ عندهم أن تذهب ألفه في الوصل ، وذلك أنَّ الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف. ألا تراهم يقولون: مَنْ أبٌ لك ؟ فلا يبقى إلاّ حرفٌ واحدٌ فلا يَختلُّ ذا عندهم، إذ كان كينونةُ حرف لا يلزمه في الابتداء وفي غير هذا الموضع إذا تحرك ما قبل الهمزة في قولك: ذَهَبَ أبٌ لك ، وكذلك إب ، لا يَختلُّ أن يكون في الوصل على حرف إذا كان لا يلزمه ذلك في كل المواضع ، ولولا ذلك لم يجز ، لأنه ليس في الدنيا اسمٌ يكون على حرفين أحدهما التنوين،

لأنه لا يستطاع أن يتكلم به في الوقف مبتدأ.

فإن قلت : يُغَيَّر في الوقف . فليس في كلامهم أن يغيروا بناءَه في الوقف عما كان عليه في الوصل ، ومن ثم تركوا أن يقولوا: هذا في، كراهية أن يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين فيوافق ما كان على حرف.

واعلمْ أنّ الالف واللام اللتين يعرِّفون بهما حرفٌ واحد كقَدْ ، وأن ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: آلريدُ ، ولكن الالف كألف ايمُ في أيْمُ اللّه ، وهي موصولة كما ان ألف أيْمِ موصولة(٢).

والدليل على أنَّ ألف ايمِ ألف وصل قولهم : إيمُ الله ، ثم يقولون: لَيْمُ الله. وفتحوا ألف أيْم في الابتداء شبّهوها بألف أحْمَرَ لأنها زائدة مثلها.

وقالوا في الاستفهام : آلرجلُ؟ شبّهوها أيضاً بألف أحْمَرَ ، كراهية أن يكون كالخبر فيلتبس. وأيْمُ الله كذلك ، فقد يشبَّه الشيءُ بالشيءُ في موضع ويخالفه في أكثر ذلك ، نحو : ياابن عَمَّ في النداء. ومما يدلُّ على أنَّ أل مفصولة من الرَّجلُ ولم يُبينَ عليها، وأنَّ الألف واللام فيها بمنزلة قد ، قولُ الشاعر:

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا والحِقْنا بِذَلْ
بالشَّحم إنا قد مَلِلناه بَجَل(٣)

قال (أي الخليل) : هي هاهنا كقول الرجل وهو يتذكر : قَدِي، فيقول: قد فَعَلَ. ولا يُفعَل مثلُ هذا بشيءٍ مما كان من الحروف الموصولة.

ويقول الرجل: ألي ِ، ثمّ يتذكر ، فقد سمعناهم يقولون ذلك ، ولولا أن الألف واللام بمنزلة قد وسوفَ لكانتا بناءً بُنِيَ عليه الاسم لا يفارقه، ولكنهما جميعا بمنزلة هل وقَد وسَوفَ ، تدخلان للتعريف وتَخرجان.

وإنْ سمَّيت رجلاً بالضاد من ضَرَبَ، قلت : ضاءُ . وإن سميته بها من ضِرابٍ، قلت : ضِيٌّ. وإنْ سمّيته بها من ضُحىً، قلت : ضُوٌّ. وكذلك هذا الباب كله.

xxxxxxxxxxx

xxxxxxxxxx

xxxxxxxxx

xxxxxx

xxx

xx

حذفُ الحروف

وهو التّرخيمُ الذي يعني حذف أواخر الأسماء المفردةِ تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً.

واعلم أنّ التّرخيم لا يكون إلاّ في النداء إلاّ أن يُضْطَرَّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من "قَومِي" ونحوه في النداء.

واعلم أنّ الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا وصف ، لأنهما غيرُ منادَيَيْنِ ، ولا يرخّم مضاف ولا اسمٌ مُنوّنٌ في النداء ، مِنْ قِبَلِ أنّه جرى على الأصل وسَلِمَ من الحذف ، حيث أُجْرِيَ مُجراه في غير النداء إذا حملته على ما ينصب . أي إنّ المحذوف في الترخيم إنما يقع على النداء لا على الإعراب . وحين قلت يا زيد أقبل فحذفت ياء الإضافة كنت إنّما حذفت هذا الإعراب . ومع ذلك إنه ينبغي أن تَحذف آخر شيءٍ في الاسم، ولا يُحذفُ قبل أن تنتهي إلى آخره ، لأن المضاف إليه من الاسم الأول بمنزلة الوصل من الذي، إذا قلت الذي وبمنزلة التنوين في الاسم.

ولا ترخّمُ مستغاثاً به إذا كان مجروراً ، لأنه بمنزلة المضاف إليه.

ولاترِخّمُ المندوب لأن علامته مستعمَلةٌ ، فإذا حذفوا لم يحملوا

عليه مع الحذف الترخيم.

وإذا ثنيتَ لم ترخّم ، لأنها كالتّنوين.

واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفتَ ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تَحذف ، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضماً أو وقفاً. لأنك لم تُرِدْ أن تجعل ما بقي من الاسم ثابتاً في النداء وغير النداء ، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفاً في هذا الموضع وبقي الحرفُ الذي يلي ما حُذف على حاله ، لأنه ليس عندهم حرف الإعراب . وذلك قولك في حارِث : ياحارِ ، وفي سَلَمةَ : يا سَلَمَ ، وفي بُرثُنَ : يا بُرْثُ ، وفي هِرَقْلَ: يا هِرَقْ.

xxxxxxxxxxx

حذفُ الحروف في النّداء والترخيم

اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر من ذلك، كان اسماً خاصاً غالباً ، أو اسماً عامّاً لكلّ واحد من أُمّة ، فإنّ حذف الهاء منه في النداء أكثرُ في كلام العرب . فأمّا ما كان اسماً غالباً فنحو قولك : ياسَلَمَ أقبل . وأما الاسم العامّ فنحو قول العجّاج:

جارِيَ لا تَستنكري عَذِيرِي(١)

إذا أردت يا سَلَمةُ ، وياجاريةُ.

وأمّا ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء فنحو قولك : ياشا ارْجُنِي وياثُبَ أقْبِلِي ، إذا أردت : يا شاةً ارجُني، مِثْل ادْجُني، أي أقيمي في بيتك. ويا ثُبَةً أقبلي.

واعلمْ أنّ ناساً من العرب يُثْبِتون الهاء فيقولون : ياسَلَمةُ أقبلْ، وبعضُ مَن يُثبت يقول : يا سلمةَ أقبلْ.

واعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قالوا : يا سَلَمَهْ ويا طَلْحَهْ . وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبيِّنوا حركة الميم والحاء. وصارت هذه الهاء لازمة في الوقف كما لزمت الهاء، وقفَ "ارْمِه" . من قِبَلِ أنّهم جعلوا الحذف لازماً لهاء التأنيث في الوصل ، كما لزم حذف الهاء في ارْمِهْ في الوصل فقالوا "ارمِ" وكأنهم ألزموا هذه الهاء في ارْمِهْ في الوقف ولم يجعلوها بمنزلتها إذا بيَّنتَ حركةَ ما لم يُحْذَف بعده شيء نحو عَلَيهْ وإليه.

واعلم أنّ الشعراء إذ اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون الـمَدَّة التي تلحق القوافي بدلاً منها. وقال الشاعر ابن الخرع:

كادت فَزارةُ تَشقىَ بنا فأُوْلَى فزارةُ أوْلَى فَزارا(٢)

وقال القُطامي:

قِفي قبل التفرّق يا ضُباعا(٣)

وقال هُدْبةُ:

عُوجِي علينا وارْبَعي يا فاطِما(٤)

وإنما كان الحذف ألزم للهاءات في الوصل، مِنْ قِبَلِ أنّ الهاء في الوصل في غير النداء تُبدل مكانها التّاءُ ، فلما صارت الهاء في موضع يُحْذَفُ منه لا يُبدل منه شيءٌ تخفيفا ، كان ما يُبدل ويغيَّر أولى بالحذف، وهو ألزمُ . وجعلوا تغييرَه الحذفَ في موضع الحذف إذ كان متغيّرا لا محالة. وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْمَلْ ، يريد يا حَرْمَلَهْ ، كما قال بعضهم إرْمْ ، يقفون بغير هاء.

واعلم أن هاء التأنيث إذا كانت بعد حرفٍ زائد أو حرفَين حقُّهما الحذف لو لم تكن بعدهما، لم يحذف ، مِنْ قِبَلِ أنّ الحروف الزوائد قبل الهاء في الترخيم بمنزلة غير الزوائد من الحروف. وذلك قولك في طائفِيَّةٍ، ياطائفيَّ أقبلي ، وفي مرجانة : يا مرجانَ أقبلي. وفي رَعْشَنَةٍ : يا رَعْشَنَ أقبلي ، وفي سِعْلاةٍ : يا سِعلاَ أقبلي.

ومَنْ حَذَفَ الزوائدَ مع الهاء فإنه ينبغي له أن يقول في فاطمة : يا فاطِ لا تفعلي. مِنْ قِبَلِ أنّ الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت يا فاطِ كما تقول يا حارِ. وهو غير جائز.

واعلمْ أنّ بعضَ ما يُحذَفُ منه الهاء يصير بمنزلة اسم يتصرف في الكلام كأنْ لم يكن فيه هاءٌ قط. وذلك قول بعض العرب ، وهو

عنترةُ العَبْسيُّ:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ ، والرِّماحُ كأنها أشْطانُ بِئرٍ في لَبَانِ الأدْهَمِ(٥)

جعلوا الاسم عنترا وجعلوا الراء حرف الإعراب.

وقال الأسودُ بن يَعفُرَ تصديقاً لهذه اللغة:

ألا هل لهذا الدَّهرِ من مُتَعَلَّلِ

عن الناس ، مَهْما شاءَ بالناس يَفْعَلِ

ثم قال:

وهذا رِدائي عنده يَستعيرهُ

لِيَسْلُبَني حَقِّي أمالِ بنَ حَنْظَلِ(٦)

وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء ، فلما رخَّم جعل الاسم بمنزلة اسم ليست فيه هاءٌ . وقال رؤبة:

إمّا تَرَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ قاربتُ بين عَنَقِي وجَمْزِي(٧)

وإنما أراد : أمَّ حمزة . وأما قول ذي الرمة:

ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَرى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ(٨)

فقد كان يسميها مرة ميّةَ ومرّة ميّاً ، ويجعل كل واحدٍ من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره.

وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رَخموا : يا طَلْحُ ويا عَنْتَرُ. وقد يكون قولهم "يَدعون عنترُ" بمنزلة مَيٍّ لأنّ ناساً من العرب يسمونه عنتراً في كل موضع . ويكون أن تجعله بمنزلة مَيّ بعد ما

حذفت منه، وقد يكون مَيٌّ أيضاً كذلك ، يجعلها بمنزلة ما ليس فيه هاءٌ بعد ما تحذف الهاء.

وأما قول العرب : يا فُلُ أقبلْ ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه في غير النداء ، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين ، وجعلوه بمنزلة دَمٍ . والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول يافُلَ فإن عَنَوا امرأةً قالوا: يافُلَةُ . وهذا الاسم اختُصّ به النداءُ ، وإنما بني على حرفين لأن النداء موضع تخفيف ، ولم يجز في غير النداء لأنه جُعل اسماً لا يكون إلا كناية لمنادى ، نحو يا هَناهْ ، ومعناه يا رَجُلُ . وأما فُلانٌ فإنما هو كنايةٌ عن اسمٍ سُميَ به المحدّث عنه ، خاصٌ غالبٌ . وقد اضطُرَّ الشاعرُ فبَناه على حرفين في هذا المعنى . قال أبو النجم:

في لَجّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ(٩)

واعلمْ أنّ من الأسماء ما إذا حذفت منه الهاءَ وجعلته بمنزلة ما لم تكن فيه الهاء لزمَك أن تُبدل حرفاً مكان الحرف الذي يلي الهاء. فإنْ لم تجعله بمنزلة اسمٍ ليس فيه الهاء لم يتغير عن حاله التي كان عليها قبل الحذْف.

وذلك قولك في عُرْقُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ إن جعلت الاسم بمنزلة اسم لم تكن فيه الهاء على حالٍ قلتَ: ياعَرْقِي ويا قَمَحْدِي ، مِنْ قِبَلِ أنّه ليس في الكلام اسمٌ آخره كذا . وكذلك إن رخّمْتَ "رَعُومَ" وجعلته بهذه المنزلة، قلت يا رَعِي. وإن رخّمْتَ رجلا يسمى قَطَوَانَ فجعلته بهذه المنزلة قلت:

يا قَطَا أقبل. فإن رخَّمت رجلاً اسمهُ طُفاوةُ قلت : يا طُفاءُ أقبلْ . مِن قِبَلِ أنه ليس في الكلام اسمٌ هكذا آخره يكون حرف الإعراب.

واعلم أن ما يُجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاءٌ أقل في كلام العرب. وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تُحذف الهاءُ أكثرُ ، مِن قِبَلِ أنّ حرف الإعراب في سائر الكلام غيرهُ . وهو على ذلك عربيٌّ. وقد حملهم ذلك على أن رخّموه حيثُ جعلوه بمنزلة ما لا هاءَ فيه.

وتقول في حَيْوَةَ : يا حَيْوَ أقبل ، فإن رفعتَ الواو تركتها على حالها لأنه حرف أُجْرِيَ على الأصل وجُعل بمنزلة غَزْوٍ ، ولم يكن التغييرُ لازماً وفيه الهاء.

واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقيّة بمنزلة اسمٍ ليست فيه الهاء إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، مِنْ قِبَلِ أنهم لو فعلوا ذلك التبس المؤنثُ بالمذكّر . وذلك أنه لا يجوز أن تقول للمرأة : يا خبيثُ أقبلي. وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكّر مؤنّثاً ولا تؤنّث مذكّرا.

ويقلّ الحذفُ في الأسماء التي ليس في أواخرها هاءٌ. وبعضهم يحذِفُ في الشّعر. ومنه قول مُهَلْهِل بن ربيعة:

ياحارِ لا تَجْهَلْ على أشياخِنا إنا ذَوُو السَّوْراتِ والأحلامِ(١٠)

وقال امرؤ القيس:

احارِ تَرى بَرْقاً أُريكَ وميضهُ
كلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلّلِ(١١)

وقال النابغة الذيباني:

فصالحِونا جميعاً إن بَدا لكلم

ولا تقولوا لنا أمثالَها عامِ(١٢)

وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه.

وكلُّ اسم خاصٌ رخَّمته في النداء فالترخيمُ فيه جائزٌ وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر . فمن ذلك قول الشاعر، وهو يزيد بن مخرَّم:

فقُلتم تَعالَ يا يَزِي بنَ مُخَرَّمٍ

فقلتُ لكُم إني حَليفُ صُداءِ(١٣)

وقال مجنون بني عامر:

ألا يا لَيلَ إن خُيِّرتِ فينا بنفسي فانظرِي أينَ الخِيارُ(١٤)

يريد في الأول : يزيد ، وفي الثاني لَيْلَى.

وقال أوسُ بن حَجَر:

تَنَكَّرتِ منّا بعدَ مَعْرِفةٍ لَمِي(١٥)

يريدُ لَميسَ.

واعلم أن كلَّ شيءٍ جاز في الاسم الذي في آخره هاءٌ بعد أن حَذفتَ الهاءَ منه في شعرٍ أو كلام ، يجوز فيما لا هاء فيه أن تحذف منه. فمن ذلك قول امرئ القيس:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِه

طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ(١٦)

جعلَ ما بقيَ بعد ما حذف ، بمنزلة اسمٍ لم يُحذف منه شيءٌ ، كما جعل ما بقيَ بعد حذف الهاء بمنزلة اسمٍ لم تكن فيه الهاء.

وقال رجلٌ من بني مازن:

عليَّ دماءُ البُدنِ إن لم تُفارِقِي

أبا حَردَبٍ ليلاً وأصحاب حَرْدَبِ(١٧)

وقال ، وهو مصنوعٌ على طَرَفَةَ ، وأصلُه لبعض العِباديِّينَ:

أسَعْدَ بنَ مالٍ ألم تَعلموا وذو الرأى مَهْماَ يَقُلْ يَصْدُقِ(١٨)

واعلم أن كل اسمٍ على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيءٌ إذا لم تكن آخره الهاءُ . وذلك أنهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرُها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة. فإنما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثّلاثة أو يصيِّروه إليها، وكان غايةَ التخفيف عندهم ، لأنه أخفُّ شيء عندهم في كلامهم ما لم يُنْتَقَص، فكرهوا أن يَحذفوه إذ صار قُصاراهم أن ينتهوا إليه.

واعلم أنه ليس من اسمٍ لا تكون في آخره هاء يُحذف منه شيءٌ إذا لم يكن اسماً غالباً نحو زيد وعمرو ، مِن قِبَلِ أنّ المعارف الغالبة أكثرُ في الكلام وهم لها أكثر استعمالاً ، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النّداء ، نحو قولك : هذا زيدُ بنُ عَمرٍو ، ولم يقولوا: هذا زيدُ ابنُ أخيك.

ولو حذفت من الأسماء غير الغالبة لقلت في مُسلمينَ: يا مُسلِمُ

أقبلوا، وفي راكبٍ : ياراكِ أقبل . إلاّ أنهم قد قالوا : ياصاحِ ، وهم يريدون يا صاحب ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف ، فحذفوا كما قالوا : لم أبَلْ ، ولم يَكُ ولا أدرِ.

وقد يحذفون من آخر بعض الكلمات حرفين وذلك لأنهما زيادةٌ واحدة بمنزلة حرف واحد زائد، وذلك قولك في عُثْمانَ : يا عُثْمَ أقبل، وفي مَروان : يامَرْوَا أقبل ، وفي أسماء : يا أُسمَ أقبلي.

وقال الفرزدق:

يا مَروَ إنّ مَطّيتي مَحْبوسةٌ تَرْجُو الحِباءَ ورَبُّها لم ييأسِ(١٩)

(أراد يامروان). وقال الراجز:

يا نُعْمَ هل تَحْلِفُ لا تَدينُها(٢٠)

(أراد يانعمان) وقال لبيد:

ياأسْمَ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ

إن الَحوادِثَ مَلْقيٌّ ومُنْتظَرُ(٢١)

(أراد ياأسماء).

وإنما كان هذان الحرفان بمنزلة زيادة واحدة مِن قِبَلِ أنّك لم تُلْحِق الحرفَ الآخرَ أربعة أحرفٍ رابعهنَّ الألف ، مِن قَبْلِ أن تزيد النون التي في مَرْوانَ، والألف التي في فعلاء. كما كانت ألفُ سَلْمَى إنما لحقت ثلاثة أحرف ثالثُها الميم لازمةً ، ولكنهما زيادتان لَحِقتا معاً فحذفتا جميعاً كما لحقتا جميعا.

وكذلك ترخيم رجلٍ يقال له مسلمُون ، بحذف الواو والنون جميعاً مِن قِبَلِ أنّ الواو النون حرفا إعراب زيدتا على الأصل. وكذلك رجلٌ اسمه مُسلِمانِ : تحذف الألف والنون.

وأما رجل اسمه بَنُون فلا يُطرح منه إلا النونُ ، لأنك لا تصيِّر اسماً على أقل من ثلاثة أحرف . ومن جعل ما بقي من الاسم بعد الحذف بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم تكن فيه زيادةٌ قطّ قال" يابني ، لأنه ليس في الكلام اسمٌ يتصرف آخره كآخر بَنُو.

ويُحمَل على هذا الباب قولك في مَنْصورٍ : يا مَنْصُ أقبلْ ، وفي عَمّارٍ : يا عَمَّ أقبل. وذلك لأنك حذفت الآخر كما حذفت الزائد.

وإذا طُرحت الزائدتان من الاسم، رجعتْ حرفاً واحدا، كما في قولك في رجل اسمه قاضُون : يا قاضِي أقْبِلْ، وفي رجل اسمه ناجِيٌ: يا ناجي أقبلْ ، أظهرت الياء لحذف الواو والنون، وفي رجل اسمه مُصطَفَوْنَ: يا مُصْطَفى أقبل.

وإنما رددت هذه الحروف لأنك لم تَبْنِ الواحد على حذفها كما بُنيت "دَمٌ" على حذف الياء ، ولكنك حذفتَهنّ لأنه لا يسكن حرفان معاً، فلمّا ذهب في الترخيم ما حذفتهن لمكانه رجَعتَهّن . فحذف الواو والنون ههنا كحذفها في مُسْلِمينَ ، لأن حذفها لم يكن إلا لأنه لا يسكن حرفان معاً، وكذلك الياء والألف في قاضي ومُصْطَفىً تثبتان كما ثبتت الميمُ في مسلمين.

ومثل ذلك : «غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيدِ وأَنْتُمْ حُرُمٌ». فإذا لم تذكر الصيد قلت مُحلِّين.

وإنّما كانت هذه الأحرف الثلاثةُ الزوائد: الياء والواو والألف، وما بعدها، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضَعفها، فجُعلتْ وما بعدها بمنزلة حرف واحد، إذْ كانت ميّتةً خفيّةً.

واعلمْ أنّ الحرف الذي يليه المحذوف يُحرّك لأنه لا يلتقي ساكنان، وهو قولك في رجل اسمهُ رادٌّ : يا رادِ أقبلْ . وإنما كانت الكسرةُ أولى الحركات به لأنه لو لم يُدغَم كان مكسورا ، فلما احتجت إلى تحريكه كان أولى الأشياء به ما كان لازماً له لو لم يُدغم . وأما مَفَرٌّ فإذا حذفت منه وهو اسم رجل ، لم تحرّك الراء لأن ما قبلها متحرك. وإن حذفت من اسم مُحْمارٌ أو مُضْارٌّ ، قلت : يا مُحْمارِ ويا مُضارِ ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفت من مُحْمارِرٍ ، حيث لم يجز لك أن تُسكِن الراء الأولى . ألا ترى أنك إذا احتجت إلى تحريكها -والراء الآخرةُ ثابتةٌ- لم تحرّك إلا على الأصل ، وذلك قولك لم يَحْمارِرْ، فقد احتجت إلى تحريكها في الترخيم كما احتجت إليه هنا حين جزمت الراء الآخرة.

وإن سميته بمضارٌّ وأنت تريد المفعول قلت : يا مُضارَ أقبلْ ، كأنك حذفت من مُضارَرٍ.

وأما مُحْمَرٌّ إذا كان اسم الرجل فإنك إذا رخّمتَه تركتَ الراء الأولى

مجزومة ، لأنّ ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها . ومن زعم أن الراء الأولى زائدةٌ كزيادة الواو والياء والألف ، فهو لا ينبغي له أن يحذفها مع الراء الآخرة ، مِنْ قِبَلِ أن هذا الحرف ليس من حروف الزيادة، وإنما يُزادُ في التضعيف ، فأشبهَ عندهم المضاعف الذي لا زيادة فيه نحو مُرْتَدٌّ ومُمتَدٌّ ، حين جرى مجرى المضاعف الذي ليس فيه زيادةٌ.

ولو جعلت هذا الحرف بمنزلة الياء والألف والواو لثبت في التحقير والجمع الذي يكون ثالثه ألفاً . ألا ترى أنه صار بمنزلة اسم على خمسة أحرف ليس فيه زيادةٌ.

وأمّا رجلٌ اسمهُ "إسحارٌ" فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان. وحركته الفتحةُ، لأنه يَلي الحرفَ الذي منه الفتحةُ ، وهو الألف.

ألا ترى أن المضاعف إذا أُدغم في موضع الجزم حُرِّك آخر الحرفين لأنه لا يلتقي ساكنان ، وجُعل حركتُه كحركة أقرب المتحرّكات منه. وذلك قولك : لم يَرُدُّ ولم يَرتَدَّ ولم يَفِرَّ ولم يَعَضَّ . فتكون حركته مفتوحة، فتقول: لم يُضارَّ.

وكذلك تقول : يا أسحارَّ أقْبِلْ ، فعلتَ بهذه الراء ما كنت فاعلاً بالراء الآخرة لو ثبت الراءان ولم تكن الآخرة حرف الإعراب ، فجرى عليها ما كان جارياً على تلك كما جرى على ميمِ "مُذُّ" ما كان بعد الدال الساكنة ، وامْدُدْ هو الأصلُ . وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنتَ انطَلْقَ،

ولم يَلْدَ (أي لم يَلِدْ) إذا جزموا لامَ الفعل . وسمعتُ العرب يقولون، وهو قول رجلٍ من أزدِ السَّراةِ:

ألا رُبَّ مَوْلودٍ وليس له أبٌ وذي وَلد لم يَلْدَهُ أبَوانِ(٢ ٢)

جعلوا حركته كحركة أقربِ المتحركات منه . فهذا كأيْنَ وكَيْفَ. وإنما مَنع أسحارا أن يكون بمنزلة مُحْمارٌ أن أصل محمار مُحْمارِرٌ، يدلّك على ذلك فِعلهُ إذا قلت لم يَحْمارِرْ . وأمّا إسحارٌ فإنما هو اسمٌ وقع مُدَّغَماً آخرهُ ، وليس لرائه الأولى في كلامهم نصيبٌ في الحركة ، ولا تقع إلا ساكنة ، كما أن الميم الأولى من الحُمَّر ، والراء الأولى من شرّابٍ لا يقعان إلا ساكنين ، ليستا عندهم إلا على الإسكان في الكلام وفي الأصل.

واعلمْ انّهم يقيسون على حذف الهاء حذفَ الثاني من الأسماء المركّبة من شيئين وذلك مثل حَضْرَمَوْتَ ، ومَعْدِي كَرِبَ ، وبُخْتَ نَصَّرَ، ومارَسَرْجِسَ، ومثل رجلٍ اسمهُ خمسةَ عشرَ ، ومثلُ عَمْرَوَيْهِ . فتُحذف الكلمة التي ضُمّت إلى الصدر رأساً. وأراه بمنزلة الهاء. ألا ترى أنّي إذا حقّرتهُ لم أغيّر الحرف الذي يليه كما لم أغيّر الذي يلي الهاء في التحقير عن حاله التي كان عليها قبل أن يُحقَّر ، وذلك قولك في تَمْرَةٍ تُمَيْرَةٌ، فحالُ الراء واحدةٌ . وكذلك التحقير في حَضْرَمَوْتَ تقول حُضَيْرَمَوْتُ. وأراني إذا أضفتُ إلى الصدر وحذفتُ الآخرَ فأقول في مَعْدِي كَرِبَ: مَعْدِيٌّ. وأقول في الإضافة إلى أربعةَ عشرَ أرْبَعيٌّ . فحذف الاسم الآخر

بمنزلة حذف الهاء. فهذا الموضع يُحذف فيه ما يَثْبُت في الإضافة، فهو أجدرُ أن يحذف إذا أردت أن ترخم.

وهذا يدل على أن الهاء تُضَمُّ إلى الأسماء كما يُضَمُّ الاسم الآخر إلى الأول. ألا ترى أنها لا تُلْحِقُ بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا الأربعة بالخمسة. كما أن هذه الأسماء الآخرة لم تُضَمَّ إلى الصدر لتُلحِق الصدر ببنات الأربعة ، ولا لتُلْحِقه ببنات الخمسة ، وذلك لأنها ليست زائدات في الصدور ولا هي منها ، ولكنها موصولة بها. ولا يُغَيَّر لها بناءُ كما لا يغير لياء الإضافة أو ألف التأنيث أو لغيرهما من الزيادات.

كما أن الأسماء الآخرة لم تغير بناء الأولى عن حالها قبل أن تُضَمّ إليها، لم تغير خمسة في خمسة عشر عن حالها . فالهاء وهذه الأسماء الآخرة مضمومةٌ إلى الصدور كما يُضم المضاف إليه إلى المضاف لأنهما كانا بائنَين وُصِلَ أحدُهما بالآخر . فالآخِرُ بمنزلة المضاف إليه في أنه ليس من الأول ولا فيه ، وهما من الإعراب كاسم واحد لم يكن آخره بائناً من أوله.

وإذا رخّمت رجلا اسمهُ خمسةَ عشرَ قلت : يا خمسةَ أقبلْ ، وفي الوقف تبين الهاء -أي لا تجعلها تاءً - لأنها تلك الهاء التي كانت في خمسة قبل أن تُضم إليها عشرَ . كما أنك لو سميت رجلا "مُسلمين" قلت في الوقف: يا مُسْلِمَه ، لأن الهاء لو أبدلت منها تاءً لتُلحق الثلاثة بالأربعة لم تحرِّك الميم.

وأما اثنا عشرَ فإذا رخمته حذفت عشرَ مع الألف ، لأن عشر بمنزلة نون مُسْلِمِينَ ، والألف بمنزلة الواو ، وأمرُه في الإضافة والتحقير كأمر مُسْلِمِينَ . أي تُلقى عشرَ مع الألف كما تُلقِى النون مع الواو.

واعلم أنّ الحروف لا تُحذف في الحكاية، لأنّ الحكاية لا تُرَخَّمُ، لأنك لا تريد أن ترخّم غير منادًى، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو "تأبَّطَ شرًّا" و"بَرَقَ نَحْرُه" وما أشبه ذلك. ولو رَخَّمْتَ هذا لرخَّمت رجلاً يسمى بقولِ عنترة:

يادارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تَكَلَّمي(٢٣)

واعلمْ أنّ الشعراء يحذفون الحروف في غير النداء اضطرارا، قال الرّاجز:

وقد وسَطْتُ مالِكا وحَنْظلاَ(٢٤)

(حيث رخّم حنظلة في غير النداء). وقال ابن أحمرَ:

أبو حَنَش يؤرِّقُنا وطَلْقٌ وعَمّارٌ وآونةً أُثالا(٢٥)

(فرخّم أُثالة في غير النداء).

وقال جرير:

ألا أضْحتْ حِبالُكمُ رِماما وأضحتْ منك شاسِعةً أُماما
يَشُقُّ بها العَساقِلَ مُؤْجَداتٌ وكلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغاما(٢٦)

وقال زهير:

خُذوا حَظَّكمْ ياآلَ عِكْرِمَ واذكُروا أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ(٢٧)

وقال آخر ، وهو ابن حبناء التميمي:

إنّ ابنَ حارثَ إنْ أشْتَقْ لرُؤيتِه

أو أمتدِحهْ فإنّ الناس قد عَلِموا(٢٨)

وأما قول الأسود بن يَعفر:

أودَى ابنُ جُلْهُمَ عَبّادٌ بِصرمته

إن ابن جُلْهُمَ أمسَى حَيّةَ الوادِي(٢٩)

فإنما أراد أمّه جُلهمَ . والعرب يسمون المرأة جُلهمَ والرجل جُلْهُمةَ.

وأما قوله ، وهو رجل من بني يَشكرُ:

لها أشاريرُ من لَحْمٍ تُتَمّرُهُ   من الثّعالِي ووَخْزٌ من أرانِيها(٣٠)

فإنّ الشاعر لما اضطر إلى الياء أبدلها مكان الباء (فقال الثعالي بدلا من الثعالب، والأراني بدلا من الأرانب) ، كما يُبدلها مكان الهمزة. وقال أيضاً:

ومَنْهَلٍ ليس له حَوازِقُ   ولِضَفادِي جَمّهِ نَقانِقُ(٣١)

وإنما أراد ضفادع ، فلمّا اضطرّ إلى أن يقف على آخر الاسم كره أن يقف على حرف لا يدخله الوقفُ في هذا الموضع ، فأبدل مكانه حرفا يُوْقَفُ في الجرّ والرفع. وليس هذا لأنه حذف شيئاً فجعل الياء عوضاً منه، لو كان ذلك لعوضت حارثاً الياء حيث حذفت الثاء وجعلت البقية بمنزلة اسم يتصرف على ثلاثة أحرف. كما لو لقلت يا مَرْوِي إذا أردت أن تجعل ما بقى من مَرْوانَ بمنزلة ما بقي من حارث حين قلت: ياحارُ.

الحروفِ
وعدّة ما يكون عليه الكلمُ

اعلمْ انّ أقلَّ ما تكون عليه الكلمةُ حرف واحدٌ. أمّا ما يكون قبل الحرف الذي يُجاءُ به له ، فالواو التي في قولك : مررتُ بعمرٍو وزيدٍ. وإنّما جئت بالواو لتضمَّ الآخِرَ إلى الأول وتجمعهما . وليس فيه دليلٌ على أنّ أحدهما قبل الآخر.

والفاء ، وهي تضمُّ الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو ، غير أنّها تجعل ذلك متّسقاً بعضُه في إثرِ بعض ، وذلك قولك : مررتُ بعمرٍو فزيدٍ فخالدٍ ، وسقط المطرُ بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا . وإنّما يَقع أحدهما بعد الآخر.

وكاف الجرّ التي تجيء للتشبيه ، وذلك قولك : أنتَ كزيدٍ.

ولامُ الإضافة ، ومعناها المِلك واستحقاق الشيء . ألا ترى أنك تقول: الغلامُ لك ، والعبدُ لك ، فيكون في معنى هو عبدك . وهو أخٌ له، فيصير نحو هو أخوك ، فيكون مستحقّاً لهذا كما يكون مستحِقّا لِما يملك . فمعنى هذه اللام معنى إضافة الاسم.

وباءُ الجرّ إنّما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك : خرجت بزيدٍ، ودخلتُ به . وضربتهُ بالسوط : ألزقتَ ضَرْبَك إياه بالسَّوط . فما

اتّسَع من هذا في الكلام فهذا أصله.

والواو التي تكون للقَسَم بمنزلة الباء، وذلك قولك: واللّهِ لا أفعل.

والتاء التي في القَسَم بمنزلتها ، وهي : تاللّهِ لا أفعل.

والسين التي في قولك: سَيَفعَلُ، وهي جوابُ لَن يَفعَلَ.

والألف في الاستفهام.

ولامُ اليمين التي في لأفعَلَنَّ.

وأمّا ما جاء منه بعد الحرف الذي جيء به له فعلامة الإضمار، وهي الكاف التي في رأيتُك وغُلامُك ، والتاء التي في فَعَلتُ وذَهَبتُ، والهاء التي في عَليهِ، ونحوها . وقد تكون الكاف غير اسم ولكنّها تجيء للمخاطبة ، وذلك نحو كاف ذاك . فالكاف في هذا بمنزلة التاء في قولك: فعلتْ فلانةٌ ونحو ذلك.

والتاء تكون بمنزلتها ، وهي التي في أنتَ.

واعلم أنّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ ، ولم يشذّ علينا منه شيء إلاّ ما لا بال له إن كان شَذّ. وذلك لأنه عندهم إجحافٌ أن يذهب من أقلّ الكلام عدداً حرفان.

واعلم أنّه لا يكون اسمٌ مُظهَرٌ على حرف أبداً ، لأن المظهر يُسكَتُ عنده وليس قبله شيءٌ ولا يُلْحَق به شيءٌ ، ولا يُوصَل إلى ذلك بحرف ، ولم يكونوا ليُجحفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فِعْلٍ وإنّما يجيء لمعنى.

والاسم أبداً له من القوة ما ليس لغيره . ألا ترى أنك لو جعلت "في" و "لَوْ" ونحوها اسماً ثقُلتَ . وإنّما فعلوا ذلك بعلامة الإضمار حيث كانت لا تَصَرَّفُ ولا تُذكَرُ إلا فيما قبلها ، فأشبهت الواو ونحوها، ولم يكونوا ليُخِلُّوا بالمظهر وهو الأول القويُّ إذ كان قليلا في سِوى الاسم المظهَر.

ولا يكون شيءٌ من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم وهو يتصرَّف ويُبنَى أبْنِيَةً ، وهو الذي يلي الاسم ، فلما قَرُبَ هذا القُرْبَ لم يُجحف به ، إلا أن تُدرك الفعلَ عِلَّةٌ مُطردةٌ في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف ، فإذا جاوزت ذلك الموضع رددت ما حذفت . ولم يلزمها أن تكون على حرف واحد إلا في ذلك الموضع . وذلك قولك: عِ كلاماً ، وعِهْ وشِهْ وقِهْ من الوِقاء.

ثم الذي يلي الذي يكون على حرف ما يكون على حرفين ، وقد تكون عليها الأسماء المظهَرة المتمكِّنة والأفعال المتصرفة . وذلك قليل، لأنه إخلالٌ عندهم بهنَّ ، لأنه حَذْفٌ من أقلّ الحروف عدداً.

فمن الأسماء التي وصفتُ لك : يَدٌ ، ودَمٌ ، وحِرٌ ، وسَتٌ ، وسَهٌ يعني الاست ، ودَدٌ وهو اللهو ، وعند بعضهم هو الحُسْن . فإذا ألحقتَها الهاءَ كَثُرت ، لأنها تقوَى وتصير عدَّتُها ثلاثة أحرف.

وأمّا ما جاء من الأفعال فَخُذ وكُلْ ، ومُرْ . وبعض العرب يقول: أُوكُلْ فيُتِمّ ، كما أنّ بعضهم يقول في غَدٍ : غَدْوٌ.

فهذا ما جاء من الأفعال والأسماء على حرفين ، وإن كان شَذَّ شيءٌ فقليلٌ.

ولا يكون من الأفعال شيءٌ على حرفين إلا ما ذكرت لك ، إلا أنْ تَلْحَق الفعلَ علَّةٌ مطّردةٌ في كلامهم فتصيّره على حرفين في موضع واحد، ثم إذا جاوزتَ ذلك الموضع رددتَ إليه ما حذفتَ منه ، وذلك قولك : قُلْ ، وإنْ تَقِ أقِهْ.

وما لحِقَته الهاءُ من الحرفين أقلُّ مما فيه الهاء من الثلاثة ، لأنّ ما كان على حرفين ليس بشيء مع ما هو على ثلاثة ، وذلك نحو : قُلَةٍ ، وثُبَةٍ ، ولِثَةٍ ، وشِيَةٍ ، وشَفَةٍ ، ورِئَةٍ ، وسَنَةٍ ، وزِنَةٍ ، وعِدَةٍ ، وأشباه ذلك.

ولا يكون شيء على حرفين صفةً حيث قَلّ في الاسم ، وهو الأول الأمْكَن . وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل ، ولكنه كالفاء والواو، وهو على حرفين أكثر لأنه أقوى ، وهو في هذا أجدَرُ أن يكون إذ كان على حرف.

فمن ذلك : أم وأو ، وقد بُيِّنَ معناهما في بابهما.

و"هل" وهي للاستفهام . و"لم" ، وهي نفيٌ لقوله فَعَلَ . و"لن" وهي نفيٌ لقوله : سَيَفعَلُ . و"إن" ، وهي للجزاء ، وتكون لَغواً في قولك: ما إنْ يَفعَل. وللتوكيد، في قول فَروَة بن مُسَيك:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ   منايانا ودولةُ آخرينا(١)

وأمّا "إنْ" مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" في قولك: إنّما، الثقيلة ، تجعلها من حروف الابتداء ، وتمنعها أن تكون من حروف لَيْسَ وبمنزلتها.

وأمّا "ما" فهي نفيٌ لقوله : هو يفعَلُ إذا كان في حال الفعل ، فتقول: ما يَفعلُ . وتكون بمنزلة ليس في المعنى ، تقول : عبدُ اللّهِ منطلقٌ، فتقول: ما عبدُ الله منطلقٌ أو منطلقاً ، فتنفي بهذا اللفظ كما تقول : ليس عبدُ الله منطلقاً . وتكون توكيداً لَغواً ، وذلك قولك : مَتَى ما تأتِني آتِك ، وقولك : غَضِبتَ من غير ما جُرْم . وقال اللّه عزّ وجلّ : «فَبِما نَقْضِهِمْ مِيثاقَهُمْ»(٢). وهي لغوٌ في أنها لم تُحدِث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيدٌ للكلام.

وقد تغيِّر الحرف حتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أنْ تجيء ، وذلك نحو قوله : إنّما ، وكأنّما ، ولَعَلّما : جعلتهن بمنزلة حروف الابتداء.

ومن ذلك : حَيثُما ، صارت لمجيئها بمنزلة أينَ.

وتكون "إنْ" كما في معنى ليس.

وأمّا "لا" فتكون كـ"ما" في التوكيد واللغو . قال اللّه عزّ وجلّ: «لئلا يَعْلَمَ أهْلُ الكتاب»(٣). أي لأنْ يعلم . وتكون لا نفياً لقوله يَفعَلُ ولم يقع الفعل ، فتقول : لا يفعل . وقد تُغَيِّر الشيء عن حاله كما تفعل ما، وذلك قولك : "لولا" ، صارت "لو" في معنى آخر كما صارت

حين قلت "لَوْما" تغيَّرت كما تغيّرت حيثُ بِـ"ما"، وإنْ بِـ"ما".

ومن ذلك أيضاً: "هَلاَّ" فعلتَ، فتصير هل مع لا في معنى آخر. وتكون لا ضداً لنَعَمْ وبَلَى.

وأمّا "أنْ" فتكون بمنزلة لام القَسَم في قوله: أما والله أنْ لو فعلت لفعلتُ. وقد بيَّنّا ذلك في موضعه. وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لَمّا أنْ فَعَلَ، كما كانت توكيداً في القَسَم وكما كانت إنْ مع ما.

وقد تُلغى "إنْ" مع ما إذا كانت اسماً وكانت حيناً. وقال الشاعر:

ورَجِّ الفَتى للخير ما إنْ رأيتَه   عَلَى السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزيدُ(٤)

وأمّا "كَي" فجوابٌ لقوله كَيْمَه، كما يقول لِمَه؟ فتقول: لِيَفعلَ كذا وكذا. وقد بُيِّن أمرها في بابها.

وأمّا "بَلْ" فَلِتَرْكِ شيءٍ من الكلام وأخذٍ في غيره. قال الشاعر حيث تَرَكَ أوّلَ الحديث، وهو أبو ذؤيب:

بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الحيِّ غاديةً   كالنَّخلِ زَيَّنها يَنْعٌ وإفضاحُ(٥)

أيْنَعَ: أدْرَكَ. وأفضَحَ: حين تَدخله الحُمرةُ والصُّفرة، يعني البُسر.

وقال لَبيد:

بَلْ من يَرَى البَرْقَ بِتُّ أرْقُبُه   يُزْجِي حَبِيًا إذا خَبا ثَقَبا(٦)

(يُزجي: يسوق. والحبيّ: ما حبا من السّحاب أي اعترضَ في السماء).

وأمّا "قد" فجواب لقوله لَمّا يفعلْ ، فتقول : قد فَعَلَ. وهذا الكلام لقوم ينتظرون الخَبَر.

و"ما" في لَمّا مُغَيِّرة لها عن حال لَمْ ، كما غيّرتْ لو إذا قلت : لوما ونحوها. ألا ترى أنك تقول : لَمّا ، ولا تُتبعها شيئاً ، ولا تقول ذلك في لم.

وتكون قد بمنزلة رُبَّما . وقال الشاعر الهذلي:

قد أترُكُ القِرْنَ مُصفَرًّا أناملُه　　كأنَّ أثوابَهُ مُجّت بِفرصادِ(٧)

كأنه قال : ربّما.

وأمّا "لو" فلِمَا كان سيقع لوقوع غيره.

وأمّا "يا" فتَنبيهٌ . ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تُنَبِّه المأمور. قال الشاعر ، وهو الشّمّاخ:

ألا يا اسقِياني قبلَ غارةِ سِنجالِ　　وقَبلَ مَنايا قد حَضَرنَ وآجالِ(٨)

وأمّا "مِنْ" فتكون لابتداء الغاية في الأماكن ، وذلك قولك : من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا . وتقول إذا كتبتَ كتابا : من فلان إلى فلان . فهذه الأسماء سِوى الأماكن بمنزلتها.

وتكون أيضاً للتبعيض تقول : "هذا" مِن الثوبِ ، وهذا منهم، كأنك قلت : بعضه.

وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مُستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما ، إلاّ أنّها تجرّ لأنها حرفُ إضافة ، وذلك قولك:

ما أتاني من رجُلٍ ، وما رأيت من أحدٍ . ولو أخرجت "مِن" كان الكلام حَسَنا، ولكنه أكدَ بِمِنْ لأنَ هذا موضع تبعيض ، فأراد أنّه لم يأته بعض الرجال والناس.

وكذلك : وَيْحَه من رجُلٍ ، إنّما أراد أن يجعل التعجُّبَ مِن بعض الرجال.

وكذلك : لي مِلؤه من عَسَلٍ ، وكذلك : هو أفضلُ من زيدٍ ، إنّما أراد أنْ يفضّله على بعض ولا يَعُمُّ . وجعل زيداً الموضع الذي ارتفع منه أو سَفَلَ منه في قولك : شَرٌّ من زيدٍ ، وكذلك إذا قال : أخزَى اللّهُ الكاذبَ مِنِيّ ومنك . إلا أنَ هذا و"أفضلُ منك" لا يستغنَى عن "مِن" فيهما، لأنها تُوصل الأمر إلى ما بعدها.

وقد تكون "باءُ الإضافة" بمنزلتها في التوكيد ، وذلك قولك : ما زيد بمنطلقٍ ، ولستُ بذاهبٍ ، أراد أن يكون مؤكّدا حيث نفى الانطلاق والذهاب وكذلك : "كَفَى بالشيب" لو ألقى الباء استقام الكلام . وقال الشاعر ، عبدُ بني الحسحاس:

كَفَى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهِيا(٩)

وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلتَه غايةَ رؤيتك كما جعلته غايةً حيث أردت الابتداء والمنتهَى.

و"أل" تُعَرِّفُ الاسم في قولك : القَومُ ، والرَّجُلُ.

وأمّا "مُذ" فتكون ابتداءَ غايةِ الأيّام والأحيان كما كانت مِنْ

فيما ذكرتُ لك ، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها . وذلك قولك : ما لقيته مُذ يوم الجمعةِ إلى اليوم ، ومُذ غُدْوَةَ إلى السّاعة ، وما لقيتُهُ مُذُ اليوم إلى ساعتك هذه ، فجعلت اليومَ أوّلَ غايتِك فأجْرِيَتْ في بابها كما جرت "من" حيث قلت : من مكان كذا إلى مكان كذا.

وتقول : ما رأيته مُذْ يومين ، فجعلتها غاية، كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية، ولم تُرِدْ مُنتهىً.

وأمّا "في" فهي للوعاء ، تقول : هو في الجِراب ، وفي الكيس، وهو في بطن أمه ، وكذلك : هو في الغُلّ ، لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك : هو في القُبَّة ، وفي الدار . وإن اتّسعتَ في الكلام فهي على هذا ، وإنّما تكون كالـمَثل يُجاءُ به يقارِبُ الشيء وليس مِثلَهُ.

وأمّا "عن" فلِمَا عدا الشيءَ ، وذلك قولك : أطعَمَهُ عن جُوعٍ ، جعل الجوع منصرفاً تاركاً له قد جاوزه . وقال : قد سقاه عن العَيمة . العَيمة: شهوة اللبن .

وكساه على العُرْي ، جعلهما قد تَراخيا عنه . ورميتُ عن القوس، لأنّه بها قَذَفَ سهمه عنها وعدّاها . وتقول : جلس عن يمينه، فجعله متراخيا عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه . وتقول: أضربتُ عنه ، وأعرضت عنه ، وانصرفَ عنه ، إنّما تريد أنه تراخى عنه وجاوزه إلى غيره. وتقول : أخذتُ عنه حديثاً، أي عدا منه إليّ حديث.

وقد تقع "من" موقعها أيضاً، تقول: أطعَمه من جُوعٍ، وكساه من عُريٍ، وسقاه من العَيْمَة.

وما جاء من الأسماء غير المتمكّنة على حرفين أكثر مما جاء من المتمكنة على حرفين نحو يدٍ ودمٍ، لأنها حيث لم تُمَكَّنْ ضارعت هذه الحروف، لأنه لم يُفْعَل بها ما فُعل بتلك الأسماء المتمكنة، ولم تَصَرَّف تصرُّفها.

وما جاء على حرفين مما وُضع مَواضعَ الفعل أكثر مما جاء من الفعل المتصرّف، لأنها حيث لم تَصَرَّف ضارعت هذه الحروف لأنها ليست بفعل يتصرَّف.

فمن الأسماء: "ذا و "ذِه"، ومعناهما أنك بحضرتهما. وهما اسمان مُبهمان وقد بيُّنا في غير هذا الموضع.

و"أنا"، وهي علامة المضمر. وكذلك: "هُوَ، وهي".

و"كَم"، وهي للمسألة عن العدد.

و"مَن"، وهي للمسألة عن الأناسِيّ، ويكون بها الجزاء للأناسيّ، ويكون بمنزلة الذي للأناسيّ. وقد بُيِّنَ جميع ذلك في موضعه.

و"ما" مِثلُها، إلا أنّ "ما" مُبهَمة تقع على كل شيء.

و"أن" بمنزلة الذي، تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسماً، فيصير "يُريد أن يَفعلَ" بمنزلة "يُريدُ الفِعلَ"، كما أن الذي ضَرَبَ بمنزلة الضّارب. وقد بُيِّنت في بابها.

و"قَط"، معناها الاكتفاء.

و"مَعَ"، وهي للصحبة.

و"مُذ" فيمن رَفَعَ بمنزلة إذْ وحَيثُ، ومعناها إذا رُفِعَتْ قد بُيِّن فيما مضى.

وأمّا "عَنْ" فاسمٌ إذا قلت: مِنْ عَنْ يمينك، لأنّ "مِنْ" لا تعمل إلا في الأسماء.

و"عَلِ" معناها الإتيان من فَوقٍ. وقال امرؤ القيس:

كجُلمُودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَّيلُ من عَلِ(١٠)

وقال جرير:

حتى اختَطَفْتُك يا فَرَزْدَقُ مِن عَلِ(١١)

و"إذ"، وهي لِما مضى من الدهر، وهي ظرفٌ بمنزلة مَعَ.

وأمّا ما هو في موضع الفعل فقولك: مَهْ، وصَهْ، وحَلْ للناقة، وسا للحمار. وما مثلُ ذلك في الكلام على نحوه في الأسماء، إلاّ أنّا تركنا ذكره لأنه إنّما هو أمرٌ ونهيٌ، يعني هَلُمَّ وإيهٍ. ولا يختلف اختلافَ الأسماء في المعاني.

وسألته(١٢) عن قول بعض العرب يقول: مِ اللّهِ لأفعَلَنّ، فقال: اعلمْ أنّه يريد: أيمُ اللهِ، فحذف حتى صيَّرها على حرف، حيث لم يكن متمكّناً يُتكلّم به وحدهُ، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف، كما كثُرت الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء.

وأمّا ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلّ شيءٍ من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيداً فيه وغير مزيدٍ فيه، وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثَمَّ تمكَّن في الكلام. ثم ما كان على أربعة أحرف بعده، ثُمَّ بناتُ الخمسة، وهي أقلُّ، لا تكون في الفِعْل البتَّةَ ولا يكسَّر بتمامه للجمع، لأنها الغاية في الكثرة فاستُثْقِل ذلك فيها. فالخمسةُ أقصى الغايةِ في الكثرة.

الكلام على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان. والخمسةُ أقلُّ الثلاثة في الكلام.

فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزّيادة سبعةُ أحرف، وهي أقصى الغاية والمجهود، وذلك نحو اشهيبابٍ، فهو يجرى على ما بين الثلاثة والسبعة.

والأربعة تبلغ هذا، نحو احْرِنجامٍ. ولا تبلغ السبعة إلا في هذين المصدرين.

وأمّا بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة نحو عَضْرَفُوطٍ، ولا تبلغ سبعة كما بلغتها الثلاثةُ والأربعةُ، لأنها لا تكون في الفعل فيكون لها مصدرٌ نحوُ هذا.

فعلى هذا عدّةُ حروف الكلم، فما قصُر عن الثلاثة فمحذوف، وما جاوز الخمسة فمزيدٌ فيه.

وسأذكر لك(١٣) من معاني ما عِدّةُ حروفهِ ثلاثةٌ فصاعدا نحو

ما ذكرتُ لك من معاني الحروف والحرفين.

أمّا "على" فاستعلاءُ الشيءِ ، تقول : هذا على ظهر الجبل ، وهي على رأسه . ويكونُ أن يَطوي أيضا مستعليا كقولك : مَرَّ الماءُ عليه ، وأمررتُ يَدِي عليه . وأمّا مررتُ على فلان فجرى هذا كالـمَثَل . وعلينا أمرٌ كذلك . وعليه مالٌ ، أيضاً . وهذا لأنّه شيءٌ اعتلاه، ويكون: مررت عليه ، أنْ يريدَ مروره على مكانه ، ولكنه اتّسع . وتقول : عليه مالٌ ، وهذا كالـمَثل ، كما يثبت الشيءُ على المكان كذلك يثبت هذا عليه، فقد يتّسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل.

وهو اسمٌ لا يكون إلا ظرفا . ويدلُّك على أنه اسم قولُ بعض العرب: نَهَضَ من عليهِ . قال الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها

تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ(١٤)

وأمّا "إلى" فمُنْتَهَى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا. وكذلك "حتّى" وقد بُيِّن أمرُها في بابها و ولها في الفعل نحو ليس لإلى. ويقول الرجل : إنّما أنا إليك ، أي إنّما أنت غايَتي ، ولا تكونُ حتى هاهنا : فهذا أمر "إلى" وأصلُه وإن اتّسعتْ . وهي أعمُّ في الكلام من حتّى ، تقول : قُمْتُ إليه ، فجعلتَه منتهاك من مكانك ، ولا تقول: حتّاهُ.

وأمّا "حَسْبُ" فمعناه كمعنى قَطّ.

وأمّا غَيرُ وسِوى فبَدلٌ وكُلٌّ عَمٌّ، وبعضٌ اختصاصٌ، ومِثلٌ تَسْوِيَةٌ.

وأمّا ''بَلْهَ'' زيدٍ فيقول: دَعْ زيداً. وبَلْهَ هاهنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضَرْبَ زيدٍ.

و''عِندَ'' لحضور الشيء ودُنوِّه.

وأمّا ''قِبَلَ''، فهو لِمَا ولِيَ الشيءَ. يقول: ذهب قِبَلَ السُّوقِ، أي نحو السُّوقِ. ولِيَ قِبَلَك مالٌ، أي فيما يَليك. ولكنّه اتّسع حتّى أُجريَ مجرى عَلى إذا قلت: لي عليك.

وأمّا ''نَوْلٌ'' فتقول: نَوْلُك أن تفعل كذا وكذا، أي ينبغي لك فَعْلُ كذا وكذا. وأصله من التناول كأنه يقول: تناوُلُك كذا وكذا. وإذا قال لا نَولُك فكأنه يقول: أقصِرْ، ولكنه صار فيه معنى ينبغي لك.

وأمّا ''إذا'' فلِمَا يُستقبل من الدَّهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف، وتكون للشيء تُوافقُه في حالٍ أنت فيها، وذلك قولك: مررتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

وتكون ''إذ'' مثلها أيضاً، ولا يَليها إلا الفعلُ الواجب، وذلك قولك: بينما أنا كذلك إذ جاء عليه من حالٍ أنت فيها.

وأمّا: ''لكن'' خفيفةً وثقيلةً فتُوجب بها بعد نفي.

وأمّا ''سَوْفَ'' فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد. ألا تراه يقول: سَوَّفتُه.

وأمّا ''قَبْلُ'' فللأول، و ''بَعْدُ'' للآخر، وهما اسمان يكونان ظرفين.

و''كَيفَ'': على أيِّ حالٍ؟ و''أينَ'': أيُّ مكان؟ و''متى'': أيُّ حين.

وأمّا "حيثُ" فمكانٌ ، بمنزلة قولك : هو في المكان الذي فيه زيد.

وهذه الأسماء تكون ظروفاً.

وأمّا "خَلْف" فمؤخَّرُ الشيء. و "أمّام": مقدّمُه. وقُدَّامَ بمنزلة أمّامُ.

وفَوْقَ : أعلى الشيء . وقالوا : فَوْقَك في العلم والعقلِ ، على نحو المَثَل.

وهذه الأسماء تكون ظروفاً.

و"لَيْسَ" : نفيٌ . و "أيُّ" : مسألةٌ لِيُبَيِّنَ لك بعض "الشيء" وهي تجري مجرى ما في كل شيء.

و"مَنْ" : مثل أيٌّ أيضا ، إلا أنّه للناس.

و"إنّ" توكيدٌ لقوله : زيدٌ منطلقٌ . وإذا خُفِّفَتْ فهي كذلك تُوكِّد ما يتكلم به وليثبت الكلامُ ، غير أن لام التوكيد تلزمها عِوضاً مما ذهب منها.

و"لَيْتَ" : تَمَنٍّ . "لَعَل وعَسَى" : طمعٌ وإشفاقٌ.

وأمّا "لَدُنْ" فالموضع الذي هو أول الغاية ، وهو اسمٌ يكون ظرفاً. يدلّك على أنه اسمٌ قولهم : من لَدُنْ . وقد يَحذف بعض العرب النّون حتى يصير على حرفين . وقال الراجز وهو غَيْلانُ:

يَسْتَوْعِبُ البَوعَيْنِ من جَرِيرِهِ   مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ(١٥)

(والبوع: مسافة ما بين الكفّين. والجرير: الحبْل)

و"لَدَى" بمنزلة عند.

وأمّا "دُونَ" فتقصيرٌ عن الغاية ، وهو يكون ظرفاً.

واعلم أنّ ما يكون ظرفاً بعضُه أشدُّ تمكُّناً في الأسماء من بعض ، ومنه ما لا يكون إلا ظرفاً . وقد بُيِّنَ ذلك في موضعه.

وأمّا "قُبالةُ" فمُواجهة .

وأمّا "بلى" فتوجب به بعد النفي .

وأمّا "نَعَمْ" فعِدَةٌ وتصديقٌ ، تقول : قد كان كذا وكذا ، فيقول : نعم، وليسا اسمين . وقُبالةَ اسم يكون ظرفا . فإذا استفهمتُ فقلت أتَفعلُ ؟ أجبْتَ بِنَعَمْ ، فإذا قلتُ : ألَسْتَ تَفعلُ ؟ قُل : بلَى ، يجريان مجراهما قبل أن تجيء الألف.

وأمّا "بَجَلْ" فبمنزلة حَسْبُ . وأمّا "إذن" فجوابٌ وجزاءٌ.

وأمّا "لَمَّا" : فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره ، وإنّما تجيء بمنزلة "لَوْ" لِمَا ذكرنا ، فإنّما هما لابتداءٍ وجوابٍ.

وكذلك : "لَوْما ولَوْلا" ، فهما لابتداءٍ وجوابٍ . فالأول سببُ ما وقع وما لم يقع.

وأمّا "أمّا" ففيها معنى الجزاء . تقول: أمّا عبدُ اللّه فمنطلقٌ، كأنك تقول : عبدُ الله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ . ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً.

وأمّا "ألاَ" فتنبيه ، تقول : ألاَ إنه ذاهبٌ . ألاَ : بلى.

وأمّا "كلاَّ" فردعٌ وزجرٌ.

و"أنّى" تكون في معنى كَيْفَ وأيْنَ.

وإنّما ذكرنا من الثلاثة وما جاوزها غير المتمكّن الكثير من الاستعمال من الأسماء وغيرها الذي تكلّمُ به العامّةُ لأنه أشدُّ تفسيراً. وكذلك الواضح عند كلّ أحد هو أشدُّ تفسيراً، لأنه يوضّح به الأشياء، فكأنه تفسير التفسير. ألا ترى لو أنّ إنساناً قال: ما معنى أيَّان؟ فقلت مَتى، كنت قد أوضحت؟ وإذا قال ما معنى متى؟ قلت في أي زمان؟ فسألك عن الواضح، شَقَّ عليك أن تجيءَ بما تُوضّح به الواضح.

****

****

****

****

**

**

قلبُ الحروف

قلبُ الواو ياءً

قال الخليل: إعلمْ أنّهم يقلبون الواوَ ياءً لا لياءٍ قبلها ساكنة ، ولا لسكونها وبعدها ياء. وذلك قولك : حالتْ حِيالاً . وإنّما قلبوها حيث كانت معتلّة في الفعل ، فأرادوا أنْ تعتلّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء ، فلمّا كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يُقِرّوها ، وكان العمل من وجه واحد أخفَّ عليهم ، وجسروا على ذلك للاعتلال.

ومثل ذلك سَوطٌ وسِياطٌ ، وثَوبٌ وثيابٌ ، وروضةٌ ورياض. لَمّا كانت الواو مَيِّتة ساكنة شبّهوها بواوِ يقول ، لأنها ساكنة مثلها ، ولأنها حرف الاعتلال . ألا ترى أنّ ذلك دعاهم إلى أنهم لا يستثقلونها في فَعَلاتٍ ، إذ كان ما أصله التحريك يسكن ، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها ، وعملت فيه الألف لشبهها بالياء كما عملت ياءُ يَوجَل في يَيْجَلُ.

وأمّا ما كان قد قُلِبَ في الواحد فانه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر ، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحده ، فلمّا كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قُلب في الواحد ، وذلك قولهم : دِيمةٌ ودِيَمٌ ، وقامَةٌ وقِيَمٌ ، وتارةٌ وتِيَرٌ ، ودارٌ ودِيارٌ . وهذا أجدرُ، إذ كانت بعدها ألف . فلمّا كانت الياء أخفَّ عليهم والعمل من

وجه واحد ، جسروا عليه في الجمع إذ كان في الواحد مُحَوَّلا ، واستُثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقل بعد الياء.

وإذا قُلْتَ: فِعْلَة، فجمعتَ ما في واحدِه الواو أثبتَّ الواوَ ، كما قلت فِعَلٌ فأثبتَ ذلك ، وذلك قولك : حِوَلٌ وعِوَضٌ ، لأن الواحد قد ثبت فيه، وليس بعدها ألف فتكون كالسياط . وذلك قولك : كُوزٌ وكِوَزَةٌ ، وعُودٌ وعِوَدةٌ ، وزَوجٌ وزِوَجةٌ . فهذا قبيلٌ آخر.

وقد قالوا ثِوَرةٌ وثِيَرَةٌ ، قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دِيَمٍ. وهذا ليس بمطَّرد. مثل ثِيْرَة.

وإذا جمعتَ قِيلٌ قلتَ أقوالٌ ، لأنه ليس قبلها ما يُستثقل معه من كسرة أو ياء.

ولو جمعت الخيانة والحياكة كما قلت رِسالةٌ ورَسائِلُ ، لقلت حَوائِكُ وخَوائِنُ ، لأنّ الواو إذا كانت بعد فتحة أخفُّ عليهم وبعد ألف ، فكأنك قلت عاوَدَ ، فتقلبها واواً كما قلبت ميزانا ومَوازِينَ ، ولا يكون أسوأ حالا في الرَّدِّ إلى الأصل من رَدِّ الساكن إلى الأصل حيث قُلب.

ومِمّا أُجْرِيَ مجرى حالت حِيالاً ونامَ نِياماً : اجتزتُ اجتيازا، وانقدتُ انقِيادا ، قلبتَ الواوَ ياءً حيث كانت بين كسرة وألف ، ولم يحذفوا كما حذفوا في الإقالة والاستعاذة ، لأنّ ما قبل هذا المعتلّ لم يكن ساكنا في الأصل حُرِّكَ بحركةِ ما بعده فيُفعلَ ذلك بمصدره . ولكنّ ما قبله بمنزلة قافِ "قام" ونون "نام" ، فنامَ وقادَ يجري مجراهما.

والحرف الذي قبل المعتلّ فيما ذكرت لك ساكنُ الأصل ، ومصدره كذلك ، فأُجْرِيَ مجراه.

فأمّا اسم اخْتار واخْتِيْرَ فمعتلٌ كما اعتلَّ اسم قال وقيل ، وكذلك اسم انقاد وانقِيدَ ونحوه.

فأمّا الفِعال من جاوَرْتُ فتقول فيه بالأصل ، وذلك الجِوار والحِوار. ومثلُ ذلك عاونْتُهُ عِوانا . وإنّما أجريتها على الأصل حيث صَحَّتْ في الفعل ولم تعتلّ كما قلتَ تجاوَرَ ثم قلت التَّجاوُرُ ، وكما صحّ فعَّلتُ وتَفَعَّلتُ حيث قُلْتَ: سَوَّغتُه تَسويغا ، وتقَوَّلَ تَقوُّلاً.

وأمّا الفُعُول من نحو "قلتُ" مصدرا ، ومن نحو "سَوط" جمعاً ، فليس الواو فيه كسرة فتَقْلِبَها كما تَقلبها ساكنة ، فهم يَدَعُونها على الأصل كما يدعون أدْوُراً ، ويَهمزون كما يَهمزونه . والوجهان مطَّردان ، وكذلك فَعُولٌ . ولم يُسكنوا فيحذفوا ويصيرا بمنزلة ما لا زيادة فيه نحو فُعْلٍ ، وذلك نحو غارت غُوُوراً ، وسارت سُوُوراً ، وحَولٌ وحُوُولٌ ، وخورٌ وخُوُورٌ ، وساقٌ وسُوُوقٌ . وكذلك قالوا : القَوُول ، والمَوُونة ، والنَّوُوم، والنَّوُور.

وقد همزوا كما همزوا أدْؤُرٌ ، لاجتماع الواو والضّمّ ، ولأنّ الضّمّ فيها أخفَى.

ولا يفعلون ذلك بالياء في هذه الأبنية ، لأنها بعدها أخفُ عليهم، لخفّة الياء وشبَهِها بالألف ، فكأنها بعد ألِفٍ ، ولكنها تُقلب ياء في فُعَّل،

وذلك قولهم : صُيَّمٌ في صُوَّمٍ ، وقُيَّمٌ في قُوَّم ، وقُيَّلٌ في قُوَّل ، ونُيَّمٌ في نُوَّمٍ . لَمّا كانت الياء أخفَّ عليهم وكانت بعد ضمّة ، شبّهوها بقولهم عُتيٌّ في عُتُوٌّ ، وجُثيٌّ في جُثُوٌّ ، وعُصِيٌّ في عُصُوٌّ . وقد قالوا أيضا : صِيَّمٌ ونِيَّمٌ ، كما قالوا عِتِيٌّ وعِصِيٌّ . ولم يقلبوا في زُوَّارٍ وصُوَّام لأنهم شبّهوا الواو في صُيَّمٍ بها في عُتُوٌّ إذا كانت لاما وقبل اللام واو زائدة . وكلّما تباعدت من آخر الحرف بَعُدَ شبَهُها وقويتْ، وتُرك ذلك فيها إذ لم يكن القلبُ الوجهَ في فُعَّلٍ . ولغةُ القلبِ مطّردة في فُعَّلٍ.

وقالوا : مَشُوبٌ ومَشِيبٌ ، وحُورٌ وحِيرٌ ، وهذا النحو ، فشبّهوه بفُعَّلٍ وأجْرَوْه مجراه.

وأمّا طَوِيلٌ وطِوَالٌ فهو بمنزلة جاوَرَ وجِوارٌ ، لأنها حيّة في الواحد على الأصل.

وأمّا فَعَلانٌ فيجري على الأصل وفَعَلَى ، نحو جَوَلانٍ وحَيَدانٍ ، وصَوَرَى وحَيَدَى . جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه مما لم يجئ على مثال الفِعل ، نحو الحِوَل والغِيَر واللُّوَمَة . ومع هذا أنهم لم يكونوا ليجيئوا بهما في الـمعتلّ الأضعف على الأصل نحو : غَزَوانٍ ، ونَزَوانٍ ، ونَفَيانٍ . ويُتركانِ في الـمعتلّ الأقوى.

وكذلك فِعَلاءُ ، نحو السِّيَراء . وفُعَلاءُ بمنزلة ذلك . قالوا : قُوَباءُ وخُيَلاءُ ، فتمَّت كما قالوا : عُرَواءُ. وأمّا فُعَلَى وفِعَلَى وهذا النحو فلا تدخله العِلّة كما لا تدخل فُعَلٌ وفِعَل.

واعلمْ أنّهم يقلبون الواوَ ياءً إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحرّكة، وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما ومَمَرّهما على ألسنتهم ، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها ، كان العمل من وجه واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد ، أخف عليهم . وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ، لأنها أخفّ عليهم ، لشبهها بالألف . وذلك قولك في فَيْعِلٍ : سَيِّدٌ وصَيِّبٌ ، وإنّما أصلهما سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ.

وكان الخليل يقول(١): سَيْدٌ، فَيْعِلٌ وإن لم يكن فَيعِلٌ في غير الـمعتلّ، لأنهم قد يَخُصّون الـمعتلّ بالبناء لا يَخُصُّون به غيره من غير الـمعتلّ ، ألا تراهم قالوا كَيْنُونةٌ والقَيدُود ، لأنه الطويل، وإنّما هو من قاد يَقُودُ . ألا ترى أنك تقول جَمَلٌ منقاد وأقوَدُ ، فأصلهما فَيْعَلُولةٌ . وليس في غير الـمعتل فَيْعَلُولٌ مصدرا . وقالوا : قُضاةٌ فجاؤوا به على فُعَلةٍ في الجمع ، ولا يكون في غير الـمعتلّ للجمع . ولو أرادوا فَيْعَلٌ لتركوه مفتوحا كما قالوا تَيَّحانٌ وهَيَّبانٌ.

وقد جاء في الـمعتلّ بناءٌ لم يجئ في غيره ، ولأنهم قالوا هَيَّبانٌ وتَيَّحانٌ فلم يكسروا وقد قال بعض العرب:

ما بالُ عَيْنِيَ كالشَّعِيب العَيِّنِ(٢)

(فالشَّعِيب: المَزادة الصغيرة. والعَيِّن: البالي) وإنّما يُحمل هذا على الاطِّراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت بناءً في

المعتلّ لم يكن في غيره . ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد ، فقد وجدت سبيلا إلى أن يكون فَيْعِلاً.

وأمّا قولهم : مَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في كَينونةٍ وقَيْدُودةٍ وصَيْرورةٍ ، لَمّا كانوا يحذفونها في العدد الأقل ، ألزموهنّ الحذف إذا كثر عددهنّ وبلغنَ الغاية في العدد ، إلاّ حرفاً واحداً. وإنّما أرادوا بهنّ مثال عَيضَموزٍ.

ومما قلبوا الواو فيه ياء : دَيَّارٌ وقَيَّامٌ ، وإنّما كان الحد قَيْوامٌ ودَيْوارٌ.

وقالوا قَيُّومٌ ودَيُّورٌ ، وإنّما الأصل قَيْوُومٌ ودَيْوُورٌ ، لأنهما بُنيا على فَيْعالٍ وفَيْعُولٍ.

وأمّا فِعْيَلٌ مثل حِذْيَمٍ فبمنزلة فَيْعَلٍ ، إلاّ أنك تكسر أول حرف فيه.

وأمّا زَيَّلْتُ ففَعَّلتُ من زايلتُ . وإنّما زايلتُ بارَحتُ ، لأن مازِلت أفعَلُ: ما برِحْتُ أفعلُ، فإنّما هي من زِلْتُ ، وزِلْتُ من الياء . ولو كانت زَيَّلتُ فَيعَلْتُ لقلت في المصدر زَيَّلَةً ولم تقل تَزْييلاً.

وأمّا تحيَّزتُ فتَفَيْعَلتُ من حُزتُ ، والتحَيُّز تَفَيْعُلٌ.

وأمّا صَيُودٌ وطَوِيلٌ وأشباه ذلك فانما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياء أنّ الحرف الأول متحرك ، فلا يكون إدغامٌ إلاّ بسكون الأول . ألا ترى أن الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحركا أو تحرك الأول وسكن

الآخِر لم يدغموا نحو قولهم : وتِدٌ ووَتَدٌ فَعَلٌ ، ولم يجيزوا وَدَّهُ بمعنى وتِدَه يَتِدُهُ، على هذا فيجعلونه بمنزلة مَدَّ لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف ، فهم في الواو والياء أجدرُ أن لا يفعلوا ذلك.

وإنّما أجروا الواو والياء مجرى الحرفين الـمتقاربَين ، وإنّما السكون والتحرك في الـمتقاربين ، فإذا لم يكن الأول ساكنا لم تصل إلى الإدغام، لأنه لا يسكن حرفان . فكانت الواو والياء أجدر أن لا يُفعل بهما ما يُفعل بِمُدٍّ ومَدٍّ ، لبُعْدِ ما بين الحرفين . فلمّا لم يصلوا إلى أن يرفعوا ألسنتهم رَفعةً واحدة لم يقلبوا وتركوها على الأصل كما ترك الـمشبَّه به.

وفَوعَلٌ من بِعتُ بَيِّعٌ ، تقلب الواو كما قلبها وهي عين في فَيعِلٍ وفَيْعَلٍ من قُلتُ ، وكذلك فِعْيَل من بِعتُ وفَعوَلٌ ، تقول بِيَّعٌ وبَيَّعٌ. وعلى هذه الطريقة فأجْرِ هذا النحو.

وسألت(٣) الخليل عن سُوْيِرَ (من سارَ يسيرُ) وبُويِعَ ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال : لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنّما صارت للضمة حين قلت فُوعِل . ألا ترى أنك تقول : سايَرَ ويُسايِرُ، فلا تكون فيهما الواو . وكذلك تُفُوعِلَ نحو : تُبُويِعَ ، لأنّ الواو ليست بلازمة ، وإنّما الأصل الألف.

ومثل ذلك قولهم : رُؤْيةٌ ورُويا ونُوْيٌ ، لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ، لأن الأصل ليس بالواو ، فهي في سُوْيِرَ أجدرُ أنْ يَدَعُوها ،

لأن الواو تفارقها إذا تركت فُوعِلَ ، وهي في هذه الأشياء لا تفارق إذا تركت الهمزة.

ونحو هذه الواو والياء في سُوِيرَ وتُبُويعَ واو ديوانٍ ، وذلك لأنّ هذه الياء ليست بلازمة للاسم كلزوم ياء فَيْعِلٍ وفَيْعَالٍ وفِعْيَلٍ ونحو ذلك ، وإنّما هي بدلٌ من الواو كما أُبدلت ياء قِيراطٍ مكان الراء ، الا تراهم يقولون دُوَيْوِينٌ في التحقير ، ودَواوين في الجمع ، فتذهب الياء. ولو بنيتها ، يعني (أي الخليلُ) ديوان ، على فَيعالٍ لأدْغَمْتَ ، ولكنك جعلتها فِعَّالٌ ثمّ أبدلتَ كما قلت تَظَنَّيتُ . وكذلك قلت قَراريطُ فرددتَ وحذفت الياء . وهي من بِعتُ على القياس لو قيل بِيَّاعٌ بإدغام ، لأنك لا تنجو من ياءين.

قلبُ الياءِ واواً

وذلك فُعلَى إذا كانت اسما . وذلك : الطُّوبَى ، والكُوسَى ، لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ، فأُجْرِيَتْ مجرى الأسماء التي لا تكون وصفا.

وأمّا إذا كانت وصفا بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فُعْلٍ منها ، وذلك قولَهم: "بِيضٌ". وقولهم : امرأةٌ حِيكَى . ويدلك على أنها فُعلَى أنه لا يكون فِعْلَى صفةً.

ومثل ذلك : «قِسْمَةٌ ضِيزَى»(٤) فإنّما فرقوا بين الاسم والصفة في هذا كما فرقوا بين فَعْلَى اسماً وبين فَعْلَى صفةً ، في بنات الياء التي الياء فيهنّ لام. وذلك قولهم : شَرْوَى وتَقْوَى في الأسماء.

وتقول في الصفات : صَدْيَا وخَزْيَا ، فلا تقلب. فكذلك فرقوا بين فُعْلَى صفةً وفُعلى اسما فيما الياء فيه عَين ، وصارت فُعْلَى هاهنا نظيرة فَعْلَى هناك ، ولم يجعلوها نظيرة فَعْلَى حيث كانت الياء ثانية ، ولكنهم جعلوا فُعْلَى اسما بمنزلتها ، لأنها إذا ثَبتت الضمّة في أول حرف قُلبت الياءُ واوا ، والفتحة لا تَقْلِبُ الياءَ ، فكرهوا أن يقلبوا الثانية إذا كانت ساكنة إلاّ كما قلبوا ياء مُوْقِن ، وإلاّ كما قلبوا واوَ ميزانٍ وقِيْلٍ . وليس شيءٌ من هذا يُقلب وقبله الفتحة . وكما قلبوا ياء يُوقِنُ في الفعل.

فأمّا "فَعْلَى" فعلى الأصل في الواو والياء ، وذلك قولهم : فَوْضَى، وعَيْثَى. وفُعلَى من قُلتُ على الأصل كما كانت فَعْلَى من غَزَوتُ على الأصل ، فإنّما أرادوا أنْ تُحَوّل إذا كانت ثانية من علّة ، فكان ذلك تعويضا للواو من كثرة دخول الياء عليها.

ما الهمزة فيه في موضع اللام
من بنات الياء والواو

وذلك نحو : ساء يَسُوءُ ، وناءَ يَنُوءُ ، وداءَ يَداءُ ، وجاءَ يَجيء، وَفاءَ يَفِيءُ ، وشاءَ يَشاءُ.

اعلم أنّ الواو والياء لا تُعَلاّن واللام ياء أو واوٌ ، لأنّهم إذا فعلوا

ذلك صاروا إلى ما يستثقلون ، وإلى الالتباس والإجحاف . وإنّما اعتلّتا للتخفيف. فلَمّا كان ذلك يصيِّرهم إلى ما ذكرت لك رُفِضَ.

فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول ، وباع يَبِيعُ ، وخاف يَخافُ، وهابَ يَهابُ . إلاّ أنك تحوّل اللام ياءً إذا همزت العين ، وذلك قولك : جاء، كما ترى ، همزتَ العين التي همزت في بائع واللام مهموزةٌ ، فالتقت همزتان ، ولـم تكن لتجعل اللام بَين بَين مِنْ قِبَلِ أنّهما في كلمة واحدة، وأنّهما لا يفترقان ، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام لأنّه في كلمة واحدة، وأن التضعيف لا يفارقه. فلَمّا لزمت الهمزتان ازدادتا ثِقَلاً ، فحولوا اللام وأخرجوها من شَبَهِ الهمزة.

وجميع ما ذكرت لك في فاعِلٍ بمنزلة جاء. ولـم يجعلوا هذا بمنزلة خطايا لأنّ الهمز لـم يعرض في الجمع ، فأُجرِي هذا مجرى شاءٍ وناءٍ من شأوْتُ ونأيْتُ.

وأمّا خطايا فحيث كانت همزتها تَعرض في الجمع أُجريتْ مجرى مطايا.

واعلـمْ أن ياء فَعائلَ أبداً مهموزة لا تكون إلاّ كذلك ، ولـم تُزَدْ إلاّ كذلك ، وشُبِّهَتْ بفَعَاعِلَ.

وأمّا الخليل فكان يزعم أن قولك جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة.

وقال: ألزَموا ذلك هذا واطَّرد فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية

الهمزة الواحدة. وذلك نحو قولهم، للعجّاج:

لاثٍ بها الأَشاءُ والعُبْرِيُّ(٥)

حيث قلبَ (لاثٍ) من لائث.

وقال الطريف بن تميم العَنبري:

فتَعَرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ   شاكٍ سِلاحي في الحوادث مُعْلِمُ(٦)

وأمّا افْعَللْتُ من صَدِئتُ فاصْدَأيْتُ، تُقلَبها ياء كما تُقلَبها في مُفْعَلِلٍ، وذلك قولك: مُصْدَيٍ، كما ترى، ويَفْعَلِلُ يَصدَئي، لا تكون هاهنا بمنزلة بنات الياء وتكون في فَعَلتُ ألفا. ومن ثم لم يجعلوها ألفاً ساكنة.

كما أنك لم تقل أغْزَوتُ إذ كنت تقول يُغزِي، فلم تكن لتجعل فعلت منه بمنزلة الهمزة وسائره كبنات الياء، فأُجْرِيَ هذا مجرى رَمَى يَرْمَى.

وسألته(٧) عن قوله: سُؤتُه سَوائِيةً، فقال: هي فَعالِيةٌ بمنزلة عَلانِيةٍ.

وقال: وكما قُلبت الهمزةُ في شاءَ وجاءَ فانّ الذين قالوا "سَوايةٌ" قلبوا الهمزة، أو حذفوها، والقلبُ أحبّ إليّ، كما قلبوا هارٍ ولاثٍ، كما اجتمع أكثرهم على ترك الهمزة في مَلَكٍ وأصله الهمزة. قال الشاعر:

فَلستَ لإنْسِيٍّ ولكن لِمَلأكٍ   تَنَزَّلَ من جَوِّ السَّماءِ يَصُوبُ(٨)

وقالوا: مَألكةٌ ومَلأكةٌ، وإنّما يزيد رسالةً.

وسألته عن مَسائيَة، فقال : هي مقلوبة . وكذلك أشياء وأشاوى .
ونظير ذلك من المقلوب قِسِيٌّ ، وإنّما أصلها قُوُوسٌ ، فكرهوا الواوين والضمَّتين.

ومع ذلك أن هذه الواو تعتل في فَعِلٍ وتُكره ، فهي في الياء أجدر أن تكره ، فصار اليوم بمنزلة القُوُس . فمسائيةٌ إنّما كان حدُّها مَساوئةٌ ، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنَّهما حرفان مُستثقَلان.

وكان أصلُ أشياءَ شَيئاءَ فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُره من الواو وكذلك أشاوى أصلها أشايا، كأنك جمعت عليها إشاوة ، وكأن أصل إشاوة شيئاءُ ، ولكنّهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو ، كما قالوا : أتيته أتْوَةً ، وجَبَيْتُه جِباوة . والعُلْيا والعَلياءُ.

ومثل هذا في القلب طَأمَنَ واطْمَأنّ . فإنّما نحملَ هذه الأشياء على القلب حيث كان معناها معنى ما لا يطَّرد ذلك فيه ، وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ ، فصار هذا بمنزلة ما يكون فيه الحرفُ من حروف الزوائد ثمّ يشتق في معناها ما يذهب فيه الحرف الزائد.

وأمّا جَذَبْتُ وجَبَذتُ ونحوه فليس فيه قلب ، وكل واحدٍ منهما على حِدَته ، لأنّ ذلك يطّرد فيهما في كل معنى ، ويتصرف الفعل فيه . وليس هذا بمنزلة ما لا يطّرد مِمّا إذا قلبت حروفه عما تكلموا به وجدت لفظه لفظَ ما هو في معناه في فِعلٍ أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أن يكون ذلك داخلا عليه كدخول الزوائد.

وجميع هذا قولُ الخليل.

وقال: أمّا كِلا وكُلٌّ فمِن لفظَين، لأنّه ليس هاهنا قلب ولا حرفٌ من حروف الزوائد يعرف هذا له موضعا.

ما كانت الواو والياء فيه لامات

اعلم أنهنّ لاماتٍ أشدُّ اعتلالاً وأضعف، لأنّهنّ حروف إعراب، وعليهنّ يقع التّنوين، والإضافة إلى نفسك بالياء، والتثنية، والإضافة، نحو هَنِيٌّ، فإنّما ضَعُفَتْ لأنّها اعتُمِد عليها بهذه الأشياء. وكلّما بَعُدَتا من آخر الحرف كان أقوى لهما. فهما عيناتٍ أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عيناتٍ ولاماتٍ. وذلك نحو غَزَوْتُ ورَمَيْتُ.

واعلم أن يَفعلُ من الواو تكون حركة عينه من المعتلّ الذي بعده، "وبفَعْلُ" من الياء تكون حركة عينه من الحرف الذي بعده، فيكون في غَزَوتُ أبدا "يفعَل"، وفي رَمَيَتُ يَفْعَلُ أبداً. ولم يلزمها يَفعِلُ ويَفعُلُ حيث اعتلّتا لأنّهم جعلوا ما قبلهما معتلَّين كاعتلالهما.

واعلم أنّ فَعِلتُ قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عيناتٌ، وذلك شَقِيْتُ وغَبِيْتُ.

وأمّا فَعُل فيكون في الواو نحو سَرُوَ يَسْرُو، ولا يكون في الياء، لأنّهم يفرُّون من الواو إليها، فلم يكونوا لينقلوا الأخفَّ إلى الأثقل فليزمها ذلك في تصرُّف الفعل.

واعلـم أنَّ الواو في يَفعُلُ تعتلّ إذا كان قبلها ضمَّة ولا تُقلب ياءً ولا يدخلها الرّفع ، كما كرهوا الضّمّة في فُعُل ، وذلك نحو البُون والعُون . فالأضعف أجدرُ أن يكرهوا ذلك فيه . ولكنّهم ينصبون لأنّ الفتحة فيها أخفُّ عليهم ، كما أنّ الألف أخفُّ عليهم من الواو . ألا تراهم إذا قالوا فُعلٌ من باب قُلتُ لـم تعتلّ ، وذلك نحو : النُّوَمة ، واللُّوَمة . والضّمّة فيها كواو بعدها ، والفتحة فيها كألف بعدها ، وذلك قولك : هو يَغزُوك ، ويريد أن يَغزُوَكَ.

وإذا كان قبل الياء كسرةٌ لـم يدخلها جرٌّ كما لـم يدخل الواو ضَمٌّ ، لأنّ الياءات قد يُكره منها ما يُكره من الواوات ، فصارتْ وقبلها كسرةٌ كالواو والضّمّة قبلها ، ولا يدخلها الرّفع إذ كُره الجرُّ فيها ، لأنّ الواو قد تُكره بعد الياء حتّى تُقلب ياءً ، والضّمّة تكره معها حتّى تكسر في بِيضٍ ونحوها . فلَمّا تركوا الجرَّ كانوا لِما هو أثقل مع الياء وما هو منها أتركَ.

وأمّا النّصب فإنه يدخل عليها ، لأنّ الألف والفتحة معها أخفَ كما كانتا كذلك في الواو . وذلك قولك : هذا رامِيك وهو يَرمِيك ، ورأيت رامِيكَ ويريد أن يَرْمِيَك.

وإذا كانت الياء والواو قبلها فتحةٌ اعتلَّت وقُلبت ألفا كما اعتلّت وقبلها الضّمُّ والكسر ، ولـم يجعلوها وقبلها الفتحة على الأصل إذا لـم

تكن على الأصل وقبلها الضّمّة والكسرة ، فإذا اعتلّت قُلبت ألِفا ، فتصير الحركة من الحرف الذي بعدها كما كانت الحركة قبل الياء والواو حيث اعتلّت مِمّا بعدها . وذلك قولك : رَمى ويُرْمَى ، وغَزَا ويُغْزَى ، ومَرْمَى ومَغْزَىً.

وأمّا قولهم : غَزَوتُ ورَمَيْتُ ، وغَزَونَ ورَمَيْنَ ، فإنّما جئن على الأصل لأنّه موضعٌ لا تحرّك فيه اللام ، وإنّما أصلها في هذا الموضع السكون ، وإنّما تُقلَب ألفاً إذا كانت متحرّكة في الأصل ، كما اعتلّت الياء وقبلها الكسرة ، والواو وقبلها الضّمّة ، وأصلهما التحرّك.

واعلم أنّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرفَ الإعراب قُلبَت ياءً وكسر المضموم ، كما كُسرت الباء في مَبِيع . وذلك قولك : دَلْوٌ وأدْلٍ ، وأحْقٍ ، كما ترى ، فصارت الواو هاهنا أضعف منها في الفعل حين قلت يَغزُو ويَسرُو ، لأنّ التنوين يقع عليها والإضافة بالياء نحو قولك : هَنِيٌّ ، والتثنية ، والإضافة إلى نفسك بالياء ، فلا تجد بُدّاً من أن تُقلَبها ، فلَمّا كثرت هذه الأشياء عليها وكانت الياء قد تَغلِبُ عليها لو ثبتت ، أبدلوها مكانها ، لأنّها أخفّ عليهم والكسرةَ من الواو والضّمّة . وهي أغلب على الواو من الواو عليها . فإنْ كان قبل الواو ضمّة ولم تكن حرف إعراب ثبتت ، وذلك نحو : عُنفُوانٍ ، وقَمَحْدُوَةٍ ، وأفعُوانٍ ، لأنّ هذه الأشياء التي وقعت على الواو في أدْلٍ ونحوها وقعت هاهنا على الهاء والنون . وقالوا : قَلَنْسُوَةٌ فأثبتوا ،

ثم قالوا قَلَنسٍ فأبدلوا مكانها الياء لَمّا صارت حرف الإعراب.

وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ ساكن جَرتا مجرى غير المعتلّ، وذلك نحو : ظَبْيٍ ودلْوٍ ، لأنّه لم يجتمع ياءٌ وكسرة ، ولا واوٌ وضمّة، ولم يكن قبلها مفتوحا فتجري مجرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمّة في الاعتلال ، وقَوِيتا حيث ضعُف ما قبلهما . ومن ثم قالوا : مَغْزُوٌّ، كما ترى وعُتُوٌّ. فاعلم.

وقالوا : عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ ، شبّهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلاّ حرف ساكن بـ"أَدْلٍ" . فالوجه في هذا النحو الواو. والأخرى عربية كثيرة.

والوجه في الجمع الياءُ ، وذلك قولك : ثُدِيٌّ وعُصِيٌّ ، لأنّ هذا جمعٌ كما أن أدلياً جمعٌ . وقد قال بعضهم : "إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة" ، فشبهوها بعُتُوٍّ . وهذا قليل ، وإنّما أراد جمع النحو . فإنّما لزمتها الياءُ حيث كانت الياءُ تدخل فيما هو أبعدُ شَبَهاً، يعني (الخليل) صُيَّمٌ.

وقد يكسرون أوّل الحرف لِما بعده من الكسرة والياء ، وهي لغة جيدة . وذلك قول بعضهم : ثِدِيٌّ وحِقِيٌّ ، وعِصِيٌّ ، وجِثِيٌّ . وقال فيما قُلبت الواو فيه ياء من غير الجمع، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وقد عَلِمَتْ عِرسِي مُلَيكةُ أنّني　　　أنا اللَّيثُ مَعْدِيًّا عليه وعادِيا(٩)

وقالوا : يَسْنُوها الـمَطَرُ ، وهي أرضٌ مَسنِيَّةٌ . وقالوا : مَرْضِيٌّ وإنّما أصله الواو . وقالوا مَرْضُوٌّ فجاؤوا به على الأصل والقياس.

فإنْ كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدةً هُمزت ، وذلك نحو : القضاء ، والنَّماءِ ، والشَّقاء . وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّهم قالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ وعُصِيٌّ ، فجعلوا اللام كأنّها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها ، كأنّه ليس بينها وبين فتحة العين شيء ، وألزموها الاعتلال في الألف لأنّها بعد الفتحة أشدُّ اعتلالا . ألا ترى أنّ الواو بعد الضّمّة تثبت في الفعل وفي قَمَحْدُوةٍ ، وتدخلها الفتحة، والياء بعد الكسرة تدخلها الفتحة ولا تغيَّر فتحوَّل من موضعها. وهما بعد الفتحة لا تكونان إلاّ مقلوبتين لازماً لهما السكون.

ولا يكون هذا في دَلْوٍ وظَبْيٍ ونحوهما ، لأنّ المتحرّك ليس بالعَين، ولأنّك لو أردت ذلك لغيَّرت البناء وحرّكت الساكن. واعلم أنّ هذه الواو لا تقع قبلها أبداً كسرةٌ إلاّ قُلبت ياء. وذلك نحو غازٍ، وغُزِيَ، ونحوهما.

وسألته (أي الخليل) عن قوله غُزِيَ وشَقِيَ إذا خُفّفتْ في لغة من قال عُصْرَ وعَلْمَ. فقال : إذا فعلتُ ذلك تركتُها ياءً على حالها ، لأنّي إنّما خفّفت ما قد لزمته الياء ، وإنّما أصلها التحريك وقلب الواو ، وليس أصل هذا بفُعْلَ ولا فَعْلَ . ألا تراهم قالوا : لَقَضُوَ الرجلُ ، فلَمّا كانت مخفّفة ممّا أصله التحريك وقلبُ الواو ، لم يغيّروا الواو . ولو قالوا غُزْوَ وشَقْوَ لقالوا : لقَضْيَ.

وسألته عن قول بعض العرب : رَضْيُوا ، فقال : هي بمنزلة غُزْيَ، لأنّه أسكن العين ، ولو كسرها لحذف لأنّه لا يلتقي ساكنان حيث

كانت لا تدخلها الضّمّة وقبلها الكسرة.

وتقول سَرْوُوا على الإسكان ، وسَرُوا على إثبات الحركة.

وتقول في فُعْلٍ من جئتُ : جِئٌ . فإنْ خفَّفت الهمزة قلت جُيٌ فضَمَمْتَ للتّحريك.

وتقول في فُعْلُلٍ من جئتُ : جُوءٍ . فإن خفّفت قلت جُيٍ ، تُقلَبها ياءً للحركة كما تقول في مُوقِنٍ مُيَيْقِنٌ في التحرُّك للتّحقير ، وكما تقول في لَيَّةٍ لُوَيَّةٌ.

وليس ذا بمنزلة غُزْيَ ، لأنّ الواو إنّما قلبتها للكسرة ، فصارت كأنّها من الياء.

ألا ترى أنك تفعل ذلك في أفعَلتُ واستَفْعَلتُ ونحوها إذا قلت أغزَيْتُ واستَغزَيتُ.

وإذا قلت فُعِلتُ من "سُقْتُ" فيمن قال سِيقَ قلتَ سِقتُ ، لأنّ هذه كسرة كما كُسِرت خاءُ خِفتُ.

واعلمْ أنّه قد يخرج على الأصل إذا لم يكن حرفَ إعراب وذلك قولك: الشَّقاوة ، والإداوة ، والإتاوة ، والنَّقاوة ، والنُّقاية ، والنّهاية. قَوِيَتْ حيث لم تكن حرفَ إعراب كما قويت الواو في قَمَحْدُوَةٍ. وذلك قولهم : أُبُوَّةٌ وأُخُوَّةٌ ، لا يغيّران ولا تحولهما فيمن قال مَسْنيٌّ وعُتِيٌّ، لأنّه قد لزم الإعراب غيرهما.

وسألته (أي الخليل) عن قولهم : صَلاءةٌ ، وعَباءةٌ ، وعَظاءةٌ؟

فقال: إنّما جاؤوا بالواحد على قولهم : صلاءٌ وعَظاءٌ وعَباءٌ ، كما قالوا: مَسْنِيَّةٌ ومَرْضِيَّةٌ حيث جاءتا على مَرْضِيٍّ ومَسْنِيٍّ.

وإنّما ألحقت الهاء آخراً حرفا يُعرَّى منها ويلزمه الإعراب ، فلم تَقوَ قوة ما الهاء فيه على أنْ لا تفارقه . وأمّا من قال صَلايةٌ وعَبايةٌ فإنه لم يجئ بالواحد على الصَّلاء والعباء ، كما أنّه إذا قال خُصيانٍ لم يثنّه على الواحد المستعمل في الكلام . ولو أراد ذلك لقال خُصَيتانِ.

وسألته عن الثّنايَيْن فقال : هو بمنزلة النّهاية ، لأنّ الزيادة في آخره لا تفارقه ، فأشبهت الهاء . ومن ثَمّ قال مِذرَوانِ ، فجاؤوا به على الأصل ، لأنّ ما بعده من الزيادة لا يُفارقه.

وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ مفتوح وكانت الهاء لازمة لم تكن إلاّ بمنزلتها لو لم تكن هاءٌ ، وذلك نحو : العَلاة ، وهَناةٍ ، وقناةٍ. وليس هذا بمنزلة قَمَحْدُوةٍ لأنّها حيث فُتحت وقبلها الضّمّة كانت بمنزلتها منصوبةً في الفعل . وذلك نحو : سَرُوَ ، ويُريدُ أن يَغزُوَك.

وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحةٌ قُلبت ألِفًا ، ثم لم يدخلها تغيُّرٌ في موضع من المواضع . فإنّما قَمَحْدُوَةٌ بمنزلة ما ذكرتُ لك من الفعل.

وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحةٌ في الفعل أو غيره لزمها الألف وأنْ لا تُغَيَّرَ.

وأمّا النَّفَيان والغَثَيان فإنّما دعاهم إلى التحريك أنّ بعدها ساكنا، فحرّكوا كما حرّكوا رَمَيا وغَزَوا ، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس،

فيصير كأنّه فَعَالٌ من غير بنات الياء والواو . ومثل الغَثَيانِ والنَّفَيان : النزَوانُ والكَرَوان.

وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازما أو غير لازم فهي مبدلةٌ مكانها الياء ، لأنّهم قد قلبوا الواو في المعتلّ الأقوى ياءً وهي متحرّكة ، لِما قبلها من الكسر ، وذلك نحو : القيام ، والثِيَرة ، والسِّياط . فلَمّا كان هذا في هذا النحو ألزموا الأضعف الذي يكون ثالثا الياءَ.

وكينونتها ثانيةً أخفّ ، لأنّك إذا وصلت إليها بعد حرفٍ كان أخفّ من أن يصل إليها بعد حرفين . وذلك قولك : مَحْنِيَةٌ ، فإنّما هي من حَنَوتُ - وهي الشيء المَحْنِيُّ من الأرض - وغازِيةٌ . وقالوا : قِنْيَةٌ للكسرة وبينهما حرف ، والأصل قِنوةٌ فكيف إذا لم يكن بينهما شيء.

قلبُ الياءِ واواً لِيُفْصَلَ بين الصِّفة والاسم

وذلك فَعلَى إذا كانت اسماً ، أبدلوا مكانها الواو، نحو: الشَّروى، والتَّقوَى ، والفَتوَى.

وإذا كانت صفة تركوها على الأصل ، وذلك نحو : صَدْياً

وخَزْياً ورَيًّا. ولو كانت رَيًّا اسما لقلت رَوًّى ، لأنّك كنتَ تبدل واواً موضع اللام وتثبت الواو التي هي عَين.

وأمّا فَعْلَى من الواو فعلى الأصل ، لأنّها إنْ كانت صفة لم تُغيّر كما لم تُغيّر الياء .

وإنْ كانت اسما ثبتت لأنّها تغلب على الياء فيما هي فيه أثبت. وذلك قولك : شَهْوَى ، ودَعْوَى . فَشَهْوَى صفة، ودَعوى اسم ، وعَدْوَى كدَعْوَى.

وأمّا فُعلىَ من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإنّ الياء مُبدلة مكان الواو ، كما أُبْدِلَت الواو مكان الياء في فَعلَى ، فأدخلوها عليها في فُعلَى كما دخلت عليها الواو في فَعْلَى لِتَتَكافَئا . وذلك قولك : الدُّنيا، والعُليا، والقُصيا.

وقد قالوا القُصوى فأجْرَوها على الأصل لأنّها قد تكون صفة بالألف واللام.

فإذا قلت فُعلَى من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر أن يجيءَ على الأصل ، إذا قالوا القُصوى فأجروه على الأصل وهو اسم ، كما أخرجت فَعلَى من بنات الياء صفةً على الأصل.

وتُجرى فُعْلَى من بنات الياء على الأصل اسماً وصفة ، كما جرت الواو في فَعْلَى صفة واسماً على الأصل.

واما فِعْلَى منهما فعلى الأصل صفة واسماً ، تجريهما على القياس لأنّه أوثقُ ، ما لم تَتَبيَّن تغييراً منهم.

قلبُ الهمزةِ ياءً والياءِ ألفاً

وذلك قولك : مَطِيَّةٌ ومَطايا ، ورَكيّةٌ ورَكايا ، وهَديّةٌ وهَدايا ، فإنّما هذه فَعَائِلُ ، كصَحِيفةٍ وصَحائِفَ.

وإنّما دعاهم إلى ذلك أنّ الياء قد تُقلب إذا كانت وحدها في مثل مَفاعِل فتُبدل ألفاً . وذلك نحو : مَدارَى وصَحارَى.

والهمزة قد تُقلَب وحدها ويلزمها الاعتلال ، فلَمّا التقى حرفان معتلاّن في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياءَ بدل الألف ، إذ كانت تُبدل ولا معتلٌ قبلها ، وأرادوا أن لا تكون الهمزة على الأصل في مَطايَا إذ كان ما بعدها معتلاً وكانت من حروف الاعتلال ، كما اعتلّت الفاء في قُلْتَ وبِعْتُ إذا اعتلّ ما بعدها . فالهمزة أجدرُ ، لأنّها من حروف الاعتلال . وإن شئت قلت صارت الهمزة مع الألِفَين حيث اكتَنَفَتاها بمنزلة همزتَين ، لقرب الألف منهما ، فأبدلت. يَدُلّك على ذلك أن الذين يقولون سَلاءٌ فيحقّقون ، يقولون رأيت سَلاً فلا يحققون ، كأنّها همزة جاءت بعدها ، وأبدلوا مكان الهمزة الياءَ التي كانت ثابتة في الواحد ، كما أبدلوا مكان حركة "قُلت" التي في القاف وحركة باءِ "بِعت" اللتين كانتا في العَينَين، ليُعْلمَ أنّ الياء في الواحد ، كما عُلِمَ أنّ ما بعد الباء والقاف مضموم ومكسور.

وقد قال بعضهم : هَداوَى ، فأبدلوا الواو ، لأنّ الواو قد تُبدل من الهمزة.

وأمّا ما كانت الواو فيه ثابتة نحو : إداوَةٍ ، وعِلاوَةٍ ، وهِراوةٍ ، فأنّهم يقولون فيه : هَراوَى ، وعَلاوَى ، وأداوَى ، ألزموا الواو هاهنا كما ألزموا الياء في ذلك ، وكما قالوا حَبالَى ليكون آخره كآخر واحِدِه . وليست بألف تأنيث كما أن هذه الواو غير تلك الواو.

ولـم يفعلوا هذا في جاء ، لأنّه شيءٌ على مثال قاضٍ تُبْدل فيه الياء ألِفا ، وقد فُعل ذلك فيما كان على مثال مَفاعِلَ لأنّه ليس يلتبس بغيره، لعلـمهم أنّه ليس في الكلام على مثال مَفاعِلَ. وذلك يلتبس لأنّ في الكلام فاعِلاً.

وفَواعِلُ من شَوَيْتُ كذلك ، لأنّها همزة تعرض في الجمع وبعدها الياءُ ، فهَمَزْتَها كما همزتَ فَواعِلَ من عَوِرتُ ، فهي نظيرها في غير الـمعتلّ ، كما أن صَحائِف ورَسائِل نظيرةُ مَطايا وأداوَى.

وكذلك فَواعِلُ من حَيِيتُ ، هنّ حَوَايا ، تُجري الياء مجرى الواو كما أجريتهما مجرى واحداً في قلت وبِعتُ وعَوِرتُ وصَيِدْتُ، ولا تدرك الهمزة في قلت وبعت وعَورِتُ وصَيِدتُ، في موضعٍ إلاّ أدركهما ثم اعتلّتا اعتلال مَطايا . وذلك قولك شَوايا في "فَواعِلَ" وحَوايا.

وفُواعِلُ منهما بمنزلة فَواعِلَ ، في أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء، كما فعلت ذلك في عَوِرتُ . وذلك قولك عُوائِرُ . ولا يكون أمثل حالا من فَواعِلَ وأوائل . وذلك قولك شُواءٍ.

وأمّا فُعائِلُ من بنات الياء والواو فمُطاءٍ ورُماءٍ ، لأنّها ليست

همزة لحقت في جَمْعٍ ، وإنّما هي بمنزلة مُفاعِلٍ من شأوتُ، وفاعِلٍ من جئت لأنّها تخرج على مثال مَفاعِلَ . وهي في هذا المثال بمنزلة فاعِلٍ من جئت ، فهَمْزَتُها بمنزلة همزة فَعالٍ من حييتُ . وإن جمعتَ قلتَ مَطاءٍ، لأنّها لم تعرض في الجمع.

وفَياعِلُ من شَوَيت وحَييتُ بمنزلة فَواعِلَ ، تقول : حَيايا وشَيايا، وذلك لأنّك تهمز سَيِّداً وبَيِّعاً إذا جمعتَ.

فكل شيء من باب "قُلت وبِعتُ" هُمِزَ في الجمع فإن نظيره من حَييتُ وشَويتُ يجيء على هذا المثال ، لأنّها همزةٌ تعرض في جمع وبعدها ياءٌ، ولا يخافون اسماً.

وقالوا : فَلُوَةٌ وفَلاوَى ، لأنّ الواحد فيه واو فأبدلوا في الجمع واواً.

وأمّا فُعائِلُ وفُواعِلُ ففيه مع شَبَهه بمُفاعِلٍ من شأوتُ وجاء فيما ذكرت لك - يعني الخليلُ - أنّه واحد، وأنّ له مثالاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة فَعائلَ ، نحو حُبارى ، فكرهوا أن يلتبس به ويُشبهه. وليس للجمع مثالُ أصلٍ ما بعدَ ألِفه الفتحُ.

****

****

****

**

بابُ الألِف

إمالةُ الألف:

تُمالُ الألف إذا كان بعدها حرفٌ مكسور . وذلك قولك : عَابِدٌ، وعالِمٌ ، ومساجِدُ ، ومفاتيحُ ، وعُذافِرٌ ، وهابيلُ.

وإنّما أمَالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصّادَ من الزاي حين قالوا صَدَرَ ، فجعلوها بين الزاي والصاد ، فقرَّبها من الزاي والصاد التماس الخفّة لأنّ الصّاد قريبةٌ من الدال ، فقرَّبها مِن أشْبَهِ الحروفِ من موضعها بالدال . وبيانُ ذلك في الإدغام . فكما يريد في الإدغام أن يَرفع لسانه من موضع واحد ، كذلك يُقَرّب الحرف إلى الحرف على قدر ذلك.

فالألف قد تُشبه الياء ، فأرادوا أن يقرّبوها منها.

وإذا كان بين أول حرفٍ من الكلمة وبين الألف حرفٌ متحرّك ، والأول مكسور، نحو عِمَادٍ، أمَلْتَ الألف ، لأنّه لا يتفاوت ما بينهما بحرف. ألا تراهم قالوا : صَبَقْتُ ، فجعلوها صاداً لِمكان القاف ، كما قالوا: صُقتُ.

وكذلك إنْ كان بينه وبين الألف حرفان ، الأوّل ساكنٌ ، لأنّ الساكن ليس بحاجز قويٍّ ، وإنّما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رَفْعةً

واحدة كما رفعه في الأول ، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلتَ: صَوِبقٌ . وذلك قولهم : سِرْبالٌ ، وشِملالٌ ، وعمادٌ ، وكلابٌ. وجميع هذا لا يُميلُه أهل الحجاز.

فإذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً لم تكن فيه إمالةٌ، وذلك نحو آجُرٌّ ، وتابَلٍ ، وخاتَمٍ . لأنّ الفتحَ من الألف ألزمُ لها من الكسرة ولا تتبع الواو ، لأنّها لا تُشبهها . ألا ترى أنك لو أردت التَّقريب من الواو انقلبتْ فلم تكن ألِفا.

وكذلك إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحا أو مضموما ، نحو : رَبابٍ ، وجَمادٍ ، والبَلبال ، والجُمَّاع ، والخُطَّاف.

وتقول : الاسوِداد ، فيُميل الألفَ هاهنا من أمالها في الفِعال ، لأنّ وِداداً بمنزلة كلابٍ.

ومما يُميلون ألفه كلُّ شيءٍ من بنات الياء والواو ، كانت عينه مفتوحة.

أمّا ما كان من بنات الياء فتُمال ألِفُه ، لأنّها في موضع ياء وبدلٌ منها ، فنَحَوا نَحْوَها كما أنّ بعضهم يقول : قد رُدّ . وقال الفرزدق:

وما حُلَّ من جَهلٍ حُبَى حُلَمائِنا ولا قائلُ المعروف فينا يُعَنَّفُ(١)

فيُشِمُّ ، كأنه ينحو نحو فُعِلَ . فكذا نَحَوا نَحْوَ الياء.

وأمّا بنات الواو فأمالوا ألِفَها لغلبة الياء على هذه اللام ، لأنّ هذه اللام التي هي واوٌ إذا جاوزت ثلاثة أحرف قُلِبَتْ ياءً ، والياء لا تُقْلَب

على هذه الصفة واواً ، فأمِيْلَتْ لِتَمَكُّنِ الياء في بنات الواو . ألا تراهم يقولون مَغْدِيٌّ ومَسْنِيٌّ (أي الأرض المسقيّة بالسانية) والقُنيُّ ، والعُصِيّ، ولا تفعل هذا الواوُ بالياء . فأمالوها لِما ذكرت لك . والياء أخفُّ عليهم من الواو فنَحَوا نَحْوَها.

وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو، نحو قفاً، وعَصاً ، والقَنا ، والقَطا ، وأشباههنّ من الأسماء . وذلك أنهم أرادوا أن يُبَيِّنوا أنها مكان الواو ، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء. وهذا قليل يُحفظُ. وقد قالوا : الكِبا ، والعَشا ، والـمَكا ، وهو جُحْرُ الضَّبِّ، كما فعلوا ذلك في الفعل.

والإمالة في الفعل لا تنكسر إذا قلت : غَزا وصفا ودعا ، وإنّما كان في الفعل مُتَلَبِّباً ، لأنّ الفعل لا يثبت على هذه الحال للمعنى . ألا ترى أنك تقول غزا ، ثم تقول غُزِيَ فتدخله الياءُ وتَغلب عليه ، وعِدّةُ الحروف على حالها . وتقول أغزُوا ، فإذا قلت "أفْعَلَ" قلت أغْزَى ، قَلَبْتَ وعِدّةَ الحروف على حالها . فآخِرُ الحروف أضعفُ لتغيّره والعِدّة على حالها ، وتخرج إلى الياء تقول : لأُغْزِيَنّ ، ولا يكون ذلك في الأسماء.

فإذا ضُعِّفت الواو فإنها تصير إلى الياء ، فصارت الألفُ أضعف في الفعل لما يلزمها من التغيير.

فإذا بلغت الأسماءُ أربعةَ أحرفٍ أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مُستتبّة ، لأنّها قد خرجت إلى الياء.

وجميع هذا لا يُميله ناس كثير من بني تميم وغيرهم.

ومما يُميلون ألِفَه كلُّ اسمٍ كانت في آخِره ألفٌ زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنّها بمنزلة ما هو من بنات الياء. ألا ترى أنك لو قلت في مِعزى وفي حُبلى فَعَلتُ على عِدّة الحروف ، لم يجئ واحدٌ من الحرفين إلاّ من بنات الياء . فكذلك كلُّ شيء كان مثلهما مما يصير في تثنية أو فِعْلٍ ياءً ، فلمّا كانت في حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة ألف رمَى ونحوها.

وناس كثيرون لا يُميلون الألف ويفتحونها ، يقولون : حُبلى ومِعزى.

ومما يُميلون ألِفَه كلُّ شيءٍ كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عينٌ، إذا كان أول فَعَلتُ مكسوراً، نَحَوا نَحْوَ الكسر كما نحوا نحوَ الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة أهل الحجاز . فأمّا العامة فلا يُميلون.

ولا يُميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلاّ ما كان منكسر الأول ، وذلك خاف وطاب وهابَ.

ولا يُميلون بنات الواو إذا كانت الواو عَيناً إلاّ ما كان على فَعَلتُ مكسور الأول ليس غيره : ولا يُميلون شيئاً من بنات المضموم الأوّل من فعلتُ وأفعَلُ وفاعلت ونحوه . فلما قَوِيَتْ هاهنا تباعدت من الياء والإمالة ، وذلك قولك : قام ودار ، لا يُميلونهما.

وقالوا : مات ، وهم الذين يقولون : مِتُّ . ومن لغتهم صار وخاف.

ومما تُمال ألفه قولهم : كَيّالٌ وبَيّاعٌ.

ويقولون : شَوْكُ السَّيالِ والضَّياحُ ، كما قلت كَيّالٌ وبَيّاعٌ . وقالوا: شَيْبانُ وقَيسُ عَيلانُ وغَيلانُ ، فأمالوا للياء. والذين لا يُميلون في كَيّال لا يُميلون هاهنا.

ومما يُميلون ألِفَه قولُهم : مررتُ ببابه ، وأخذتُ من ماله. هذا في موضع الجرّ وشبّهوه بفاعلٍ نحو كاتِبٍ وساجِدٍ . والإمالة في هذا أضعفُ، لأنّ الكسرة لا تلزم. وسمعناهم يقولون : من أهل عاد .

فأمّا في موضع الرفع والنصب فلا تكون كما لا تكون في آجُرٌّ وتابَلٍ . وقالوا : رأيت زيداً ، فأمالوا كما فعلوا ذلك بغَيلانَ . والإمالة في زيد أضعف ، لأنّه يدخله الرفع . ولا يقولون رأيتُ عَبداً فيُميلوا، لأنّه ليست فيه ياء كما أنك لا تُميل ألف كسلان لأنّه ليست فيه ياء. وقالوا: درهمان.

وقالوا : رأيتُ قِزْحاً ، وهو أبزارُ القِدر . ورأيتُ عِلْما ، فيُميلون، جعلوا الكسرة كالياء . وقالوا : في النّجادَينِ ، كما قالوا : مررتُ بِبابِه فأمالوا الألف.

وقالوا في الجرّ : مررتُ بعَجلانِك ، فأمالوا كما قالوا : مررتُ ببابِك، وقالوا : مررتُ بِمالٍ كثيرٍ ومررتُ بالمال ، كما تقول : هذا ماشٍ.

وهذا داعٍ . فمنهم من يَدعُ ذاك في الوقف على حاله ، ومنهم من ينصب في الوقف ، لأنّه قد أسكن ولم يتكلّم بالكسرة فيقول : بالمال وماش. وأمّا الآخرون فتركوه على حاله ، كراهية أن يكون كما لزمه الوقف.

وقال ناس : رأيتُ عماداً ، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة .

وقال قوم : رأيتُ عِلْماً ، ونصبوا عِماداً ، لَمّا لم يكن قبلها ياءٌ ولا كسرة جُعلت بمنزلتها في عَبْدا.

وقال بعض الذين يقولون في السَّكت بمالْ : من عند اللّه ، ولزيدٍ مالْ ، شبهوه بألف عماد للكسرة قبلها . فهذا أقلُّ من مررتُ بمالِك، لأنَّ الكسرة منفصلة . والذين قالوا من عند اللّه أكثر ، لكثرة ذا الحرف في كلامهم ولم يقولوا ذا مالٌ ، يريدون ذا التي في هذا ، لأنّ الألف إذا لم تكن طرفاً شُبِّهت بألف فاعل.

وتقول عِمادا ، تُميل الألف الثانية لإمالة الأولى.

واعلمْ أنَّ مِنَ العربِ من يُميل الألِف في مثل قولك : يريد أن يضربها ، ويريد أن يَنْزِعَها ، لأنّ الهاء خفيفة وثَمَّ حرفٌ مكسور قبل الحرف الذي تظهر عليه علامة الإعراب ، فكأنه قال : يريدُ أن يَضْرِبا، كما أنهم قالوا رُدَّها كأنهم قالوا رُدا ، فلذلك قال هذا من قال رُدُّ ورُدُّهُ ، صار ما بعد الضاد في يَضرِبا بمنزلة عِلْما . وقالوا في هذه اللغة "مِنها" فأمالوا ، وقالوا في مَضْرِبها ، وبِها ، وبِنا . وهذا أجدر أن يكون ، لأنّه ليس بينه وبين الكسرة إلاّ حرف واحد . فإذا كانت تُمال مع الهاء وبينها

وبين الكسرة حرف ، فهي إذا لم يكن بين الهاء وبين الكسرة شيءٌ أجدرُ أن تُمال . والهاء خفية ، فكما تُقلَب الألف للكسرة ياءَ كذلك أمَلْتها حيث قَرُبت منها هذا القُرب.

ومما لا يُميلون ألفه : حتّى وأمّا ، وإلاّ ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حُبلى وعَطشى. وقال الخليل : لو سمّيت رجُلاً بها وامرأةً جازت فيها الإمالة. ولكنهم يُميلون في أنّى لأنّ أنى تكون مثل أينَ، وإنّما هو اسمٌ صار ظرفا فقَرُب من عَطشى.

واعلمْ أنّ الألف إذا دَخَلَتْها الإمالةُ دخلَ الإمالةُ ما قبلها، وإذا كانت بعد الهاء فأمَلْتَها أمَلْتَ ما قبلَ الهاءِ، لأنّك كأنّك لم تذكر الهاءَ، فكما تُتْبِعُها ما قبلها منصوبة، كذلك تُتبعها ما قبلها ممالةً.

الألف في أوّل الكلمة

إعلمْ انّ الألف(*) زائدٌ قُدِّمَ لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدّمتَ الزيادة متحرّكةً لتصل إلى التَّكلُّم والزيادة هاهنا الألف الموصولة. وأكثر ما تكون في الأفعال.

فتكون في الأمر من باب فَعَلَ يفْعَلُ ما لم يتحرّك ما بعدها . وذلك قولك : اضرِبْ ، اقتُلْ ، اسمَعْ ، اذْهَبْ ، لأنّهم جعلوا هذا في موضع يسكن أولهُ فيما بنوا من الكلام.

وتكون في انفَعَلْتُ وافعَلَلتُ وافتَعَلتُ . وهذه الثلاثة على زنةٍ واحدةٍ ومثال واحد ، والألف تلزمهن في فَعَلَ وفَعلتُ والأمر ، لأنّهم جعلوه يسكن أولُه هاهنا فيما بنوا من الكلام . وذلك انطَلَقَ ، واحتَبَسَ، واحمَرَرْتُ ، وهذا النحو.

وتكون في استَفعَلتُ ، وافعَنْلَلتُ ، وافعالَلتُ ، وافعوَّلتُ، وافعَوْعَلْتُ، هذه الخمسة على مثال واحد ، وحالُ الألف فيهنّ كحالها في افتعَلتُ، وقَصّتهنّ في ذلك كقصّتهن في افتعَلتُ . وذلك نحو استخرَجتُ، واقعَنْسَسْتُ ، واشهابَبتُ ، واجلوَّذتُ ، واعشَوشَبْتُ . وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعَلْتُ ، نحو احرَنْجَمْتُ واقشَعرَرْتُ . فحالهنّ كحال استفعلت.

وأمّا ألف أفعلتُ فلم تُلْحَق ، لأنّهم أسكنوا الفاء ، ولكنها بُنِيَ بها الكلمة وصارت فيها بمنزلة ألف فاعَلتُ في فاعَلْتُ ، فلمّا كانت كذلك صارت بمنزلة ما أُلحِقَ ببنات الأربعة ، ألا ترى أنهم يقولون يُخرِجُ وأنا أُخرِجُ ، فيضُمّون كما يضمّون في بنات الأربعة ، لأنّ الألف لم تُلحق لساكنٍ أحدثوه.

وأمّا كلُّ شيء كانت ألفهُ موصولة فإن نَفْعَلُ منه وأفعَل وتَفعَلُ مفتوحة الأوائل ، لأنّها ليست تلزم أول الكلمة ، يعني ألف الوصل، وإنّما هي هاهنا كالهاء في عِه . فهي في هذا الطَّرَفِ كالهاء في هذاك الطَّرَفِ، فلمّا لم تقرب من بنات الأربعة نحو دَحْرَجتُ وصَلصَلتُ ،

جَعلتَ أوائل ما ذكرنا مفتوحا كأوائل ما كان من "فَعَلْتُ" الذي هو على ثلاثة أحرف ، نحو ذَهَبَ وضَرَبَ وقَتَلَ وعَلِمَ ، وصارت احرَنْجَمتُ واقشَعْرَرتُ كاستَفْعَلتُ ، لأنّها لم تكن هذه الألفات فيها إلاّ لِما حَدَث من السكون ، ولم تُلحق لتُخرج بناء الأربعة إلى بناء من الفعل أكثر من الأربعة ، كما أن أفعَلَ خرجت من الثلاثة إلى بناء من الفعل على الأربعة، لأنّه لا يكون الفعل من نحو سَفَرجَل ، لا تَجدُ في الكلام مثل سَفَرجَلتُ . فلما لم يكن ذلك صُرفت إلى باب استفعلتُ فأُجْرِيَت مجرى ما أصله الثلاثة. يعني(٢) احرنْجَم.

قال: واعلم أن هذه الألفات إذا كان قبلها كلامٌ حُذفت ، لأنّ الكلام قد جاء قبله ما يُستغنَى به عن الألف ، كما حُذفت الهاء حين قلت: عِ يا فَتى ، فجاء بعدها كلام. وذلك قولك : يا زيد اضرِبْ عَمراً ، ويا زيدُ اقتلْ واستخرجْ ، وإنّ ذلك احْرَنْجَمَ ، وكذلك جميع ماكانت ألفه موصولةً.

واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبداً ، إلاّ أن يكون الحرفُ الثالث مضموماً فتَضمُّها، وذلك قولك : اقتُلْ، استُضْعِفَ، احتُقِرَ ، احْرُنْجِمُ . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلاّ ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمةٌ ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، كما فعلوا ذلك في : مُذُ اليومُ يافتى . وهو في هذا أجدرُ ، لأنّه ليس في الكلام حرف أوله مكسور والثاني مضموم. وفعل

هذا به كما فُعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد. وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا أجُوءُك وأنبُؤُك، وهو منحَدُرٌ من الجبل. أنبأنا بذلك الخليل(٣).

وقالوا أيضا: لإمِّكَ. وقالوا:

اضْربِ السّاقَيْنِ إمُّكَ هابِلُ(٤)

فكسرهما جميعاً كما ضَمَّ في ذلك. ومثل ذلك بيتُ النعمان بن بشير الأنصاريّ:

وَيْلُمِّها في هواء الجَوِّ طالبة   ولا كهذا الذي في الأرضِ مطلوبُ(٥)

وتكون موصولة في الحرف الذي تُعَرَّفُ به الأسماء. والحرفُ الذي تُعَرَّفُ به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القَومُ والرجُل والناس، وإنّما هما حرفٌ بمنزلة قولك قَد وسَوفَ. وقد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف.

ألا ترى أنّ الرجُل إذا نَسِيَ فَتذكر ولم يُرِدْ أن يقطع يقول: ألِي، كما يقول قَدِي، ثم يقول: كان وكان. ولا يكون ذلك في ابنٍ ولا امرئٍ، لأنّ الميم ليست منفصلة ولا الباء.

وقال غيلان:

دَعْ ذا وعَجِّل ذا وألحِقنا بِذَلْ   بالشَّحمِ إنا قد مَلِلناه بَجَلْ(٦)

كما تقول: إنه قَدِي ثم تقول: قد كان كذا وكذا، فتُثنّي قَد.

ولكنه لم يكسر اللام في قوله بِذَلْ ويجيءَ بالياء ، لأنَّ البناءَ قد تَمَّ. وزعم الخليل أنها مفصولة كَقَد وسوف ، ولكنها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني ، فلمّا لم تكن الألف في فِعْل ولا اسم كانت في الابتداء مفتوحةً ، فُرِق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال . وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تُحذف ، شُبِّهت بألف أحمَرَ لأنّها زائدة. وهي مفتوحة مثلها ، لأنّها لَمّا كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً ، فأرادوا أنْ يَفصلوا ويُبيِّنوا.

ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في أيْم وأيْمُنُ ، لَمّا كانت في اسم لا يتمكّن تَمَكُّنَ الأسماء التي فيها ألف الوصل نحو ابنٍ واسم وامرئ ، وإنّما هي في اسم لا يُستعمل إلاّ في موضع واحد ، شبَّهْتَها هنا بالتي في "أل" فيما ليس باسم ، إذ كانت فيما لا يتمكّن تمكُّن ما ذكرنا، وضارعَ ما ليس باسم ولا فعلٍ.

والدليل على أنها موصولة قولهم : لَيْمُنُ اللّهِ ، ولَيْمُ اللّهِ ، قال الشاعر:

وقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدتُهمْ نَعَمْ ، وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللّهِ ما نَدْرِي

وقد كنا بيّنّا ذلك في باب القَسَم . فأرادوا أن تكون هذه الياء مُسَكَّنَةً فيما بَنَوا من الكلام . فقِصَّةُ أيْم قصة الألف واللام. فهذا قول الخليل.

الألف في الأسماء

وإنّما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام، وليست لها أسماءٌ تَتلَئِبُ فيها كالأفعال ، هكذا أجروا ذا في كلامهم.

وتلك الأسماء : ابنٌ ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا :ابنَةٌ.

واثنان ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا : اثنتانِ ، كقولك :ابنتَان.

وامرُؤٌ ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا : امرَأة.

وابْنُمٌ ، واسمٌ ، واسْتٌ.

فجميع هذه الألفات مكسورةٌ في الابتداء وإن كان الثالث مضموماً نحو: ابنُمٌ وامرُؤٌ ، لأنّها ليست ضمّةً تَثبت في هذا البناء على كل حال، إنّما تُضَمُّ في حال الرّفع . فلمّا كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال نحو اقتُلْ، استُضْعِفَ، لأنّ الضّمّة فيهن ثابتة ، فتركوا الألف في ابنُمٍ وامرِئٍ على حالها والأصل الكسر ، لأنّها مكسورة أبداً في الأسماء والأفعال إلاّ في الفعل المضموم الثالث ، كما قالوا : أنا أُنبُؤُك ، والأصل كسر الباء ، فصارت الضّمّةُ في "امرُؤ" إذ لم تكن ثابتة ، كالرّفعة في نون ابنٌ ، لأنّها ضمّة إنّما تكون في حال الرفع.

واعلمْ أنّ هذه الألفاتِ ألفاتِ الوصل تُحذف جميعا إذا كان قبلها كلام، إلاّ ما ذكرنا من الألف واللام في الاستفهام ، وفي أيْمُن في باب القَسَم، لعلّةٍ قد ذكرناها ، فُعِلَ ذلك بها في باب القَسَم حيث كانت

مفتوحة قبل الاستفهام ، فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام وتذهب في غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلاّ أن تقطع كلامك وتستأنف، كما قالت الشعراء في الأنصاف ، لأنّها مواضعُ فصول، فإنّما ابتدأوا بعد قطع . قال الشاعر:

ولا يُبادِرُ في الشّتاءِ وَلِيدُنا ... أَلْقِدْرَ يُنْزِلُها بغير جِعالِ(٧)

وقال لبيد:

أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على أَلْواحِهِ ... أَلنّاطِقُ الـمَزبُورُ والمختومُ(٨)

واعلمْ أنّ كلّ شيء كان أوّل الكلمة وكان متحرّكا سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلامٌ لم يُحْذَف ولم يتغيَّر ، إلاّ ما كان مِن "هو" و"هي"، فإن الهاء تَسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام ، وذلك قولك: وهو ذاهبٌ، ولَهْوَ خيرٌ منك ، فهو قائمٌ . وكذلك هي ، لما كَثُرتا في الكلام وكانت هذه الحروف لا يُلفظ بها إلاّ مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، فأسكنوا كما قالوا في فَخِذٍ : فَخْذٌ ، ورَضِيَ: رَضْيَ، وفي حَذِرٍ: حَذْرٌ، وسَرُوَ: سَرْوَ، فعلوا ذلك حيث كثُرت في كلامهم وصارت تُستعمل كثيراً، فأُسْكِنَتْ في هذه الحروفُ استخفافاً. وكثير من العرب يدعون الهاء في هذه الحروف على حالها. وفعلوا بلام الأمر مع الفاء والواو ذلك، لأنّها كثرت في كلامهم وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يُلفظ بها إلاّ مع ما بعدها، وذلك قولك: فلْيَنْظُرْ ولْيَضْرِبْ. ومن ترك الهاء على حالها في "هي" و"هُو" ترك الكسرة في اللام على حالها.

اعلمْ انّ الألف تُحذف لالتقاء السّاكِنَين فتُحَرّك أواخر الكلم الساكنة وذلك لئلاّ يلتقي ساكنان. وإنّما حذفوا ألف الوصل هاهنا بعد الساكن لأنّ من كلامهم أن يُحذف وهو بعدَ غيرِ الساكن ، فلمّا كان ذلك من كلامهم حذفوها هاهنا وجعلوا التحرك للساكنة الأولى ، حيث لم يكن ليلتقِي ساكنان . وجعلوا هذا سبيلها ليفرّقوا بينها وبين الألف المقطوعة. فجملةُ هذا الباب في التحرُّك أن يكون الساكن الأول مكسوراً ، وذلك قولك: اضربِ ابنك، وأكرمِ الرجُلَ، واذْهَبِ اذهَبْ، و«قُل هو اللهُ أحدُ. اللهُ»(٩) لأنّ التنوين ساكن وقع بعده حرف ساكن، فصار بمنزلة باء اضرِب ونحو ذلك. ومِنْ ذلك: إنِ اللهُ عافاني فعلتُ، وعنِ الرجُلِ، وقَطِ الرجُلُ، ولوِ استطعنا.

ونظِيرُ الكسر هاهنا قولهم : حَذارِ ، وبَدادِ ، ونَظارِ ، ألزموها الكسر في كلامهم فجعلوا سبيل هذا الكسر في كلامهم ، فاستقام هذا الضرب على هذا ما لم يكن اسماً نحو حَذامِ ، لئلا يلتقي ساكنان . ونحوه : جَيْرِ يا فتى ، وغاقِ غاق ، كسروا هذا إذ كان من كلامهم أن يكسروا إذا التقى الساكنان.

وقال اللّه تبارك وتعالى: ״قُلُ انظروا ماذا في السّموات والأرضِ״(١٠)، فضمُّوا الساكن حيث حرّكوه كما ضمّوا الألف في

الابتداء. وكرهوا الكسر هاهنا كما كرهوه في الألف ، فخالفتْ سائر السواكن كما خالفت الألفُ سائر الألفات ، يعني ألفات الوصل.

وقد كسر قومٌ فقالوا : «قُلِ انظُرُوا» وأجْرَوه على الباب الأول ، ولم يجعلوها كالألف ، ولكنهم جعلوها كآخر جَيْرِ.

وأمّا الذين يَضُمّون فإنهم يضمّون في كل ساكن يُكْسَر في غير الألف المضمومة . فمن ذلك قوله عز وجل : "وقالتُ اخْرُج عَلَيْهِنّ"(١١) "وعَذَابٌ. اركُضْ بِرِجلِك"(١٢). ومنه : "أوُ انْقُصْ مِنهُ قليلاً"(١٣). وهذا كلُّه عربيّ قد قُرئ.

ومن قال : قُلِ انظُرُوا ، كسر جميع هذا.

والفتح في حرفين : أحدهما قوله عزَّ وجلَّ : "أ،ل،م . اللّه" ، لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا ، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاءٍ.

ونظير ذلك قولهم : مِنَ اللّه ، ومِنَ الرسول ، ومِنَ المُؤمِنين لَمَّا كثرت في كلامهم ولم تكن فعلا وكان الفتح أخفَّ عليهم فتحوا ، وشبَّهوها بأينَ وكَيْفَ.

وزعموا أنّ ناساً من العرب يقولون : مِنِ الله ، فيكسرونه ويُجْرونه على القياس.

فأمّا (ألم) فلا يُكسر ، لأنّهم لم يجعلوه في ألف الوصل بمنزلة غيره، ولكنهم جعلوه كبعض ما يتحرك لالتقاء الساكنين . ونحو ذلك

لم يَلْدَهُ. واعلَمَنْ ذلك ، لأنَّ للهِجاء حالاً قد تَبَيَّن.

وقد اختلفت العربُ في "مِنْ" إذا كان بعدها ألف وصل غير ألف اللام، فكسره قوم على القياس ، وهي أكثر في كلامهم ، وهي الجيِّدة. ولم يكسروا في ألف اللام لأنّها مع ألف اللام أكثر ، لأنّ الألف واللام كثيرةٌ في الكلام تدخل في كل اسم ، ففتحوا استخفافاً ، فصار "مِنِ اللّه" بمنزلة الشاذ. وذلك قولك : مِنِ ابْنِك ومِنِ امرِئٍ . وقد فَتح قومٌ فصحاء فقالوا : مِنَ ابنك ، فأجْروها مجرى من الـمُسلِمين.

واعلمْ أنّه إذا حُذفت ألف الوصل يُضمّ بعضُ ما بعدها من السّواكن. وذلك الحرفُ الواو التي هي علامة الإضمار ، إذا كان ما قبلها مفتوحا، وذلك قوله عز وجل : «ولا تَنْسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكم»(١٤)، ورَمَوا ابنك ، واخشَوا الله . فزعم الخليل أنّهم جعلوا حركة الواو منها ليُفْصَل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف ، نحو واو لَوْ وأَو.

وقد قال قوم : "ولا تَنْسَوِا الفَضلَ بَيْنَكُم" ، جعلوها بمنزلة ما كسروا من السّواكن ، وهي قليلة . وقد قال قوم : "لَوُ اسْتَطَعنا" شبّهوها بواو اخشَوا الرجل ونحوها حيث كانت ساكنةً مفتوحا ما قبلها. وهي في القلّة بمنزلة : "ولا تَنْسَوِا الفَضْلَ بَيْنَكُم".

وأمّا الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها حرفٌ مفتوح ، فهي مكسورةٌ في ألف الوصل. وذلك : اخْشَيِ الرَّجُل ، للمرأة ، لأنّهم لَمّا جعلوا حركة الواو من الواو جعلوا حركة الياء من الياء ، فصارت تُجرَى

هاهنا كما تُجرى الواو ثَمَّ . وإنْ أجريتها مجرى "ولا تَنْسَوِا الفَضلَ بَيْنَكم" كسرتَ ، فهي على كل حال مكسورة.

ومثل هذه الواو واو مُصطَفَوْن ، لأنّها واوٌ زائدةٌ لحقت للجمع كما لحقت واوُ اخشوا لعلامة الجمع ، وحَذَفْتَ من الاسم ما حَذَفتَ واوُ اخشوا، فهذه في الاسم كتلك في الفعل . والياءُ في مُصْطَفَيْنَ مثلها في اخشَيْ، وذلك مُصْطَفَوُ اللّهِ ومن مُصطَفي اللّهِ.

حذف الحروف الساكنة

وذلك ثلاثة أحرف : الألف ، والياء التي قبلها حرفٌ مكسورٌ، والواو التي قبلها حرفٌ مضموم.

فأمّا حذف الألف فقولك : رَمَى الرَّجُل (تحذف الألف نُطقا) وأنت تريد رَمَى. وإنّما كرهوا تحريكها لأنّها إذا حُرِّكت صارت ياءً أو واواً، فكرهوا أن تصير إلى ما يستثقلون فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً.

ومثل ذلك : هذه حُبلَى الرَّجُل ، ومِعزَى القومِ ، (تحذف الألف نُطقا فيهما) وأنت تريد المِعزى والحُبلَى ، كرهوا أن يصيروا إلى ما هو أثقل من الألف ، فحذفوا حيث لم يخافوا التباسا.

ومثل ذلك قولهم : رَمَت . وقالوا : رَمَيَا ، فجاؤوا بالياء ، وقالوا: غَزَوا فجاؤوا بالواو ، لئلا يلتبس الاثنان بالواحد . وذفْرَيان لأنّهم لو حذفوا لالتبس بما ليس في آخره ألف التأنيث من الأسماء . وأنت إذا قلت: هذه حُبلى الرَّجل ومن حُبلَى الرَّجُل ، عُلم أنّ في آخرها ألِفاً.

وسألتُه(١٥): قد تقول رأيتُ حُبلَى الرَّجُلِ ، فيوافق اللفظُ لفظَ ما ليست في آخره ألفُ التأنيث ؟ فقال: اعلمْ أن هذا لا يلزمه في كل موضع . وأنت لو قلت حُبلان لم تَجِد موضعاً إلاّ والألفُ منه ساقطةٌ ، ولفظُ الاسم حينئذ ولفظُ ما ليست فيه الألفُ سواء.

وأمّا حذف الياء التي قبلها كسرة فقولك : هو يَرْمِي الرَّجُلَ (تحذف الياء من يرمي، نُطقا) ، ومثل ذلك: يقضي الحقَّ ، وأنت تريد يَقضِي ويَرمي ، كرهوا الكسر كما كرهوا الجرَّ في قاضٍ ، والضّمّ فيه كما كرهوا الرفع فيه ، ولم يكونوا لِيَفتحوا فيلتبس بالنَّصب ، لأنّ سبيل هذا أنْ يُكسر ، فحذفوا حيث لم يخافوا التباساً.

وأمّا حذف الواو التي قبلها حرف مضموم فقولك : يَغزو القومَ، ويَدعُو الناس . وكرهوا الكسر كما كرهوا الضّمّ هناك ، وكرهوا الضّمّ هنا كما كرهوا الكسر في يَرمي . وأمّا اخشَوا القومَ ورَمَوا الرَّجُل واخْشَيِ الرَّجُلَ، فإنهم لو حذفوا لالتبس الواحد بالجميع ، والأنثى بالذكر. وليس هنا موضع التباس . ومع هذا أنّ قبل هذه الواو أخفَّ الحركات . وكذلك ياءُ اخشَي ، وما قبل الياء منها في يقضِي ونحوه، وما قبل الواو منها في يَدعُو ونحوه. فاجتمع أنّه أثقل وأنه لا يُخاف

الالتباس، فحُذِفَ . فأجْرِيَتْ هذه السواكن التي حركوا ما قبلها منها مُجرًى واحداً.

ومثل ذلك : لم يَبِع ولم يَقُل . ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأُجريتْ مجرى لم يَخَفْ ، لأنّه ليس لاستثقالٍ لِما بعدها حُذفت ، وذلك ياءُ يَهابُ و واوُ يَخافُ.

وقد بُيّن ذلك.

واعلمْ أنّهم لا يَردّون مِن هذه الأحرف الثلاثة لتحرُّك ما بعدها وهو قولك : لم يَخَفِ الرَّجُلُ ، ولم يَبِعِ الرجلُ ، ولم يَقُلِ القومُ ، ورَمَتِ المرأة، ورَمَتا ، لأنّهم إنّما حرَّكوا هذا الساكن لساكِنٍ وقع بعده ، وليست بحركة تلزم . ألا ترى أنّك لو قلت : لم يَخَفْ زيدٌ ، ولم يَبِعْ عمرٌو أسكنْتَ. وكذلك لو قلت رَمَتْ فلم تجئ بالألف لحذفتَه . فلمّا كانت هذه السواكن لا تُحَرَّك حُذِفَت الألف حيث أُسكنتْ والياءُ والواو ، ولم يُرْجِعوا هذه الأحرفَ الثلاثة حيث تحرّكت لالتقاء الساكنين ، لأنّك إذا لم تذكر بعدها ساكناً سكَنت. وكذلك إذا قلت لم تَخَفَ ابَاكَ في لغة أهل الحجاز، وأنت تريد : لم تَخَفْ أبَاكَ ، ولم يَبِعَ أبُوكَ ، ولم يقلَ أبوكَ ، لأنّك إنّما حركت حيث لم تجد بُدّاً من أن تحذف الألف وتُلقي حركتها على الساكن الذي قبلها ، ولم تكن تَقدرُ على التخفيف إلاّ كذا ، كما لم تجد بُدّاً في التقاء الساكنين من التحريك. فإذا لم تذكر بعد الساكن همزةً تُخفَّف كانت ساكنةً على حالها كسكونها إذا لم يُذكر بعدها ساكن.

وأمّا قولهم : لم يَخافا ، ولم يقولا ، ولم يَبِيعا ، فإنّ هذه الحركات لوازمُ على كل حال ، وإنّما حذفتَ النُّون للجزم كما حذفت الحركة للجزم من فعلِ الواحد ، ولم تدخل الألف هاهنا على ساكن ، ولو كان كذلك لقال : لم يَخْفَا كما قال : رَمَتا ، فلم تُلحِق التثنية شيئاً مجزوماً كما أن الألف لحقت في رَمَتا شيئاً مجزوماً.

****

****

*****

***

◆◆

حالاتُ الـهَـمْـــزةِ

اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء : التّحقيق ، والتّخفيف، والبدلُ.

فالتحقيق قولك : قرأتُ ، ورأسٌ ، وسأل ، ولَؤُم ، وبئسَ ، وأشباه ذلك.

وأما التخفيف فتصير الهمزة فيه بَيْنَ بَيْنَ وتُبدل وتُحذف. وسأبين ذلك إن شاء الله.

اعلم أنّ كلّ همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محقَّقةً ، غير أنك تُضَعّف الصوتَ ولا تُتمّه وتُخفي ، لأنك تقرّبها من هذه الألف. وذلك قولك: سألَ، في لغة أهل الحجاز إذا لم تُحقّق كما يحقق بنو تميم ، وقد قرأ قبلُ ، بَيْنَ بَيْنَ.

وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة كما كانت المفتوحةُ بين الهمزة والألف الساكنة . ألا ترى أنك لا تُتِمُّ الصوت هاهنا وتضعّفه لأنك تقرّبها من الساكن ، ولولا ذلك لم يدخل الحرفَ وَهْنٌ ، وذلك قولك : يَئِسَ وسَئِمَ ، «وإذ قال إبْراهِيمُ»(١). وكذلك أشباه هذا.

وإذا كانت الهمزة مضمومةً وقبلها فتحةٌ صارت بين الهمزة

والواو السّاكنة. والمضمومةُ قصّتُها وقصّةُ الواوِ قصّة المكسورة والياء ، فكلّ همزة تَقرُب من الحرف الذي حَرَكتُها منه فإنما جُعلت هذه الحروف بَيْنَ بَيْنَ ولم تُجعل ألفاتٍ ولا ياءاتٍ ولا واواتٍ ، لأنّ أصلها الهمز ، فكرهوا أن يخففوا على غير ذلك فتُحَوَّل عن بابها ، فجعلوها بَيْنَ بَيْنَ ليُعلموا أنّ أصلها عندهم الهَمز.

وإذا كانت الهمزةُ مكسورةً وقبلها كسرةٌ أو ضمّة فهذا أمرها أيضاً، وذلك قولك : مِنْ عِنْدِ إبِلِك ومَرْتَع إبِلِك.

وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنك تصيِّرها بَيْنَ بَيْنَ، وذلك قولك : هذا درهمُ أُختك ، ومن عِنْدِ أُمك.

وقال الخليل: واعلم أنّ كل همزة كانت مفتوحةً وكان قبلها حرفٌ مكسورٌ فإنك تُبدِل مكانَها ياءً في التخفيف ، وذلك قولك في المِئَر: مِيَرٌ (وهو العداوة)، وفي "يُريدُ أن يُقْرِئك" يقرِيَك . ومن ذلك : من غُلامِ يَبِيكَ ، إذا أردتَ: من غُلامِ أبيك.

وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة وأردت أن تخفّف أبدلت مكانها واواً كما أبدلت مكانها ياءً حيث كان ما قبلها مكسوراً ، وذلك قولك في التُّؤَدة تُوَدة ، وفي الجُؤَن جُوَنٌ ، وتقول : غلامُ وَبِيك إذا أردت غُلامُ أبيك.

وإنما منعك أن تجعل الهمزة هاهنا بَيْنَ بَيْنَ مِنْ قِبَلِ أنها مفتوحة، فلم تستطع أن تنحوَ بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمّة ، كما أنّ

الألف لا يكون ما قبلها مكسوراً ولا مضموماً ، فكذلك لم يجئ ما يَقربُ منها في هذه الحال.

ولم يحذفوا الهمزة إذ كانت لا تُحذف وما قبلها متحرك ، فلمّا لم تُحذف وما قبلها مفتوح لم تُحذف وما قبلها مضموم أو مكسور ، لأنه متحرك يمنع الحذف كما منعه المفتوح.

وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها ألفاً ، وذلك قولك في رأسٍ وبأسٍ وقَرأتُ : راسٌ وباسٌ وقَراتُ.

وإن كان ما قبلها مضموما فأردت أن تخفّف أبدلت مكانها واواً، وذلك قولك في الجُؤْنة والبُؤْس والـمُؤْمنُ : الجُوْنة والبُوْس والموْمن.

وإن كان ما قبلها مكسورا أبدلت مكانها ياءً ، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموما ، وألِفاً إذا كان ما قبلها مفتوحا. وذلك الذّئبُ والـمِئْرةُ : ذِيبٌ ومِيْرةٌ فإنما تُبدل مكانَ كلّ همزة ساكنةٍ الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ، لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها.

وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بَيْنَ بَيْنَ أنها حروف ميتة ، وقد بلغت غايةً ليس بعدها تضعيف ، ولا يوصل إلى ذلك ولا تُحذف ، لأنه لم يجئ أمرٌ تُحذف له السواكن ، فألزموه البدل كما ألزموا المفتوح، الذي قبله كسرةٌ أو ضمةٌ، البدلَ . وقال الراجز:

عَجِبتَ مِن لَيْلاكَ وانتيابها　　مِنْ حَيْثُ زارتني ولم أُوْرَا بِهَا(٢)

خفّف : ولم أوراً بها ، فأبدلوا هذه الحروف التي منها الحركات

لأنها أخوات، وهي أمّهات البدل والزوائد ، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها . وليس حرفٌ أقربُ إلى الهمزة من الألف، وهي إحدى الثلاث ، والواو شبيهة بها أيضا مع شِرْكتهما أقربَ الحروف منها.

واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرفٌ ساكن فأردت أن تخفّف حذفتَها وألقيتَ حركتها على الساكن الذي قبلها . وذلك قولك : مَنَ بُوكَ ومَنُ مُكَ وكَمِ بِلُكَ ، إذا أردت أن تخفّف الهمزة في الأب والأمّ والإبل.

ومثل ذلك قولك أَلَحْمَرُ إذا أردت أن تخفّف ألف الأحْمَر . ومثله قولك في المرأة : المَرَةُ ، والكَمأة : الكَمَةُ . وقد قالوا : الكَمَاةُ والمَرَاةُ. ومثله قليل.

ومما حُذف في التّخفيف لأن ما قبله ساكن قوله : أرَى وتَرَى ويَرَى ونَرَى، غير أنَّ كل شيء كان في أوّله زائدةٌ سوى ألف الوصل من رأيت فقد اجتمعت العربُ على تخفيفه لكثرة استعمالهم إياه، جعلوا الهمزة تُعاقَب.

وإذا أردت أن تخفف همزة ارْأَوه قلت : رَوْهُ ، تُلقي حركة الهمزة على الساكن وتُلقي ألف الوصل ، لأنك استغنيتَ حين حركت الذي بعدها، لأنك إنما ألحقت ألف الوصل للسكون . ويدلك على ذلك : رَ ذاك، وسَلْ، خفّفوا ارْأ واسأل.

وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تُحذف ، لأنك لو حذفتها ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرتُ لك لتحوَّلت حرفاً غيرَها، فكرهوا أن يبدلوا مكان الألف حرفا ويغيِّرها ، لأنه ليس من كلامهم أن يُغيِّروا السواكن فيُبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلامٌ كثير من حدِّ كلامهم ، لأنه ليس من كلامهم أن تثبت الياء والواو فصاعداً وقبلها فتحةٌ ، إلا أن تكون الياء أصلها السكون.

والألف تَحتَمِل أن يكون الحرف المهموز بعدها بَيْنَ بَيْنَ ، لأنها مَدٌّ، كما تحتمل أن يكون بعدها ساكن ، وذلك قولك في هَباءة : هَباأةٌ، وفي مسائل مسايلُ ، وفي جزاء أُمِّه : جزاؤ امِّه.

وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو أو ياء زائدة ساكنة لم تُلحَق لتُلْحِق بناءً ببناءٍ ، وكانت مَدَّةً في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف، أُبْدِل مكانها واوٌ إن كانت بعد واو ، وياءٌ إن كانت بعد ياء ، ولا تُحْذَف فتُحَرَّك هذه الواو والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات والواوات. وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بَيْنَ بَيْنَ بعد هذه الياءات والواوات إذ كانت الياءُ والواو الساكنة قد تُحذف بعدها الهمزة المتحركة وتُحرَّك ، فلم يكن بُدٌّ من الحذف أو البدل ، وكرهوا الحذف لئلاً تصير هذه الواوات والياءات بمنزلة ما ذكرنا . وذلك قولك في خطيئةٍ خَطِيَّةٌ ، وفي النَّسيءِ النَّسِيُّ يا فتى، وفي مقروء ، ومقروءةٍ : هذا مقروٌّ ، وهذه مقْرُوَّةٌ ، وفي أُفَيْئِس وهو

تحقير أفؤس، أُفَيّسُ ، وفي بريئةٍ بَرِيَّةٌ ، وفي سُويئل وهو تحقير سائل، سُوَيّلٌ ، فيَاء التّحقير بمنزلة ياء خَطِيّةٍ وواو الهُدُوّ ، في أنها لم تجئ لتُلْحِق بناءً ببناءٍ ، ولا تحرك أبداً بمنزلة الألف . وتقول في أبي إسحاق وأبو إسحاق : أبِيَسْحاق وأبو سْحاق . وفي أبي أيُّوبَ وذو أمْرِهم : ذُوَمْرِهم وأبيَ يُوب ، وفي قاضي أبيك : قاضِيَ بِيك ، وفي يَغْزو أُمَّهُ : يَغزومَّهُ ، لأنّ هذه من نفس الحرف.

وتقول في حَوْأبَةٍ : حَوَبَةٌ ، لأن هذه الواو ألحقت بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة، وإنما هي كواو جَدوَلٍ. ألا تراها لا تغيَّر إذا كُسّرتْ للجمع تقول: حَوائِبُ ، فإنما هي بمنزلة عين جَعْفَرٍ.

وكذلك قالوا : اتَّبَعُو مَرَهُ، أي اتّبعوا أمرَهُ، لأن هذه الواو ليست بمدَّة زائدة في حرفِ الهمزة منه ، فصارت بمنزلة يدعو . وتقول: اتَّبِعي مْرَهُ ، صارت كياء يَرمي حيث انفصلت ولم تكن مَدَّة في كلمة واحدة مع الهمزة، لأنها إذا كانت متصلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو تجيء لمعنى ، فإنما تجئ لِمَدَّةٍ لا لمعنى. وواو اضْرِبوا واتبعوا ، هي لمعنى الأسماء وليس بمنزلة الياء في "خَطِيئةٍ" تكون في الكلمة لغير معنىً . ولا تجيء الياءُ مع المنفصلة لتُلْحِقَ بناء ببناءٍ فيفصل بينها وبين ما لا يكون مُلحقاً بناءً ببناءٍ.

فأمّا الألف فلا تُغَيَّرُ على كلّ حال ، لأنها إن حُرِّكت صارت غير ألف. والواو والياء تحرَّكان ولا تُغَيَّران.

واعلم أنّ الهمزة إنما فَعَلَ بها هذا مَن لم يخفّفها ، لأنه بَعُدَ مخرجها، ولأنها نَبْرَةٌ في الصَّدر تُخْرَج باجتهادٍ ، وهي أبعدُ الحروف مَخرجاً ، فثَقُل عليهم ذلك ، لأنه كالتَّهوُّع.

واعلم أنّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، فإنّ أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لِما ذكرتُ لك. كما استثقل أهلُ الحجاز تحقيق الواحدة . فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحَقَّقا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة. ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء اشراطها ، ويا زكريَّاءُ انَّا . وقال:

كلُّ غَرَّاءَ اذا ما بَرَزَتْ تُرْهَبُ العينُ عليها والحَسَدْ(٣)

سمعنا مَنْ يوثق به من العرب ينشده هكذا.

وكان الخليل يستحبّ هذا القول فقلت له(٤): لِمه ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يُبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك : جاءٍ وآدَمُ . ورأيتُ أبا عمرٍو أخذ بهنَّ في قوله عزَّ وجلَّ: «ياوَيْلَتا أألِدُ وأنا عجُوزٌ»(٥)، وحقَّق الأولى . وكلٌّ عربيٌّ. وقياس من خفف الأولى أن يقول : ياويلتا اأْلِدُ. والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها مُحَقَّقَة في الزِّنة ، يدلك على ذلك قولُ الأعشى:

آأنْ رأت رَجُلاً اعْشَى أضَرَّ بهِ رَيْبُ المَنُونِ ودَهرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ(٦)

فلو لم تكن بزِنَتِها محقَّقة لانكسر البيتُ.

وأما أهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين ، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخُفِّفَت.

وتقول : "اقرا آيةً" في قول من خفَّف الأولى ، لأن الهمزة الساكنة أبداً إذا خُفِّفَتْ أُبْدِلَ مكانها الحرفُ الذي منه حركة ما قبلها . ومن حقق الأولى، قال: اقْرَ آيةً ، لأنك خففت همزة متحركة قبلها حرفٌ ساكن، فحذفتها وألقيتَ حركتها على الساكن الذي قبلها. وأما أهل الحجاز فيقولون: اقرا آية ، لأن أهل الحجاز يخفّفونهما جميعاً يجعلون همزة "إقْرأ" ألِفا ساكنةً ويخفّفون همزةَ "آية". ألا ترى أنْ لو لم تكنْ إلاّ همزةً واحدةً خفَّفوها ، فكأنه قال : اقرا ، ثم جاء بآيةٍ ونحوها.

وتقول : أقرِيَ باكَ السَّلامَ، بلغة أهل الحجاز ، لأنهم يخفّفونهما. فإنما قلت أقرِي ثم جئت بالأب فحذفت الهمزة وألقيت الحركة على الياء.

وتقول فيهما إذا خفَّفت الأولى في فعلَ أبوك من قرأتُ : قَرَا أبوك، وإنْ خفّفت الثانية قلت : قَرأ ابوك . والمخفَّفة بزنتها محققةً ، ولولا ذلك لكان هذا البيت منكسراً إنْ خفَّفت الأولى أو الآخرة:

كلُّ غرّاء إذا ما برزتْ

ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخشَيْنانِّ ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة . قال ذو الرُّمَّة:

فياظَبْيَةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ   وبين النَّقا آأنت أم أمُّ سالمِ(٧)

فهؤلاء أهل التحقيق . وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول : آإنك وآأنت، وهي التي يختار أبو عمرو ، وذلك لأنهم يخفّفون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين، فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق.

واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخرة، ولا تخفَّف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاءُ الهمزتين الحرفَ.

وسألت الخليل عن فعللٍ من جئتُ فقال : جَيْأَيٌ ، وتقديرها جَيعاً، كما ترى.

وإذا جمعت آدم قلت : أوادِمُ ، كما أنك إذا صَغَّرْتَ قلت : أُوَيْدِمُ ، لأنَّ هذه الألف وقعتْ ثانيةً ساكنةً زائدةً ، لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسّروا هذا الاسم الذي قد ثبت فيه هذه الألف، فصيّروا ألفه بمنزلة ألف خالد.

وأما خَطايا فكأنهم قلبوا ياءً أبدلت من آخر خَطَايا ألفاً ، لأنّ ما قبل آخرها مكسور ، كما أبدلوا ياءً مطايا ونحوها ألفاً ، وأبدلوا مكان الهمزة التي قبل الآخر ياءً ، وفتحت للألف ، كما فتحوا راء مَدَارَى، فرّقوا بينها وبين الهمزة التي تكون من نفس الحرف ، أو بدلاً مما هو من نفس الحرف ، نحو فَعَالٍ من بَرِئتُ إذا قلت : رأيتُ بَراءً ، وما يكون بدلاً من نفس الحرف قضاءً ، إذا قلت : رأيتُ قضاءً ، وهو فَعَالٌ من قَضَيْتُ،

فلمّا أبدلوا من الحرف الآخِر ألفاً استثقلوه همزةً بين ألفين ، لقرب الألفين من الهمزة . ألا ترى أنّ ناساً يُحقّقون الهمزة ، فإذا صارت بين ألفين خففوا، وذلك قولك : كِساءان ، ورأيت كِساءً ، وأصبتُ هناءً ، فيخفّفون كما يخفّفون إذا التقت الهمزتان ، لأنّ الألف أقربُ الحروف إلى الهمزة. ولا يُبدلون، لأنّ الاسم قد يجري في الكلام ولا تَلزق الألف الآخرة بهمزتها، فصارت كالهمزة التي تكون قبل الآخرة ياءً ، ولم يجعلوها بينَ بينَ، لأنها والألفين في كلمة واحدة ، ففعلوا هذا إذ كان من كلامهم، ليفرقوا بين ما فيه همزتان إحداهما بدلٌ مما هو من نفس الحرف. إنما تقع إذا ضاعفت.

واعلم أنّ الهمزة التي يُحقّق أمثالَها أهلُ التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التّخفيف بَينَ بَينَ ، تُبْدَلُ مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا ، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً ، والواو إذا كان ما قبلها مضموما. وليس ذا بقياس مُتْلَئبٌ ، نحو ما ذكرنا . وإنما يُحفظ عن العرب كما يُحفظ الشيء الذي تُبدل التاء من واوه ، نحو أتْلَجْتُ ، فلا يُجعل قياساً في كل شيء من هذا الباب ، وإنما هي بدلٌ من واو: أوْلَجْتُ.

فمن ذلك قولهم : مِنْساةٌ ، وإنما أصلها مِنْسأةٌ . وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياساً مُتْلَئِبا ، إذا اضطر الشاعر. قال الفرزدق:

راحَت بمَسْلَمَة البِغالُ عَشِيَّةً   فارْعَي فَزارةُ لا هَناكِ المَرْتَعُ(٨)

فأبدل الألفَ مكانَها . ولو جعلها بَيْنَ بَيْنَ لانكسر البيت.

وقال حسانُ:

سَالَتْ هُذَيْلٌ رَسولَ اللهِ فاحِشةً   ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ(٩)

وقال القُرشي ، زيد بن عمرو بن نُفيل:

سَالَتا الطَّلاقَ أنْ رأتانِي   قَلَّ مالي ، قد جِئْتُماني بنُكرِ(١٠)

فهؤلاء ليس مِن لغتهم سِلْتُ ولا يَسالُ. قال الخليل: وبلغنا أن سِلْتَ تَسالُ لغةٌ. وقال عبدالرحمن بن حسان:

وكُنْتَ أذَلَّ مِن وتِدٍ بقاعٍ   يُشَجِّجُ رَأسَه بالفِهرِ واجِي(١١)

يُريد : الواجِئَ.

وقالوا : نَبيٌّ وبَرِيَّةٌ ، فألزمَها أهل التحقيق البدل . وليس كلُّ شيء نحوهما يُفعل به ذا ، وإنما يؤخذ بالسّمع . وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيءٌ وبَريئةٌ ، وذلك قليلٌ رديء. فالبدلُ ههنا كالبدل في مِنْساةٍ وليس بدل التخفيف ، وإن كان اللفظ واحداً.

واعلم أن العرب منها من يقول في: أو أنت : أوَنْتَ ، يُبدل.

ويقول : أنا أرْمِي باكَ ، وأبوَّ يُوبَ يريد أبا أيُوب ، وغلاميَّ بيكَ.

وكذلك المنفصلة كلها إذا كانت الهمزة مفتوحة.

وإن كانت في كلمة واحدة نحو سَوْأة ومَوْألَةٍ ، حذفوا فقالوا : سَوَةٌ ومَوَلةٌ. وقالوا في حَوْأبٍ حَوَبٌ ، لأنه بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

وقد قال بعض هؤلاء : سَوَّةٌ وضَوةٌ ، شبّهوه بـ"أوَنْتَ".

فإن خفَّفت أحْلِبْنِي إبلَكَ في قولهم ، وأبو أُمِّكَ ، لم تثقل الواو كراهيةً لاجتماع الواوات والياءات والكسرات . تقول : أحْلِبْنِي بِلَكَ وأبومِّكَ. وكذلك أرْمي مِّك وادعو بِلَكُمْ. يخفّفون هذا حيث كان الكسر، والياءات مع الضم ، والواوات مع الكسر . والفَتح أخفُّ عليهم في الياءات والواوات . فمِنْ ثَمَّ فعلوا ذلك.

ومن قال : سَوَّةٌ قال : مَسُوٌّ وسِيٌّ . وهؤلاء يقولون : أنا ذُوْنسِه، حذفوا الهمزة ولم يجعلوها همزةً تُحذف وهي مما تثبت.

وبعض هؤلاء يقولون : يريد أن يَجِيئَكَ ويَسُوكَ ، وهو يَجيكَ ويَسُوكَ يحذف الهمزة . ويُكره الضمّ مع الواو والياء ، وعلى هذا تقول: هو يَرْمِ خْوانَهُ ، تحذف الهمزة ولا تطرح الكسرة على الياء لما ذكرت لك، ولكن تحذف الياء لالتقاء الساكنين.

****

****

****

**

إدغام الحروف

إدغام الحروف الـمتقاربة

التي هي من مُخْرَج واحد

إعلمْ أنّ الحروف الـمتقاربة مخارجُها إذا أدغمت فإنّ حالها حالُ الحرفين اللذين هما سواءٌ في حُسن الإدغام ، وفيما يزداد البيان فيه حُسناً، وفيما لا يجوز فيه إلا الإخفاء وحده ، وفيما يجوز فيه الإخفاء والإسكان.

فالإظهار في الحروف التي من مُخرَج واحد وليست بأمثال سواءٍ أحسَنُ ، لأنّها قد اختلفت . وهو في الـمختلفة الـمخَارج أحسنُ ، لأنّها أشدُّ تباعدا، وكذلك الإظهار كلَمّا تباعدت الـمخارج ازداد حسناً.

ومن الحروف ما لا يُدغم في مقاربهِ ولا يُدغَم فيه مقاربُه كما لم يُدغَم في مثله ، وذلك الحرف الهمزة ، لأنّها إنّما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف ، وذلك لازمٌ لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنّها تُستثقل وحدها ، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرُب منها أجريت عليه وحدها ، لأنّ ذلك موضع استثقال ، كما أنّ هذا موضع استثقال.

وكذلك الألف لا تُدْغَم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأنّ الألف لا تُدْغَم في الألف ، لأنّهما لو فُعل ذلك بهما فأُجْرِيَتا مجرى الدّالَين

والتّاءين تَغيّرتا فكانتا غير ألِفَين ، فلمّا لم يكن ذلك في الألِفَين لم يكن فيهما مع المتقاربة ، فهي نحوٌ من الهمزة في هذا ، فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين.

ولا تُدغم الياء وإنْ كان قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كان قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأنّ فيهما ليناً ومَداً ، فلم تَقوَ عليهما الجيم والباء ، ولا ما لا يكون فيه مدٌّ ولا لِينٌ من الحروف ، أن تجعلهما مُدْغَمَتَين ، لأنّهما يُخرجان ما فيه لِينٌ ومدٌّ إلى ما ليس فيه مدٌّ ولا لينٌ. وسائر الحروف لا تزيد فيها على أن تذهب الحركة ، فلم يَقو الإدغام في هذا كما لم يقو على أن تحرّك الرّاء في "قَرْمُ مُوسى" . ولو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح، والواوِ التي ما قبلها مفتوحٌ، ما هو مثلُها سواءٌ، لأدغمتهما ولم تستطع إلا ذلك، لأنّ الحرفين استويا في الموضع وفي اللّيْن فصارت هذه الياء والواو مع الميم والجيم نحواً من الألف مع المقاربة، لأنّ فيهما لِيناً وإن لم يبلغا الألف، ولكن فيهما شَبَهٌ منها. ألا ترى أنه إذا كانت واحدةٌ منهما في القوافي لم يَجُزْ في ذلك الموضع غيرها، إذا كانت قبل حرف الرّوِيّ، فلم تَقْوَ المقاربةُ عليها لِمَا ذكرتُ لك. وذلك قولك: رأيت قاضِيَ جابِرٍ، ورأيت دَلْوَ مالِكٍ، ورأيت غُلامَيْ جابِرٍ، ولا تُدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرّك، لأنّك تُدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين وذلك قولك: أخْرِج ياسِراً، فلا تُدخل ما لا يكون فيه اللّين على ما يكون فيه اللّين كما لم تفعل ذلك بالألف.

وإذا كانت الواو قبلها ضمَّة والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام، لأنّهما حينئذ أشْبَه بالألف.

وهذا ما يُقَوّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح ، لأنّهما يكونان كالألف في المدّ والمَطل ، وذلك قولك : ظَلَموا مالِكاً، واظلِمِي جابِراً.

ومن الحروف حروفٌ لا تُدغم في المقاربة وتُدغم المقارِبَةُ فيها. وتلك الحروف : الميم ، والرّاء ، والفاء ، والشّين . فالميم لا تُدْغَم في الباء وذلك قولك : أكْرِمْ به ، لأنّهم يقلبون النُّون ميما في قولهم: العَنْبَر، ومَنْ بَدا لك . فلَمّا وقع مع الباء الحرف الذي يفرّون إليه من النُّون لم يغيروه ، وجعلوه بمنزلة النُّون ، إذ كانا حَرْفَي غُنّةٍ . وأمّا الإدغام في الميم فنحو قولهم : اصحَمَّطَراً ، تريد : اصحَبْ مَطَراً، مُدْغَم.

والفاء لا تُدْغَم في الباء لأنّها من باطن الشّفة السُّفلى وأطراف الثنايا العُلى وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا مُخْرَجَ الثّاء، وإنّما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنّها أكثر الحروف ، فلَمّا صارت مضارعة للثاء لم تُدْغَم في حرف من حروف الطَّرَفَينِ ، كما أن الثّاء لا تُدْغَم فيه ، وذلك قولك : اعْرِفْ بَدراً . والباء قد تُدْغَم في الفاء للتقارب، ولأنّها قد ضارعت الفاء فقويت على ذلك لكثرة الإدغام في حروف الفم ، وذلك قولك : اذهَفّي ذلك ، فقلبت الباء فاءً كما قلبت الباء ميما في قولك : اصحَمَّطَراً.

والرّاء لا تُدْغَم في اللام ولا في النُّون ، لأنّها مكررة ، وهي تَفَشّى إذا كان معها غيرها ، فكرهوا أن يُجحفوا بها فتُدْغَم مع ما ليس يتفشّى في الفم مثلها ولا يكرّر . ويقوّي هذا أن الطّاء وهي مُطبقةٌ لا تُجعل مع التّاء تاءً خالصة لأنّها أفضل منها بالإطباق ، فهذه أجدر أن لا تُدْغَم إذ كانت مكررة.

وذلك قولك : أجْبُر لَبَطةَ ، واختَرْنَقَلاً . وقد تُدْغَم هذه اللام والنُّون مع الرّاء ، لأنّك لا تُخِلُّ بهما كما كنت مُخِلاً بها لو أدغمتها فيهما ، ولِتَقارُبهنَّ ، وذلك : هَرَّأيْتُ ، ومَرَّأيتَ.

والشّين لا تُدْغَم في الجيم ، لأنّ الشّين استطال مُخرَجُها لرِخاوتها حتّى اتّصل بمُخرج الطّاء ، فصارت منزلتُها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشّي ، فكرهوا أن يُدغموها في الجيم كما كرهوا أن يُدغَموا الرّاء ، فيما ذكرت لك . وذلك قولك : افْرِش جَبَلةَ . وقد تُدْغَم الجيم فيها كما أدغمت ما ذكرت لك في الرّاءِ، وذلك: أخرِشَّبَثاً، أي: أخرجْ شبَثاً.

فهذا تلخيص لحروف لا تُدْغَم في شيء ، ولحروف لا تُدْغَم في المقارِبة وتُدْغَم المقارِبة فيها.

ثم نعود إلى الادغام في المقارِبة التي يُدغم بعضها في بعض. فالهاء مع الحاء : كقولك : اجْبَهْ حَمَلاً ، البيانُ أحسن لاختلاف

الـمَخرَجَين، ولأنّ حروف الحَلق ليست بأصل للإدغام لقلّتها . والإدغام فيها عربيٌّ حسنٌ لقرب الـمَخرجَين ، ولأنّهما مهموسان رِخوان ، فقد اجتمع فيهما قربُ الـمُخرَجين والهَمْسُ . ولا تُدْغَم الحاء في الهاء كما لم تُدْغَم الفاءُ في الباء لأنّ ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام . ومثل ذلك : امْدَح هِلالاً ، فلا تُدْغِم.

العين مع الهاء : كقولك اقطَعْ هِلالاً ، البيان أحسنُ ، فإن أدغمت لقربِ الـمُخْرَجَين حوّلتَ الهاء حاءً والعين حاءً ، ثم أدغمت الحاء في الحاء، لأنّ الأقرب إلى الفم لا يُدغَم في الذي قبله ، فأبدلت مكانها أشْبَه الحرفين بها ثم أدغمته فيه كي لا يكون الإدغام في الذي فوقه ولكن ليكون في الذي هو من مُخرجه . ولم يُدغَموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنّها خالفتها في الهمس والرِّخاوةِ ، فوقع الإدغام لقرب الـمُخْرجين ، ولم تقو عليها العين إذ خالفتها فيما ذكرت لك . ولم تكن حروف الحلق أصلاً للإدغام . ومع هذا فإن التقاء الحاءين أخف في الكلام من التقاء العينين . ألا ترى أن التقاءهما في باب ردَدَتُ أكثر. والمهموس أخفّ من المجهور . فكل هذا يُباعد العين من الإدغام ، إذ كانت هي والهاء من حروف الحلق . ومثل ذلك : اجْبَهْ عَنَبهُ في الإدغام والبيان، وإذا أردتَ الإدغام حوّلت العين حاءً ثمّ أدغمت الهاء فيها فصارتا حاءين . والبيان أحسنُ.

ومما قالت العرب تصديقاً لهذا في الإدغام قول بني تميم : مَحُّمْ،

يريدون : معهم ، ومَحَّاؤُلاءِ ، يريدون مع هؤلاء.

وبما قالت العرب في إدغام الهاء في الحاء قولهُ:

كأنها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ ومَسحِي مرُّ عُقابٍ كاسِرِ(١)

يريدون : ومَسْحِه.

العين مع الحاء: كقولك : اقطَحَّمَلاً ، يريدون: "اقطعْ حَملاً" الإدغام حسنٌ والبيان حسنٌ، لأنّهما من مُخرَج واحد.

ولم تُدْغَم الحاء في العين في قولك : امدَح عَرفَةَ ، لأنّ الحاء قد يفرّون إليها إذا وقعت الهاء مع العين ، وهي مثلها في الهمس والرَّخاوة مع قرب المخرجين ، فأُجريت مُجرى الميم مع الباء ، فجعلتَها بمنزلة الهاء ، كما جعلتَ الميم بمنزلة النُّون مع الباء . ولم تقوَ العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق ، وليست حروف الحلق بأصلٍ للإدغام . ولكنك لو قلبت العين حاء فقلت في امدح عَرَفَةَ : امْدَحَّرَفَةَ ، جاز كما قلت : اجْبَحَّنَبَةُ تريد : اجْبَهْ عِنَبَةُ ، حيث أدغمت وحُوّلت العين حاءً ثم أُدغمت الهاء فيها.

الغين مع الخاء . البيان أحسنُ والإدغام حسنٌ ، وذلك قولك: ادْمَخّلَفاً ، تريد: ادْمَغْ خلَفاً، كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والخاء مع الغين . البيان فيهما أحسنُ لأنّ الغين مجهورة وهما من حروف الحلق، وقد خالفت الخاء في الهمس والرَّخاوة ، فشُبِّهت بالحاء مع العين. وقد جاز الإدغام فيها لأنّه المُخرَج الثالث ، وهو أدنى المخارج من مخارج

الحلق إلى اللسان . ألا ترى أنه يقول بعضُ العرب : مُنْخُلٌ ومُنْغُلٌ فيُخفِي النُّون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم ، لقرب هذا الـمُخرج من اللسان ، وذلك قولك في اسْلَخْ غَنَمكَ : اسْلَغّنَمَك . ويدلك على حسن البيان عزَّتُها في باب ردَدتُ.

القاف مع الكاف ، كقولك : إلْحَقْ كَلَدةَ . الإدغام حسنٌ والبيان حسنٌ . وإنّما أُدغمت لقرب الـمُخرجين ، وأنّهما من حروف اللسان ، وهما متّفقان في الشِّدَّة ، والكاف مع القاف : انْهَك قَطناً ، البيان أحسن والإدغام حسنٌ . وإنّما كان البيان أحسن لأنّ مُخرجهما أقربُ مخارج اللسان إلى الحلق ، فشُبّهت بالخاء مع الغين كما شُبّه أقربُ مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام.

الجيم مع الشّين ، كقولك : ابْعَج شَبَثاً ، الإدغام والبيانُ حسنان لأنّهما من مُخرَج واحد ، وهما من حروف وسط اللسان.

اللام مع الرّاء نحو : اشغل رَّحَبةَ لقرب الـمُخرجين ، ولأنّ فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً ، وقاربتها في طرف اللسان . وهما في الشِّدَّة وجرْي الصوت سواءٌ ، وليس بين مُخرجيهما مُخرَجٌ . والإدغام أحسنُ.

النُّون تُدْغَم مع الرّاء لقرب الـمُخرجين على طرف اللسان ، وهي مثلها في الشّدّة وذلك قولك : مِن رّاشِدٍ ومن رَّأيتَ . وتُدْغَم بِغُنَّةٍ وبلا غُنَّةٍ . وتُدْغَم في اللام لأنّها قريبة منها على طرف اللسان ، وذلك قولك: مَن لّكَ . فإن شئت كان إدغاماً بلا غُنّة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بغُنَّة لأنّ لها صوتا من الخياشيم فتُرك على حاله ، لأنّ

الصوت الذي بعده ليس له في الخياشم نصيبٌ فيَغلبَ عليه الاتفاق .
وتُدْغَم النُّون مع الـميم لأنّ صوتهما واحد ، وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصـوت ، حتّى إنك تسمع النُّون كالـميم، والـميم كالنُّون ، حتّى تَتَبَيَّن ، فصارتا بمنزلة اللام والرّاء في القرب، وإن كان الـمُخرَجان متباعدَين ، إلا أنّهما اشتبها لخروجهما جميعاً في الخياشيم.

وتُقلب النُّون مع الباء ميماً لأنّها من موضع تعتلُّ فيه النُّون، فأرادوا أن تُدْغَم هنا إذ كانت الباء من موضع الـميم ، كما أدغموها فيما قَرُب من الرّاء في الـموضع ، فجعلوا ما هو من موضع ما وافَقَها الصوت بمنزلة ما قرب من أقرب الحروف منها في الـموضع ، ولم يجعلوا النُّون باءً لبعدها في الـمُخرج ، وأنها ليست فيها غُنَّةٌ . ولكنهم أبدلوا من مكانها أشْبَهَ الحروف بالنُّون وهي الـميم ، وذلك قولهم : مَمْبِكَ، يريدون : من بِكَ . وشَمباءُ وعَمْبَرٌ ، يريدون شَنباءَ وعَنْبَراً.

وتُدْغَم النُّون مع الواو بغُنَّة وبلا غُنَّة لأنّها من مُخرج ما أُدْغِمَت فيه النُّون ، وإنّما منعها أنْ تُقلب مع الواو ميماً أن الواو حرفُ لِين تتجافى عنه الشَّفتان ، والـميم كاليـاء في الشّدّة وإلزام الشّفتين ، فكرهوا أن يكون مكانها أشْبَه الحروف من موضع الواو بالنُّون ، وليس مثلها في اللين والتجافي والـمدّ ، فاحتملت الإدغام كما احتملته اللام ، وكرهوا البدل لِما ذكرت لك.

وتُدْغَم النُّون مع الياء بغنَّة وبلا غُنَّة لأنّ الياء أختُ الواو ، وقد تُدْغَم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد ، ولأنّه ليس مُخرَجٌ من طرف اللسان أقرب إلى مُخرج الرّاء من الياء . ألا ترى أن الألثغ بالرّاء يجعلها ياء ، وكذلك الألثغ باللام ، لأنّ الياء أقرب الحروف من حيث ذكرتُ لك إليهما.

وتكون النُّون مع سائر الفم حرفاً خفياً مُخْرَجه من الخياشم ، وذلك أنّها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم ، لأنّها أكثر الحروف، فلَمّا وصلوا إلى أن يكون لها مُخرَجٌ من غير الفم كان أخفَّ عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلاّ مرّة واحدة ، وكان العِلمُ بها أنّها نون من ذلك الموضع كالعِلْم بها وهي من الفم ، لأنّه ليس حرفٌ يخرج من ذلك الموضع غيرها ، فاختاروا الخِفّة إذ لم يكن لَبْسٌ ، وكان أصلُ الإدغام وكثرة الحروف للفم . وذلك قولك : مَن كان ، ومَن قال ، ومَن جاء.

وهي مع الرّاء واللام والياء والواو إذا أُدغمت بغُنة فليس مُخرجها من الخياشيم لَمّا جاز أن تُدغمها في الواو والياء والرّاء واللام ، حتّى تصير مثلهنّ في كل شيء.

وتكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء بيِّنةً ، موضعها من الفم . وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مُخرج النُّون وليست من قَبيلها ، فلم تُخْفَ هاهنا كما لم تُدْغَم في هذا الموضع ،

وكما أن حروف اللسان لا تُدْغَم في حروف الحلق. وإنّما أُخفيت النُّون في حروف الفم كما أدغمت في اللام وأخواتها. وهو قولك: من أجلِ زيدٍ، ومِن هنا، ومن خلفٍ، ومن حاتِمٍ، ومِن عَلَيكَ، ومن غَلَبك، ومُنْخُلٌ. بيّنةٌ، هذا الأجود الأكثر.

وبعض العرب يُجري الغين والخاء مجرى القاف. وقد بيّنّا لم ذلك.

وسألتُه (أي الخليل): ولكنّنا نسمعهم قالوا في التحرّك: حينْ سُليمان فأسكنوا النُّون مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشم؟ فقال: لأنّها لا تُحوَّل حتّى تصير من مُخرجِ موضعِ الذي بعدها. وإن قلتَ: لم يُستنكر ذلك، فاعلمْ أنّهم قد يطلبون هاهنا من الاستخفاف كما يطلبون إذا حولوها.

ولا تُدْغَم في حروف الحلق البتَّة، ولم تقوَ هذه الحروف على أن تقلبها، لأنّها تراخت عنها ولم تقرب قُرب هذه السّتّة، فلم يحتمل عندهم حرفٌ ليس مُخرَجه غيرَه للمقاربة أكثر من هذه الستة.

وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيِّنةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاةٌ زَنْماءُ وغَنَمٌ زُنْمٌ، وقَنواءُ وقُنيةٌ وكُنيةٌ ومُنيةٌ. وإنّما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأنّ هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفا. ألا تراهم قالوا امَّحَى، حيث لم يخافوا التباسا، لأنّ هذا المثال لا تُضاعَف فيه الواو، فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك: مَن مُّلُك،

ومَن مَات . فهذا يُتَبَيَّن فيه أنّها نون بالـمعنى والـمثال . وكذلك انفَعَل من يَئِسَ على هذا القياس.

وإذا كانت مع الياء لم تُتَبَيَّن ، وذلك قولك : شَمْباءُ ، والعَمْبَرَ ، لأنّك لا تُدْغِم النُّون وإنّما تحوّلها ميما . والـميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة ، فليس في هذا التباسٌ بغيره.

ولا نعلم النُّون وقعت ساكنة في الكلام قبل "راءٍ" ولا "لامٍ"، لأنّهم إن يُبَيِّنُوا ثَقُل عليهم لقرب الـمُخرجين ، كما ثقلت التّاء مع الدّال في وَدٍّ وعِدَّانٍ . وإنْ أدغموا التبس بالـمضاعف ولم يَجُزْ فيه ما جاز في وَدٍّ فيُدْغَمَ ، لأنّ هذين حرفان كل واحد منهما يُدْغَم في صاحبه ، وصوتُهُما من الفم ، والنُّون ليست كذلك لأنّ فيها غُنّة فتلتبس بما ليس فيه الغُنّة ، إذ كان ذلك الـموضع قد تضاعف فيه الرّاءُ . وذلك أنه ليس في الكلام مثل قِنْرٍ وعِنْلٍ . وإنّما احتُمل ذلك في الواو والياء والـميم لبُعد الـمخارج.

وليس حرفٌ من الحروف التي تكون النُّون معها من الخياشيم يُدْغَم في النُّون ، لأنّ النُّون لم تُدْغَم فيهنّ حتّى يكون صوتها من الفم وتُقلَبَ حرفا بمنزلة الذي بعدها ، وإنّما هي معهنّ حرفٌ بائنٌ مُخرَجُه من الخياشيم ، فلا يدغَمنَ فيها كما لا تُدْغَم هي فيهنّ ، وفُعِلَ ذلك بها معهنّ لبُعدهنّ منها وقلّة شَبَهِهِنّ بها ، فلم يُحتمل لهنّ أن تصير من مخارجهنّ.

وأمّا اللام فقد تُدْغَم فيها ، وذلك قولك : هَنَّرَى ، وأصلها ”هل نرى“ فتُدْغَم في النُّون. والبيان أحسنُ ، لأنّه قد امتنع أن يُدغَم في النُّون ما أُدغمت فيه سوى اللام ، فكأنهم يستوحشون من الإدغام فيها.

ولم يُدغِموا الميم في النُّون لأنّها لا تُدْغَم في الباء التي هي من مُخرَجها ومثلُها في الشّدَّة ولزوم الشفتين ، فكذلك لم يُدغِموها فيما تَفاوت مُخرَجُه عنها ولم يُوافقها إلا في الغُنَّة.

و”لام المعرفة“ تُدْغَم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها معهنّ إلا الإدغام ، لكثرة لام المعرفة في الكلام ، وكثرة موافقتها لهذه الحروف، واللام من طرف اللسان . وهذه الحروف أحد عشر حرفا ، منها حروف طَرفِ اللسان ، وحرفان يخالطان طَرَفَ اللسان . فلَمّا اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الإدغام ، كما لم يجز في يَرَى إذ كثر في الكلام ، وكانت الهمزة تُستثقل ، إلا الحذف . ولو كانت يَنأى ويَنْألُ لكنت بالخيار.

والأحَدَ عشرَ حرفا : النُّون ، والرّاء ، والدّال ، والتّاء ، والصّاد ، والطّاء ، والزّاي ، والسّين ، والظّاء ، والثّاء ، والذّال.

واللذان خالطاها : الضّاد والشّين ، لأنّ الضّاد استطالت لرخاوتها حتّى اتصلت بِمُخرج اللام . والشّين كذلك حتّى اتصلت بِمُخرج الطّاء.

وذلك قولك : النُّعمان ، والرَّجُل ، وكذلك سائر هذه الحروف.

فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام هَلْ وبَلْ ، فإن الإدغام في

بعضها أحسنُ ، وذلك قولك : هَرَّأيْتَ ، في: هل رأيتَ؟ لأنّها أقربُ الحروف إلى اللام وأشْبَهُها بها ، فضارعتا الحرفين اللّذَين يكونان من مُخرج واحد ، إذ كانت اللام ليس حرفٌ أشْبَهَ بها منها ولا أقربَ ، كما أنّ الطّاء ليس حرف أقربَ إليها ولا أشْبَه بها من الدّال . وإن لم تُدْغَم فقلت: هل رَأيتَ ؟ فهي لغةٌ لأهل الحجاز ، وهي عربيّة جائزة.

وهي مع الطّاء والدّال والتّاء والصّاد والزّاي والسّين جائزة ، وليس ككثرتها مع الرّاء ، لأنّهن قد تَراخَيْنَ عنها ، وهنّ من الثنايا وليس منهنّ انحراف.

وجواز الإدغام على أنّ آخِرَ مُخرج اللام قريبٌ من مُخرجها ، وهي حروف طرف اللسان.

وهي مع الظّاء والثّاء والذّال جائزة ، وليس كحسنه مع هؤلاء ، لأنّ هؤلاء من أطراف الثنايا وقد قاربن مُخرجَ الفاء.

ويجوز الإدغام لأنّهن من الثنايا كما أنّ الطّاء وأخواتها من الثنايا، وهنّ من حروف طرف اللسان كما أنهنّ منه.

وإنّما جُعل الإدغام فيهنّ أضعف وفي الطّاء وأخواتها أقوى . وهي مع الضّاد والشّين أضعف ، لأنّ الضّاد مُخرجُها من أوّل حافة اللسان والشّين من وسطه.

ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لِما ذكرت لك من اتّصال مُخرجهما.

قال طَرِيف بن تميم العنبري:

تقول إذا استَهْلَكْتُ مالاً لِلَذَّةٍ   فُكَيْهَةُ هَشَّيْءُ بكَفَّيْكَ لائقُ(٢)

يريد : هل شيء ؟ فأدغم اللام في الشّين.

وأمّا التّاء فهي على ما ذكرت لك ، وكذلك أخواتُها.

وقال مُزاحم العُقيلي:

فدَعْ ذا ولكنْ هَتُّعِينُ مُتَيَّماً   على ضَوءِ بَرْقٍ آخِرَ اللَّيلِ ناصِبِ(٣)

يريد : هل تُعِينُ؟

والنُّون إدغامُها فيها أقبحُ من جميع هذه الحروف ، لأنّها تُدْغَم في اللام كما تُدْغَم في الياء والواو والرّاء والـميم ، فلم يَجسروا على أن يُخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النُّون وصارت كأحدها في ذلك.

الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا

الطّاء مع الدّال كقولك : اضْبِدَّلَماً ، في: "اضْبِطْ دلَما" مثلا، لأنّهما مع موضع واحد ، وهي مثلها في الشّدَة إلا أنّك قد تَدَعُ الإطباق على حاله فلا تُذهِبهُ ، لأنَّ الدّال ليس فيها إطباق ، فإنّما تغلب على الطّاء لأنّها من موضعها ، ولأنّها حَصَرت الصَّوت من موضعها كما حصرته الدّال. فأمّا الإطباق فليست منه في شيء ، والـمُطبَق أفشَى في السَّمْع، ورأوا إجحافا أن تغلب الدّالُ على الإطباق وليست كالطّاء في

السمع. ومثل إدغامهم النُّون فيما تُدْغَم فيه بغُنَّة . وبعض العرب يُذهب الإطباقَ حتّى يجعلها كالدّال سواءً ، أرادوا أن لا تخالفها إذ آثروا أن يقلبوها دالاً ، كما أنهم أدغموا النُّون بلا غُنّة.

وكذلك الطّاء مع التّاء . إلاّ أنّ إذهاب الإطباق مع الدّال أمثلُ قليلا، لأنّ الدّال كالطّاء في الجهر والتّاء مهموسة . وكلٌّ عربيٌّ . وذلك: أنقُتّواماً ، تُدْغم ״انفُطْ تَواماً״.

وتصير الدّال مع الطّاء طاء ، وذلك : انقُطّالِباً ، في ״أنقُدْ طالباً״، وكذلك التّاء ، وهو قولك : انعَطّالِباً ، في ״إنعتْ طالباً״ لأنّك لا تُجحف بهما في الإطباق ولا في غيره.

وكذلك التّاء مع الدّال ، والدّال مع التّاء ، لأنّه ليس بينهما إلا الهمس والجهر ، ليس في واحدٍ منهما إطباقٌ ولا استطالةٌ ولا تكرير.

ومما أخلصت فيه الطّاء تاءً، سماعا من العرب قولهم : حُتُّهُم، يريدون : حُطْتُهم.

والتّاء والدّال سواءٌ ، كل واحدة منهما تُدْغَم في صاحبتها حتّى تصير التّاء دالا والدّال تاء ، لأنّهما من موضع واحد ، وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس ، وذلك قولك : انعَدُّلامة، وانقُتّلكَ، فتُدْغم ״إنْعتْ دُلامة״ و״أُنقُدْ تلك״.

ولـو بـيَّنت فـقلت: انـعتْ دُلامـة، واضْـبِط تـلكَ، وانـقُـد تِـلكَ، واضبطْ دلاما، لَجازَ. وهو يثقل التكلُّمُ به لشدَّتهن، وللزوم اللسان موضعهنّ لا يتجافى عنه.

وسألتُه (أي الخليل) : أقول اصْحَبْ مَطَراً ، وهما شديدتان، والبيان فيهما أحسنُ؟ قال: إنّما ذلك لاستعانة الميم بصوت الخياشيم، فضارَعتِ النُّون. ولو أمسكت بأنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها.

وقصة الصّاد مع الزّاي والسّين ، كقصة الطّاء والدّال والتّاء . وهي من السّين كالطّاء من الدّال ، لأنّها مهموسةٌ مثلها وليس يفرق بينهما إلا الإطباق ، وهي من الزّاي كالطّاء من التّاء ، لأنّ الزّاي غير مهموسةٍ، وذلك قولك : افْحَسَّالِماً ، في: إفْحَصْ سالِماً ، فتصير سيناً وتَدَعُ الإطباق على حاله . وإن شئت أذهبته . وتقول: افْحَزَّردةَ، في "إفحصْ زردة" وزردة اسم مؤنّث. وإن شئت أذهبت الإطباق . وإذهابهُ مع السّين أمثلُ قليلاً لأنّها مهموسة مثلها وكلُّه عربيّ.

ويصيران مع الضّاد صاداً ، كما صارت الدّالُ والتّاء مع الطّاء طاءً. يدلُّك التفسير . والبيان فيها أحسنُ لرَخاوتهنّ وتجافي اللسان عنهنّ ، وذلك قولك : احْبِصَّابِراً وأوجِصَّابراً . في "إحبِسْ صابرا" و"أوجِزْ صابراً". والزّاي والسّين بمنزلة التّاء والدّال تقول : احْبِزَّرَدةَ ، ورُسَّلَمَةَ، أي "رُزْ سلمة" فتُدْغم.

وقصة الظّاء والذّال والثّاء كذلك أيضا ، وهي مع الذّال كالطّاء مع الدّال لأنّها مجهورة مثلها وليس يفرق بينهما إلا الإطباق . وهي من الثّاء بمنزلة الطّاء من التّاء ، وذلك قولك : احْفَذّلكَ ، تريد: إحفظْ ذلك.

فتدغِم ، وتدَعُ الإطباق . وإن شئت أذهبته . وتقول احْفَثّابتاً ، تريد: إحفظْ ثابتاً ، فيمن اسمه ثابت. وإن شئت أذهبت الإطباق ، وإذهابه مع الثّاء كإذهابه من الطّاء مع التّاء.

وإن أدغمت الذّال والثّاء فيهما أنزلتهما منزلة الدّال والتّاء إذا أدْغَمْتَهما في الطّاء ، وذلك قولك : خُظّالـماً وابْعَظّالـماً، في "خُذْ ظالِماً" و"ابعثْ ظالِماً".

والذّال والثّاء كل واحدة منهما من صاحبتها منزلة الدّال والتّاء، وذلك قولك : خُثّابِتاً وابْعَذّلِكَ ، في "خُذْ ثابتاً" و"ابعثْ ذلك". والبيان فـيهـنّ أمثـل مـنـه في الصّـاد والسّين والزّاي لأنّ رَخاوتـهـنّ أشدُّ مـن رَخاوتهنّ، لانحراف طَرَف اللسان إلى طَرَف الثنايا ولم يكن له رَدٌّ. والإدغام فيهن أكثر وأجودُ ، لأنّ أصل الإدغام لحروف اللسان والفم، وأكثر حروف اللسان من طَرَف اللسان وما يخالط طَرَف اللسان ، وهي أكثر من حروف الثنايا.

والطّاء والدّال والتّاء يُدغَمن كلُّهن في الصّاد والزّاي والسّين ، لقرب الـمخرَجين لأنّهن من الثنايا وطَرَف اللسان ، وليس بينهن في الـموضع إلا أن الطّاء وأُختيها من أصل الثنايا ، وهنّ من أسفله قليلاً مما بين الثنايا. وذلك قولك : ذَهَبَسَّلْمَى وقَسَّمِعَتْ فتُدْغِم في : ذهبت سلمى، و"قد سمعت" . واضْبِزَّرَدَةَ ، يريد "إضبطْ زَردة" فتُدْغِم . وانْعَصّابِراً، في "إنـعتْ صـابـراً" فـأدغـم الـتّـاء في الصّـاد. وقـولـه تـعـالى:

«لايَسَّمَّعون»(٤): لا يَتَسَمَّعون. والبيان عربيٌ حسنٌ لاختلاف المُخرَجين.

وكذلك الظّاء والثّاء والذّال ، لأنّهن من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وهنّ أخواتٌ ، وهنّ من حَيِّز واحد ، والذي بينهما من الثُّنيَّتين يَسِيرٌ. وذلك قولك : ابعَسَّلمَةَ (ابعثْ سَلَمة) ، واحفَسّلمةَ (إحفظْ سَلَمَةَ) وخُصَّابراً (خُذ صابرا)، واحفَزَّردةَ (احفظْ زردة).

وسمعناهم يقولون : مُزّمانٌ ، فيُدغِمون الذّال في الزّاي (مُذْ زمان)، ومُسَّاعَةٌ (مُذْ ساعةٍ) فيُدغَمونها في السّين . والبيان فيها أمثلُ لأنّها أبعد من الصّاد وأختيها ، وهي رِخوةٌ ، فهو فيهنّ أمثلُ منه في الطّاء وأختيها.

والظّاء والثّاء والذّال أخوات الطّاء والدّال والتّاء ، لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام ، لأنّهن من حَيِّز واحد ، وليس بينهن إلا ما بين طَرَف الثنايا وأصولها ، وذلك قولك : اضْبطّالماً (إضْبطْ ظالماً) وابْعِذّلِك (ابْعِدْ ذلك). وانعِثّابتاً (إنعِتْ ثابتاً) واحْفطّالِباً (احفظْ طالباً)، وخُذّاوُودَ (خُذْ داوودَ)، وابْعَتّلْكَ (ابعثْ تلك). وحُجّتُه قولهم : ثَلاثُ دَراهِمَ، تُدْغَم الثّاء من ثَلاثَة في الهاء إذا صارت تاءً ، وثلاثُ أفلُس، فأدغموها. وقالوا : حَدّتُّهم ، (يريدون: حَدّثْتُهُم) ، فجعلوها تاءً. والبيان فيه جيّد.

وأمّا الصّاد والسّين والزّاي فلا تدغِمهنّ في هذه الحروف التي أدغمتْ فيهن ، لأنّهن حروف الصفير . وهنّ أنْدَى في السمع . وهؤلاء

الحروف إنّما هي شديدٌ ورِخوٌ ، لسن في السمع كهذه الحروف لخفائها . ولو اعتبرت ذلك وجدته هكذا . فامتنعتْ كما امتنعت الرّاءُ أن تُدْغَم في اللام والنُّون للتكرير.

وقد تُدْغَم الطّاءُ والتّاء والدّال في الضّاد ، لأنّها اتصلتْ بِمُخرج اللام وتَطَأطأتْ عن اللام حتّى خالطت أصول ما اللامُ فوقه من الأسنان ، ولم تقع من الثّنيّة موضع الطّاء لانحرافها ، لأنّك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين ، وهي مع ذا مُطبقة ، فلَمّا قاربت الطّاء فيما ذكرتُ لك أدغموها فيها كما أدغموها في الصّاد لأنّهما من موضعها ، وذلك قولك : اضْبِضّرَمةَ (اضْبِطْ ضَرْمَةَ)، وانعضّرَمةَ (انعتْ ضَرْمَةَ).

وكذلك الظّاءُ والذّال والثّاء ، لأنّهن من حروف طَرَف اللسان والثنايا يُدغَمن في الطّاء وأخواتها ، ويُدغَمن أيضاً جميعاً في الصّاد والسِّين والزّاي ، وهنّ من حَيِّز واحد ، وهنّ بعدُ في الإطباق والرّخاوة كالضّاد، فصارت بمنزلة حروف الثنايا . وذلك : احْفَضّرَمَةَ (إحفظْ ضَرَمةَ)، وخُضّرَمةَ (خُذْ ضَرَمَةَ)، وابْعَضّرَمةَ (إبعثْ ضَرَمَةَ).

ولا تُدْغَم في الصّاد والسِّين والزّاي لاستطالتها، يعني(٥) الضّادَ، كما امتنعت الشّين. ولا تُدْغَم الصّاد وأختاها فيها لِما ذكرت لك. فكلّ واحدةٍ منهما لها حاجز. ويكرهون أن يُدغَموها، يعني الضّاد، فيما أُدْغِمَ فيها من هذه الحروف ، كما كرهوا الشّين. والبيان عربيٌ جيّد ، لبُعْد الموضعَين ، فهو فيه أقوى منه فيما مضى من حروف الثنايا.

وتُدْغَم الطّاء والدّال والتّاء في الشّين لاستطالتها حين اتصلتْ بمُخرجها ، وذلك قولك : اضْبشَّبَثاً (إضْبِطْ شَبَثاً)، وانْعَشَّبثاً (انعتْ شَبَثاً)، وانْقُشَّبَثاً (أَنقُدْ شَبَثاً).

والإدغام في الضّاد أقوى لأنّها قد خالطت باستطالتها الثنية ، وهي مع ذا مُطبقَة ، ولم تَجافَ عن الموضع الذي قرُبت فيه من الطّاء تَجافِيها . وما يُحتجُ به في هذا قولهم : عاوِشَّنباءَ (عاوِدْ شَنْباءَ) فأدغموها.

وتُدْغَم الظّاء والذّال والثّاء فيها ، لأنّهم قد أنزلوها منزلة الضّاد، وذلك قولك : احْفَشَّنباءَ (إحفظْ شَنْباءَ)، وابْعَشَّنباءَ (إبعثْ شَنْباءَ)، وخُشَّنْباءَ (خُذْ شَنْباءَ). والبيان عربيّ جيد . وهو أجودُ منه في الضّاد لبعد المُخرجين ، وأنه ليس فيها إطباقٌ ولا ما ذكرت لك في الضّاد.

واعلم أن جميع ما أدغمته وهو ساكنٌ يجوز لك فيه الإدغام إذا كان متحرّكا ، كما تفعل ذلك في المِثْلَين . وحاله فيما يحسن ويقبح فيه الإدغام وما يكون فيه أحسن وما يكون خَفِيّاً ، وهو بزِنَتِه متحرّكا قبل أن يُخفَى كحال المِثلين.

وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد ولم يكن الحرفان منفصلَين ازدادا ثِقَلاً واعتلالا ، كما كان المِثلان اللّذان ليسا منفصلَين أثقلَ ، لأنّ الحرف لا يفارقه ما يستثقلون . فمن ذلك قولهم في مُثْتَرِدٍ: مُثَّرِدٌ لأنّهما متقاربان مهموسان . والبيان حسنٌ . وبعضهم

يقول: مُثْتَرِدٌ، وهي عربيّة جيدة . ومثله: القياس مُتَّرِدٌ، لأنّ أصل الإدغام أن يُدغَم الأول في الآخر.

وقالوا في مُفْتَعِلٍ من صَبَرْتُ : مُصْطَبِرٌ ، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلا ما ذكرت لك ، يعني قرب الحرف ، وصارا في حرفٍ واحد . ولم يَجُزْ إدخال الصّاد فيها لِما ذكرنا من المنفصلَين، فأبدلوا مكانها أشْبَه الحروف بالصّاد وهي الطّاء ، ليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد من الحروف ، وليكون عَمَلُهم من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام.

وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصّاد والطّاء ، فلَمّا امتنعت الصّاد أن تدخل في الطّاء قلبوا الطّاء صاداً فقالوا : مُصَّبِرٌ ، مكانَ "مُصْطَبِر".

والزّاي تبدل لها مكانَ التّاءِ دالاً ، وذلك قولهم : مُزْدانٌ في مُزْتان، لأنّه ليس أشْبَه بالزّاي من موضعها من الدّال ، وهي مجهورة مثلها وليست مُطْبَقة كما أنها ليست مُطبقة . ومن قال مُصَّبِرٌ (أي مُصْطَبِر) قال مُزّانٌ (في مُزدان)

وتقول في مُسْتَمِعٍ : مُسَّمِعٌ فتُدْغم ، لأنّهما مهموسان ولا سبيل إلى أن تُدْغَم السِّين في التّاء ، فإنْ أدغمتَ قلتَ مُسَّمِعٌ كما قلت مُصَّبِرٌ، حيث لم يجز إدخال الصّاد في الطّاء.

وقال ناسٌ كثير : مُثَّرِدٌ في مُثْتَرِدٍ ، إذ كانا من حَيِّزٍ واحد، وفي

حرف واحد . وقالوا في اضْطَجَرَ : اضَّجَرَ ، كقولهم : مُصَّبِرٌ.

وكذلك الظّاء . لأنّهما إذا كانا منفصلين ، يعني (الخليلُ) الظّاء وبعدها التّاء، جاز البيان ، ويُترك الإطباق على حاله إن أدغمت ، فلَمّا صارا في حرفٍ واحد ازدادا ثقلا ، إذ كانا يُستثقلان منفصلَين ، فألزموها ما ألزموا الصّاد والتّاء ، فأبدلوا مكانها أشْبَه الحروف بالظّاء وهي الطّاءُ ليكون العملُ من وجه واحد ، كما قالوا : قاعدٌ ومغَالِقُ فلم يميلوا الألف، وكان ذلك أخفَّ عليهم ، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله إذ لم يجز البيان والاطباق حيث كانا في حرف واحد ، فكأنهم كرهوا أن يُجحفوا به حيث مُنع هذا . وذلك قولهم : مُظْطَعِنٌ ومُظطلم ، وإن شئت قلت مُطَّعِنٌ ومُطَّلِمٌ ، كما قال زهير:

هذا الجواد الذي يعطيك نائلَهُ   عفواً ويُظلَمُ أحيانا فَيَطَّلِمُ(٦)

(ويُروى: فيَظّلمُ) وكما قالوا : يَطَّنُ ويظَطنُ من الظِّنَّة . ومن قال مُتَّرِدٌ ومُصَّبِرٌ قال مُطَّعِنٌ ومُطَّلمٌ ، وأقيسهما مُظَّعِنٌ ومُظَّلِمٌ ، لأنّ الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر . ألا ترى أنك لو قلت من المنفصلَين بالإدغام نحو ذُهِبَ به وبُيّنَ له فأسكَنْتَ الآخر لم يكن إدغام حتّى تسكن الأول. فلَمّا كان كذلك جعلوا الآخر يتبعه الأول ، ولم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأول.

وكذلك تُبْدِل للذال من مكان التّاء أشْبَه الحروف بها لأنّهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يُبيّنا إذ كانا يُدغمان منفصلَين ، فكرهوا

هذا الإجحاف ، وليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر. وذلك قولك مُدّكرٌ، كقولك مُطَّلمٌ ، ومَن قال مُظَّعِنٌ قال مُذَّكِر. والأخرى في القرآن ، في قوله: «فَهَل مِن مُذَّكِرٍ». وإنّما منعهم من أن يقولوا مُذدَكِرٌ كما قالوا مُزدانٌ أنَّ كلَّ واحد منهما يُدغَم في صاحبه في الانفصال ، فلم يَجُزْ في الحرف الواحد إلا الإدغام . والزّاي لا تُدْغَم فيها على حالٍ فلم يشَبِّهوها بها.

والضّاد في ذلك بمنزلة الصّاد لِما ذكرت لك من استطالتها كالشّين، وذلك قولك مُضْطَجِع ، وإنْ شئت قلت مُضّجِعٌ . وقد قال بعضهم: مُطَّجِعٌ حيث كانت مُطْبَقة ولم تكن في السمع كالضّاد ، وقربت منها وصارت في كلمة واحدة. فلمّا اجتمعتْ هذه الأشياءُ وكان وُقوعُها معها في الكلمة الواحدة أكثرَ من وقوعها معها في الانفصال ، اعتقدوا ذلك وأدغموها، وصارت كـ"لام المعرفة" ، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تُدْغَم فيه في الانفصال إلا ضعيفا . ولا يُدغِمونها في الطّاء لأنّها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف.

وإذا كانت الطّاء معها ، يعني مع التّاء ، فهو أجدر أن تقلب التّاء طاء، ولا تدغم الطّاء في التّاء فتُخلّ بالحرف لأنّهما في الانفصال، أثقل من جميع ما ذكرناه . ولم يُدغِموها في التّاء لأنّهم لم يريدوا إلا أنْ يبقى الإطباق. إذ كان يذهب في الانفصال ، فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق . وذلك قولك : اطّعَنوا.

وكذلك الدّال ، وذلك قولك ادَّانوا من الدّين ، لأنّه قد يجوز فيه البيان في الانفصال على ما ذكرنا من الثِّقَل وهو بَعْدُ حرفٌ مجهور، فلَمّا صار هاهنا لم يكن له سبيل إلى أن يُفْرَدَ من التّاء كما يفرد في الانفصال ، فيكون بعد الدّال غيرُها ، كما كرهوا أن يكون بعد الطّاء غير الطّاء من الحروف ، فكرهوا أن يذهب جَهْرُ الدّال كما كرهوا ذلك في الذّال.

وقد شَبّه بعض العرب ممن تُرضَى عربيّتُه هذه الحروف الأربعة الصّاد والضّاد، والطّاء والظّاء ، في فَعَلتُ ، بهن في افتَعَلَ ، لأنّه يُبنَى الفعلُ على التّاء ، ويغيِّر الفعلُ فتُسكن اللام كما أسكن الفاء في افْتَعَلَ، ولم تترك الفعل على حاله في الإظهار فضارعت عندهم افتعَلَ . وذلك قولهم: فَحَصْطُ (أي فحصتُ) برجلي ، وحِصْطُ عنه ، وخَبَطّه ، وحَفِطُّه، يريدون : حِصتُ عنه ، وخَبَطْتهُ ، وحَفِظْتُه.

وسمعناهم ينشدون هذا البيت ، لعلقمة بن عبدة:

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطٌ بنعمةٍ فحُقَّ لِشَأسٍ من نَداكَ ذَنوبُ(٨)

وأعْرَبُ اللغتين وأجودُهما أنْ لا تقلبها طاءً ، لأنّ هذه التّاء علامةُ الإضمار ، وإنّما تجيء لمعنى.

وليست تلزم هذه التّاءُ الفعلَ . ألا ترى أنّك إذا أضمرتَ غائبا قلت فَعَلَ فلم تكن فيه تاءٌ ، وليست في الإظهار . فإنّما تَصَرُّفُ فَعَلَ على هذه المعاني وليست تَثبت على حال واحد وهي في افتَعَلَ لم تدخل

على أنها تخرج منه لمعنى ثمّ تعود لآخر ، ولكنه بناءٌ دخلته زيادةٌ لا تفارقه . وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل.

وقال بعضهم : عُدُّهُ ، يريد : عُدْتُه ، شَبّهها بها في ادّانَ ، كما شُبّه الصّاد وأخواتها بهنّ في افْتَعَلَ . وقالوا : نَقَدُّهُ ، يريدون : نَقَدْتُه.

واعلم أنّ ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلَين ، لأنّه مضارع، يعني ما يُبنى مع الكلمة في نحو افْتَعَلَ . فأنْ تقول : احْفظ تِلك ، وخُذ تِلك ، وابعث تلك ، فتبيِّن ، أحسن من حَفِظتُ وأخَذْتُ وبَعَثتُ، وإن كان هذا حسناً عربياً.

فإذا كانت التّاء متحرّكة وهذه الحروف ساكنة بعدها لم يكن إدغام، لأنّ أصل الإدغام أن يكون الأول ساكناً ، لِما ذكرت لك من المنفصلَين، نحو: بُيِّنَ لَهُم وذُهِبَ به.

وسألته (أي سألتُ الخليلَ) : ألا قالوا بُيُنَّهم فجعلوا الآخر نونا ؟ فقال: إعلمْ أنّهم لو فعلوا ذلك صار الآخِرُ هو الساكن ، فلَمّا كان الأوّلُ هو الساكن على كل حال كان الآخِرُ أقوى عليه . وذلك قولك : استُطْعَمَ واسْتُضْعِفَ ، واسْتَدْرِكَ واسْتَثْبَتَ. ولا ينبغي أن يكون إلا كذا ، إذ كان المِثْلان لا إدغامَ فيهما في فَعَلتُ وفَعَلنَ نحو ردَدْتُ ورَدَدْنَ ، لأنّ اللام لا يصل إليها التحريك هنا ، فهذا يتحرّك في فَعَلَ ويَفْعَلُ ونحوه ، وهو تضعيف لا يفارق هذا اللفظ ، والتّاء هنا بين ساكنَين في بناء لا يتحرك واحدٌ منهما فيه ، في فِعْلٍ ولا اسمٍ ، ولا يفارق هذا اللفظ.

ودعاهم سكونُ الآخِرِ في المثلَين أنْ بَيَّنَ أهل الحجاز في الجزم فقالوا ارْدُد ولا تَرْدُدْ . وهي اللغة العربية القديمة الجيّدة . ولكنّ بني تميم أدغموا ولم يشَبِّهوها بِرَدَدْتُ ، لأنّه يدركها التّثنية ، والنُّون الخفيفة والثقيلة ، والألف واللام وألف الوصل ، فتُحرّك لهنّ.

فإذا كان هذا في المِثْلَين لم يَجُزْ في المتقاربَين إلا البيان نحو : تِدْ، ولا تَتِدْ ، إذا نَهيت . فلهذا الذي ذكرت لك لم يجز في استَفْعَلَ الإدغام.

ولا يُدغَمونها في استَدارَ واسْتطَارَ واستَضاءَ ، كراهيةً لتحريك هذه السِّين التي لا تقع إلا ساكنة أبداً ، ولا نعلم لها موضعاً تُحرَّكُ فيه. ومع ذلك أنّ بعدها حرفا أصلُه السكونُ فحُرِّك لعلّةٍ أدركته، فكانوا خُلَقاءَ أنْ لو لم يكن إلا هذا ألاّ يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا، فقد اجتمع فيه الأمران.

فأمّا اختصموا واقتَتَلُوا فليستا كذلك ، لأنّهما حرفان وقعا متحرّكَين والتحرُّك أصلهما ، كما أن التحرّك الأصل في مُمدّ . والساكن الذي قبله قد يتحرك في هذا اللفظ كما تُحرّكُ فاءُ فَعَلْتُ نحو مَدَدتُ، لأنّك قد تقول : مُدَّ ، وقلْ ، ونحو ذلك.

وقالوا : وَتَدَ يَتِدُ ، ووَطَدَ يَطِدُ ، فلا يُدغَمون كراهية أن يلتبس باب مَدَدتُ لأنّ هذه التّاء والطّاء قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده ، وذلك نحو ودِدْتُ وبَلِلْتُ ومع هذا أنك لو قلت وَدَّ لكان

ينبغي أن تقول يَدُّ في يَتِدُ ، فيخفّف به ، فيجتمع الحذف والإدغام مع الالتباس.

ولم يكونوا ليُظهِروا الواو فتكون فيها كسرة وقبلها ياءٌ ، وقد حذفوها والكسرة بعدها ، ومن ثَمَّ عَزَّ في الكلام أن يجيءَ مثلُ رَدَدتُ وموضع الفاء واو.

وأمّا اصَّبَرُوا واظَّلَموا ويَخِصِّمون ومُضَّجِعٌ وأشباه هذا فقد علموا أن هذا البناء لا تُضاعف فيه الصّاد والضّاد والطّاء والدّال . فهذه الأشياء ليس فيها التباسٌ.

وقالوا : مَحتِدٌ ، فلم يُدغِموا ، لأنّه قد يكون في موضع التّاء دالٌ.

وأمّا المصدر فإنهم يقولون التِّدَةُ والطِّدَةُ ، وكرهوا وَطْداً ووَتْداً ، لِما فيه من الاستثقال . فإن قيلَ بُيِّنَ كراهية الالتباس . وإن شئت أبقيت في الطّاء الإطباق وأدغمت ، لأنّه إذا بقيَ الإطباق لم يكن التباسٌ من الأوّل.

ومما يُدْغَم إذا كان الحرفان من مُخرَج واحد ، وإذا تَقارَبَ المُخرَجان قولهم: يَطُّوَّعُونَ في يَتَطَوَّعَونَ ، ويَذَّكُّرون في يَتَذَكَّرون ، ويَسَّمَّعُونَ في يتسَمَّعون .

الإدغام في هذا أقوى ، إذ كان في الانفصال . والبيان فيهما عربيّ حسن لأنّهما متحركان ، كما حسن ذلك في يَختَصِمُونَ ويَهْتَدُونَ. وتصديق الإدغام قوله تعالى: «يَطَّيَّرُوا بموسى»(٩)، و"يَذَّكَّرُونَ"(١٠).

فإنْ وقع حَرفٌ مع ما هو من مُخرَجه أو قريبٌ من مُخرجه مبتدأ أُدغِم وألحقوا الألف الخفيفة ، لأنّهم لا يستطيعون أن يبتدِئوا بساكن. وذلك قولهم في "فَعَلَ" مِن "تَطَوَّعَ" اطَّوّعَ ، ومِن تَذَكّرَ اذّكّرَ ، دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرفٍ وقد كان يقع الإدغام فيهما في الانفصال.

ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذّكّروا واطّوّعُوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الخاء في خَطّفَ ، والقاف في قَتَّلُوا

فالألف هنا، يعني (أي الخليل) في اختَطَفَ ، لازمةٌ ما لم يعتلّ الحرفُ كما تدخل ثَمّةَ إذا اعتلّ الحرف.

وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ: «فادّارأْتُم فيها»(١١) يريد: فَتَدَارَأْتُم، «وازّيّنَتْ» إنّما هي تَزَيّنَت . وتقول في المصدر : ازّيُّناً وادّاراُ. ومن ذلك قوله عز وجل: «اطَّيَّرْنا بك»(١٢).

وينبغي على هذا أنْ تقول في تَتَرّسَ : اتَّرّسَ . فإن بينت فَحسُنُ البيان كحُسنه فيما قبله.

فإن التقتِ التّاءان في تَتَكَلّمُون وتَتَتَرّسُون ، فأنت بالخيار ، إن شئت أثبتّهما، وإن شئت حذفت إحداهما.

وتصديق ذلك قوله عز وجل: «تَتَنَزّلُ عَلَيْهِمُ المَلائِكَةُ»(١٣).

و «تَتَجافَى جُنُوبُهُم عن المضاجع»(١٤).

وإن شئت حذفت التّاء الثانية . وتصديق ذلك قوله تبارك وتعالى: «تَنَزّل المَلائِكَةُ والرُّوحُ فيها»(١٥).

وقوله : «ولَقَد كُنْتُمْ تَمَنّونَ الـمَوْتَ»(١٦).

وكانت الثانية أَوْلى بالحذف لأنّها هي التي تَسكن وتُدْغَم في قوله تعالى: «فادّارأتُم» و «وازّيّنَتْ» وهي التي يُفعل بها ذلك في يَذّكّرُونَ . فكما اعتلّت هنا كذلك تُحذف هناك.

وهذه التّاء لا تعتلّ في تَدْألُ إذا حذفتَ الهمزة فقلت تَدَلُ ، ولا في تَدَعُ ، لأنّه يفسُد الحرفُ ويلتبس لو حُذفت واحدةٌ منهما.

ولا يسكّنون هذه التّاء في "تَتَكلّمُون" ونحوها ويُلحقون ألِفَ الوصل، لأنّ الألف إنّما لحقت فاختصّ بها ما كان في معنى فَعَلَ وافْعَلْ في الأمر. فأمّا الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين ، فأرادوا أن يخلّصوه من فَعَلَ وافْعَلْ.

وإن شئت قلت في تَتَذَكّرُون ونحوها : تَذَكّرُونَ ، كما قلت تَكَلّمُونَ. ولا يجوز حذف واحدة منهما. يعني (أي: الخليل) مِنَ التّاء والذّال في تذَكَرُون ، لأنّه حُذف منها حرفٌ قبل ذلك وهو التّاء ، وكرهوا أن يحذفوا آخَرَ، لأنّه كُره الالتباس وحذف حرفٍ جاء لمعنى الـمخاطبة والتأنيث. ولم تكن لتحذف الذّال وهي من نفس الحرف فتُفسِدَ الحرف وتُخِلَّ به ، ولم يروا ذلك مَحتمَلاً إذا كان البيان عربياً. وكذلك أُنْزِلَت التّاء التي جاءت للإخبار عن مؤنث ، والـمخاطبة.

وأمّا الدِّكرُ فإنهم كانوا يقلبونها في مَدّكِرٍ وشِبهه ، قلبوها هنا، وقلبُها شاذٌ شبيهٌ بالغلَط.

مضارَعةُ الحروف

إعلمْ أنّهم يُضارعون بالحرف حرفاً من موضعه، ويُضارعونَ به حرفاً ليس من موضعه.

فأمّا الذي يُضارَعُ به الحرف الذي من مُخرَجه فالصّاد الساكنة إذا كانت بعدها الذّال . وذلك نحو : مَصْدَرٍ ، وأصدَرَ ، والتصدير ، لأنّهما قد صارتا في كلمة واحدة ، كما صارت مع التّاء في كلمة واحدة في افتَعَلَ فلم تُدْغَم الصّاد في التّاء لحالها التي ذكرت لك ، ولم تُدْغَم الذّالُ فيها ولم تبدل لأنّها ليست بمنزلة اصْطَبَرَ وهي من نفس الحرف. فلَمّا كانتا من نفس الحرف أجْريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مَدَدت ، فجعلوا الأول تابعاً للآخر ، فضارعوا به أشْبَه الحروف بالذّال من موضعه وهي الزّاي ، لأنّها مجهورة غير مُطْبَقة. ولم يُبدلوها زاياً خالصةً كراهية الإجحاف بها للإطباق ، كما كرهوا ذلك فيما ذكرت من قبل هذا.

وإنّما دعاهم إلى أنْ يُقَرِّبوها ويُبْدِلوها أن يكون عَمَلُهم من وجهٍ واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضربٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسُروا على إبدال الذّال صادا ، لأنّها ليست بزيادة كالتّاء في افتَعَلَ. والبيان عربيٌّ.

فإنْ تحركت الصّاد لم تُبدل ، لأنّه قد وقع بينهما شيء فامتنع من الإبدال ، إذ كان يُترك الإبدال وهي ساكنة ، ولكنهم قد يُضارعون

بها نحو صاد صَدَقَتْ . والبيان أحسنُ . وربما ضارَعوا بها وهي بعيدة ، نحو مَصادِرَ ، والصِّراط ، لأنَّ الطَّاء كالدّال ، والمضارَعة هنا وإن بعُدت الدّال بمنزلة قولهم : صَويقٌ ومَصاليقُ (سَويْقٌ ومساليق)، فأبدلوا السِّين صاداً كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في : صُقتُ (سُقتُ) ونحوه.

ولم تكن المضارَعة هنا الوجه ، لأنّك تُخِلُّ بالصّاد ، لانها مُطبقة، وأنت في صُقتُ تضع في موضع السِّين حرفاً أفشى في الفم منها للإطباق ، فلَمّا كان البيان هاهنا أحسن لم يَجُز البدل.

فإن كانت سينٌ في موضع الصّاد وكانت ساكنة لم يَجُزْ إلاّ الإبدال إذا أردت التقريب ، وذلك قولك في التَّسدِيرِ : التَّزدِير ، وفي يَسدُلُ ثوبه : يَزدُلُ ثوبه ، لأنّها من موضع الزّاي وليست بمُطبَقة فيَبقَى لها الإطباق. والبيان فيها أحسنُ ، لأنَّ المضارعة في الصّاد أكثر وأعرف منها في السِّين ، والبيان فيهما أكثر أيضا.

وأمّا الحرف الذي ليس من موضعه فالشّين ، لأنّها استطالت حتّى خالطت أعلى الثَّنِيَّتينِ، وهي في الهمس والرَّخاوة كالصّاد والسِّين، وإذا أجريتَ فيها الصوتَ وجدتَ ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثَّنِيَّتينِ، وذلك قولك : أشْدَقُ ، فتُضارع بها الزّاي . والبيان أكثر وأعرف، وهذا عربيٌّ كثير.

والجيم أيضا قد قُرِّبت منها فجُعلت بمنزلة الشّين . من ذلك قولهم في الأجدَر : أشْدَر . وإنّما حملهم على ذلك أنها من موضع حرفٍ

قد قُرِّبَ من الزّاي ، كما قلبوا النُّون ميما مع الياء إذ كانت الياء في موضع حرف تقلب النُّون معه ميما ، وذلك الحرف الـميم . يعني إذا أدغمت النُّون في الـميم وقد قرَّبوها منها في افتَعَلُوا ، حين قالوا اجْدَمَعُوا أي اجتَمَعُوا ، واجْدَرَءُوا ، يريد اجْتَرَءُوا ، لَمّا قرَّبها منها في الدّال وكان حرفاً مجهوراً ، قرَّبها منها في افتَعَلَ لتُبدَل الدّالُ مكان التّاء، وليكون العَمَلُ من وجه واحد . ولا يجوز أن يجعلها زاياً خالصة ولا الشّينَ ، لأنّهما ليسا من مُخرَجها.

قلبُ السِّين صادا في بعض اللغات

إعلمْ أنّ القافَ تقلبُ السّينَ صادا إذا كانت القافُ بعد السّين في كلمة واحدة ، وذلك نحو صُقتُ وصَبَقتُ .(في سُقتُ وسبقتُ) وذلك أنها من أقصى اللسان ، فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم ، وتَصَعَّدت إلى ما فوقها من الحَنك الأعلى.

والدّليل على ذلك أنك لو جافيتَ بين حَنَكَيك فبالغتَ ثم قلت : قَقْ قَقْ، لم تر ذلك مُخِلاً بالقاف . ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلّ ذلك بهنّ . فهذا يدلك على أن مَعْتَمَدها على الحَنَك الأعلى. فلَمّا كانت كذلك أبدلوا من موضع السّين أشْبَهَ الحروف بالقاف، ليكون العَمَل من وجه واحد ، وهي الصّاد ، لأنّ الصّاد تَصَعَّدُ إلى الحَنَك الأعلى

للإطباق ، فشبّهوا هذا بإبدالهم الطّاء في مُصطَبِر والدّال في مُزْدَجِر ، ولم يبالُوا ما بين السّين والقاف من الحواجز ، وذلك لأنّها قَلَبَتْها على بُعد الـمُخرَجين . فكما لم يبالوا بُعدَ الـمُخرجين لم يبالوا ما بينهما من الحروف ، إذا كانت تقوى عليها والـمُخرجان متفاوتان.

ومثل ذلك قولهم : هذه جِلِبْلابٌ . فلم يُبالوا ما بينهما ، وجعلوا بمنزلة عالم. وإنّما فعلوا هذا لأنّ الألف قد تُمال في غير الكسر نحو: صار وطارَ وغَزا وأشباه ذلك . فكذلك القاف لَمّا قويت على البُعد لم يبالوا الحاجز.

والخاء والغين بمنزلة القاف ، وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم ، وقُربُهما من الفم كقربِ القاف من الحَلق ، وذلك نحو: صالغ في سالغ ، وصَلَخَ في سَلَخَ . فإذا قلت زَقاً أو زَلَفَ لم تغيرها، لأنّها حرف مجهور ، ولا تَتصعَّد كما تَصعَّدت الصّاد من السّين ، وهي مهموسة مثلها ، فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعرَبُ الأكثر الأجود في كلامهم تَركَ السّين على حالها . وإنّما يقولها من العرب بنو العَنْبَر. وقالوا صاطِعٌ في ساطِعٍ ، لأنّها في التّصعُّد مثل القاف ، وهي أولى بذا من القاف ، لقرب الـمُخرجين والإطباق.

ولا يكون هذا في التّاء إذا قلت نَتَقَ ، ولا في الثّاء إذا قلت ثَقَبَ فتُخرجها إلى الظّاء ، لأنّها ليست كالظّاء في الجهر والفُشُوّ في الفم. والسّين كالصّاد في الهمس والصّفير والرّخاوة ، فإنّما يخرج الصوت

إلى مثله في كل شيء إلا الإطباق.

فسألتُه (١٧): هل يَجوز في "ذَقَطَها" أن تجعل الذّال ظاء لأنّهما مجهورتان ومثلان في الرَّخاوة ؟ قال: إنّه لا يكون، لأنّها لا تَقْرُب من القاف وأخواتِها قُربَ الصّاد، ولأنّ القلب أيضا في السّين ليس بالأكثر، لأنّ السّين قد ضارعوا بها حرفاً من مُخرجها، وهو غير مقاربٍ لِمُخرجها ولا حَيِّزها، وإنّما بينها وبين القاف مُخرَجٌ واحد، فلذلك قرّبوا من هذا المخرج ما يتصعّد إلى القاف. وأمّا التّاء والثّاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السّين من البدل قبل الدّال في التّسْدير إذا قلت: التَّزدِير. ألا ترى أنك لو قلت التثدير لم تجعل الثّاء ذالاً، لأنّ الظّاء لا تقع هنا.

المُخَفّف شذوذا

اعلمْ أنّهم مما خفَّفوا على ألسنتهم وليس بمطَّرِد قولهم: ستٌّ، وإنما أصلها سِدسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أنّ السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ، والحاجز أيضا مُخرَجُه أقربُ المخارج إلى مُخرَج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سيناً، فتلتقي السينات. ولم تكن السين لتدغَمَ في الدال لما ذكرت لك، فأبدلوا مكان السين أشبه الحروف بها من موضع الدال،

لئلا يصيروا إلى أثقل مما فروا منه إذا أدغموا . وذلك الحرفُ التاءُ ، كأنه قال سِدْتُ ، ثم أدغم الدال في التاء . ولم يُبدلِوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق.

ومثل مجيئهم بالتاء قولهم : ييجَلُ ، كسروا ليقلبوا الواو ياءً. وقولهم أذْلِ، لأنهم لو لم يكسروا لم تَصِرْ ياءً . كما أنهم لو لم يجيئوا بالتاء لم يكن إدغامٌ.

ومن ذلك قولهم : وَدٌّ ، وإنما أصلُه وتِدٌ ، وهي الحجازية الجيدة. ولكن بني تميم أسكنوا التاء كما قالوا في فَخِذ : فَخْذٌ فأدغموا . ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس ، حتى تَجَشموا وَطْداً ووَتداً، وكان الأجودُ عندهم تِدَةً وطِدَةً ، إذ كانوا يَتَجَشّمون البيان.

ومما بينوا فيه قولهم: عِتْدَانٌ ، (وقال بعضهم. عُتْدانٌ) فراراً من هذا. وقد قالوا : عِدّانٌ شبهوه بوَدٍّ . وقلّما تقع في كلامهم ساكنة، يعني التاء في كلمة قبل الدال ، لما فيه من الثّقَل ، فإنما يَفرُّون بها إلى موضع تَتَحرّك فيه. فهذا شاذٌ مشبه بما ليس مثله نحو يَهتَدِي ويَقْتَدِي.

ومن الشاذّ قولُهم : أحَسْتُ ، ومَسْتُ ، وظَلْتُ ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف ، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فَعلتُ وفَعلْنَ ، الذي هو غير مضاعف ، فحذفوا التاء من قولهم: يَسْتَطِيعُ فقالوا : يَسْطِيعُ ، حيث كثرت ، كراهية تحريك السين ، كان هذا أحرَى إذ كان زائدا ، استثقلوا في يَسْطِيعُ التاء مع الطاء ،

وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتحرك السّين ، وهي لا تُحرَّك أبدا ، فحذفوا التاء. ومن قال يُسطيعُ فإنما زاد السين على أطاعَ يُطِيعُ ، وجعلها عِوضا من سكون موضع العين.

ومن الشاذ قولهم : تَقَيْتُ وهو يَتَقى ، ويَتَسِعُ ، لما كانتا مما كثر في كلامهم وكانتا تاءين ، حذفوا كما حذفوا العين من المضاعف نحو أحَسْتُ ومَسْتُ. وكانوا على هذا أجرأ لأنه موضع حذفٍ وبدلٍ.

والمحذوفة: التي هي مكان الفاء. ألا ترى أن التي تبقى متحركةٌ.

وقال بعضهم : اسْتَخَذَ فلانٌ أرْضاً ، يريد اتَّخذَ أرضاً ، كأنهم أبدلوا السّين مكان التاء في اتخذ ، كما أبدلوا حيث كثُرت في كلامهم وكانتا تاءين ، فأبدلوا السين مكانها كما أبدلت التاء مكانها في سِّتٍ . وإنما فُعِل هذا كراهية التضعيف.

ومثل ذلك قول بعض العرب : الطَجَعَ في اضطجَعَ ، أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقَين ، فأبدل مكانها أقربَ الحروف منها في الـمُخرَج والانحراف.

وكذلك السين لم تجد حرفاً أقرب إلى التاء في الـمُخرج والهمس حيث أرادوا التخفيف ، منها.

وإنما فعلوا هذا لأن التضعيف مستثقل في كلامهم.

وفيها قولٌ آخر أن يكون استَفعَلَ ، فحذف التاء للتضعيف من استَتْخَذَ كما حذفوا لام ظَلْتُ.

وقال بعضهم في يَسْتَطِيعُ : يَسْتِيعُ . فإن شئت قلت : حذف الطاء كما حذف لام ظَلْتُ ، وتركوا الزيادة كما تركوها في تَقَيْتُ . وإن شئت قلت: أبدلوا التاء مكان الطاء ، ليكون ما بعد السّين مهموسا مثلَها، كما قالوا : ازْدانَ ، ليكون ما بعده مجهوراً ، فأبدلوا من موضعها أشبه الحروف بالسين ، فأبدلوها مكانها كما تُبدل هي مكانها في الإطباق.

ومن الشاذ قولهم بَني العَنبر وبَني الحارث : بَلْعَنْبَر وبَلحارِثِ ، بحذف النون.

وكذلك يفعلون بكل قبيلةٍ تظهر فيها لامُ المعرفة.

فأمّا إذا لم تظهر اللامُ فيها فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم ، وكانت اللامُ والنون قريبتي المخارج ، حذفوها وشبهُوها بِـ"مَسْتُ" لأنهما حرفان متقاربان ، ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِتُ لسكون اللام . وهذا أبعد ، لأنه اجتمع فيه أنه منفصل وأنه ساكن لا يتصرف تصرُّف الفِعل حين تُدرِكه الحركة.

ومثل هذا قول بعضهم : "عَلْماءِ بَنُو فُلانٍ" ، فحذَفَ اللام ، يريد: على الماء بَنُو فُلانٍ . وهي عربيَّة.

****

******

**

علمُ حروفِ الزَّوائد

وهي عشرةُ أحرف:

فالهمزة تُزاد إذا كانت أوّلَ حرفٍ في الاسم رابعةً فصاعداً والفعل، نحو أفْكَلَ وأذْهَبَ . وفي الواصل ، ابنٍ واَضْرِبْ .

والألف وهي تُزاد ثانيةً في فاعِلٍ ونحوه . وثالثةً في عِمادٍ ونحوه . ورابعة في عَشَى ومِعزَى ونحوهما . وخامسةً في حِلِبْلابٍ ، وجَحْجَبَى ، وحَبَنْطَى ونحو ذلك .

وأمّا الهاءُ فتُزاد لتُبيِّن بها الحركة ، وقد بيّنّا ذلك . وبعد ألف المدّ في النُّدبة والنداء نحو : واغُلاماه . وقد بُيِّن أمرها .

والياءُ وهي تكون زائدة إذا كانت أوّل الحرف رابعةً فصاعداً ، كالهمزة في الاسم والفعل ، نحو : يَرْمَعٍ ويَربُوعٍ ويَضْرِبُ .

وتكون زائدة ثانية وثالثةً في مواضع الألف .

ورابعة في نحو حِذْرِيَةٍ وقِنديِلٍ.

وخامسةً نحو سُلَحِفيَةٍ .

وتلحق مضاعَفةً كلَّ اسم إذا أضيف نحو هَنِيٍّ ، كما تلحق كلَّ اسم إذا جَمعت بالتاء ، الألفُ قبل التاءِ وتلحق إذا ثَنَّيتَ قبل النون .

وأمّا النون فتُزاد في فَعلانَ خامسةً ونحوه .

وسادسةً في زَعْفَرانٍ ونحوه.

ورابعةً في رَعْشَنٍ والعرضَنَة ونحوهما .

وفيما يتصرف من الأسماء . وفي الفعل الذي تدخله النون الخفيفة والثقيلة. وفي تَفعَلينَ ، وفي فعل النساء إذا جمعت أولا ، وثانية في عَنسَلٍ ،وثالثةً في قَلَنْسُوةٍ.

وأمّا التاء فتؤنَّث بها الجماعةُ نحو: مُنطَلِقات ، وتؤنث بها الواحدة نحو : هذه طَلْحَةٌ ورَحْمَةٌ وبنتٌ وأُختٌ .

وتلحق رابعةً أولا فصاعداً في تَفْعَلُ أنت وتَفْعلُ هي .

وفي الاسم كتِجْفافٍ وتَنْضَبٍ وتُرْتَبٍ .

وأما السين فتُزاد في استفعل .

وأمّا الميم فتُزاد في : مَفعولٍ ، ومِفعالٍ ، ومِفعَلٍ ، ومَفعِلٍ ، "ومفعُل" .

وأمّا الواو فتُزاد ثانيةً في حَوقَلَ وصَوْمعَةٍ ونحوهما.

وثالثةً في قَعودٍ وعجُوزٍ وقَسْوَرٍ ونحوها.

كما تلحق الياءُ في فَعِيل نحو "سعَيدٍ وعَثْيَرٍ .

ورابعة في بُهلُولٍ وقَرْنُوَةٍ .

وخامسةً في قَلَنْسُوةٍ وقَمَحْدُوَةٍ ونحوهما وعَضْرَفُوطٍ ، كما لحقت الياءُ في خَنْدَرِيس.

وتلحق الهمزة أولا إذا سكن أول الحرف في ابنٍ وامرئٍ واضربْ ونحوهنَ . وهي التي في عبدَلٍ ، وذلك ، ونحوه .

الزيادة من غير موضع حروف الزوائد

اعلم أن الزيادة من موضعها لا يكون معها إلاّ مثلها . فإذا كانت الزيادة من موضعها ألزم التضعيف . فهكذا وجه الزيادة من موضعها.

فإذا زدت من موضع العَين كان الحرف على "فُعَّلٍ" في الاسم والصفة. فالاسم نحو: السُّلَّم ، والحُمرَّ ، والعُلَّف. والصّفة نحو: الزُمَّج، والزُمَّل، والجُبَّأ .

ويكون على "فعَّل" فيهما . فالاسم نحو : القِنب ، والقلَّف، والإمَّر. والصفة نحو : الذُّنَّب ، والإمَّعة ، والهِيَّخ . وبعض العرب يقول : دِنَبَة.

ويكون على "فِعَّل" فالاسم نحو ، حِمَّص وجِلَّق ، وحِلِّز . ولانعلمه جاء وصفا. ولا نعلم في الكلام في الأسماء فَعُّلٌ ولا فُعِّل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره . وليس في الكلام فِعُّل .

وقد جاء "فُعُّل" وهو قليل . قالوا : تُبُّعٌ.

فإذا زدت من موضع اللام فإن الحرف يكون على "فَعْلَلٍ" في الاسم وذلك نحو : قَرْدَدٍ ومَهْدَدٍ . ولانعلمه جاء وصفاً .

ويكون على "فُعْلُل" في الاسم والصفة. فالاسم : سُرْدُدُ ، ودُعْبُبٌ، وشُرْبُبٌ . والصفة : قُعدُدُ ، ودُخللٌ .

ويكون على "فُعْلَل" فيهما . فالاسم نحو عُنْدَدٌ ، وسُردَدٌ ، وعُنببٍ. والصفة : قُعْدَدٌ ، ودُخلَلٌ .

ويكون على "فِعْلِل" وهو قليل، قالوا: رِمادٌ رِمْدِدٌ، وهو صفة. وإنّما قَلّتْ هذه الأشياء في هذا الفصل كراهية التضعيف.

وليس في الكلام فَعْلُل ولا شئ من هذا النحو لم نذكره ولا فِعْلُل.

ويكون على " فَعَلٌّ وهو قليل، قالوا: شَرَبّة، وهو اسم، والهَبَيُّ وهو صفة، ومَعَدُّ وهو اسم ومثله: الجَرَبَّة.

ويكون على "فِعَلٌّ" فيهما فالاسم. نحو: جِدَبٌّ ومِجَنٌّ. والصفة نحو: خِدبٌ وهِجَفٌ، وهِقَبٌّ. ولا نعلم في الكلام فَعِلٌ ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على "فُعُلٌّ" فيهما. فالاسم: جُبُنٌ، والفُلُجٌ، والدُّجُنٌّ، ويقال: الناس فلُجّان أي صنفان من داخل ومن الخارج، والقُطُنٌّ. والصفة: القُمُدُّ، والصُّمُلُّ والعُتُلُّ. ولا نعلم في الكلام فَعُلٌّ ولا فِعُلٌّ ولا شيئا من هذا النحو لم نذكره.

ويكون على "فِعِلٌّ". فالأسماء نحو: الحِبِرٌّ والفِلِزٌّ. والصفة نحو: الطِّمِروالهِبِرٌّ، والخِبِقّ (أي الطويل).

وليس في الكلام فُعِلٌّ ولا شي من هذا النحو لم نذكره لك. وقد بيّنّا ما ضوعفت فيه اللام فيما مضى بتمثيل بنائه.

ويكون على "فَعِلٌّ" وهو قليل. قالوا: تَئِفَّةٌ، وهو اسم.

ويكون على "فُعَلَّةٍ" وهو قليل قالوا: دُرَجَّةٌ وهو اسم. وجاء على "فَعُلَّةٍ" وهو قليل. قالوا: تَلَنَّة وهو اسم.

واعلمْ أنّ الحرف في الزيادة من موضع العين واللام إذا ضوعفتا يكون على "فَعَلْعَل" . فالاسم نحو : حَبَرْبِر وحَوَرْوَرَ ، وتَبَرْبَرِ . والصفة نحو : صمَحْمَحَ ، ودَمكمَكٍ ، وبَرهَرهةٍ .

ويكون على "فُعَلْعَل" فالاسم نحو : ذُرَحْرَحٍ ، وجُلَعْلَع ، ولا نعلمه جاء وصفا .

وليس في الكلام فِعِلْعِلٌ ولا فُعُلْعُلٌ ، ولا شئٌ من هذا النحو لم نذكره لك .

وقد بيّنا ما ضوعفت فيه العين واللام فيما لحقته الألف خامسةً نحو حِلبلابٍ بتمثيل بنائه. ولا نعلم أنه جاء في الأسماء والصفات من بنات الثلاثة مَزيدةً وغير مَزيدة سوى ما ذكرنا .

الزيادة في الفعل الثلاثي

أمّا " الهمزة" فتلحق أوّلا ويكون الحرف أفعل ، ويكون يَفْعَل منه يُفعِل . وعلى هذا المثال يجيء كلُّ أفعلَ . فهذا الذي على أربعةً أبداً يجري على مثال يُفْعلُ في الأفعال كلِّها ، مزيدة وغير مزيدة . وذلك نحو : تُخرِجُ (هي) ، وتُخْرِجُ (أنت) ، وأخرِجُ ، ونُخْرِج .

فأمّا فُعِلَ ، وذلك نحو : أخرجْ .

وأمّا تفعَلُ فيهما فبمنزلته من فَعل ، وذلك نحو يُخرَجُ

وتُخرَجُ.

واعلمْ أنّه كان القياسُ أن تثبت الهمزة في يُفعِل ويُفعَل وأخواتهما كما ثبتت التاء في تَفَعَّلْتُ وتَفاعَلتُ في كل حال ، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطَّرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفتُ لك . وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حَذف كُلْ وتَرَى .

وكان هذا أجدر أنْ يُحذف حيث حُذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادةٌ لحقته زيادةٌ ، فاجمع فيه الزيادة وأنه يُستثقل ، وأن له عِوضا أذا ذهب .

وقد جاء في الشّعر حيث اضطر الشاعر ، قال الراجز ، وهو خطام المجاشعي :

وصالياتٍ كَكَما يُؤثَفينْ (١)

وإنّما هي من أثفَيْتُ . وقالت لَيلَى الأَخْيَلِيَّةُ:

كُراتُ غُلامٍ مِنْ كِساءٍ مُؤرْنَبِ (٢)

ومؤَنَب : مُتَّخذ من جلود الأرانب .

وأمّا الاسم فيكون على مثال أفعِل أذا كان هو الفاعل ، إلاّ أنّ موضع الألف ميمٌ . وأنْ كان مفعولا فهو على مثال يُفعَل . فأمّا مثال مَضْرُوبٍ فإنه لا يكون إلا لما لا زيادة فيه من بنات الثلاثة.

ولاتلحق الهمزةُ زائدةً غيرَ موصولة في شيء من الفعل إلا في

أفْعَلَ.

وتلحق الألفُ ثانيةً فيكون الحرف على فاعَلَ إذا قلت فَعلَ ، وعلى يُفَاعِل في يَفْعَلُ . فإذا قلتُ يُفعَلُ جاء على مثال يُفاعَلُ . وكذلك تُفْعَلُ ونُفْعَلُ وأُفْعَلُ . وذلك قولك قاتلَ يُقاتِلُ ويُقاتَلُ ، فأجْرِيَ مُجرى أفعَلَ لو لم يُحذف.

ويكون فُعِلَ على مثال أفْعِلَ ، لأنك لا تريد بـ"فُعِلَ" شيئا لم يكن في فَعَلَ ويكون الاسم منه في الفاعل والمفعول بمنزلة الاسم من أفعَلَ لو تمّ ، لأن عِدَّته كعِدَّته ، وسكونه كسكونه ، وتحركه كتحركه ، إلا أنهما اختلفا في موضع الزيادةً . وذلك قولك : قُوتل ومقَاتِلٌ للفاعل ، ومُقاتَلٌ للمفعول .

واعلم أنه ليس اسمٌ من الأفعال التي لحقتها الزوائد يكون ابدا إلا صفة ، إلا ما كان من مُفعَلٍ فإنه جاء اسماً في مُخْدَعٍ ونحوه .

وليس تلحق الألف ثانيةً في الأفعال إلا في فاعَلَ . وتلحق العينَ الزيادةُ من موضعها فيكون الحرف على فَعَّلَ ، فيجرى في جميع الوجوه التي صُرِّف فيها فاعل مجراه ، وذلك قولك : جَرَّب يُجَرِّبُ . وإذا قلت يُفعَّلُ قلت يُجرَّبُ.

وكذلك تَفعلُ ونَفعَلُ وأفعَلُ . ويَجئنَ كلُّهنَّ على مثال يفعلُ كما يجيء تُفعلُ وتُفْعلُ وأفعَلُ في كل فِعْل على مثال يُفعلُ يَعني (٣) في

ضمّة الياء.

فكما استقام ذلك في كلٍّ فعلٍ كذلك استقام هذا ، لأن المعنى الذى في يَفعلُ هو في الثلاثة ، والمعنى الذي في يُفعلُ هو الذي في الثلاثة ، إلا أن الزوائد تختلف ليُعلم ما تعني .

وهذه الثلاثة شُبِّهت بالفعل من بنات الأربعة التي لا زيادة فيها نحو دَحْرَجَ لأن عِدتها كعِدتِّها ، ولأنها في السكون والحركة مِثلُها ، فلذلك ضَمَمْتَ الزوائد في يَفْعَلُ وأخوانه ، وجئت بالاسم على مثال الاسم من دَحْرَجَ ، لَمّا وافقَه فيما ذكرتُ لك ألحقتَه به في الضّمّ.

وتلحق "التاء" فاعَلَ أوّلاً فيكون على تَفاعَلَ يتَفَاعَلُ ، ويكون يُفْعَلُ منه على ذلك المثال ، إلا أنك تضمّ الياء . ويكون فُعِلَ منه على تُفُوعِلِ . للفاعِل ، وعلى مُتَفاعَلِ للمفعول.

وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة ، وليس منها إلا والميم لا حِقَتُه أوّلاً مضمومة ، فلما قلتَ مُقاتِلٌ ومُقاتَلٌ فجرى على مثال يُقاتلُ ويُقاتَلُ ، كذلك جاء على مثال يَتغافلُ ويُتَغافل ، إلا أنك ضممت الميم وفتحت العين في يَتغافلُ ، لأنم لم يخافوا التباس يُتَغافلُ بها . فالأسماء من الأفعال المزيدة على يَفْعَلُ ويُفْعَلُ.

وتلحق التاء أولاً "فَعَّلَ" فيجري في جميع ما صُرِّفت فيه تَفاعل

مجره ، إلا أنّ ثالثَ ذلك ألفٌ وثالثَ هذا من موضع العين ، فاتفقا في لحاق التاء كما اتفقا قبل أن تلحق .

وليس تَلحق أوّلاً والثالثةُ زائدة إلا في تَفاعَلَ وتَفَعَّلَ نحو : تكلّمَ . ولم تُضَمَّ زوائدُ "تَفعّلَ" وأخواتها في هذا لأنها تجيء على مثال تَدَحْرَجَ في العِدّة والحركة والسكون ، وخرجت من مثال دَحْرجَ ، وجرت مجرى انْفَعَلْتُ ، لأن معناها ذلك المعنى ، ودخلت التاءُ فيهما كما دخلت النون في انْفعلتُ .

ما تسكن أوائله من الأفعال المزيدة

أما "النون" فتلحق أولاً ساكنةً فتَلْزَمُها ألفُ الوصل في الابتداء ، فيكون الحرف على انْفَعل يَنْفَعِلُ ، ويكون يُفعلُ منه على يُنْفَعَلُ ، وفُعِلَ على أُنْفَعِلَ ، ويكون الفاعل منه على مُنْفَعِلٌ ومفعوله على مُنْفَعَلٍ ، إلا أن الميم مضمومة . وقد أجملت هذا في قولي في الأسماء من الأفعال المزيدة تجيء على مثال يَفعلُ فيها ويُفعلُ.

ولا تلحق النون أولاً إلا في انفَعلَ .

وتلحق "التاء" ثانيةً ويَسْكُن أوّل الحرف فتلزمها ألفُ الوصل في الابتداء ، وتكون على افْتَعلَ يَفْتَعِلُ في جميع ما صُرِّفت فيه انْفعلَ .

ولاتلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في افتعلَ.

وتلحق " الّينُ" أولاً والتاءُ بعدها ثمّ تُسَكّن السينُ فتلزمها ألف الوصل في الابتداء ، ويكون الحرف على اسْتَفْعِلُ يَسْتفعِلُ ، ويكون يُفْعلُ منه على يُسْتَفْعلُ .

وجميع هذا الأفعال المزيدةِ ليس بين يُفْعلُ منها ويَفْعَلُ بعد ضمة أولها وفتحته إلا كسرةُ الحرف الذي قبل آخر حرف وفتحتُه ، إلا ما كان على يَتَفاعلُ ويَتَفَعّل وما جاء من هذا المثال نحو يَتَدحْرَجُ وما ألحق به نحو يَتَحَوْقَلُ ، فانه لَمّا كان مفتوحا في يَفعل تُرك في يُفْعَلُ ، كما تفعل ذلك في غير المزيد ، نحو قولك : يَسْمَعُ ويُسْمَعَ . وذلك قولك : اسْتَخْرَجَ ويَسْتَخرِجُ ويُسْتَخْرَجَ. وبكون فُعِلَ منه على استُفْعِلَ.

وفُعِلَ من جميع هذه الأفعال التي لحقتها ألفُ الوصل على مثال فَعَلَ في الحركة والسكون إلا أن الثالث مضموم.

ولاتلحق السينُ أوّلاً في اسْتَفْعَلَ ، ولا التاء ثانية وقبلها زائدةٌ إلا في هذا.

وتلحق "الألفُ" ثالثةً وتلحق اللامُ الزيّادة من موضعها ويسكن أولُ الحرف فليزمها ألف الواصل في الابتداء ويكون الحرف على افعالَلْتُ ، ويجري على مثال اسْتَفْعَلْتُ في جميع ما صُرِّفَتْ فيه اسْتَفْعَلْتُ ، إلا أن الإدغام يُدركه فيسكن أول اللامين . فأمّا تمامه فعلى استفعل ، وإذا أردت فُعلَ منه قلبتَ الألفَ واواً للضمة التي قبلها ، كما فُعِل ذلك في "فُوعِلَ". وذلك قولك : اشهاببتُ واشْهوْبٌ في هذا المكان ، فهو على

مثال اسْفْعِلَ إلا أنه قد يغيّره الإسكان عن مثال اسْتَخْرَجَ كما يتغير استُفْعِل من المضاعف نحو اُستُعِدَّ إذا أدركه السكون عن استخرجَ، ومثالهما في الأصل سواءٌ . ولا تضاعَف اللامُ والألفُ ثالثةإلا في افعالَلتُ .

وتلحق الزيادةُ من موضع اللام ويسكن أولُ الحرف فيلزمه ألف وصل في الابتداء ، ويكون الحرف افعَلَلْتُ ، فيجري مجرى افتعلتُ في جميع ما صُرِّفت فيه افتعل ، إلا أن الإدغام يدركه كما يُدرِك اشْهابَبْتُ ، وإلا فإن مثالهما في الأصل سواءٌ .

ولا تضاعَف اللاُم وقبلها حرف متحرك إلا في هذا الموضع ، وذلك : احْمَرَرْتُ .

وتلحق الزيادة من موضع العين فيلزم التضعيف كما يلزم في اللام. وقد أعلمتك (٤) أنّ الزيادة من غير موضع حروف الزوائد لا تكون إلا معها ، أي مع ما ضوعِف . فهذا وجه موضع الزيادة من موضعها ليفصل بينها وبين حروف الزوائد .

وتُفصل بين العَينين بواو ويَسكن أولُ حرف قيلزمة ألف الواصل ويكون الحرف علي افْعَوْعَلتُ ، ويجري على مثال استَفْعَلتُ في جميع ما صُرفت فيه استَفْعَلتُ ، ولا يفصل بين العينين إلا في هذا الموضع ، ولا يكون الفصلُ إلا بواو ، وذلك ، قولك : اغدَودَنَ ومُغدَودِنٌ واحلَوْلَى يَحلَوْلي.

وتلحق "الواو" ثالثةً مضاعفة ويَسْكُن أوّلُ حرف فتلحقه ألف الوصل في الابتداء، فيكون الحرف على افْعَوَّلتُ، نحو: اعْلَوَّط واعْلَوَّطتُ، ويَجري على مثال اسْتَفعَلت في جميع ما صُرِّفَتْ فيه.

وأمّا هِرقْتُ وهَرَحْتُ فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالا لها، فلما جاء حرف أخفُّ من الهمزة لم يُحذف في شيءٍ ولزم لزوم الألف في ضارب، وأجريَ مجري ما ينبغي لألف أفعل أن تكون عليه في الأصل وأمّا الذين قالوا: أهْرَقتُ، فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين وإسكانهم إياها كما جعلوا ياءَ أنيْقٍ وألفَ يَمانٍ عوضاً.

وجعلوا الهاء العوض لأن الهاء تُزاد.

ونظير هذا قولهم: أسطاعَ يُسطِيعُ، جعلوا العِوضَ السين، لأنه فِعلٌ فلمّا كانت السين تُزاد في الفعل زيدت في العِوض لأنها من حروف الزوائد التي في الفعل، وجعلوا الهاء بمنزلتها لأنها تلحق الفعل في قولهم: إرْمِه وعِهْ، ونحوهما.

الحروف الزوائد وصِيَغ ما جاوز الثلاثي

وهو ما ألْحِقَ من ذلك ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف. وذلك نحو: فَعْلَلتُ، ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجْرَوها مجرى دَحْرَجْتُ. والدليل

على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو : جَلبَبْتُ جَلْبَبةً وشَمْلَلتُ شَمْلَلةَ .

ومثل ذلك : فَوْعَلْت ، نحو : حَوقَلْتُ حَوْقَلةً ، وصومَعْتُ صَوْمَعةً

ومثل ذلك : فَيْعَلتُ ، نحو : بَيطَرْتُ بَيْطَرةً ، وهَيْنَمتُ هَيْنَمةً .

ومثل ذلك : فَعوَلْتُ نحو : جَهْوَرْتُ ، وهَرْوَلْتُ هَرْوَلةً.

ومثل ذلك فَعْلَيْتُه ، نحو : سَلْقَيْتُه سَلْقاةً ، وجَعْبَيْتُه جَعْباة ، وقَلْسَيتُة قلساةً.

ومثل ذلك فَعْنَلتُ ، وهو في الكلام قليل ، نحو قَلنَسْتُ قَلنَسةً . فهذه الأشياء بمنزلة دَحْرَجْتُ.

وقد تلحقها التاء في أوائلها كما لحقت في تَدَحْرَج ، وذلك قولك : قَلسيْته فتَقَلسَى ، وجعْبَيته فتَجَعْبَيى ، وشَيْطَنتُه فتشَيْطَنَ تَشَيْطُناً ، وتَرَهْوَكَ تَرَهْوُكاً ، كما قلت تدحرج تَدَحْرُجاً .

وقد جاء تمفعل وهو قليل ، قالوا : تَمسْكَنَ ، وتمَدْرَعَ .

وقد تلحق النونُ ثالثةً من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخِرةَ ياء آخِرَة ،ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ، ويكون الحرف على وافعنليت ، ويجري على مثال استفعلت في جميع ما صُرِّفَتْ فيه استفعل . فافْعَنْلل نحو اقْعَنْسَس واعْفَنْجَج . وافْعَنَليت نحو اسْلَنْقَيتُ واحرَنبى. فكما لحقتا ببنات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يُزاد في بنات الأربعة ، وذلك

نحو : احرنَجمَ واخرَنْطَمَ .

ولم تزد هذه النون في هذا الأشياء إلاّ فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام ، أو كانت الياء آخرة زائدة ، لأن النون هاهنا تقع بين حرفين من نفس الحرف ، كما تقع في احرَنْجَم ونحوه ، وإذا ألحقوها في البقية توالت زائدتان فخالفت احرنجم ، ففُرّق بينهما لذلك .

فهذا جميع ما أُلحِق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، مزيدةً أو غيرَ مزيدة فقد بُيّنَ أمثلةُ الأفعال كلُّها من بنات الثلاثة مزيدةً أو غير مزيدة. فما جاوز هذه الأمثلة فليس من كلام العرب . وبُيّنت مصادرهُن ومُثّلت، وبُيّنَ ما يكون فيها وفي الأسماء والصفات ، وما لا يكون إلا في كل واحد منهما دون صاحبه .

واعلم أنّ للهمزة والياء والتاء والنون خاصةً في الأفعال ليست لسائر الزوائد ، وهنّ يَلحقنَ أوائلَ في كل فعل مزيد وغير مزيد ، إذا عَنيت أنّ الفعل لم تُمْضه . وذلك قولك أفعلُ ويَفعلُ ونفعلُ وتفعل. وقد بُيّنَ شركة الزوائد وغيرُ شركتها في الأسماء والأفعال من بنات الثلاثة فيما مضى.

تقول : فُعلول نحو : بُهلولٍ ، فالياء تَشْرك الواوَ في هذا الموضع والألف في حتليتٍ وشملالٍ. ولا تلحق التاء رابعةً هاهنا ولا الميم. وتقول "أفعَلٌ" نحو أفْكَل. فالياء تلحق رابعةً والواو لا تلحق رابعةً أوّلا أبدا. فهذا الذي عنيتُ في الشركة. فتفطّن له فإنّه يُتَبَيَّن فيما أشْرِك

بينه. فاعرفْه في هذا الموضع بعدد الحروف ، وما لم يُشرك بينه فاعرفه بخروجه من ذلك الموضع .

معرفة الحروف الزّوائد

فمِنْ الحروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعاً فصاعدا زائداً أبدا وإن لم يُشتق منه ما تذهب فيه الزيادة ، لا تجعله من نفس الحروف إلاّ بثَبَتٍ ، ومنها ما تجعله من نفس الحرف ولا تجعله زيادة إلاّ بثَبَتٍ .

فالهمزة إذا لحقت أوّلا رابعة فصاعدا فهي مزيدة أبداً عندهم . ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بأفكلٍ وأيْدعٍ لم تَصْرِفْه . وأنت لا تشتقّ منهما ما تذهب فيه الألف . وإنّما صارت هذه الألف عندهم بهذه المنزلة وإنْ لم يجدوا ما تذهب فيه مشتقاً ، لكثرة تبيُّنها زائدة في الأسماء والأفعال، والصفة التي يشتقّون منها ما تذهب فيه الألف ، فلما كثر ذلك في كلامهم أجرَوه على هذا .

وممّا يُقَوّي على أنها لم تجئ أولا في فِعلٍ فيكون عندهم بمنزلة دَحْرَجَ . فتركُ صَرْف العربِ لها وكثرتها أولا زائدة ، والحال التي وصفت في الفعل يُقوي أنها زائدة . فإن لم تقل ذلك دخل عليك أن تزعم أنْ أُلحقت بمنزلة دَحْرَجْتُ .

وقلتُ له (أي للخليل) : تذهب الألف في يُفعَلُ فلا تجعلها بمنزلة

أفْكَل ؟ قال: ذهبت الهمزة كما ذهبت واو وَعَدَ في يَفعَلُ ، فهذه أجدر أن تذهب إذ كانت زائدة ، وصار المصدر كالزّلزال ، ولم يجدوا فيه كالزّلزَلة ، للحذف الذي في يُفعَلُ ، فأرادوا أن يعوّضوا حرفاً يكون في نفسه بمنزلة الذي ذهب : فإذا صُنِيَّ إلى ما لم يقله أحد .

وأمّا أَوْلَقٌ فالألف من نفس الحرف ، يدلّك على ذلك قولهم : أُلِقَ الرجُل وإنّما أَوْلَق فَوْعَلٌ ، ولولا هذا الثّبَتُ لَحُمِلَ على الأكثر .

وكذلك الأَرْطَى ، لأنك تقول :أديمٌ مأروطٌ . فلو كانت الألف زائدة لقلت مَرْطِيٌّ .

والإمَّرُ فِعَّلٌ لأنه صفة ، فيه من الثّبت مثلُ ما قبله .

والإمَّرةُ والإمَّعةُ ، لأنه لا يكون إفعَلٌ وصفا .

وأولقٌ من التّألّق .

ومَنبِجُ ، الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنّما كثرت مزيدةً أولا ، فموضع زيادتها كموضع الألف ، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة . فلما كانت تلحقُ كما تلحق ، وتكثر ككثرتها ألحقت بها .

فأمّا المِعْزَى فالميم من نفس الحرف ، لأنك تقول مَعْزٌ ، ولو كانت زائدة لقلت عزاءٌ ، فهذا ثَبَتٌ كثَبَتُ أولَقٍ .

ومَعَدُّ مثله للمتمَعدُد ، لقلة تَمَفعُلٍ .

وأمّا مِسكِينٌ فمن تَسَكّنَ . وقالوا : تَمَسْكَننَ مثل تَمدْرَعَ في المِدْرَعة .

وأمّا مَنجَنِيقٌ فالميم منه من نفس الحرف الحرف ، لأنك إن جعلت النون فيه من نفس الحرف فالزيادة لا تلحق بنات الأربعة أولاً ، إلاّ الأسماء من أفعالها نحو مُدَحْرِج ، وإن كانت النون زائدة فلا تزاد الميم معها ، لأنه لا يلتقي في الأسماء ولا في الصفات التي ليست على الأفعال المزيدة في أولها حرفان زائدان متواليان . ولو لم يكن في هذا إلاّ أنّ الهمزة التي هي نظيرتها لم تقع بعدها الزيادة لكانت حُجة . فإنّما منجنيقٌ بمنزلة عَنتَرِيسٍ . فهذا ثبتٌ . ويقوّي ذلك مجانيقُ ومَناجِين .

وكذلك ميم مأجَجٍ وميم مَهدَدَ ، لأنها لو كانتا زائدتين لأدغمت كَمرَدٍّ ومفَرٍّ ، فإنّما هما بمنزلة قَرْدَدٍ .

وأمّا مِرعِزاءُ فهي مفعلاءُ ، وكسرةُ الميم ككسرة ميم مِنْخِرٍ ومِنْتِنٍ . وليست كطِرْمِساءَ . يدلُّك على ذلك قولهم : مِرْعِزًّى كما قالوا : مِكْوَرّى للعظيم الرَّوثةِ ، لأنها مكوَّرةٌ . وقالوا : يَهْيَرَّى .

فليس شيء من الأربعة على هذا المثال لحقته ألف التأنيث ، وإنّما كان هذا فيما كان أوله حرف الزوائد . فهذا دليل على أنها من بنات الثلاثة ، وعلى أن الياء الأولى زائدة .

ولا نعلم في الأربعة على هذا المثال بغير ألف .

وقالوا : يَهْيَرٌّ فحذفوا كما حذفوا مَرْعِزّى . وقال بعضهم مَكْوَرةٌ ومِكْوَرًّى : العظيم الروْثة . وسمعتُ مِكْوَرًّى : المملوءُ فحشا .

وأمّا الألف فلا تلحق رابعة فصاعدا إلاّ مزيدةً ، لأنها كثرت مزيدة

كما كثرت الهمزة أوّلاً ،فالألف التي تقعُ ثانيةً وثالثةً ورابعةً فصاعداً، هي بمنزلة الهمزة أوّلاً إلاّ أن يجيءَ ثَبَتَ . وهي أجدرُ أن تكون كذلك من الهمزة ، لأنها تكثر ككثرتها أولا ، وأنه ليس في الكلام حرف إلاّ وبعضها فيه أو بعض الياء والواو . فأمّا التثبت الذي يجعلها بدلا من حرف هو من نفس الحرف فكل شيء تَبَيَّن لك أنه من الثلاثة من بنات الياء والواو .

وتكون رابعةً وأوّلُ الحرف الهمزة أو الميم ، إلاّ أن يكون ثبتٌ أنهما من نفس الحرف . وذلك نحو : أفعى ومُوسى ، فالألف فيهما بمنزلتهما في مرمى ، فإذا لم يكن ثبتٌ فهي زائدةٌ أبدا ، وإنْ لم نشتق من الحروف شيئاً تَذهب فيه الألف. وانّما فُعِلَ هذا لكثرة تبيُّنها لك زائدة في الكلام كتبيُّن الهمزة أولاً وأكثر .

ويدخل عليكَ أن تزعم أن كُنابيلا بمنزلة قُذَعْمِيْل ، وأن مثل اللُّهابة إن لم يشتق منه ما تذهب فيه الألف كهِدَمْلةٍ . فإن قلتَ ذا قلتَ ما لا يقوله أحد . الا ترى أنهم لا يَصرفون : حبنطًى ، ولا نحوه في المعرفة أبداً وإن لم يشتقُّوا منه شيئاً تذهب فيه الألف ، لأنها عندهم بمنزلة الهمزة.

فأن قلتَ في نحو حَبَنطًى : ألِفه من نفس الحرف ، لأنه لم يشتق منه شيء تذهب فيه الألف . قيل: وكذلك سرادحٌ بمنزلة جِرْدَحل ، والباصَرُ والزامَجُ والرامك ، كجَعفَر.

فأما ما جاء مشتقا من نحو حَبنطًى وليست فيه ألف حَبنطًى ، فنحو معزًى ونحو ذِفرَى ولا تنوين فيها ، وعلقًى وتَترًى ، وحَلباةٍ ، وسِعلاةٍ لأنك تقول : حلَبْتُ واستَسعلتُ . وسائر موقعها زائدةً أكثر من ذا ، فهي كالهمزة أولا في أحمرَ وإربَع ونحوهما . وكإصليتٍ وأرْوَنانٍ ، وإنما هو من الصَّلت والرَّون . وإمخاض وإخلاب . وألَنْددٍ وإنّما هو من اللَّدَد . وأُسكوبٍ من السَّكب . فأشباه هذاونحو كأحمرَ وأربَعٍ .

وأمّا قَطَوطًى فمبنيَّة أنها فَعَوعلٌ ، لأنك تقول : قَطوانٌ فَتشتق منه ما يُذهِب الواو ويُثبت ما الألف بدلٌ منه .

وكذلك : ذَلَوْلَى ، لأنك تقول : اذْلَولَيْتُ ، وإنَّما هي افعَوْعَلتُ.

وكذلك شَجَوْجَى وإن لم يشتق منه ، لأنه ليس في الكلام فَعَوْلًى، وفيه فَعَوْعلٌ ، فتحمله على القياس . فهذا ثبتٌ .

فعلى هذا الوجه تجعل الألف من نفس الحرف كما جعلت المَراجلَ ميمها من نفس الحرف ، حيث قال ، العجاج :

بشِيَةٍ كِشَيِة المُمَرجَل(٥)

المُمَرْجَلُ : ضربٌ من ثياب الوَشِي.

وكذلك الياء وإن ألحق بها الحرف ببناء الأربعة ، لأنها أخت الألف في كثرة اللحاق زائدة . فكما جعلت ببنات الأربعة وآخره ألفٌ زائد الآخر نحو علقًى وإن لم تشتق منه شيئا تذهب فيه الألف ، كذلك تفعل بالياء لأنها أختها .

فما اشتق مما فيه الياء وألحق ببنات الأربعة فذهبتُ منه فنحو : ضَيْفَمٍ ، تقول : ضَغَمْتُ . ونحو هَيْنَغٍ ، تقول : هانغتُ . ومَيْلَع إنّما هي من مَلَعتُ . وحِذْيَم إنّما هي من حَذَمَتُ . فكما اشتقوا حَذام للمرأة اشتقوا حِذْيماً للرجل . والعِثْيَر إنّما هو من عَثَرْتُ.

وأمّا مالا يجيءُ على مثال الأربعة ولا الخمسة ، فهو بمنزلتة الذي يُشتقّ منه ما ليس فيه زيادة ، لأنك إذا قلت : حَماطةٌ ويَرْبُوعٌ كان هذا المثالُ بمنزلة قولك : رَبَعْتُ وحَمَطْتُ ، لأنه ليس في الكلام مثلُ سَبَطرٍ ولا مثل دَمْلُوجٍ .

فالياء كالألف في كثرة دخولها زائدة ، وفي أن إحدى الحركات منها ، فلمّا كانت كذلك ألحقتْ بها .

وكذلك ياءُ ضَوضَيْتُ ، لأن هذا موضعُ تضعيف بمنزلة صَلصلتُ ، كما أن الذين قالوا غَوغاء فصرفوا جعلوها بمنزلة صلصَالٍ.

قال الخليل : وعُدّ منها ياءَ دَهْدَيْتُ ، لأن الياء شبيهةٌ بالهاء في خفَّتها وخفائها . والدليل على ذلك قولهم : دَهْدَهْتُ ، فصارت الياء كالهاء .

وكذلك الواو إن ألحقتِ الحرفَ ببنات الأربعة والأربعة بالخمسة ، كم كانت الألف كذلك والياء .

فما ألحق ببنات الخمسة بالألف فنحو حَبَرْكًى على مثال سَفَرجل. وكذلك الواو كثرتها ككثرتهما ، ولأن إحدى الحركات منها . فكثرةٌ

تَبَيُّن هذه الحروف زائدةً في الأسماء والأفعال التي يشتقّون منها ما تذهب فيه بمنزلة الهمزة أوّلاً ، إلاّ أن يجئ ثبتٌ.

فما خلا هذه الحروف الثلاثة من الزوائد والهمزة والميم أوّلاً فإنه لا يُزاد إلاّ بثبت .

فمما يُبَيِّنُ لك أنّ التاء فيه زائدة التنْضُب ، لأنه ليس في الكلام على مثال جعفُرٍ ، وكذلك التتفُل والتُّتْفَل ، لأنهم قد قالوا التَّتفُل. وليس في الكلام على مثال جعفُرٍ ، فهذا بمنزلة ما اشتُقّ منه ما لا تاء فيه .

وكذلك تاء أُخْتٍ وبنتٍ وثِنتين وكلتا ، لأنهنّ لحقن للتأنيث وبُنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة . كما بُنيت سَنْبَتةُ بناء جَنْدَلة. واشتقاقهم منها ما لا زيادة فيه دليلٌ على الزيادة .

وكذلك تاء هَنْتٍ في الوصل ومَنتٍ، تريد : هَنَهْ ومَنَهْ . وكذلك التَّجفاف ، والتِّمثال ، والتِّلقاء ، لأنك تشتقُّ منهنّ ما تذهب فيه التاء.

وكذلك التَّنبيت والتمتين ، لأنهما من المَتْن والنَّبات . ولو لم تجد ما تذهب فيه التاء لعلمت أنها زائدة ، لأنه ليس في الكلام مثل قنديل.

ومثل ذلك : التُّنوُّط ، لأنه ليس في الكلام في الاسم والصفة على مثال فَعَلُّلٍ ، وهو من ناط يَنُوطُ . وكذلك التَّهبُّط ، لأنه من هَبَط . ولو لم تجد ناطَ وهَبَط لعرفت ذلك ، لأنه ليس في الكلام على مثال فَعَلُّلٍ. وكذلك التَّبُشّر لأنه من بشّرتُ . ولو لم تجد ذلك لعرفتَ أنه زائد، لأنه

ليس في الكلام على مثال فُعُلّلٍ . وكذلك : تَرْنَمُوتُ من الترنُّم . وإنّما دعاهم إلى أن لا يجعلوا التاء زائدة فيما جاءت فيه إلاّ بثبت . لأنها لم تكثر في الأسماء والصفة ككثرة الأحرف الثلاثة والهمزة والميم أوّلاً . وتعرف ذلك بأنك قد أحصيت كل ما جاءت فيه إلاّ القليل إن كان شذّ . فلمّا قلّت هذه الأشياء في هذه المواضع صارت بمنزلة الميم والهمزة رابعة . وإنما كثرتها في الأسماء للتأنيث إذا جمعتَ ، أو الواحدةِ التي الهاء فيها بدل من التاء إذا وقفت .

ولا تكون في الفعل ملحقة ببنات الأربعة . فكثرتها في الأسماء فيما ذكرتُ لك ، وفي الأفعال في افتَعلَ واستَفعَلَ وتَفاعَلَ وتَفَوعَلَ وتَفَعّلَ وتَفَعْول وتَفَعْيَلَ. وكثُرت في تَفَعّلٍ مصدرا، وفي تَفعالٍ وفي التفعيل ولا تكون إلاّ مصدرا.

وليس كثرتها في الأفعال والمصدر أوّلاً ، نحو : ترداد، وثانيةً، نحو استردادٍ ، وفي الأسماء للتأنيث، تجعل سوى ما ذكرت لك من الأسماء والصفة زائدة بغير ثبت ، لأنها لم تكثر فيهما في هذا المواضع ، فلو جعلت زائدة لجعلت تاءُ تُبَّع وتنبالةٍ وسُبْرُوتٍ وبَلتَع ونحو ذلك زائدة لكثرتها في هذه المواضع ، ولجعلت السين زائدة إذا كانت في مثل سَلجَمٍ لأنها قد كثرت في استَفعَلتُ ، ولجعلتَ الهمزه زائدة في كل موضع إذ كثرت أوّلا.

ألا ترى أنك لم تجعل الواو في ورَنْتَلٍ زائدة لأنها لا تزاد أولا ، ولا

الياء في يَسْتَعُورِ لانها تزاد أولا في الأربعة . فإنما تنظر إلى الحرف كيف يُزاد وفي أيِّ المواضع يكثر .

فأمّا الأحرف الثلاثة فإنهنّ يكثرن في كل موضع ، ولا يخلو منهن حرف أو من بعضهنّ ، إلاّ أنّ الواو لا تلحق أوّلا ولا الياء أوّلا فيما ذكرت لك. ثم ليس شيء من الزوائد يَعدِلُ كثرَتَهنّ في الكلام ، هنّ لكلّ مَدّ ، ومنهنّ كل حركة ، وهنّ في كلّ جميع . وبالياء الإضافة والتصغيرُ ، وبالألف التأنيثُ . وكثرتُهنّ في الكلام وتمكُّنهن فيه زوائد أفشى من أنْ يُحْصى ويُدْرَك ، فلمّا كنّ أخواتٍ وتقارَبْنَ هذا التقارب أُجْرِيْنَ مُجْرىً واحداً .

وكذلك النون وكثرتها في الانصراف ، وفي الفعل إذا أُكِّدت بالخفيفة والثقيلة ، وفي الجمع والتثنية . فهذه النونات لا يلزمنَ الحرف ، إمنا هنّ كتاء التأنيث وهاء التأنيث في الوقف . وتكثر في فِعلانٍ وفُعلان للجمع . فذا هاهنا بمنزلة ما جُمعِ بالتاء . فهذه في الكثرة نظائر ما ذكرت لك من التاء .

فالنون نحو التاء ، ولها خاصّتها في الفعل . ثم لا يكثر لزومها للواحداسما وصفة كلزوم ألف أحمرَ والميم أوّلاً . ويكثر فُعَلانٌ مصدراً، فإنّما هي كالتاء في تَفعِيل وتفعالٍ مصدرا.

وأما "فَعْلانُ فَعْلَى" فالنُون فيه بدلٌ كهمزة حمراء ، وليس بأصل نحو هاء التأنيث في الوقف ، ولا تجعلها زائدة فيما خلا ذا إلاّ بثبت

كما فعلت ذلك بالتاء . ولم تكثر في السم والصفة ككثرة الهمزة في أفعل وفي سائر الأبنية أوّلاً وفي الفعل . فهي والتّاء لا تعدلان الهمزة أولاً ولا الميم أوّلاً ، لأنّ الميم -زائدةً أوّلاً- لازمةٌ لكلّ اسم من الفعل المزيد ، وأنها لازمة لكل فعل في مَفعول ومُفْعَل ونحوهما ، فهي كالهمزة في الكثرة أولاً.

ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك أنك لو سميت رجلا نهشَلاأو نهْضَلا أو نَهْسراً صرفته ، ولم تجعله زائداً كالألف في أفْكَلٍ ، ولا كالياء يَرمَعٍ ، لأنها لم تمكن في الأبنية والأفعال كالهمزة أوّلا ، ولا كالياء وأختيها في الكلام ، لأنّهنّ أمهاتُ الزوائد . ولو جعلت نون نَهْشَلٍزائدة لجعلت نون جِعثِنٍ زائدة ، ونون عنتَرٍ زائدة ، وزَرنَبٍ. فهؤلاء من نفس الحرف كما أنّ تاء حَبْتَرٍ من نفس الحرف . فليس للتّاء والنون تَمكُّن الهمزة في الاسم والصفة والفعل أوّلاً ، ولاتمكُّن الميم أوّلاً.

ومِمّا جعلته زائداً بثَبَت : العَنْسَل ، لأنهم يريدون العَسُول .

والعَنْبَس ، لأنهم يريدون العَبُوس . ونونُ عَفَرْنىً ، لأنها من العَفْر ، أي ضرب الشيء بالأرض ، يقال للأسد عَفَرنًى.

ونونُ بُلَهْنِيةٍ ، لأنّ الحرف من الثلاثة كما تقول عَيْشٌ أبلَهُ . ونونُ فرسِنٍ لأنها من فَرَسْتُ.

والنون من جُندَب وعُنصَلٍ زائدة لأنه لا يجيء على مثال فُعْلَلٍ شيءٌ إلاّ وحرف الزيادة لازم له ، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه.

وكذلك الرَّعشَن ، لأنه من الارتعاش ، والضّيفَن ، لأنه من الضيف.

فأمّا الدُّهقان والشيَّطان فلا تجعلهما زائدتين فيهما ، لأنهما ليس عليهما ثَبَت . ألا ترى أنك تقول : تَشَيْطَنَ وتَدَهقَنَ ، وتُصرِّفهما .

فإنّما كثرتها فيما ذكرت لك في فِعْلانٍ وفُعلانٍ للجمع . فأمّا ما خلا ذلك في الأسماء ،الصفة فإنه قليل . وفي فَعَلانٍ ، وأكثر ذلك في المصادر ، فهي في المصدر والجمع كالتاء في الجمع والتفعيل . وفَعْلانُ بمنزلة التّفعال ثم تحتاج إلى الثَّبَت كما تحتاج التاء.

وإذا جاءك نحو أثْعُبانٍ وقَيْقبَانٍ فإنك لا تحتاج في هذا الى الاشتقاق لأنه لم يجيء آخره من نفس الحرف على هذا المثال . فإذا رأيت الشيء فيه من حروف الزوائد شيء ، ولم يكن على مثال ما آخِرُه من نفس الحرف فاجعله زائدا ، لأن ذلك بمنزلة اشتقاقك منه ما ليس فيه زائدة. فالنون فيما ذكرت لك نحو التاء .

وإمّا جُندُبٌ فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول جَدُبَ ، فكان هذا بمنزلة اشتقاقكمنه ما لا نون فيه وإنّما جعلت جُندَباً وعُنْصَلاً وخُنْفَساً نوناتهنّ زوائد لأن هذا مثال احرنْجم زائدة لأنه لا يكون إلاّ بحرف الزيادة ، كذلك جعلت النون في هذا زائدة .

وأعلم أنّ النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف ، كانت النون زائدة . وذلك نحو: جَحَنفَلٍ ، وشَرَنَبث ، وحَبَنْطًى،

وجَلَنْظًى ، ودَلَنظًى ، وسَرَنْدًى ، وقَلَنْسُوةٍ ، لأن هذه النون في موضع الزوائد ، وذلك نحو : ألف عذافرٍ ، و واو فَدَوْكَسٍ ، وياء سَمَيْدع . ألا ترى أن بنات الخمسة قليلة ، وما كان على خمسة أحرف وفيه النون الساكنةثالثة يكثر ككثرة عُذافر وسَرَومَطٍ وسَمَيدَع . فهذا يقّوي أنه من بنات الأربعة .

وقد بُيِّن تعاوُرُها والألف في الاسم في معنى واحد ، وذلك : قولهم رجلٌ شَرَنْبثٌ وشُرَابثٌ ، وجَرنْفَسٌ وجُرافسٌ ، فحذفوا النون كما حذفوا ألف عُلَبِطٍ . فهذا دليل .

فلمّا كانت هذه النون ساكنة في موضع الزوائد التي ذكرت وتكثر الأسماء بها ككثرتها بألف عُذافر ، جعلوها بمنزلتها . ألا ترى أنك لو حركتها لم تكثر الأسماء بها ، لأنها ليست كالألف والياء الساكنة . وإنّما جعلناها بمنزلتها حيث سكنت . ألا تراها متحرّكة تَقِلُّ بها الأسماء، كما قَلَّتْ بالواو في موضعها، ولا تجد الياء متحرّكة في موضعها . فهذه الحال لا تجعل النون فيها زائدة إلاّ باشتقاقٍ من الحروف ماليس فيه نون .

فأمّا إذا كانت ثانية فإنها لا تزاد إلاّ بثَبَتٍ . لقلّة الأسماء من هذا النحو ، لأنك لا تجد أمهات الزوائد في هذا الموضع ، مثل عَنْدَلِيب، لأنه لم يكثر في الأسماء هذا المثال ، ولأن أمهات الزوائد لا تقع ثانية في هذا المثال .

وأعلم أن ما ألحق ببنات الأربعة من الثلاثة فهو بمنزلة الأربعة في النون الساكنة الثالثة . وقد قالوا قَلَنْسُوة ، فهذه النون بمنزلة ألف عُفارِيةٍ وهُبارِيةٍ فكذلك كل شيء كانت هذه النون فيه ثالثة مما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة .وعُفارِيةُ تُلحق بعُذافِرةٍ.

فإن لم تستدل بهذا النحو من الاشتقاق إذا تقاربت المعاني دخل عليك أن تقول : أَوْلَقٌ من لفظٍ آخر ، وأن تقول : عَفَرْنَى وبُلَهْنَيَةٌ من لفظ آخر ، وإن العِرَضْنَى من لفظ آخر .

فأمّا "الميم" فإذا جاءت ليست في أول الكلام فإنها لا تزاد ألاّ بثبت لقلتها وهي غير أولى زائدةٌ. وقالوا : سُتْهُمٌ وزُرْقُمٌ ، يريدون الأزرق والأسْتَه .

وكذلك " الهمزة" لا تُزاد غير أُولَى إلاّ بثبت . فممّا ثبت أنها فيه زائدة قولهم : ضَهْيَأٌ ، لأنك تقول ضَهياءُ كما تقول عَمياءُ ، وجُرائِضٌ، لأنك تقول جِرواضٌ . وحُطائط هو الصغي) لأن الصغير محطوط. والضّهْيأ : شجرٌ ، وهي أيضا : التي لا تحيض . وقالوا أيضا : ضَهياءُ مثل عَمْياء .

وكلُّ حرفٍ من حروف الزوائد . كان في حرف فذهب في اشتقاق في ذلك المعنى من ذاك اللفظ فاجعلها زائدة . وكذلك ما هو بمنزلة الاشتقاق. فلو لم تفعل هذا لم تجعل نون سِرحان وهمزة جُرائضٍ وميم سُتْهُمٍ زائدة.

فعلى هذا النحو ما تزيده بثَبَت . فإن لم تفعل ذلك صرت لا تزيد شيئا منهنّ.

ومثل ذلك : شَمألٌ وشأمَلٌ ، تقول : شَمَلَتْ وشَمالٌ.

الزّيادةُ والتضعيفُ

اعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإن أحدهما زائد ، إلاّ أن يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مَدَدتُ . وذلك نحو : قَرْدَدٍ ، ومَهْدَدَ ، وقُعْدُدٍ ، وسُودَدٍ ، ورِمْدِدٍ ، وجُبُنٍّ، وخِدَبٍّ ، وسُلَّمٍ ، وحُمَّرٍ ، ودِنَّبٍ. وكذلك جميع ما كان من هذا النحو .

فقلت له (أي للخليل): لاأجعل إحداهما زائدة إلاّ باشتقاق منه ما لا تضعيف فيه ، أو أن يكون على مثال لا يكون عليه بنات الأربعة والخمسة . قال : فإنّه يدخل عليك أن تقول : إن الباء في الجُبَّاءِ بمنزلة الراء والطاء في قُرطاس . فإذا قلتَ هذا فقد قلتَ ما لايقوله أحد . فهذا المضاعفُ الزيادةُ منه فيما ذكرت لك كالألف رابعةً فيما مضى.

وقد تدخل الزّيادةُ بين الحرفين وذلك نحو : شِملال ، وزحليل ، وبُهلولٍ ، وعَثَوثَل ، وفِرنْدادٍ ، وعَقَنْقَل ، وخَفَيْفدٍ . فكما جعلتَ إحداهما زائدةً وليس بينهما شيء ، كذلك جعلتَ إحداهما زائدة وبينهما حرف.

وقد تَبَيَّن لك أنهم يفعلون ذلك في شِملال ، لأنهم يقولون : طِمِلٌ

وشِمِلّةٌ وفي شِمْلَيل وعقنقلٍ وعَثَوثل ، لأنك تقول : عِثْوَلٌ . فقد تَبَيَّن لك بهذا أن التضعيف ها هنا بمنزلته إذا لم يكن بينهما شيء كما صار ما لم يُفصل بينه بكثرةِ ما اشتُقَّ منه مما ليس فيه تضعيف ، بمنزلة ما فيه ألفٌ رابعة . وكذلك المضاعف في عَدَبَّس وقَفَعْدَدٍ ، وجميع هذا النحو في التضعيف.

فإذا رأيت الحرفين ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدتين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً . ولا تَكَلفنَّ أن تطلب ما اشتق منه بلا تضعيف فيه كما لا تكلفه في الأول الذي ضوعفت فيه الحرف. ألا ترى أنهّم ضاعفوا الفاء والعَين في "مَرْمَريس" كما ضاعفوا العين واللام ، لأنّ معناها المَراسة. وقالوا : الحُلّب والحِلِبْلاب .

تَمييز حروف الزيادة

فأمّا جعفرٌ فمن بنات الأربعة ، لا زيادة فيه ، لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه ، ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثَبَت ، وإنّما بنات الأربعة صِنفٌ لا زيادة فيه ، كما أن بنات الثلاثة صِنفٌ لا زيادة فيه.

وأمّا سَفَرجلٌ فمن بنات الخمسة ، وهو صنفٌ من الكلام ، وهو الثالث ، وقصّته كقصّة جعفرٍ . فالكلام لا زيادة فيه ولاحذف على هذه

الأصناف الثلاثة.

فمَن زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاء ، فهو ينبغي له أن يقول : إنه فَعْلَرٌ وفَعْفَلٌ ، وينبغي له إن جعل الأولى زائدة أن يقول جفْعلٌ ، وإن جعل الثاني أو الثالث أن يقول فَعْعَلٌ وفَعفلٌ . فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد ، وقال ما لا يقوله أحد . وينبغي له إن جعل الأولين زائدين أن يكون عنده فرَفْعَل . وإن جعل الحرفين الزائدين الزاي والدال قال فَعَزْدَل. فهذا قبيح لا يقوله أحد.

معرفة مواضع الزوائد

سألتُ(٦) الخليل ، فقلتُ: سُلَّمٌ أيَّتُهما الزوائدة؟ فقال : الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يَقعن ثَواني في فَوْعَل وفاعِل وفَيْعَل.

وقال في فَعلَل وفِعلٌ ونحوهما : الأولى هي الزائدة ، لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو : جَدْوَلٍ ، وعِثْيَرٍ ، وشَمأل.

وكذلك : عَدَبَّسٌ ونحوه ، جعل الأولى بمنزلة واو فَدَوكَسٍ وياء عَميثلٍ . وكذلك : قَفَعْدَدٌ ، جعل الأولى بمنزلة واو كَنَهْوَرٍ.

وأمّا الهُمَّقِع والزُّمَّلِق فبمنزلة العَدَبس « ، إحدى الميمَين زائدة.

وأمّا الهَمَّرِش فإنّما هي بمنزلة القَهْبَلس ، فالأولى نون ، يعني (أي الخليل) إحدى الميمين ، نون ملحقة بقَهبَلِس ، لأنك لا تجد في بنات

الأربعة على مثال فَعَّلِل.

وأمّ الهُمَّقِع فلا تجعل الأولى نُونا لأنّا لم نجد في بنات الخمسة على سُفْرَجِلٍ، فتقول: الأولى، لأنه ليس في بنات الخمسة مثال فُعْلَلِل. فلمّا لم يكن ذلك في الخمسة جعلنا الأولى ميماً على حالها حتى يجيء ما يخرجها من ذلك ويُبَيِّن أنّها غير ميم. كما أنك لاتجعل الأولى في غَطَمَّشٍ نونا إلاّ بثَبَت، فكذلك هذه، فهي عندنا بمنزله دُبَّخسٍ في بنات الأربعة.

يقول (أي الخليل): لَمّا لم يكن في بنات الخمسة على مثال سُفْرَجِلٍ لم تكن الأولى من الميمين اللتين في هُمّقِعٍ نُونا فتكون ملحقة بهذا البناء، لأنه ليس في الكلام، ولكنا نقول: هي ميم مُضَعَّفة، لأن العين وحدها لا تُلحق بناءً ببناء. ولا يُنْكَر تضعيف العين في بنات الثلاثة والأربعة والخمسة.

حين تكون الواو أوّلاً

وذلك نحو: وعَدَ يَعدُ، وَوَجِلَ يَوْجَلُ. وقد تَبَيَّنَ وجهُ "يَفْعَل" فيهما فيما مضى، وتركنا أشياء هاهنا لأنه قد تَبينَ اعتلاله فيما مضى وإعرابه.

اعلم أنّ هذه الواو إذا كانت مضمومة فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها، وإن شئت أبدلت الهمزة مكانها، وذلك نحو قولهم في وُلِدَ:

أُلِدَ ، وفي وجُوهٍ : أُجُوهٌ.

وإنّما كرهوا الواو حيث صارت فيهما ضمةٌ كما يكرهون الواوين فيهمزون نحو قَؤُولٍ ومَؤُونة . وأمّا الذين لم يهمزوا فإنهم تركوا الحرف على أصله ، كما يقولون قَوولٌ ، فلا يهمزون . ومع ذلك أن هذه الواو ضعيفة تُحذف وتُبدل ، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفا أجْلَدَ منها . ولَمّا كانوا يبدلونها وهي مفتوحة في مثل وَناة وأناةٍ ، كانوا في هذا أجدرَ أن يُبدوا حيث دخله ما يستثقلون ، فصار الإبدال فيه مُطَّرداً حيث كان البدلُ يدخل فيما هو أخفُّ منه.

وقالوا : وجَم وأجَم ، ووَنَاةٌ وأناةٌ . وقالوا أَحَدٌ وأصله وحَدٌ ، لأنه واحد ، فأبدلوا الهمزة لضعف الواو عِوضاً لما يدخلها من الحذف والبدل. وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ، ولكنّ ناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة ، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا الكسرة فيها ، كما استثقل في يَيْجَلُ وسَيِّدٍ وأشباه ذلك.

فمن ذلك قولهم : إسادةٌ وإعاءٌ . وسمعناهم ينشدون ، البيت لابن مقبل :

إلاّ الإفادةَ فاستَولَتْ رَكائبُنا عند الجَبابير بالبأساء والنِّعَمِ(٧)

وربَّما أبدلوا التاء مكان الواو نحو ما ذكرت لك إذا كانت أولا مضمومة ، لأن التاء حرف الزيادة والبدل ، كما أن الهمزة كذلك.

وليس إبدال التاء في هذا بمطّرِد . فمن ذلك قولهم : تُراثٌ ، وإنّما

هي من وَرِثَ ، كما أن أناةً من ونَيَتُ لأن المرأة تُجعل كَسُولاً . كما أن أحَداً من واحِدٍ ، وأجَم مِن وَجَم ، حيث قالوا : أجَم ، كذلك ،لأنهم قد أبدلوا الهمزة مكان الواو المفتوحة والمكسورة أوّلاً .

ومن ذلك التُخَمة لأنها من الوَخامة . والتُكَأة لأنها من تَوكَّأتُ. والتُكْلان لأنها من تَوكَّلتُ . والتُجاهُ من واجَهتُ.

وقد دخلتْ على المفتوحة كما دخلت الهمزةُ عليها ، وذلك قولهم : تَيقُورٌ. وزعم الخليل أنها من الوَقار ، كأنه حيث قال ، العجاج:

فإن يَكُنْ أمْسَى البِلَى تَيقُورِي(٨)

أراد : فإن يكن أمسى البلى وقَاري . وهو فَيْعُولٌ .

وإذا التقت الواوان أوّلا أبدلت الأولى همزة ، ولا يكون فيهما إلاّ ذلك ، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضّمّة فأبدلوا ، وكان ذلك مُطَّرداً إن شئت أبدلتَ وإن شئت لم تُبْدِل ، لم يجعلوا في الواوين إلاّ البدل ، لأنهما أثقل من الواو والضمة . فكما اطَّرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا.

وربما أبدلوا التاء إذا التقت الواوان ، كما أبدلوا التاء فيما مضى . وليس ذلك بمطَّرد ، ولم يكثر في هذا كما كثر في المضموم ، لأن الواو مفتوحة. فَشُبِّهت بواو وَحَدِ . فكما قَلَّتْ في هذه الواو وكانت قد تبدل منها ، كذلك قَلَّت في هذه الواو . وذلك قولهم : تَوْلَجٌ . وهي فَوْعَلٌ ، فأبدلوا التاء مكان الواو ، وفَوْعَل أولى بها من تَفْعَلٍ ، لأنك لا تكاد

تجد في الكلام تَفْعَلاً اسماً ، وفَوْعلٌ كثير.

ومنهم من يقول : دَوْلَج ، يريد تَولجٌ ، وهو المكان الذي تَلِجُ فيه.

وسألت الخليل عن فُعْلٍ من وأيتُ فقال : وُوْيٌ ، كُما ترى . فسألته عنها فيمن خفّف الهمز فقال : أوْيٌ ، كما ترى ، فأبدل من الواو همزة فقال : لا بد من الهمزة ، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف.

فأمّا قصة الياء والواو فستبين في موضعها إن شاء الله . وكذلك هي من وألتُ.

ما تلزمه التاء من هذه الواوات

وذلك في الافتعال وذلك قولك : مُتّقِدٌ، ومُتَّعِدٌ، واتَّعَدَ، واتّقَدَ، واتَّهَموا، وفي الاتّعاد والاتّقاد ، مِنْ قِبَلِ أنّ هذه الواو تضعف ها هنا، فتُبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء . فلمّا كانت هذه الأشياء تكنُفُها مع الضعف الذي ذكرت لك ، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واو ، في لزوم البدل لما اجتمع فيها ، فأبدلوا حرفاً أجلد منها لايزول . وهذا كان أخفَّ عليهم.

وأمّا ناسٌ من العرب فانهم جعلوها بمنزلة واو قال ، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلّة ، فقالوا : إيْتَعَدَ كما قالوا قيل، وقالوا: ياتَعِدُ ، كما قالوا :"قال"، وقالوا : مُوْتَعِدٌ كما قالوا "قُوْلَ".

وقد أبدلت في أفْعَلْتُ ، وذلك قليل غير مُطَّرِد ، مِنْ قِبلِ أنّ الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها في جميع تصرُّفها، فهي أقوى من افْتَعَلَ .

فمن ذلك قولهم : أتْخَمَه ، وضربه حتى أتْكأه ، وأتْلَجَه يريد أوْلَجَه، وأتْهَم لأنه من التَّوَهُّم ، ودعاهم إلى ما دعاهم إليه في تَيقُور ، لأنها تلك الواو التي تضعف ، فأبدلوا أجلد منها ، ومع هذا أنها تقع في يُفْعِلُ ويُفْعَلُ بعد ضمة.

فأمّا التَّقِيَّة فبمنزلة التَّيقُور ، وهو أتقاهما فيّ ، كذلك . والتُّقَى كذلك.

ما تقلب فيه الواو ياء

إذا سكنت وقبلها كسرة ، فمِن ذلك قولهم : الميزان ، والميعاد، وإنّما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لَيّةٍ وسَيّدٍ ونحوهما ، وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنّه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فُعِل ، ولا يكون ذلك لازما في غير الأول أيضا أن يدُركه الإعراب ، نحو قولك : فَخِذٌ كما ترى وأشباهه.

وترك الواو في مِوْزانٍ أثقل ، مِنْ قِبَلِ أنه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ . ألا ترى أنك إذا قلت وتِدٌ قَوِي البيان للحركة ، فإذا

أسكنتَ التاء لم يكن إلاّ الإدغام ، لأنه ليس بينهما حاجزٌ ، فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تَدَانَى في المخارج ، لكثرة استعمالهم إيّاهما ، وأنهما لا تخلو الحروف منهما ومن الألف ، أو بعضهنّ.

فكان العملُ من وجه واحد أخفُّ عليهم ، كما أن رفعَ اللسان من موضع واحد أخفُّ عليهم في الإدغام.

كما أنهم إذا أدْنَوا الحرفَ من الحرف كان أخفَّ عليهم ، نحو قولهم : ازدْان ، واصطبَر ، فهذه قصة الواو والياء.

فإذا كانتا ساكنتين وقبلهما فتحةٌ مثل مَوْعِدٍ ومَوْقفٍ ، لم تُقلب ألفاً لخفة الفتحة والألف عليهم . ألا تراهم يفرون إليها.

وتُحذفان في مواضع وتثبت الألف . وإنّما خفَّت الألف هذه الخفَّة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ، ولا تحرَّك أبداً ، فإنما هي بمنزلة النَّفس ، فمِنْ ثَمّ لم تثقل ثقِلَ الواو عليهم ولا الياء ، لما ذكرت لك من خفة مَؤُنَتِها.

وإذا قلت مِوَدٌ ثَبتت الواو ، لأنها تحركت فقويت ، ولم تقوَ الكسرة قوة الياء في ميت ونحوها.

وتقول في فَوْعَلٍ من وعَدتُ : أَوْعَدُ ، لأنهما واوان التقتا في أول الكلمة.وتقول : في فَيْعُولٍ : وَيْعُوْدٌ ، لأنّه لم يلتقِ واوان ، ولم تغيّرها الياء لأنّها متحرّكة ، وإنّما هي بمنزلة واو وَيْحٍ ووَيل.

وتقول في "أفْعُول" : أوْعُودٌ ، ويَفْعُولٍ : يَوْعُودٌ ، ولا تغيّر الواو كما

لا تغيَّر يومٌ.

وتقول في تَفْعِلَةٍ من وعَدتُ، ويَفْعِل إذا كانا اسمين ولم يكونا من الفعل:تَوْعِدَةٌ ويَوْعِدُ ، كما تقول في المَوضع والمَورِكة.

وإنّما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم ، ولم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل ، ولم تحذف من موَعِدٍ لأنه ليس فيه من العلّة ما في يَعِدُ ، ولأنها اسم. ويدلك على أن الواو تثبت قولهم: تَودِيةٌ ، وتَوسِعةٌ ، وتضوصِية .

فأمّا فِعْلَةٌ إذا كانت مصدرا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لأنّ الكسر يُستثقل في الواو ، فاطَّرد ذلك في المصدر ، تضارع الفعل كثيراً في قِيْلك : سَقياً ، وأشباه ذلك .

فإذا لم تكن الهاء فلا حذفَ ، لأنه ليس عِوض .

وقد أتموا فقالوا : وجهةٌ ، في جهة . وإنّما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يُفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة ، فبذلك شُبِّهت .

فأمّا في الأسماء فتثبت ، قالوا : وِلْدةٌ ، وقالوا : لِدَةٌ كما حذفوا عِدَةً.

وإنّما جاز فيما كان من المصادر مكسورَ الواو إذا كان "فِعلَةً" لأنه بعدد يَفْعِلُ ووزَنِه ، فيُلقون حركة الفاء على العين كما يفعلون ذلك في الهمزة إذا حذفت بعد ساكن .

فإن بَنيتَ اسماً من وَعَد على فِعْلَةٍ : قلت وِعْدةٌ ، وإن بنيت مصدرا قلت عِدةٌ.

حين تكون الياء أوّلاً

وذلك نحو قولهم: يَسَرَ يَيْسِرُ، ويَئِسَ يَيْئَسُ، ويَعَرَ يَيْعَرُ(يعَرت المعزى: صاحت)، ويَلَّ يَيَلُّ من الأيَلّ في الأسنان وهو انثناءُ الأسنان إلى داخل الفم.

واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يُفعل بها ما يُفعل بالواو، لأنها كياءٍ بعدها واوٌ، نحو: حَيُودٍ ويَوْمٍ وأشباه ذلك، وذاك لأن الياء أخفُّ من الواو عندهم. ألا تراها أغلب على الواو من الواو عليها، وهي أشبه بالألف، فكأنها واو قبلها ألف، نحو: عاوَدَ، وطاولَ، وذلك قولهم: يُئِسَ ويُبِسَ.

ويدلّك على أنّ الياء أخفُّ عليهم من الواو أنهم يقولون: ييئِسُ وييْبسُ، فلا يحذفون موضع الفاء كما حذفوا يَعِدُ. وكذلك فَواعِلُ تقول: يَوابِسُ.

فإن أسكنتها وقبلها ضمةٌ قلبتها واوا كما قلبتَ الواوَ ياءً في ميزان، وذلك نحو: مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ومُوئِسٍ ومُوبِسٍ.

والياء توافق الواو في افتَعَلَ في أنّك تقلب الياء تاء في افتعل من اليُبْس، تقول: اتَّبَسَ ومُتَّبسٌ ويَتَّبِسُ، لأنها قد تقلب تاء، ولأنها قد تضعف هاهنا فتُقلب واواً لو جاؤوا بها على الأصل في مُفتَعِلٍ وافْتَعِلَ وهي في موضع الواو، وهي أختها في الاعتلال، فأبدلوا مكانها حرفا

هو أجلد منها ، حيث كانت فاء وكانت أختها فيما ذكرت لك، فشبّهوها بها .

فأمّا أفعَلَ فإنّها تَسلم ، لأن الواو تَسلم في أفعَلَ وأشباهه ، إلاّ أن يشذّ الحرف .

وسألته(٩) عن : ياتَيِسُ ، فقال: اعلمْ أنّهم جعلوها بمنزلتها إذ صارت بمنزلتها في التّاء ، فليست تطّرد العلة إلاّ فيما ذكرت لك، إلاّ أن يشذّ حرف ، قالوا : يَبِسَ يابَسُ ، كما قالوا يَئِسَ يَئِسُ ، فشبهوها بـ "يَعِدُ".

حين تكون الواو والياء ثانيا

اعلم أنَّ فَعَلْتُ وفَعُلْتُ وفَعِلْتُ منهما معتلّة كما تعتلّ ياء يرمى و واو يغزو. وإنّما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام ، وأنّه ليس يُعَرَّى منهما ومن الألف أو من بعضهن . فلمّا اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين ، مُحَوَّلة على الفاء ،وكرهوا أن يُقِروّا حركة الأصل حيث اعتلّت العين، كما أن يَفْعَلُ من غَزَوْتُ لا تكون حركة عينه إلاّ من الواو ، وكما أن"يَفْعَلُ" من رَمَيتُ لا تكون حركة عينه إلا من الياء حيث اعتلّت، فكذلك هذه الحروف حيث اعتلت جُعلت حركتُهنّ على ما قبلهنّ، كما

جعلت من الواو والياء حركة ما قبلها ، لئلا تكون في الاعتلال على حالها إذا لم تعتلّ . ألا ترى أنك تقول : خِفتُ وهِبتُ ، فَعْلْتُ ، فألقوا حركتها على الياء وأذهبوا حركة الفاء ، فجعلوا حركتَها الحركةَ التي كانت في المعتل على حال الصحيح.

وأمّا قُلْتُ فأصلُها فَعُلْتُ معتلَّة من فَعَلْتُ ، وإنّما حُوّلت إلى فَعُلْتُ ليغيّروا حركة الفاء إذا هي ألقِيَ عليها حركة العين غير متغيِّرة عن حالها لو لم تعتلّ ، فلذلك حوّلوها إلى فَعُلْت فجُعِلَت معتلّة منها. وكانت فَعُلتُ أولى بفَعَلْتُ من الواو من فَعلتُ لأنهم حيث جعلوها معتلّة محوّلة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به ، كما أنّ يَغزُو حيث اعتلّ لزمه يَفْعُلُ ، وجُعل حركةُ ما قبل الواو من الواو ، فكذلك جعلت حركةَ هذا الحرف منه .

ويدلّك على أن أصله فَعَلتُ إنه ليس في الكلام فَعُلْتُه . ونظيره في الاعتلال من مُحَوَّل إليه : يَعِدُ ويَزِنُ . وقد بُيِّنَ ذلك .

فأمَ طُلْتُ فإنها فَعُلت ،لأنك تقول طويل وطُوال ، كما قلت قَبُح وقبيح ، لا يكون طُلته كما لا يكون فَعُلته في شيء ، واعتلّت كما اعتلت خِفت وهبت.

وأمّا بِعْت فإنها معتلَّة من فَعلتْ تَفْعَل ، ولو لم يحوّلوها إلى فَعِلت

لكان حال الفاءُ كحال قُلت ، وجعلوا فَعِلت أولى بها كما أنّ ״يفعل״ من رمَيْتُ حيث كانت حركة العين محوّلة من يفعِل ويفعُل إلى أحدهما ، كان الذي من الياء أولى بها.

وكذلك ״زِدتُ״ كانت الكسرة أولى بها ، كما كانت الضمّة أولى بالواو في قُلت .

وليس في بنات الياء فَعُلْتُ ، كما أنه ليس في باب رميت فَعُلتُ ، وذلك لأن الياء أخفُّ عليهم من الواو وأكثر تحويلا للواو من الواو لها، وكرهوا أن ينقلواالخفيف إلى ما يستثقلون.

ودخلت״فَعِلتُ״ على بنات الواو كما دخلت في باب غَزوت في قوله شَقِيتُ وغَبِيت لأنها نُقلت من الأثقل إلى الأخفّ ، ولو قلت فَعُلت في الياء لكنت مُخْرِجاً الأخفَّ إلى الأثقل ، ولو قلت في باب زِدت فَعُلتُ فقلت : زُدْتَ تَزود ، كما أنك لو قلتها من رَمَيت لكانت رَمُوَ يَرْمُو ، فتضم الزاي كما كسرت الخاء في خِفت . وتقول : تَزود كما تقول : مُوقِن

لأنها ساكنه قبلها ضمة.

وقالوا : وَجَد يَجُدُ ، ولم يقولوا في يَفعُل يَوجُد ، وهو القياس ، ليعلموا أنّ أصله يَجِد .

وإذا قلت يفعُل من بِعت قلت يَبيع ، ألزموه يفعِل حيث كان محولا من فَعَلت ، ليجري مجرى ما حوّل إلى فَعُلت ، وصار يفعل لهذا لازماً، إذ كان في كلامهم فعِلَ يَفْعِل في غير المعتلّ ، فكما وافقه في تغييره

الفاء كذلك وافقه في الفعل .

وأمّا يَفْعَل من خِفْت وهِبتُ . فإنه يَخاف ويَهاب ، لأن فَعِل يلزمه يفعَل ، وإنّما خالفَتا يزيد ويبيع لأنهما لم تعتلاّ محوَّلتين ، وإنّما اعتلتا من بنائهما الذي هو لهما في الأصل ، فكما اعتلَّتا في فَعَلت من البناء الذي هو لهما في الأصل ، كذلك اعتلتا في "يَفْعل" منه.

وإذا قلت فُعِل من هذه الأشياء كسرتَ الفاء وحَوَّلت عليها حركة العين كما فعلتَ ذلك في "فَعِلت"لتغيّر حركة الأصل لو لم تعتلّ ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال . وذلك قولك : خِيفَ، وبيع ، وهب ، وقِيل.

وبعضُ مَن يضمّ يقول : بُوع وقُول وخُوف وهُوب ، يُتبع الياء ما قبلها كما قال مُوقن.

وهذه اللغات دواخلُ على قِيلَ وبِيعَ وخِيفَ وهُوب ، والأصل الكسر كما يُكسر في فَعِلتُ.

فإذا قلت فَعَل صارت العين تابعة ، وذلك قولك : باع ، وخاف، وهاب وقال . ولو لم تُجعل تابعةً لالتبس "فَعَل" من باع وخاف وهاب بـ"فُعِل" ، فأتبعوهنّ: قال . حيث أتبعوا العين الفاء في أخواتهنّ ليَستوِيْنَ، وكرهوا أن يساوَى "فُعِل" في حالٍ ، إذ كان بعضهم يقول :قد قُول ذاك . فاجتمع فيها هذا وأنهم شبّهوها بأخواتها حيث أتبعوا العين فيهنّ ما قبلهنّ . فكما اتّفقن في التغيير كذلك اتّفقن في الإلحاق.

فهؤلاء الحركات مردودة إلى الأصل وما بعدهنّ توابع لهنّ كما يتبعن إذا أسكنَ الكسرة والضمة في قولهم : قد قيل وقد قُول.

فإذا قلت فُعِلت أو فُعِلن أو فُعِلنا من الأشياء ، ففيها لغات:

أمّا من قال قد بِيعَ وزِينَ وهِيب وخِيف ، فإنه يقول : خِفْنا وَبِعنا ، وخِفْنَ وبِعنَ ، وَهِبْتَ ، يدع الكسرةَ على حالها ويحذف الياء ، لأنه التقى ساكنان.

وأمّا من ضمّ بإشمام إذا فُعِل فإنه يقول : قدْ بِعُنّا وقد رِعُـنَ وقد زُدت . وكذلك جميع هذا يُميل الفاءَ ليعُلم أنّ الياء قد حُذفت فيَضُـمّ، وأمال كما ضمّوا وبعدها الياء ، لأنه أبْيَنُ لفُعلَ.

وأمّا الذين يقولون بُوعَ وقُولَ وخُوف وهُوب فإنهم يقولون بُعنا وخُفنا وهُبنا وزُدنا ، لا يزيدون على الضّمّ والحذف ، كما لم يَزد الذين قالوا رعنْ وبعنْ على الكسر واحذف .

وأمّا مِتَّ تموت فإنّما اعتلّت من فَعِل يفْعل ، ولم تحوَّل كما يحول قُلت وزُدت . ونظيرها من الصحيح فَضِل يفضُلُ.

وكذلك كُدتَ تَكاد اعتلّت من فَعِل يَفعَل ، وهي نظيره مِتَّ في أنّها شاذة ولم يجيئا على ما كثُر واطّرد من فَعُلَ وفَعِلَ . وأمّا لَيسَ فإنها مُسْكَنة من نحو قوله : صَيِدَ ، كما قالوا عَلْمَ ذاك ، في : عَلِمَ ذاك ، فلم يجعلوا اعتلالها إلاّ لزوم الإسكان ، إذ كثرت في كلامهم.

ولم يغيِّروا حركة الفاء ، وإنما فعلوا ذلك بها حيث لم تكن فيها

يَفْعَلُ وفيما مضى من الفعل (أي كونها جامدة)، نحو قولك: قد كانَ ثُمَّ ذَهَبَ، ولا يكون منها فاعلٌ ولا مصدرٌ ولا اشتقاقٌ، فلمّا لم تَصَرَّف تَصرُّف إخواتها جُعلت بمنزلة ما ليس من الفعل نحو لَيتَ، لأنها ضارعتها، ففُعل بها ما فُعل بما هو بمنزلة الفعل وليس منه.

وأمّا قولهم: عَوِرَ يَعْوَرُ، وحَوِلَ يَحْوَلُ، وصَيِدَ فإنّما جاؤوا بِهِنَّ على الأصل لأنه في معنى مالا بدَّ له من أن يخرج على الأصل نحو: اعوَرَرْتُ، واحْوَلَلتُ، وابْيَضَضتُ، واسْوَدَدْتُ، فلمّا كنّ في معنى ما لا بدَّ له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحرَّكْنَ. فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلّت، ولكنها بُنيت على الأصل إذ كان الامر على هذا.

ومثل ذلك قولهم: اجتَوَرُوا، واعتَونَوا، حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ولا تعتلُّ فيه، وذلك قولهم: تَعاونُوا، وتَجاوَروا. وأمّا طاحَ يَطيحُ وتاه يتَيهُ فإنّهما فَعِلَ يَفعِلُ بمنزلة حَسِبَ يَحسِبُ. وهي من الواو، ويدلك على ذلك ،طَوَّحْتُ وتَوَّهتُ، وهو أطوَحُ منه وأتْوَهُ منه، فإنّماهي فَعِلَ يَفعِلُ من الواو كما كانت منه فَعِلَ يَفْعَلُ. ومِنْ فَعِلَ يَفعِل اعتلّتا. ومن قال طيَّحتُ وتيَّهتُ فقد جاء بها على باعَ يَبِيعُ مُستقيمةً. وإنّما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرتُ لك من كثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أدْخِلَتِ الضَّمّةُ على الياء والواو والكسرةُعليهما في فَعُلْتُ وفعِلْتُ ويَفعُل ويَفعِل، ففرّوا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذفُ والإسكان أخف عليهم.

الحروف الزوائد تلحق الأفعال الثّلاثيّة المعتلة

فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكنا في الأصل ولم يكن ألفا ولا واواً ولا ياء فإنك تسكن المعتلّ وتحولّ حركته على الساكن. وذلك مطّرد في كلامهم .

وإنّما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتلّ وما قبلها إذا لحق لحرف الزيادة ، كما اعتل ولا زيادة فيه . ولم يجعلوه معتلا من محول إليه كراهية أن يُحوَّل إلى ما ليس من كلامهم . ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لا ستُغنيَ بذا لأن ما قبل المعتلّ قد تغيّر عن حاله في الأصل كتغير قُلتُ ونحوه ، وذلك : أجادَ ، وأقالَ ، وأبانَ ، وأخاف ، واستراثَ، واستعاذَ .

ولا يعتلّ في فاعَلتُ لأنهم لو أسكنوا حذفوا الألف والواو والياء في فاعَلتُ ، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادةَ فيه من باب قُلتُ وبعت ، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباسَ.

وكذلك تَفاعلْتُ لأنك لو أسكنت الواو والياء حذفت الحرفين.

وكذلك فَعّلْتُ وتَفعّلتُ ، وذلك قولهم : قاوَلْتُ وتَقاوَلْنا ، وعَوّذتُ وتَعَوَّذتُ ، وزَيَّلْت وزايلتُ ، وبايَعْتُ وتَبايَعنا ، وزَيَّنتُ وتَزَيَّنْتُ.

وفي تَفَاعَلتَ وتَفَعَّلتُ مع ما ذكرت أنه لم يكن ليعتلَّ كما لم يعتلّ وفي تَفَاعَلْتُ وفعّلْتُ لأن التاء زيدت عليهما.

وقد جاءت حروفٌ على الأصل غير معتلّة مما أسكن ما قبله فيما ذكرتُ لك قبل هذا ، شبَّهوه بفاعتُ إذ كان ماقبله ساكناً ، كما يسكن ما قبل واوِ فاعلتُ . وليس هذا بمطَّرد ، كما أنّ بدل التاء في باب أولجت ليس بمطَّرد ، وذلك نحو قولهم : أجودت ، وأطولت ، واستحوذ ، واستروح ، وأطْيَبَ الشّيءَ أي وجدَه طيّباً ، وأخليت ، وأغليت ، وأغميت ، واسْتغْيَل.

فكلّ هذا فيه اللغة المطّردة ، إلاّ أنا لم نسمعهم قالوا إلاّ استروح إليه ، وأغْيَلَت ، واستحوذ ، بيَّنوا في هذه الأحرف كما بيّنوا في فاعلْتُ، فجعلوها بمنزلتها في أنّها لا تتغيَّر ، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتلُّ فيه نحو : اجْتَوَروا ، إذ توهَّموا تفاعلوا.

ولو قال لك قائل : ابن لي من الجوار افْتَعلوا لقلتَ فيها اجتارُوا ، إلاّأن يقول ابْنِه على معنى تَفاعَلوا فتقول : اجْتَوروُا ، وكذلك اجتَوزُوا، ولا يُنكَر أن يجعلوها معتلّة في هذا الذي استثنينا ، لأن الاعتلال هو الكثير المطَّرد.

وإذا كان الحرف قبل المعتلّ متحركا في الأصل لم يغيّروا ، ولم يعتلّ الحرف من محوَّل إليه ، كراهية أن يحوَّل الى ما ليس من كلامهم. وذلك نحو :اختارَ ، واعتادَ ، وانقاسَ . جعلوها تابعة حيث اعتلّت وأُسكنت كما جعلوها في قالَ وباعَ ، لأنهم لم يغيّروا حركة الأصل كما لم يغيّروها في قال وباعَ، وجعلوا هذه الأحرف معتلّة كما اعتلّت ولا

زيادة فيها.

وإذا قلت أفْتُعِلَ و أنْفُعِلَ قلت : أخْتِيرُوا رانْقِيدَ ، فَتعتلّ من أفْتُعِل، فتُحَوَّل الكسرة على التاء كما قلت ذلك في قيلَ ، فُتجرَى تِيرَ وقِيْدَ مجرى قيل وبيع في كل شيء.

وأمّا قولهم : اجتَوَرُوا ، واعتوَنوا ، وازدَوَجُوا ، واعتَوَرُوا ، فإنها إنما تَثبت لأنّ هذه الأحرف في معنى تَفاعَلوا .

ألا ترى أنك تقول : تَعاوَنُوا ، وتَجاوَرُوا ، وتَزاوَجوا . فالمعنى في هذا وتَفاعَلوا سواء .

فلمّا كان معناها معنى ما تلزمه الواو على الأصل أثبتوا الواو ، كما قالوا :عَوِرَ ، إذ كان في معنى فِعْلٍ يصحُّ على الأصل. وكذلك: احْتَوَشُوا واهْتَوشُوا ، وإنْ لم يقولوا تفاعلوا فيستعملوه ، لأنّه قد يشرك في هذا المعنى ما يصحّ ، كما قالوا صَيِدَ لأنه قد يشركه ما يصحُّ، والمعنى واحد.

فهما يعتوران باب "افعلّ" في هذا النحو كسَوِدَ واسْوَدَدْتُ، وثَوِلْتُ واثْوَلَلْتُ ، وابيَضَضْتُ.

فإذا لم تعتلّ الواو في هذا ولا الياء نحو عَوِرْتُ وصَيِدْتُ فإن الواو والياء لا تعتلان إذا لحق الأفعال الزيادة وتصرَّفت ، لأن الواو بمنزلة واو شَوَيت ، والياء بمنزلة ياء حَيِيت ، ألا ترى أنك تقول : ألا أعوَرَ اللّهُ عينه ، إذا أردت أفعَلتُ من عَوِرْت ، وأصْيَدَ اللّهُ بَعيرَه .

حروف البدل

وهي في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد. وعِدَّتُها ثمانية أحرف من الحروف الأولى ، وثلاثة من غيرها.

فـ "الهمزة" تُبدل من الياء والواو إذا كانتا لامَين في قضاء وشَقاءٍ ونحوهما، وإذا كانت الواو عَيناً في أدْؤُر وأنؤُر والنُّؤُورِ ونحو ذلك، وإذا كانت فاءً نحو : أجُوهٍ ، وإسادةٍ ، وأُعِدَ أي وُعِدَ.

والألف تكون بدلا من الياء والواو إذا كانتا لامَين في رَمَى وغَزَا ونحوهما. وإذا كانتا عَيْنَينِ في قال وباعَ ، والعابِ (أي العَيب) والماءِ ونحوهنّ. وإذا كانت الواو فاءً في ياجَلُ ونحوه . والتنوين في النصب تكون بدلا منه في الوقف والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحا، نحو: رأيتُ زيداً ، واضْرِبا.

وأمّا "الهاء" فتكون بدلاً من التاء التي يؤنَّث بها الاسم في الوقف، كقولك : هذه طَلحَهْ . وقد أُبدلت من الهمزة في هَرَقْتُ ، وهَمَرْتُ، وهَرَحْتُ الفَرَسَ ، تريد أرَحتُ . وأُبدلت من الياء في "هذه" . وذلك في كلامهم قليل "و" يقال : إيّاك وهِيَّاك . كما أنّ تبيين الحركة بالألف قليل، إنّما جاء في : أنا وحَيَّهَلا.

وأمّا "الياء" فتُبدل مكان الواو فاءً وعيناً ، نحو قيل وميزان. ومكان الواو والألف في النّصب والجرّ في مُسْلِمينَ ومُسْلِمَيْنِ . ومن

الواو والألف إذا حُقِّرت أو جُمِعت في بَهاليلَ وقَراطِيس. وبُهَيْلِيل وقُرَيْطِيس ونحوهما من الكلام . وتُبدل إذا كانت الواو عيناً نحو : لَيَّةٍ.

وتُبدلُ في الوقف من الألف في لغة من يقول : أفْعَى وحُبلى .

وتُبدل من الهمزة ، ومن الواو وهي عينٌ في سَيِّدٍ ونحوه.

وقد تُبدل من مكان الحرف المُدغم نحو قيراط . ألا تراهم قالوا: قُرَيرِطٌ.

ودِينارٍ ، ألا تراهم قالوا دُنَيْنِيرٌ.

وتُبدل من الواو إذا كانت فاءً في يَيْجَلُ ونحوه.

وتُبدل من الواو لاماً في قُصْياً ودُنيا ونحوهما.

وتُبدل مكان الواو في غارٍ ونحوه.

وتُبدل مكانها في شَقِيتُ وغَبيتُ ونحوهما.

وأمّا "التاء" فتُبدل مكان الواو فاءً في اتَّعَدَ ، واتَّهَمَ ، واتَّلَجَ وتراث، وتُجاه، ونحو ذلك . ومن الياء في افتَعَلتُ من يَئِستُ ونحوها. وقد أُبدلت من الدال والسين في "سِتٌّ" ، وهذا قليل . ومن الياء إذا كانت لاماً في أسْنَتُوا . وذلك قليل.

وأمّا "الدال" فتُبدل من التاء في افتَعَلَ إذا كانت بعد الزاي في ازدَجَرَ ونحوهما.

و"الطاءُ" منها في افتَعَلَ إذا كانت بعد الضاد في افتَعَلَ ، نحو اضطَهَدَ.

وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبَرَ . وبعد الظاء في هذا. وقد أبدلت الطاءُ من التاءِ في فعلتُ إذا كانت بعد هذه الحروف ، وهي لغة لتميمٍ ، قالوا : فَحَصْطَ برجلك وحِصْطَ ، يريدون حِصْتَ وفَحصتَ. والطاء كالصاد فيما ذكرنا.

وقالوا : فُزْدُ ، يريدون . فُزتُ كما قالوا : فَحصْطُ.

و"الذال" إذا كانت بعدها التاءُ في هذا الباب بمنزلة الزاي.

ولم نذكر ما يدخل في الحرف لأنه بمنزلة ما يدخل في الحرف وهو من موضعه ، يعنى مثل قُدتُ حيث تُدغِم الدال ، لأنها بمنزلة تاء أُدخلت على تاء.

و"الميم" تكون بدلا من النون في عَنْبَرٍ وشَنْباء ونحوهما ، إذا سكنت وبعدها باءٌ . وقد أُبدلت من الواو في فم وذلك قليل ، كما أن بدل الهمزة من الهاء بعد الألف من ماء ونحوه قليل ، أبدلوا الميم منها إذ كانت من حروف الزيادة ، كما أبدلوا التاء من الواو وأبدلوا الهمزة منها، لأنها تُشبِه الياء . وأبدلوا الجيم من الياء المشدّدة في الوقف نحو عَلجٌ وعَوفجٌ ، يريدون : عَليٌّ وعَوْفِيٌّ.

و"النون" تكون بدلاً من الهمزة في فَعلانٍ فَعلَى ، وقد بُيِّن ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف ، كما أن الهمزة بدلٌ من ألف حَمْرَى. وقد أبدلوا اللام من النون ، وذلك قليل جداً ، قالوا : أُصيْلالٌ ، وإنّما هو أُصيْلانٌ.

وأمّا "الواو" فتُبدل مكان الياء إذا كانت فاءً في مُوقنٍ ومُوسِرٍ

ونحوهما. وتبدل مكان الياء في عَمٍ إذا أضفت ، نحو عَمَوِيٌّ ، وفي رَحًى: رَحَوِيٌّ . وتُبدل مكان الهمزة. وتبدل مكان الياء إذا كانت لاما في شَرْوَى وتَقْوَى ونحوهما . وإذا كانت عيناً في كُوسَى وطُوبَى ونحوهما. وتُبدل مكان الألف في الوقف وذلك قول بعضهم : أفْعَوْ وحُبْلَو ، كما جعل بعضهم مكانها الياء . وبعض العرب يجعل الواو والياء ثابتتين في الوصل والوقف.

وتكون بدلاً من الألف في ضُورِب وتُضُورِبَ ونحوهما . ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضُوَيْرِبٌ ودُوَينِقٌ في ضارِبٍ ودانِقٍ ، وضَوارِبُ ودَوانِقُ إذا جمعت ضاربة ودِانَقاً.

وتكون بدلاً من ألف التأنيث الممدودة إذا أضفتَ أو ثَنَّيت ، وذلك قولك: حَمْراوان وحَمْراوِيٌّ.

وتُبدل مكان الياء في فُتُوٌّ وفِتْوةٍ ، تريد جمع الفتيان ، وذلك قليل. كما أبدلوا الياء مكان الواو في عُتِيٌّ وعُصِيٌّ ونحوهما.

وتُبدل مكان الهمزة المبدلة من الياء والواو في التثنية والإضافة. وقد بُيِّن ذلك في التثنية ، وهو كِساوان وعَطاوِيٌّ.

والفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهنّ يلحقن الحرف ليُوصل إلى التكلم به . والبناءُ هو الساكن الذي لا زيادة فيه . فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء ، والضّمّة من الواو . فكلّ واحدة شيءٌ مما ذكر.

****

حروف الاستثناء وعملها

فحرفُ الاستثناء إلا . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فـ"غَيْرُ"، وسِوى.

وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاّ فـ"لا يكون" ، و"ليس" و"عَدَا"، و"خَلا". وما فيه ذلك المعنى من حروف الاضافة وليس باسم فـ"حاشى" و"خلا" في بعض اللغات. وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عزّ وجلّ، الأوّلَ فالأوّلَ.

دَور "إلاّ" في سياق الاستثناء

اعلم أنّ "إلاّ" يكون الاسم بعدها على وجهين:

فأحد الوجهين أنْ لا تغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق. كما أن "لا" حين قلت : لا مَرْحَباً ولا سَلامٌ ، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق ، فكذلك إلا ، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء "لا" لمعنى.

والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت عشرون درهما.

فأمّا الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق إلاّ فهو أن تدخل الاسم في شيءٍ تنفي عنه ما سواه ، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيداً ، وما مررتُ إلا بزيدٍ ، تُجري الاسم مجراه إذا قلت: ما أتاني زيدٌ ، وما لقيتُ زيداً ، وما مررتُ بزيد . ولكنك أدخلت إلاّ لتُوْجِبَ الأفعالَ لهذه الأسماء ولتَنفيَ ما سواها . فصارت هذه الأسماء مُستثناةً . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجهٌ سِوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق إلا ، لأنها بعد إلا محمولة على ما يَجُرّ ويَرفع ويَنصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق إلا ، ولم تَشغل عنها قبل أن تلحق إلا الفعل بغيرها.

وقد يكون المستثنى بدلا مِمّا نُفيَ عنه، وكأنّ "إلاّ" غير موجودة وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ ، وما رأيت أحداً إلا زيداً . جعلتَ المستثنى بدلا من الأول، وكأنّ "إلاّ" لا وجودَ لها، فكأنك قلت : ما مررتُ إلا بزيدٍ ، وما أتاني إلا زيدٌ ، وما لقيتُ إلا زيدا. كما أنك إذا قلت : مررت برجلٍ زيدٍ ، فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ. فهذا وجهُ الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله، لأنك تُدخِله فيما أخرجت منه الأول.

ومن ذلك قولك : ما أتاني القومُ إلا عَمْرٌو ، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إلا أخوك ، وما مررتُ بالقوم إلا أخيك . فالقوم هاهنا بمنزلة أحد.

ومن قال: ما أتاني القومُ إلا أباك ، لأنه بمنزلة أتاني القومُ إلا أباك، فإنه ينبغي له أن يقول : "ما فَعَلُوهُ إلاَّ قَليلاً مِنْهُمْ".

ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ، لما جاز أن تقول : ما أتاني أحدٌ، كما أنه لا يجوز أتاني أحدٌ . ولكنّ المستثنى في هذا الموضع مبدَلٌ من الاسم الأول ، ولو كان من قِبَل الجماعة لما قلت : «وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَداءُ إلا أَنْفُسَهُمْ»(١) ولكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحدٌ إلا قد قال شيئا إلا زيدٌ (فانّه الوحيد الذي لم يقُل شيئا).

ومن ذلك أيضاً : ما فيهم أحدٌ اتخذتُ عنده يداً إلا زيدٌ ، وما فيهم خيرٌ إلا زيدٌ ، إذا كان زيد هو الخير.

وتقول : ما مررتُ بأحدٍ يقول ذاك إلا عبدِ اللّه ، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا عبدَ اللّه ، وما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً . هذا وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ. ورفعتَ فجائزٌ حسن. وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً . وإن شئت رفعتَ فعربيٌّ . قال الشاعر ، وهو عدي بن زيد:

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً يَحكي علينا إلاّ كَواكبُها(٢)

(فارتفع "كواكبُها" على البدل من الضمير في يحكي).

وكذلك ما أظن أحدا يقول ذاك إلا زيدا . وإن رفعت فجائز حسنٌ.

وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، وإن شئت رفعت.

وإنما اختير النصبُ هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكون بدلا إلاّ مِنْ مَنْفِيّ ، فالـمُبْدَلُ منه منصوبٌ منفيّ ومضمرهُ مرفوعٌ ، فأرادوا أن يجعلوا المستثنى بدلاً منه لأنه هو المنفيّ، وهذا وصفٌ أو خبرٌ. وقد تكلموا بالآخَر ، لأن معناه النفيُ إذا كان وصفاً لمنفيّ ، كما قالوا : قد عرفتُ زيدٌ أبو مَنْ هو ، لِما ذكرتُ لك ، لأن معناه معنى المستفهم عنه.

وقد يجوز : ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدٌ ، ولا أحدَ منهم اتخذتُ عنده يداً إلا زيدٍ ، على قوله : "إلا كواكبُها".

وتقول : ما ضربتُ أحداً يقول ذاك إلا زيداً ، لا يكون في ذا إلا النصبُ . وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوعِ فعلِك ، ولم تُرِدْ أنْ تُخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ، ولكنك أخبرت أنك ضربتَ زيدا فيمن يقول ذاك. والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدٌ ، ولكنك قلت رأيت أو ظننتُ أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت.

ولو جعلت رأيتُ رؤيةَ العين كان بمنزلة ضربتُ . ألا ترى أنك تقول: ما رأيته يقول ذاك إلا زيدٌ ، وما ظننته يقول إلا عمرٌو.

فهذا يدلّك على أنك إنما انتحيت على القول ولم ترد أن تجعل عبدَ اللّه موضع فعل كضربتُ وقتلتُ ، ولكنه فعلٌ بمنزلة "لَيْسَ" يَجيء لمعنىً، وإنما يدلّ على ما في علمك.

وتقول : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذاك إلاّ زيدٌ ، لأنه صار في معنى ما أحدٌ فيها إلاّ زيدٌ.

وتقول : قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ . فليس زيدٌ بدلاً من الرجل في قَلَّ، ولكن "قلَّ رجلٌ" في موضع "أقلُّ رجل" ، ومعناه كمعناه . وأقلُّ رجلٍ: مبتدأ مبنيٌّ عليه ، والمستثنى بدلٌ منه ، لأنك تُدخله في شيء تُخرِجُ منه من سواه.

وكذلك أقلُّ مَنْ يقول ذلك ، وقلَّ مَن يقول ذاك . إذا جعلت "مَن" بمنزلة رجُل . كما قال:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنْ الأ مرِ له فَرْجةٌ كَحَلِّ العِقالِ(٣)

فجعلَ "ما" نكرةً.

وتُوصِل "إلاّ" ما بعدها الى ما قبلها على موضع العامل في سياق الاستثناء؛ وذلك قولك : ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ ، وما رأيتُ من أحدٍ إلا زيداً.

وإنما مَنَعَك أن تحمل الكلام على "مِن" أنه خَلْفٌ أن تقول : ما أتاني إلا مِن زيدٍ ، فلما كان كذلك حَملَه على الموضع فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلانٌ . لأن "ما أتاني أحدٌ" و"ما أتاني من أحدٍ" معناهما واحدٌ ، ولكنّ "مِن" دخلت هنا توكيداً ، كما تدخل الباءُ في قولك: كَفَى بالشيب والإسلام ، وفي : ما أنت بفاعلٍ ، ولست بفاعلٍ. ومثل ذلك : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ به ، مِنْ قِبَلِ أنّ "بشَيْءٍ"

في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبُح أن تحمله على الباء صار كأنه بدلٌ من اسم مرفوع، وبِشيْءٍ في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب. ولكنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبأ به ، استوت اللغتان. فصارت "ما" على أقْيَس الوجهين ، لأنك إذا قلت : ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به ، فكأنك قلت : ما أنت إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به.

وتقول : لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعْبَأ به ، كأنك قلت : لست إلا شيئاً لا يُعْبَأ به ، والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا ابْنَيْ لُبَيْنَي لَسْتُما بيَدٍ إلا يَداً ليست لها عَضُدُ(٤)

ومما أُجْرِيَ على الموضع لا على ما عَمل في الاسم : لا أحَدَ فيها إلا عبدُ اللّه ، فـ"لا أحَدَ" في موضع اسم مبتدإ . وهي ههنا بمنزلة: من أحَدَ، في: ما أتاني . ألا ترى أنك تقول : ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ اللّه ولا زيدٌ. مِنْ قِبَلِ أنه خَلْفٌ أن تحمل المعرفة على مِن في ذا الموضع ، كما تقول لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرٌو ، لأن المعرفة لا تُحْمَلُ على لا، وذلك أن هذا الكلام جوابٌ لقوله : هل مِنْ أحدٍ ؟ أو هل اتاك من أحد؟

وتقول : لا أحدَ رأيتهُ إلا زيدٌ ، إذا بنيت رأيتُه على الأول ، كأنك قلت: لا أحدَ مَرْئِيٌّ . وإن جعلت رأيتهُ صفةً فكذلك ، كأنك قلت لا أحدَ مَرْئيّاً.

وتقول : ما فيها إلا زيدٌ ، وما علمتُ أنّ فيها إلا زيداً . فإن قلبتَه فجعلته يَلي "أنْ وما" في لغة أهل الحجاز قبُح ولم يَجُز ، لأنهما ليسا

بفعل فيُحتمل قلبهُما كما لم يَجُزْ فيهما التقديم والتأخير ولم يجز: ما أنت إلا ذاهبا ، ولكنه لما طال الكلامُ قَوِيَ واحتُمل ذلك ، كأشياء تجوز في الكلام إذا طال وتزدادُ حُسنا.

وتقول : إنّ أحداً لا يقول ذاك ، وهو ضعيفٌ خبيث ، لأنّ "أحداً" لا يُستعمل في الواجب ، وإنما نفيتَ بعد أن أوجبت ، ولكنه قد احتُمِلَ حيث كان معناه النفي ، كما جاز في كلامهم : قد عرفتُ زيدٌ أبو مَن هو. حيث كان معناه أبو مَن زيدٌ . فمن أجاز هذا قال : إن أحداً لا يقول هذا إلا زيدا . كما أنه يقول على الجواز : رأيتُ أحداً لا يقول ذاك إلا زيدا. يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أن أحدا يقول ذاك ، كما صار هذا بمنزلة ما رأيت حيث دخله معنى النفي . وإن شئت قلت إلاّ زيدٌ ، فحملته على يقولُ، كما جاز:

يَحكى علينا إلا كَواكِبُها

وليس هذا في القوة كقولك : لا أحدَ فيها إلا زيدٌ ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلا عمرُو . لأن هذا الموضع إنما ابتُدِئَ مع معنى النفي ، وهذا موضع إيجابٍ ، وإنما جِيءَ بالنفي بعد ذلك في الخبر ، فجاز الاستثناء أن يكون بدلاً من الابتداء ، حين وقع منفياً . ولا يجوز أن يكون الاستثناء أولاً لو لم يقُلْ: أقلُّ رجلٍ، ولا رجلَ . لأن الاستثناء لا بُدَّ له هاهنا من النفي . وجاز أن يُحمل على إنّ هاهنا ، حيث صارت "أحد" كأنها منفيَّةٌ.

وتجعل "إلاّ" ما بعدها بدَلاً مِمّا قبلها، وذلك قولك: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلا زيداً. وعلى هذا : ما رأيتُ أحداً إلا زيداً، فيَنصبُ زيداً على غير "رأيتُ"، وذلك أنك لم تَجعل الآخِرَ بدلا من الأول، ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول . والدليل على ذلك أنّه يجيء على معنى : ولكن زيداً، و: لا أعني زيداً . وعمل فيه ما قبله كما عمِل العشرون في الدرهم إذا قلت: عشرون درهماً.

ومثله في الانقطاعِ من أوله : إن لِفُلان واللّهِ مالاً إلا أنه شَقيٌّ، فأنه لا يكون أبدا على إنّ لِفلانٍ ، وهو في موضع نصبٍ وجاء على معنى: ولكنه شقيٌّ.

وقد تُخرج "إلاّ" ما بعدها من حكم ما قبلها. فهو مُخْرَجٌ مما أدخلتَ فيه غيرَه ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهما. وذلك قولك : أتاني القومُ إلا أباك ، ومررتُ بالقوم إلا أباك ، والقوم فيها إلا أباك. وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفةً، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حُملت عليه وعمل فيها.

وإنما مَنَعَ الأبَ أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت أتاني إلا أبوك كان مُحالا . وإنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول: ما أتاني إلا أبوك. فالمبدلُ إنما يجيء أبداً كأنه لم يُذكر قبله شيء

لأنك تُخلِي له الفعل وتجعله مكان الأول . فإذا قلت : ما أتاني القومُ إلا أبوك، فكأنك قلت : ما أتاني إلا أبوك.

وتقول : ما فيهم أحدٌ إلا وقد قال ذلك إلا زيداً ، كأنه قال : قد قالوا ذلك إلا زيداً.

حين تقطع "إلاّ" الاستثناءَ

وهو المستثنى المنقطع، في لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاءوا به على معنى ولكنّ حمارا ، وكرهوا أن يُبدِلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ، فحُمل على معنى ولكنّ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم.

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحدَ فيها إلا حمارٌ . أرادوا ليس فيها إلا حمارٌ . ولكنه ذكر "أحداً" توكيدا لأنْ يُعْلم أنْ ليس فيها آدمِيٌّ ، ثم أبدَل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمارٌ . وإن شئت نزّلته منزلةَ العاقل مجازا. قال الشاعر ، وهو أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تُمْسِ في قبرٍ برَهْوَةَ ثاوياً
أنِيسُك أصداءُ القبُورِ تَصيحُ(٥)

فجَعلهم أنيسه . ومثل ذلك قوله : ما لي عتابٌ إلا السيفُ . جعله عِتابَه. كما أنك تقول: ما أنت إلا سَيْراً ، إذا جعلته هو السير . وعلى

هذا أنشدتْ بنو تميم قول النابغة الذبياني:

يا دارَ ميَّةَ بالعَلياءِ فالسَّنَـدِ أقْوَتْ وطال عليها سالِفُ الأبَـدِ

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلُها عَيَّتْ جَواباً وما بالرَّبْعِ من أحَـدِ

إلاّ أواريُّ لأياً ما أبيِّنُهـا والنؤيُ كالحَوض بالمظْلومة الجَلَدِ(٦)

وأهل الحجاز ينصبون. ومثل ذلك قوله:

وبَلْدَةٍ ليس بها أنِيسُ إلا اليَعافيرُ وإلا العِيسُ(٧)

جعلها أنيسه . وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرته في الحمار أول مرة. وهو في كِلا المعنيين إذا لم تنصب بدلٌ.

ومن ذلك من المصادر : ما له عليه سُلطان إلا التكلُّف ، لأن التّكلف ليس من السلطان . وكذلك قوله: إلا أنه يتكلّف ، فهو بمنزلة التكلف. وإنما يجيء هذا على معنى "ولَكِن" . ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ ذكره : «مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إلا اتّباعَ الظَّنّ»(٨)، ومثله : «وإن نَشأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لهُمْ وَلا هُمْ يُنْقَذُونَ. إلا رَحْمَةً منَّا»(٩). ومثل ذلك قول النابغة:

حَلفتُ يَميناً غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ

ولا عِلمَ إلا حُسْنَ ظَنٍّ بصاحبِ(١٠)

وأما بنو تميم فيرفعون هذا كلّه ، يجعلون اتباع الظن علمهم، وحسنَ الظنّ علمَه ، والتكلّف سلطانه . وهم يُنشدون بيت ابن الأيْهم التغلبي رفعاً:

ليس بيني وبين قَيْسٍ عِتابُ

غيرُ طَعْنِ الكُلَى وضَرْبِ الرِّقابِ(١١)

جعلوا ذلك العتاب. وأهل الحجاز ينصبون على التفسير الذي ذكرنا.

وإنَّما الرفعُ في هذا على قوله:

وخيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ تَحِيَّةُ بَينهِم ضَربٌ وَجيعُ(١٢)

جعل الضَّرْبَ تحيَّتَهم ، كما جعلوا اتّباع الظن علمَهم . وإن شئت كانت على ما فسّرتُ لك في الحمار إذا لم تجعله أنيس ذلك المكان.

وقال الحارث بن عُبادٍ:

والحَرْبُ لا يَبْقَى لِـجَا حِمِها التَّخَيُّلُ والمِراحُ

إلاّ الفَتَى الصَّبارُ في النَّـ ـجَدَاتِ والفَرَسُ الوَقاحُ(١٣)

وقال:

لم يغذُها الرِّسْلُ ولا أيْسارُها

إلا طَرِيُّ اللحْمِ واسْتِجْزارُها(١٤)

وقال:

عَشِيةَ لا تُغْنِي الرِّماحُ مكانها

ولا النَّبْلُ إلا المشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ(١٥)

وهذا يُقوِّي: ما أتاني زيدٌ إلا عمرٌو ، وما أعانه إخوانُكم إلا إخوانُهُ. لأنها معارف ليست الأسماءُ الآخرة بها ولا منها.

مجيء "إلا" بمعنى "ولكنْ"

فمن ذلك قوله تعالى : «لا عَاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أمرِ اللّهِ إلا مَنْ رَحِمَ»(١٦)، أي: ولكنّ مَنْ رَحِمَ. وقوله عز وجل : «فَلوْلا كانَتْ قَرْيَة آمَنَتْ فَنَفَعَها إيمانُها إلا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا»(١٧)، أي: ولكنّ قوم يونس لَمّا آمنوا. وقوله عزّ وجلّ : «فَلوْلا كانَ مِنَ القُرُونِ من قَبْلِكُمْ أولُو بَقِيَّةٍ يَنْهونَ عَنِ الفَسَادِ في الأرضِ إلا قَلِيلاً مِمن أنْجَيْنا مِنْهم»(١٨)، أي: ولكنّ قليلا ممن أنجينا منهم. وقوله عزّ وجلّ: «أُخْرِجُوا مِنْ ديارِهِمْ بِغَيْرِ حقٍّ إلاّ أن يقُولُوا رَبُّنا اللّهُ»(١٩)، أي: ولكنّهم يقولون : ربُّنا اللّه. وهذا الضّرْب في القرآن كثيرٌ.

ومن ذلك من الكلام : لا تكوننَّ من فلان في شيءٍ إلا سَلاماً بسلام.

ومثل ذلك أيضا من الكلام: ما زاد إلا ما نَقَصَ وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ. فـ"ما" مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر . كأنه قال: ولكنه ضرَّ ، وقال : ولكنه نقص . هذا معناه.

ومثل ذلك من الشعر قولُ النابغة:

ولا عَيْبَ فيهم غَيْرَ أن سيُوفهم
بهنّ فلولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ(٢٠)

أي ولكنّ سيوفَهم بهنّ فلولٌ . وقال النابغة الجعدي:

فَتىً كَمُلتْ خَيْراتُه غيرَ أنه   جَوَادٌ فلا يُبقِي من المالِ باقياً(٢١)

كأنه قال: ولكنه مع ذلك جَوادٌ. ومثل ذلك قولُ الفرزدق:

وما سَجَنوني غيرَ أني ابنُ غالبٍ

وأني من الأثرَيْن غيرِ الزَّعانِفِ(٢٢)

كأنه قال: ولكنّي ابنُ غالب. ومثل ذلك في الشعر كثيرٌ. ومثل ذلك قوله، وهو قولُ بعض بني مازن يقال له عَنْزُ بن دَجاجة:

مَن كانَ أشْرَكَ في تفرُّقِ فالجٍ   فلَبُونه جَرِبَتْ مَعاً وأغدَّتِ

إلا كَناشِرَةَ الذي ضَيَّعْتُمُ   كالغُصْن في غُلَوائه المتنبِّتِ(٢٣)

كأنه قال: ولكنّ هذا كناشرة. وقال:

لولا ابنُ حارِثةَ الأميرُ لقد   أغْضَيْتَ مِنْ شَتْمي على رَغْمِ

إلاّ كمُعْرِضِ المحسِّرِ بَكْرَه   عَمداً يسبِّبُني على الظلمِ(٢٤)

ومثلُ هذا ما وقع منهم للمصدر المؤوّل، وهو ما تكون فيه أنْ وأنْ مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنّهم قالوا كذا وكذا، فـ"أنّ" في موضع اسم مرفوع كأنه قال: ما أتاني إلا قولُهم كذا وكذا. ومثل ذلك قولهم: ما مَنَعَني إلا أنْ يَغضبَ عليّ فلانٌ.

وقال الكنانيّ:

لَمْ يُمنَع الشّرْبَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ

حَمامةٌ في غصُونٍ ذات أوْقالِ(٢٥)

وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون "غير" التي في موضع الرفع.

وهذا كنصب بعضهم "يَوْمَئِذٍ" في كل موضع ، فكذلك "غيرَ أنْ نطقتْ". وكما قال النابغة:

على حين عاتَبتُ المشيبَ على الصِّبا
وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ(٢٦)

كأنه جَعل: حينَ وعاتبتُ، اسماً واحداً.

"إلاّ" بمنزلة مِثْلٍ وغَيْرٍ

وذلك قولك : لو كان مَعَنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا. والدليل على أنه وصفٌ أنك لو قلت : لو كان معنا إلا زيدٌ لَهَلَكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحَلْتَ . ونظير ذلك قوله عز وجل: «لَو كانَ فِيهِما آلِهةَ إلا اللّهُ لَفَسَدَتا»(٢٧). ونظير ذلك من الشعر قوله ، وهو ذو الرمة:

أُنيخَتْ فألْقَتْ بَلْدَةً فوقَ بَلْدةٍ
قليلٍ بها الأصواتُ إلا بُغامُها(٢٨)

كأنه قال : قليلٍ بها الأصوات غيرُ بغامها ، إذا كانت غيرُ غيرَ استثناءٍ.

ومثل ذلك قوله تعالى : «لا يَسْتَوي القَاعِدونَ مِنَ المؤْمِنِينَ غَيْرُ أولِي الضَّرَرِ»(٢٩)، وقوله عز وجل ذكره : «صِراطَ الذِينَ أنْعَمتَ عَلَيْهِمْ غيرِ المغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»(٣٠). ومثل ذلك في الشعر للبيد بن ربيعة:

وإذا أُقْرِضتَ قَرضاً فاجْزِهِ   إنَّما يَجْزِي الفَتَى غيرُ الجَمَلْ(٣١)

وقال أيضا:

لو كان غيري سُلَيْمَى اليومَ غَيَّرَهُ

وَقْعُ الحوادثِ إلا الصارِمُ الذَّكَرُ(٣٢)

كأنه قال : لو كان غيري غيرُ الصارم الذَّكَر ، لغيَّره وقعُ الحوادث. إذا جعلت "غير" الآخِرَةَ صفةً للأولى . والمعنى أنه أراد أن يُخبِرَ أنّ الصارم الذكر لا يغيّره شيءٌ.

وإذا قال : ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ ، فأنت بالخيار إن شئت جعلت "إلاّ زيدٌ" بدلاً ، وإن شئت جعلته صفةً . ولا يجوز أن تقول : ما أتاني إلا زيدٌ، وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مِثْل ، وإنما يجوز ذلك صفةً.

ونظير ذلك من كلام العرب "أجْمَعُونَ" ، لا يَجري في الكلام إلا على اسم ، ولا يعمل فيه ناصبٌ ولا رافعٌ ولا جارٌ.

وقال عمرو بن معدي كرب:

وكلُّ أخٍ مُفارقهُ أخوه   لَعَمْرُ أبيك إلا الفَرْقَدانِ(٣٣)

كأنه قال : وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقهُ أخوه ، إذا وصفتَ به كُلاً، كما قال الشمّاخ:

وكلُّ خليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسهِ   لَوصْلِ خليلٍ صارِمٌ أو مُعارِزُ(٣٤)

ولا يجوز على: "إلاّ أنْ يكون" ، لأنك لا تُضمر الاسم الذي هذا من تمامه ، لأنّ "أنْ وما بعدها" يكونُ اسماً.

تقديم "إلاّ" على الجزئين

وهما المستثنَى والمستثنى منه. وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، وما لي إلا أباك صَديقٌ.

واعلمْ أنّهم نصبوا هذا المستثنى لأنّ وجههُ عندهم أن يكون بدلا ولا يكون مبدلا منه . لأن الاستثناء إنما حدُّه أن تَدَارَكَه بعد ما تنفي فتبْدِله. فلما لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أخرّتَ المستثنى. وكان هذا الوجهُ أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه. قال كعب بن مالك:

الناسُ أَلْبٌ علينا فيكَ ، ليس لنا
إلا السُّيوفَ وأطرافَ القَنَا وَزَرُ(٣٥)

حيث قدّم المستشنَى على المستثنَى منه وأصل الكلام: ما لنا وَزَرٌ إلا السيوف. ونصبَ السيوف على الاستثناء.

ومثل ذلك : ما لي إلا أباك صديقٌ.

فإن قلت : ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ من زيدٍ ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو خيرٍ من زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمرٍو وخيرٍ من زيدٍ ، كان الرفع والجرُّ (في خير) جائزَين ، وحسُن البدلُ لأنك قد شغلت الرافع والجارّ، ثم أبدلته من المرفوع والمجرور ، ثم وصفت بعد ذلك.

وكذلك : مَنْ لي إلا أبوك صديقاً ؟ لأنك أخليتَ "مِن" للأب ولم تُفرده لأنْ يَعملَ كما يعمل المبتدأ.

وقد قال بعضهم : ما مررتُ باحدٍ إلا زيداً خيرٍ منه ، وكذلك: مَنْ لي إلا زيداً صديقاً ، وما لي أحدٌ إلا زيداً صديقٌ . كرهوا أن يقدّموا وفي أنفسهم شيءٌ من صفته إلا نصباً ، كما كرهوا أن يقدَّم قبل الاسم إلا نصباً.

وإن شئت قلت : ما لي إلا أبوك صديقاً ، وكأنك قلت : لي أبوك صديقاً . كما قلت : مَن لي إلا أبوك صديقاً؟ حين جعلته مثل : ما مررتُ بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه . ومثله قول الشاعر ، وهو الكَلحَبة الثّعلبي:

أمرتُكُمُ أمري بمنقطَع اللّوى ولا أمرَ للمَعْصِيِّ إلا مُضَيَّعا(٣٦)

كأنه قال : للمَعصيِّ أمرٌ مُضَيَّعاً ، كما جاز فيها رجلٌ قائماً . وقد يكون أيضا على قوله : لا أحدٌ فيها إلا زيداً.

تكرار "إلاّ"

وذلك قولك : ما أتاني إلاّ زيدٌ إلاّ عَمْراً . ولا يجوز الرفعُ في عمرو، مِنْ قِبَلِ أنّك لا تريد أن تُخرِجَ الأول من شئ تُدخِل فيه الآخرَ. وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمرٌو ، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منتصباً من حيث انتصب عمرو ، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول.

وتقول : ما أتاني إلا عمراً إلا بِشْراً أحدٌ ، كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحدٌ إلا بِشرٌ . فجعلت بشراً بدلا من أحد ثم قدمت بشراً فصار كقولك : مالي إلا بِشراً أحدٌ ، لأنك إذا قلت : ما لي إلا عَمْراً أحدٌ إلا بِشرٌ ، فكأنك قلت : ما لي أحدٌ إلا بشرٌ. والدليل على ذلك قول الشاعر، وهو الكُمَيْتُ:

فما لِيَ إلا اللّهُ لا رَبَّ غيرَه   وما ليَ إلا اللّهَ غَيرَكَ ناصِرُ(٣٧)

فغَيْرَكَ بمنزلة: إلا زيداً.

وأما قوله ، وهو حارثة بن بدر الغُدانيّ:

يا كَعْبُ صَبْراً على ما كان من حَدَثٍ

يا

كعبُ لم يَبْقَ منّا غيرُ أجلادِ

إلا بقيّاتُ أنفاسٍ نُحَشْرِجُهـــــا

كراحِلٍ رائحٍ أو باكرٍ غـــادِي(٣٨)

فإنّ "غَيْر" هاهنا بمنزلة مِثْل ، كأنك قلت : لم يبق منا مثلُ أجلادٍ إلا بقياتُ أنفاسٍ. وأما إلا زيدٌ فإنه لا يكون بمنزلة "مِثْل"إلا صفةً.

ولو قلت : ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد اللّه، كانَ جيّداً ، إذا كان أبو عبد اللّه زيداً ولم يكن غيره ، لأن هذا يكرَّر توكيداً ، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً.

وقد يجوز أن يكون "غيرَ زيد" على الغلط والنسيان ، كما يجوز أن تقول: رأيتُ زيداً عمراً ، لأنه إنما أردتَ عَمْراً فنسيتَ فتداركتَ.

ومثلُ "ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبد اللّه"، إذا أردت أن تبين وتُوضِحَ، قولُه:

مالك من شَيْخِك إلا عَمَلُهْ   إلا رَسيمهُ وإلا رَمَلُهْ(٣٩)

"إلاّ" حرفُ ابتداء

وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه ، كأنك قلت : مررتُ بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، إلاّ أنك أدخلتَ "إلاَّ" لتجعل زيداً خيراً من جميع مَن مررتَ به.

ولو قال : مررتُ بناسٍ زيدٌ خيرٌ منهم ، لكان معناه أنّ زيدا خيرٌ من هؤلاء الذين مرّ بهم، فجازَ أنْ يكون قد مَرَّ بناس آخرينَ هم خيرٌ من زيد. وإنّما قال: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، ليُخبِر أنه لم يَمرّ بأحدٍ يَفْضُل زيدا.

ومثل ذلك قول العرب : واللّهِ لأفعلنّ كذا وكذا إلا حِلٌّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا. فحِلّ مبتدأ ، كأنه قال : ولكنْ حِلٌّ ذلك أن أفعل كذا وكذا.

وأما قولهم : واللّهِ لا أفعل إلا أنْ تفعل ، فـ"أنْ تَفْعَلَ" في موضع نصب. والمعنى حتى تَفعل ، أو كأنه قال : أو تَفعلَ . والأول مبتدأ ومبنيٌّ عليه.

باب "غَيْر"

اعلم أنّ قولهم "غَيْر" فيه معنى "إلاّ" فيُجرى مجرى الاسم الذي بعد إلاًّ، وهو الاسم الذي يكون داخلا فيما يخرج منه غيرهُ وخارجا مما يَدخل فيه غيرهُ.

فأمّا خروجه مِمّا يدخل فيه غيرهُ فقولهم: أتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فغيرُه الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلاًّ ، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد إلاًّ.

وأما دخوله فيما يخرج منه غيرهُ فقولك: ما أتاني غيرُ زيدٍ . فزيدٌ هو الذي أتى.

وكلُّ موضع جاز فيه الاستثناء بإلاًّ جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلاّ ، لأنه اسمٌ بمنزلته وفيه معنى إلاًّ . ولو جاز أن تقول: أتاني القومُ زيداً ، تريد الاستثناء ولا تذكر إلاّ لَما كان إلا نصباً. ولا يجوز أن يكون "غير" بمنزلة الاسم الذي يُبتدأ بعد إلاّ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء في كلّ موضع يكون فيه بمنزلة "مِثْل" ويُجزِي من الاستثناء. ألا ترى أنه لو قال: أتاني غيرُ عمرٍو، كان قد أخبَر أنه لم يأته عَمْرٌو. فلا يصحّ هنا أن يكون بمعنى "مثل". ولو قال: ما أتاني غيرُ زيد، يريد بها منزلة مِثْل لكان مُجْزِئاً من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غيرُ زيدٍ، فهذا يُجْزِئُ من قوله: ما أتاني إلا زيدٌ.

ما أُجرى على موضع "غَيْر"

إعلمْ أنه يجوز : ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمرٌو. برفع عَمْرو، والوجه الجرُّ. وذلك أنَّ "غير زيد" في موضع "إلا زيدٌ" وفي معناه ، فحملوا "عَمْرو" على الموضع كما قال:

فلسنا بالجبال ولا الحَديدا(٤٠)

حيث حمل (الحديدا) على موضع اسم ليس. وكذلك في: ما أتاني غيرُ زيد وعَمْروٌ. إذ لَمّا كان "عَمْرو" في موضع "إلا زيدٌ" وكان معناه كمعناه، حملوه على الموضع.

والدليل على ذلك أنك إذا قلت غيرُ زيد فكأنك قد قلت إلا زيدٌ. ألا ترى أنك تقول : ما أتاني غيرُ زيدٍ وإلا عمرٌو ، فلا يقبح الكلامُ. كأنك قلت : ما أتاني إلا زيد عمرو.

أسلوب "ليس غير" و"ليس إلاّ"

وذلك حين يُحذف المستثنى، وهو قولك : "ليس غَيْرُ" ، و "ليس إلا"، كأنه قال : ليس إلا ذاك وليس غيرُ ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يعنى.

ويقولون: ما منهم مات حتى رأيتُه في حال كذا وكذا ، وإنَّما

يريد ما منهم واحدٌ مات . ومثل ذلك قوله تعالى جدّه: «وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الكتابِ إلاّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ»(٤١). أي: وإنْ من أهل الكتاب أحدٌ إلاّ ليؤمننّ به قبل موته. ومثل ذلك من الشعر قول النابغة:

كأنكَ من جِمال بني أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْه بِشَنٍّ(٤٢)

أي كأنك جَمَلٌ من جمال بني أقيش.

ومثل ذلك أيضا قوله:

لو قلتَ ما في قومِها لم تِيثَمِ
يَفضُلُها في حَسَبٍ ومِيسَمِ(٤٣)

يريد : ما في قومها أحدٌ ، فحذفوا هذا كما قالوا : لو أن زيداً هنا، وإنما يريدون : لَكان كذا وكذا. وقولهم : ليس أحدٌ أي ليس هنا أحدٌ.

فكلُّ ذلك حُذف تخفيفا ، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني. ومثل البيتين الأولين قول الشاعر ، وهو ابن مُقبِل:

وما الدهرُ إلاّ تارَتانِ فمنهما
أموتُ وأُخرى أبتغي العيشَ أكْدَحُ(٤٤)

إنّما يريد منهما تارةٌ أموتُ وأخرى.

ومثل قولهم ليس غَيْرُ: هذا الذي أمْسِ ، يريد الذي فعل أمس.

وقوله ، وهو العجاج:

بعد اللّتيّا واللّتيّا والتّي(٤٥)

فليس حذفُ المضاف إليه في كلامهم بأشدَّ من حذف تمام الاسم.

الاستثناء بـ"لا يكونُ" و"لَيسَ"

إذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فإن فيهما إضماراً ، على هذا وقَعَ فيهما معنى الاستثناء ، كما أنه لا يقع معنى النهي في حَسْبُك إلا أن يكون مبتدأ. وذلك قولك : ما اتاني القومُ ليس زيداً ، وأتوني لا يكونُ زيداً ، وما أتاني أحدٌ لا يكون زيداً . كأنه حين قال : أتوني، صار المخاطَبُ عنده قد وقع في خَلَده أن بعض الآتِينَ زيدٌ، فأزال اللَّبسَ بقوله: ليس بعضُهم زيدا . وتَركَ إظهارَ بَعضِ استغناءً ، كما تَرَكَ الإظهار في: لاتَ حينَ. فهذه حالهما في حال الاستثناء ، وعلى هذا وقع فيهما الاستثناءُ، فأجرْهما كما أجروهما.

وقد يكون صفةً ، وذلك قولك : ما أتاني أحدٌ ليس زيداً ، وما أتاني رجلٌ لا يكون بِشْرا، إذا جعلتَ لَيسَ ولا يَكونُ بمنزلة قولك : ما اتاني أحدٌ لا يقول ذاك ، إذا كان "لا يَقُولُ" في موضع "قائلٌ ذاك".

ويدلُّك على أنه صفةٌ أنّ بعضهم يقول : ما أتتني امرأةٌ لا تكونُ فُلانةَ ، وما أتتني امرأةٌ ليست فلانةَ . فلو لم يجعلوه صفةً لم يؤنّثوه.

وأما عَدَا وخَلاَ فلا يكونان صفةً ، ولكن فيهما إضمارٌ كما كان في لَيْسَ ولايكُونُ، وهو إضمارٌ كالذي في "لايكون" و"ليس". وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ خَلاَ زيداً ، وأتاني القومُ عَدَا عَمْراً ، كأنك قلت : جاوَزَ بعضُهم زيداً . إلا أنَّ خَلاَ وعَدَا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنّي ذكرت

جاوز لأمثّل لك به ، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع.

وتقول : أتاني القومُ ما عدا زيدا ، وأغنوني ما خلا زيدا. فـ"ما" هنا اسمٌ ، وخلاَ وعَدَا صلةٌ له.

وإذا قلت : أتوني إلا أنْ يكونَ زيدٌ، فالرفع جيدٌ بالغ ، وهو كثير في كلام العرب ، فـ"يكونُ" صلةٌ لأنْ وليس فيها معنى الاستثناء ، و"أنْ يكون" في موضع اسم مستثنى كأنك قلت : يأتونك إلاّ أنْ يأتيَك زيدٌ. والدليل على "أنْ يكون" ليس فيها هنا معنى الاستثناء، أنَّ: لَيْسَ وعَدَا وخَلاَ، لا يقعن ههنا.

ومَثَلُ الرفعِ قولُ اللّه عز وجل : "إلا أنْ تكُونَ تِجارَةٌ عنْ تَراضٍ مِنْكُمْ"(٤٦). وبعضهم ينصب، على وجه النصب في "لا يكُون".

وأمّا حاشا فليس باسمٍ ، ولكنه حرفٌ يجرُّ ما بعده كما تجرّ "حتّى" ما بعدها. وفيه معنى الاستثناء . وبعضُ العرب يقول : ما أتاني القومُ خَلاَ عبدِ اللّه، فيجعل خَلا بمنزلة حاشا . فإذا قلت ما خَلاَ فليس فيه إلا النصبُ ، لأنّ "ما" اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل هاهنا ، وهي ما التي في قولك : أفْعَلُ ما فعلتَ . ألا ترى أنك لو قلت : أتَوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاما.

وأمّا: أتاني القومُ سِواك ، فهذا كقولك : أتاني القوم مكانَك ، وما أتاني أحدٌ مكانك ، إلا أنّ في "سِواكَ" معنى الاستثناء.

****

سياقُ همزة الاستفهام
وسائر أدواته

إنّ من الحروف حروفاً لا يُذْكرُ بعدها إلا الفعلُ، مُظْهَراً أو مُضْمَراً، ولا يكون الذي يليها غيرُهُ. مثل الاستفهام.

فممّا لا يليه الفعل إلا مظهراً حروف: قَدْ، وسَوْفَ، ولَمَّا ، و نحوهنَّ. فإن اضطُر شاعرٌ فقدَّم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدُّ الإعراب إلا النَّصبَ ، وذلك نحو لم زَيْداً أضْرِبْهُ، لأنه يُضمِرُ الفعلَ إذا كان ليس مما يليه الاسمُ.

وأما ما يجوز فيه الفعل مُضْمَرًا ومُظْهَرًا ، مقدَّما ومؤخَّرا ، ولا يستقيم أن يُبْتَدَأ بعده بالأسماء ، فهلاً ولولا ولوما وألا . لو قلت : هَلاَّ زيداً ضربتَ، ولولا زيداً ضربتَ، وألاّ زيداً قتلتَ، جاز . ولو قلت : ألا زيدا، وهلا زيدا، على إضمار الفعل ولا تذكره جاز . وإنما جاز ذلك لأن فيه معنى التحضيض والأمر ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك.

ولو قلتَ : سَوْفَ زيدا أضربُ، لم يحسُنْ . أو قد زيدا لقيتُ، لم يحسُنْ، لأنها إنما وضِعَتْ للأفعال ، إلا أنه جاز في تلك الأحرف التأخير والإضمار ، لما ذكرت لك من التحضيض والأمر.

وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاّ أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها بالأسماء والأصل غير ذلك . ألا ترى أنهم يقولون : هَلْ زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟ وكيف زيدٌ آخِذٌ؟ فإن قلت : هل زيداً رأيتَ؟ وهل زيدٌ قَبُحَ؟ لم يَجُزْ إلاّ في الشّعر ، لأنه لما اجتمع الاسمُ والفعل حملوه على الأصل فإن اضطرَّ شاعرٌ فقدَّم الاسمَ نَصَبَ كما كنت فاعلا ذلك بقد ونحوها. وهو في هذه أحسنُ، لأنه يُبْتَدأ بعدها بالأسماء.

وإنما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر في أنه غير واجبٍ، إذ قد يقع وقد لا يَقَع ، وأنه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل . ألا ترى أن جوابه جَزْمٌ. فلهذا اختير النصبُ وكَرِهوا تقديم الاسم ، لأنها حروفٌ ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه وقد يصير معنى حديثها إليه . وهي غير واجبةٍ كالجزاء ، فقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا . ألا ترى أنك إذا قلت : أين عبدُ الله آتهِ ، فكأنك قلت : حيثما يَكُنْ آتهِ .

وأما الألف(*) فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك في هَلاَّ. وذلك لأنها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه معنى الاستفهام إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره . وإنما تركوا الألف في (مَنْ)، و(متى) ، و(هل) ، ونحوهن حيثُ أمِنُوا الالتباس . ألا ترى أنك تُدْخِلُها على (مَنْ) إذا تَمَّت بصلتها ، كقول الله عز وجل : «أفَمَنْ يُلْقَى في النَّارِ خيْرٌ أمَّنْ ياتي آمِناً يَوْمَ القِيامة»(١) . وتقول: (أم هَل)، فإنما هي

بمنزلة (قد)، ولكنَّهم تركوا الألف استغناء ، إذ كان هذا الكلام لا يقعُ إلا في الاستفهام. فهي ههنا بمنزلة (إنْ) في باب الجزاء، فجاز تقديم الاسم فيها ، كما جاز في قولك: إنِ اللّهُ أمكَنَني من فلانٍ فعلت كذا وكذا. ويختار فيها النصب، لأنك تُضْمرُ الفعلَ فيها ، لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم . وكذلك كنت فاعلاً في (إنْ) ، لأنها إنما هي للفعل.

فالألف إذا كان معها فعلٌ ، بمنزلة لولا وهلاّ ، فإن شئت رفعتَ فيها. وهو في الألفِ أمثلُ منه في (مَتى) ونحوِها ، لأنه قد صار فيها - مع أنك تبتدِئ بعدها الأسماء- أنك تُقَدِّمُ الاسم قبل الفعل ، والرفعُ فيها على الجواز .

ولا يجوز ذلك في هَلاّ ولولا ، لأنه لا يُبتدأ بعدهما الأسماء . وليس جوازُ الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربتُ زيداً وعَمْراً كلّمتُه، لأنه ليس ها هنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجواز، وليكونَ معنى واحداً ، فهذا أقوى . والذي يُشْبِهُهُ من حروف الاستفهام الألف .

واعلم أن حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسمُ إذا كان الفعلُ بعد الاسم، لو قلت : هل زيدٌ قام؟ وأين زيدٌ ضربته؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبتَه ، إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب ، لأن الألف قد يُبْتَدأ بعدها الاسم . فإن جئت في سائر

حروف الاستفهام باسم وبعد ذلك الاسم اسمٌ من فعلٍ (أي اسم فاعل) نحو (ضارِب)، جاز في الكلام، ولا يجوز فيه النصب إلاّ في الشعر، لو قلت: هل زيدٌ أنا ضاربهُ؟ لكان جيدا في الكلام، لأن ضارباً اسمٌ وإنْ كان في معنى الفعل. ويجوز النصب في الشعر.

النّصب بعد همزة الاستفهام

وهو يُنْصَب في سياق الألف تقول: أعبدَ الله ضربتَه؟ وأزيداً مررت به؟ وأعمرا قتلت أخاه؟ وأعمراً اشتريت له ثوبا؟ ففي كلّ هذا قد أضمرتَ بين الألف والاسم فعلا هذا تفسيره، كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام.

قال جريرٌ:

أثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أم رِياحاً
عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيَّةَ والخِشَابَا(٢)

فإذا أوقعت عليه الفعلَ أو على شيءٍ من سببه نَصَبْتَه، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسِّرَ في الابتداء: أنك تُضمِر فِعلا هذا تفسيرهُ. إلاّ أنّ النصب هو الذي يُختار هاهنا، وهو حدُّ الكلام. وأما الانتصاب ثَمَّ وها هنا فمن وجهٍ واحدٍ. ومثلُ ذلك أعبدَ الله كنتَ مِثلَه؟ لأنّ (كنتَ) فعلٌ، و(مِثل) مضافٌ إليه وهو منصوبٌ. ومثلهُ أزيداً لستَ

مثلَه؟ لأنه فعلٌ، فصار بمنزلة قولك أزيداً لقيتَ أخاه؟

ومثلُ ذلك : ما أدري أزيداً مررتُ به أم عَمْراً ، وما أبالي أعبدَ اللّهِ لقيتُ أخاه أم عَمْراً ، لأنه حرفُ الاستفهام ، وهي تلك الألف التي في قولك أزيداً لقيتَه أم عمرا.

وتقول : أعبدَ الله ضَرَبَ أخوه زيداً ، لا يكون إلاّ الرفعُ ، لأن الذي من سبب عبدِ الله (وهو أخوه) فاعلٌ مرفوع، والذي ليس من سببه (وهو زيد) مفعولٌ منصوب، فيرتفع (عبد اللّه) إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتَصب إذا انتَصب. فإن جعلتَ زيدا الفاعل قلت : أعبدَ الله ضربَ أخاه زيدٌ.

وتقول : أعبدُ اللّهِ ضرب أخوه غلامهَ، (فأخو عبد اللّه ضربَ غلامَه) فجعلت الغلامَ في موضع زيد حين قلت أعبدُ الله ضرب أخوه زيدا، ويصيرُ هذا تفسيرا لشيء رَفَعَ عبدَ الله لأنه يكون موقعاً الفعلَ بما يكون من سببه كما يوقِعهُ بما ليس من سببه ، كأنه قال في التمثيل وإن كان لا يتكلم به : أعبدُ الله أهان غلامَه أو عاقب غلامَه.

وإن جعلت الغلامَ في موضع زيدٍ (أي جعلته هو الفاعل)، نصبتَ (عبد الله)، فقلتَ: أعبدَ الله ضَرَبَ أخاه غلامُهُ، كما لو أنّك قلتَ: أعَبْدُ الله ضرب أباه ، وأعبدَ الله ضَرَبَه أبوه، كأنه في التمثيل تفسيرُ لقوله: أعبدَ الله أهان أباهُ غلامُهُ ، وأعبدَ الله ضرب أخاه غلامُه . ولا عليك أقدَّمتَ الأخ أم أخّرتَه ، أم قدّمت الغلام أم أخرته ، أيُّهما ما جعلته كزيدٍ

مفعولا فالأول مرفوعٌ . وإن جعلته كزيد فاعلا فالأول منصوبٌ.

وتقول : آلسوطَ ضُرِبَ به زيدٌ ؟ وهو كقولك : آلسَوطَ ضُربتَ به؟ وكذلك: آلخِوان أكِلَ اللحمُ عليه ، ومثلُه: أزيداً سُمَيتَ به؟ أو سُمِّي به عمروٌ. لأنَّ هذا في موضع نصب . وإنما تعتبره أنك لو قلت : آلسوطَ ضُربْتَ؟ فكان هذا كلاماً . أو: آلخِوانَ أكلْتَ ، لم يكن إلاّ نصبا ، كما أنك لو قلت : أزيداً مررتَ؟ فكان كلاماً لم يكن إلا نصبا.

فاعتبرْ ما أشكَلَ عليك من هذا بذا . فإن قلت : أزيدٌ ذُهِبَ به، أو: أزيدٌ انُطلِقَ به ، لم يكن إلا رفعاً . لأنك لو لم تقل "به" فكان كلاماً لم يكن إلا رفعا ، كما قلت : أزيدٌ ذَهَبَ أخوه ، لأنك لو قلت : أزيدٌ ذهب لم يكن إلا رفعاً.

وتقول: أزيداً ضَربتَ أخاه، لأنك لو ألقيت الأخ قلت : أزيداً ضربتَ. فاعتبر هذا بهذا ، ثم اجْعَلْ كلَّ واحدٍ جئتَ به تفسيرَ ما هو مثلُه.

واليومُ والظروفُ بمنزلة زيدٍ وعبدِالله ، إذا لم يَكُنَّ ظروفا . وذلك قولك: أيَوْمَ الجُمُعَةِ يَنطَلِقُ فيه عبدُ الله، كقولك أعَمْراً تكلَّمَ فيه عبدُ الله، و:أيومُ الجمعة يُنْطَلَقُ فيه ، كقولك : أزيدٌ يُذهَبُ به. وتقول: أأنت عبدُ الله ضربتَه؟ تُجريه ها هنا مجرى: أنا زيدٌ ضربتهُ. لأن الذي يَلي حرفَ الاستفهام (أنتَ) ثم أبتدأتَ هذا وليس قبله حرفُ استفهامٍ ولا شيء هو بالفعلِ وتقديمِه أولى. إلاّ أنك إنْ شئتَ نصبتَه كما تنصبُ: زيداً ضربتُهُ. فهو عربيٌ جيدٌ، وأمرهُ هاهنا على قولك: زيدٌ ضربتهُ.

فإن قلت : أكُلَّ يوم زيدا تَضرِبهُ؟ فهو نصبٌ ، كقولك : أزيدا تَضْرِبهُ كلَّ يوم ، لأن الظَّرف لا يَفصل في قولك : ما اليومَ زيدٌ ذاهبا ، وإنَّ اليومَ عَمْراً منطلقٌ ، فلا يَحجُزُ هاهنا كما لا يَحجُزُ ثَمَّةَ.

وتقول : أعبدُ الله أخوه تَضربُه ، كما تقول: آأنت زيدٌ ضربتَه ، لأنَّ الاسم، هاهنا، بمنزلة مبتدإ ليس قبله شيء . وإنْ نصبتَه على قولك: زيدا تضربه، قلت : أزيداً أخاه تضربهُ، لأنك نصبت الذي من سببه (أخاه) بفعلٍ هذا تفسيره .

ومن قال : زيدا ضربته، قال : ازيدا أخاه تضربه. وإنَّما نصب (زيداً) لأن ألف الاستفهام وقعت عليه ، والذي من سببه (أخاه) منصوبٌ. وقد يجوز الرفع في أعبدُ الله مررتَ به ، على ما ذكرتَ لك، وأعَبْدُ اللّهِ ضربتَ أخاه .

وأما قولك: أزيداً مررتَ به؟ فبمنزلة قولك: أزيداً ضربتَه؟ والرفع في هذا أقوى منه في: أعبدُ الله ضربته؟ وهو أيضا قد يجوز في الابتداء، وما جاء بعدَ ما بُني على الفعل . وذلك أنه ابتدأ عبدَ الله وجعل الفعلَ في موضع المبنيِّ عليه ، فكأنما قال : أعبدُ الله أخوك .

فمن زعم أنه إذا قال : أزيداً مررت به؟ إنما ينصبه بهذا الفعل، فكان ينبغي له أن يَجُرَّه ، لأنه لا يصل إلاّ بحرف إضافة .

وإذا أعملت العربُ شيئا مُضْمَراً لم يخرج عن عمله مُظْهَرا في الجر والنصب والرفع ، تقول: وبلدٍ . تريد: ورُبَّ بلدٍ. وتقول: زيدا، تريد:

عليك زيدا. وتقول : الهلالُ ، تريد : هذا الهلالُ . فكله يعمل عملَه مُظْهَرا .

ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء: إذا ، وحيثُ . تقول إذا عبدَ الله تَلْقاه فأكرمْه ، وحيث زيدا تجدُه فأكرمْه . لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة . ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدها ثمّ أتيتَ بعده بالفعل . لو قلت: اجلسْ حيث زيدٌ جَلَسَ، واجلسْ إذا زيدٌ يجلسُ، كان أقبحَ من قولك: إجلسْ إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس ، وإجلسْ حيث يجلس ، وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز، لأنك قد تَبتدىء الأسماء بعدها فتقول : اجلسْ حيث عبدُ الله جالسٌ، واجلسْ إذا عبدُ الله جَلَسَ .

ولإذا موضعٌ أخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه . تقول : نظرتُ فإذا زيدٌ يَضربُه عمروٌ . لأنك لو قلت : نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ ، لَحَسُنَ. وأمّا إذ فيَحسن ابتداء الاسم بعدها . تقول : جئتُ إذ عبدُ الله قام . ولكنّ (إذ) إنما يقع في الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا وأنك تبتدئ الاسم بعدها ، فحسن الرفعُ .

ومما ينتصب أوّلُه لأنّ آخِرَه ملتبس بالأول ، قوله : أزيدا ضربتَ عَمْراً وأخاه؟ وأزيدا ضربتَ رجلا يُحبُّه؟ وأزيدا ضربت جاريتينِ يحبهما؟ فإنّما نصبت الأولَ لأن الآخِرَ ملتبِسٌ به ، إذ كانت صفته ملتبسةً به . وإذا أردتَ أنْ تعلمَ التباسَه بالأوّلِ ، فقدّم صفتَه، فما حسُن تقديمُ صفته، فهو ملتبِسٌ بالأوّل، وما لا يحسن فليس ملتبسا به. ألا ترى أنك تقول:

مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يحبهما . ومررت برجل منطلقٍ زيدٌ وأخوه، لأنك لَمّا أشركتَ بينهما في الفعل صار (زيدٌ) ملتبسا بالأخ فالتبسَ برجلٍ، ولو قلت : أزيدا ضربتَ عَمْراً وضربتَ أخاه؟ لم يكن كلاما . لأن عمرا ليس فيه من سبب الأول شيء ولا ملتبسا به . ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل قائمٍ عمرٌو وقائمٍ أخوه، لم يجز ، لأن أحدهما ملتبس بالأول والآخر ليس ملتبسا؟

الاستفهام والمشتقّات

وهو ما جَرَى في الاستفهام من أسماء الفاعِلين والمفعولين مَجْرَى الفعل كما يَجرى في غيره مَجرى الفعل أيضا. وذلك قولك : أزيداً أنت ضاربهُ؟ و أزيدا أنت ضاربٌ له؟ و أعمرا أنت مُكرمٌ أخاه؟ و أزيدا أنت نازلٌ عليه؟ كأنك قلت : أنت ضاربٌ ، وأنت مُكْرِمٌ ، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل ، لأنه يَجري مَجراه ويَعْمَلُ في المعرفة كلِّها والنكرة، مقدّما ومؤخرًا ، ومُظْهَرا ومُضْمَرا .

وكذلك : آلدّار أنت نازلٌ فيها؟

وتقول : أعمرا أنت واجدٌ عليه؟ وأخالداً أنت عالمٌ به؟ وأزيدا أنت راغبٌ فيه؟ لأنك لو ألقيتَ (عليه) و(به) و(فيه) من الجمل السابقة، ما كان إلا مما ينتصب ، كأنه قال : أعبدَ الله أنت ترغَبُ فيه؟ وأعبدَ الله أنت

تعلمُ به؟ وأعبدَ الله أنت تجدُ عليه؟ فإنما استفهمته عن علمه به ورغْبَتِه فيه في حال مسألتك.

ولو قال: آلدَّارُ أنت نازلٌ فيها؟ فَجَعل نازلاً اسماً رفَع، كأنه قال: آلدارُ أنت رجل فيها.

ولو قال: أزيدٌ أنت ضاربهُ؟ فجعله بمنزلة قولك: أزيدٌ أنت أخوه جاز.

ومثل ذلك في النصب: أزيدا أنت محبوسٌ عليه؟ وأزيداً أنت مُكابَرٌ عليه؟ وإنْ لم يُرِدْ به الفعلَ وأراد به وجهَ الاسم رَفَع.

وكذلك جميعُ هذا، فـ(مفعولٌ) مثلُ يُفعَلُ، و(فاعِلٌ) مثلُ يَفعَلُ.

ومما يُجرَى مَجرى (فاعل) من أسماء الفاعلين فَواعِلُ، أجْرَوه مُجرى فاعِلَةٍ حيث كانوا جمعوه وكسَّره عليه، كما فعلوا ذلك بفاعلِينَ وفاعِلاتٍ.

فمن ذلك قولهم: هُن حَواجُّ بيتَ اللهِ. وقال أبو كبيرٍ الهذليّ:

مِمّا حَمَلْنَ به وهنّ عَواقِدٌ

حُبُكَ النُّطاقِ فعاشَ غَيْرَ مُهَبَّلِ(٣)

وقال العجّاج:

أوَلفًا مَكّةَ مِنْ وُرْقِ الحِمي(٤)

وقد جعل بعضُهم فُعّالاً بمنزلة فَواعِلَ، فقالوا: قُطّانُ مكّةَ، وسُكّانُ البلدَ الحرامَ، لأنه جمعٌ كفواعِلَ.

واجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر، مجراه إذا كان

على بناء فاعلٍ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدِّثَ عن المبالغة . والأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى هو: فَعولٌ، وفَعّال ومِفْعالٌ، وفَعِلٌ . وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار.

لو قلتَ : هذا ضَروبُ رؤوسِ الرجال وسُوقَ الإبل ، على : وضَروبُ سوقَ الإبل، جاز . كما تقول هذا ضاربُ زيدٍ وعمرا، تُضمِر (وضاربُ عَمْراً).

ومما جاز فيه مقدَّما ومُؤَخَّراً على نحو ما جاء في فاعلٍ، قول ذي الرُّمّة:

هَجُومٌ عليها نَفْسَه غيرَ أنه
متى يُرْمَ في عينَيه بالشُّبْحِ يَنْهَضِ(٥)

وقال أبو ذُؤيْبٍ :

قَلَى دِيْنَه واهْتاجَ للشَّوقِ إنها
عَلَى الشَّوقِ إخوانَ العَزاءِ هَيوجُ(٦)

وقال القُلاخُ :

أخا الحَرْبِ لَبّاساً إليها جِلالَها   وليس بولاّجِ الخوالفِ أعقَلاَ(٧)

وسمعنا من يقول : "أمّا العَسَلَ فأنا شَرّابُ" . وقال:

بكيتُ أخا اللأواءَ يُحْمَدُ يومُه   كريمٌ، رءُوسَ الدّارِعِينَ ضَروبُ(٨)

وقال أبو طالب بن عبد المطلب :

ضَروبٌ بنَصْلِ السَّيفِ سُوقَ سِمانِها إذا عَدَمُوا زاداً فإنكَ عاقِرُ(٩)

وقد جاء في (فَعِل) وليس في كثرة ذلك ، قال لبيد:

أو مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادةَ سَمْحَجٍ

بسَرَاته نَدَبٌ لها وكُلُومُ(١٠)

وقال : "إنه لَمِنْحارٌ بوَائكَها" .

و(فَعِلٌ) أقلُّ من (فَعيلٍ) بكثير .

وأجْرَوْهُ، حين بَنَوْهُ للجمع، كما أُجْرِيَ في الواحد، ليكونَ كفَواعِلَ حين أجريَ مثل فاعلٍ ، من ذلك قول طرفة :

ثم زادوا أنهم في قومِهمْ غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فجُرْ(١١)

ومما جاء على فَعِلٍ قوله :

حَذِرٌ أمورا لا تُخافُ وآمِنٌ ما ليس مُنْجِيَهُ من الأقدارِ(١٢)

ومن هذا الباب قول رؤبة :

بِرأسِ دَمّاغٍ رُءُوسَ العِزِّ(١٣)

ومنه قول ساعدة بن جُؤَيَّةَ :

حتى شَآها كَليلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتتْ طِراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ(١٤)

وقال الكُميت:

شُمٌّ مَهاوِينَ أبْدانَ الجَزُورِ مَخا

ميصِ العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ(١٥)

ومنه قديرٌ وعَليمٌ ورَحيمٌ ، لأنه يريد المبالغة في الفعل.

وليس هذا بمنزلة قولك حَسَنٌ وجهَ الأخِ ، لأنّ هذا لا يُضْمَرُ لا يُقلَبُ (أي لا يتقدّم معمولُه)، وإنما حدّه أن يُتَكَلَّمَ به معرَّفاً بالألف واللام أو نكرةً، ولا تعْني به أنك أوقعتَ فِعْلاً سلفَ منك إلى أحدٍ . ولا يَحْسُنُ أن تَفصل بينهما فتَقول : هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأب.

ومما أجريَ مجرى الفِعل من المصادر قولُ الشاعر:

يَمُرّون بالدَّهنا خِفافاً عِيابُهُم ... ويَخْرُجن من دارين بُجْرَ الحَقائبِ

على حِينَ ألْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ ندْلَ الثّعالبِ(١٦)

كأنه قال : أنْدُلْ . وقال المرّار الأسدي:

أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بعدَما ... أفنانُ رأسِكَ كالثّغامِ المُخْلسِ(١٧)

وقال:

بضَرْبٍ بالسُّيوفِ رءُوسَ قَوْمٍ ... أزَلْنا هامَهُنّ عَنِ المَقيلِ(١٨)

وتقول : أعبدُ الله أنت رسولٌ له ورسولُه ، لأنك لا تريد بـ(فعول) هاهنا ما تريد به في (ضَروبٍ) ، فأنت لا تريد أن تُوقع منه فعْلاً عليه، فلا تقول: أنت رسولٌ زيداً، وإنّما تقول: هذا ضَروبٌ زيداً. فهو بمنزلة قولك: أعبدُ الله أنتِ عَجوزٌ له؟ وتقول : أعبدُ الله أنت له عديلٌ؟ وأعَبْدُ اللّهِ أنت له جليسٌ؟ لأنك لا تريد به مبالغة في فعْلٍ. فهو اسمٌ بمنزلة قولك : أزيدٌ أنت وصِيفٌ له أو غُلامٌ له؟ وكذلك : اَلبَصْرةُ أنتَ عليها أميرٌ؟

فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعلٌ.

وإنما جاز في التي بُنيت للمبالغة لأنها بُنيت للفاعِلِ من لفظهِ والمعنى واحدٌ، وليستْ بالأبنيةِ التي هي في الأصل أن تَجْريَ مجرى الفعل.

يدَلّك على ذلك أنها قليلة . فإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل فإنما هي بمنزلة (غلامٍ) و(عبدٍ). لأن الاسم على فَعَلَ يَفْعلُ فاعِلٌ ، وعلى فُعِلَ يُفْعَلُ مَفْعولٌ. فإذا لم يكن واحدٌ منهما ولا الذي لمبالغة الفاعل لم يكن فيه إلا الرفعُ.

وتقول : أكلُّ يومٍ أنت فيه أميرٌ؟ ترفعه لأنه ليس بفاعلٍ، وقد خرج ''كلّ'' من أن يكون ظرفاً ، فصار بمنزلة عبدُ اللّهِ، ألا ترى أنك إذا قلت: أكلُّ يومٍ يُنطلَقُ فيه؟ صار كقولك : أزيدٌ يُذهَبُ به؟ ولو جاز أن تنصبَ (كلَّ يوم) وأنت تريد بالأمير الاسمَ، لقُلتَ : أعبدَ اللهِ عليه ثوبٌ؟ لأنك تقول : أكلَّ يومٍ لك ثوب؟ فيكونُ ظرفا ، فإنه ينبغي أن تنصب: أعبدَ اللّهِ عليه ثوبٌ؟ وهذا لا يكون ، لأن الظرف هنا لم ينصبه فعل ، إنما (عليه) ظرف للثوب ، وكذلك (فيه).

التنبيه في الاستفهام

وهو باب من الاستفهام يكونُ الاسمُ فيه مرفوعاً لأنك تبتدئه لا للاستفهام وإنّما لتُنبِّهَ المخاطَبَ ، ثم تَستفهم بعدَ ذلك، مثل قولك : زيدٌ كَمْ مرَّةً رأيتَه؟ وعبدُ الله هل لقيتَه؟ وعمروٌ هلاّ لَقيته؟ وكذلك سائرُ

حروف الاستفهام . فالعاملُ فيه الابتداء ، كما أنك لو قلت : أرأيتَ زيداً هل لقيتَه؟ كان (أرأيتَ) هو العاملُ. فما بعد المبتدإ من هذا الكلام في موضع خبره .

فإن قلتَ : زيدٌ كم مرّةً رأيتَ؟ فهو ضعيفٌ ، إلا أن تُدْخِلَ الهاء، كما ضعُفَ في قوله : "كلُّه لم أصْنعِ"(١٩) .

ولا يجوز أن تقول : زيدا هل رأيتَ؟ إلا أن تريد معنى الهاء مع ضعفه، فتَرْفَعُ ، لأنك قد فَصَلت بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ والفعلُ بعد حرف الاستفهام . ولو حَسُنَ هذا أو جاز لقلتَ : قد علمتُ زيدٌ كم ضُرب ، ولقلت: أرأيتَ زيدٌ كم مرّةً ضُربَ، على الفعل الآخر. فكما لا تَجِدُ بُداً من إعمال الفعل الأول، كذلك لا تجد بدّاً من إعمال الابتداء، لأنَّك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تَفْرُغُ من الابتداء. ولو أرادوا الإعمال لما ابتدءوا بالاسم ، ألا ترى أنك تقول: زيدٌ هذا، أعمرٌو ضَرَبَه أم بشرٌ؟ ولا تقول : عَمْرا أضَرَبْتَ؟ فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك . فحرف الاستفهام لا يُفْصَلُ به بين العامل والمعمول ، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولا ، وإنما يَدخل على الخَبَر.

ومما لا يكون إلا رفعاً قولُك : أأخَواك اللذانِ صاحبانا ؟ ولو كان شيءٌ من هذا يَنْصِبُ شيئاً في الاستفهام لقلت في الخَبَر : زيداً الذي رأيتُ، فنصبتَ كما تقول : زيدا رأيتُ.

وإذا كان الفعلُ في موضعِ الصِّفة فهو كذلك . وذلك قولك :

أزيدٌ أنت رجلٌ تضربه ؟ وأكلَّ يومٍ ثوبٌ تَلْبَسهُ ؟ فإذا كان وصفا فأحسنه أن يكون فيه الهاء ، لأنه ليس بموضعِ إعمال. فأنت لم تُشغل الفعلَ بضمير بحيث إذا حُذف الضمير عملَ الفعلُ في الاسم الذي يعود ذلك الضمير عليه.

فمن ذلك قول الشاعر :

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوُونهُ يُلْقِحُه قَوْمٌ وتَنْتِجونَهُ(٢٠)

وقال زيد الخَيْر :

أفي كلِّ عامٍ مأتَمٌ تبعثونه

على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُموه وما رُضَا(٢١)

وقال جريرٌ فيما ليس فيه الهاءُ :

أبَحْتَ حَمِى تِهامَةَ بعد نجْدٍ وما شيءٌ حَمَيْتَ بمُسْتباحِ(٢٢)

وقال آخر :

فما أدْرِي أغَيَّرَهُم تَناءٍ

وطُولُ العَهْدِ أم مالٌ أصابوا(٢٣)

ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله : أعبدُ اللّهِ أنت الضاربهُ ، لأنك إنما تريد معنى أنت الذي ضَرَبَه . وهذا لا يجري مجرى (يَفْعَلُ) . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقولَ : ما زيداً أنا الضاربُ ولا زيداً أنت الضاربُ، وإنما تقول : الضاربُ زيداً ، على مثل قولك الحسنُ وجها . ألا ترى أنك لا تقول: أنت المائة الواهبُ كما تقول : أنت زيداً ضاربٌ .

وأصلُ وقوع الفعل صفة للنكرة ، كما لا يكون الاسمُ كالفعل إلا نكرةً. ألا ترى أنك لو قلت: أكلَّ يوم زيدا تَضربهُ؟ لم يكن إلا نصبا، لأنه ليس بوصف . فإذا كان وصفاً فليس بمبنيّ عليه الأوَّلُ ، كما أنه لا يكون الاسمُ مبنياً عليه في الخبر ، فلا يكون ضاربٌ بمنزلة يَفْعَلُ وتَفْعَل إلا نكرَةً.

وتقول : أَذَكَرٌ أنْ تَلِدَ ناقتُكَ أحَبُّ إليك أم أُنثى ؟ كأنه قال : أَذَكَرٌ نِتاجُها أحَبُّ إليك أم أُنثى . فـ(أن تَلِدَ) اسمٌ ، و(تَلِدَ) به يَتمُّ الاسمُ كما يتمُّ (الذي) بالفعل.

وتقول : أزيدٌ أن يَضربَه عمرو أمْثَلُ أم بِشْرٌ ، كأنه قال : أزيدٌ ضربُ عمرٍو إياه أمثلُ أم بشرٌ ، فالمصدر مبتدأ و(أمْثَلُ) مبنيٌّ عليه ، ولم يُنْزَلْ منزلة يَفْعَلُ ، فكأنه قال : أزيد ضاربهُ خيرٌ أم بِشْرٌ . وذلك لأنك ابتدأته وبنيت عليه فجعلته اسماً ، ولم يَلتبس زيدٌ بالفعل إذ كان صلة له ، كما لم يلتبس به الضاربهُ حين قلت : زيدٌ أنت الضاربهُ ، إلا أنَّ (الضاربهُ) في معنى الذي ضَرَبه ، والفعل تمامُ هذه الأسماء.

وتقول : آأن تلد ناقتُك ذكراً أحبُّ إليك أم أنثَى ؟ لأنَّك حملته على الفعل الذي هو صلةُ أنْ ، فصار صلته ، فصار كقولك : الذي رأيتُ أخاه زيدٌ . ولا يجوز أن تبتدئ بالأخ قبل (الذي) وتُعْمِلَ فيه رأيتُ. فكذلك لا يجوز النصب في قولك : أذَكَرٌ أن تَلِدَ ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى؟ وذلك أنك لو قلت : أخاه الذي رأيتُ زيدٌ، لم يَجُزْ ، وأنت تريد : الذي رأيتُ أخاه زيدٌ .

ومما لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولُك : أعبدُ الله أنت أكرمُ عليه أم زيدٌ ؟ وأعَبْدُ اللّهِ أنت له أصدقُ أم بِشرٌ ؟ كأنك قلت : أعبدُ الله أنت أخوه أم بشر ، لأن أفْعَلَ ليس بفعلٍ ، ولا اسمٍ يَجري مجرى الفعل، وإنما هو بمنزلة حَسَنٍ وشديد ونحوِ ذلك . ومثُله : أعبدُ الله أنت له خيرٌ أم بشرٌ؟

وتقول : أزيدُ أنت له أشدُّ ضَرْباً أم عمرو ؟ فإنما انتصابُ الضَّربِ كانتصاب زيد في قولك: ما أحْسَنَ زيداً، وانتصاب (وجهٍ) في قولك: حَسَنٌ وجهَ الأخِ . فالمصدرُ هنا كغيره من الأسماء ، كقولك : أزيدٌ أنت له أطلَقُ وجهاً أَمْ فلانٌ ؟ وليس له سبيلٌ إلى الإعمال ، وليس له وجهٌ في ذلك.

ومًّا لا يكون في الاستفهام إلا رفعا قولك: أعبدُ الله إن ترهُ تضربه؟ وكذلك إن طرحتَ الهاء مع قُبْحه فقلت: أعبدُ الله إن ترَ تضربْ؟ فليس للآخِر سبيلٌ على الاسم ، لأنه مجزوم ، وهو جواب الفعل الأول ، وليس للفعل الأول سبيلٌ ، لأنه مع (إنْ) بمنزلة قولك : أعبدَ الله حين يأتيني أضْربُ؟ فليس لعبد الله في (يأتيني) حَظٌ ، لأنه بمنزلة قولك : أعبدَ الله يومَ الجمعة أضرِبُ؟ ومثل ذلك : زيدٌ حين أضْربُ يأتيني ، لأنَّ المعتَمِدَ على زيدٍ آخرُ الكلام وهو (يأتيني) . وكذلك إذا قلت : زيدا إذا أتاني أضرِبُ ، وإنما هو بمنزلة حينَ .

فإن لم تَجزِم الآخرَ نصبتَ ، وذلك قولك : أزيداً إن رأيت تضربُ؟ وأحسَنُه أن تُدخِلَ في (رأيت) الهاء، لأنه غيرُ مُستَعمل، فصارت حروفُ الجزاء في هذا بمنزلة قولك : زيدٌ كم مرةً رأيتَه ؟ فإذا قلتَ: إن ترَ زيدا تضربْ، فليس إلا هذا ، صار بمنزلة قولك : حين ترى زيدا يأتيك ، لأنه صار في موضع المُضمَرَ حين قلت : زيدٌ حين تضرِبُهُ يكون كذا وكذا . ولو جاز أن تجعل زيداً مبتدأ على هذا الفعل لقلت : القتالُ زيداً حين تأتي، تريد: القتالُ حين تأتي زيداً.

وتقول في الخبر وغيره : إنْ زيدا ترَه تضربْ . تَنصبُ زيدا ، لأن الأولَى أن يليَ الفعلُ (إنْ). كما كان ذلك في حروف الاستفهام ، وهي أبعدُ من الرفع لأنه لا يُبنَى فيها الاسم على مبتدإ . وإنما أجازوا تقديم الاسم في (إنْ) لأنها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في ألف الاستفهام ممّا لم يَجُزْ في الحروف الأُخَرِ. وقال النَّمِرُ بنُ تَوْلَب:

لا تَجزَعي إن مُنفَساً أهلكتُهُ

وإذا هلكتُ فعند ذلكِ فاجْزَعي(٤ ٢)

وإن اضطرَّ شاعرٌ فأجرى (إذا) مجرى (إنْ) فجازى بها قال : أزَيْدٌ إذا ترَ تَضرِبْ، فجَعلَ (تضربْ) جَوَاباً . وإن رفعَ (تضرب) نصبَ (زيدا)، لأنه لم يجعل (تضرب) جوابا . وتَرفعُ الجوابَ حين يذهب الجزمُ من الأول في اللفظ . والاسمُ ههنا مبتدأ إذا جزمتَ ، نحو قولهم : أيُّهم يأتِكَ تضربْ ، إذا جزمتَ . لأنك جئت بتضربْ مجزوما بعد أن عَمِلَ الابتداء

في أيُهم ولا سبيل له عليه . وكذلك هذا حيث جئتَ به مجزوما بعد أن عَمِلَ فيه الابتداء . وأما الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة حينَ وسائرِ الظروف .

وإن قلت : زيد إذا يأتيني أضربُ ، تريد معنى الهاء (أضربُه) ولا تريد زيداً أضربُ إذا يأتيني ، ولكنك تضع أضربُ ههنا مثلَ أضربْ، لأن المعنى معنى المجازاة. وإنما رفعتَ الأولَ في هذا كلّه لأنك جعلت تضربُ وأضربُ جواباً ، فصار كأنه من صلته إذ كان من تمامه ، ولم يَرجع إلى الأول . وإنما تَرُدّه إلى الأول فيمن قال : إن تَأتِني آتيك ، وهو قبيحٌ وإنما يجوز في الشعر .

وإذا قلت : أزيدٌ إن يأتِك تضربهْ؟ فالهاء لزيد ، ويكونُ الفعلُ الآخِرُ جواباً للأول، لأنك ابتدأت زيداً ولا بدَّ من خبرٍ ، ولا يكون ما بعده خبراً له حتى يكون فيه ضميرهُ .

وإذا قلت : زيداً لم أضربْ ، أو زيداً لن أضربَ ، لم يكن فيه إلا النصبُ ، لأنك لم توقع بعد (لَمْ) شيئاً يجوز لك أن تقدّمه قبلهما. ولن أضْرِبَ نفيٌ لقوله : سَأضْرِبُ ، كما أن (لا تَضْرِبْ) نفي لقوله : اضْرِبْ، و(لم أضربْ) نفيٌ لِضربتُ.

وتقول : كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ . تنصب (كلَّ) لأنَّ (يأتيك) ههنا صفةٌ ، فكأنك قلت : كلَّ رجل صالحٍ اضربْ .

فإن قلت : أيُّهم جاءك فاضرِبْ ، رفعتَه لأنه جَعل جاءك في

موضع الخبر، وذلك لأن قوله : فاضربْ، في موضع الجواب ، وأيٌّ من حروف المجازاة. ومثله : زيدٌ إن أتاك فاضرِبْ ، إلا أن تريد أولَ الكلام.

وتقول : زيداً إذا أتاك فاضربْ . فإن وضعته في موضع (زيدٌ إن يأتك تضربْ) رفعتَ (زيدا)، فارفع إذا كانت تضربْ جواباً ليأتك، وكذلك حينَ.

والنصب في زيد أحسنُ إذا كان تَركُ الهاء يَضْعُفُ ويَقْبُحُ. فأعمِلْه في الأول، وليس هذا في القياس لأنها تكون بمنزلة حينَ ، و(إذا) و(حينَ) لا تكون واحدةٌ منهما خبراً لزيد . ألا ترى أنك لا تقول : زيدٌ حين يأتيني، لأنّ (حينَ) لا تكون ظرفاً لزيد .

وتقول : الحَرُّ حينَ تأتيني ، فيكون ظرفاً ، لما فيه من معنى الفعل. وجميعُ ظروف الزمانٌ لا تكون ظروفاً للجُثثِ .

فإن قلت : زيداً يومَ الجمعة أضربُ ، لم يكن فيه إلا النصبُ ، لأنه ليس ههنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلا على قوله :

كلُّه لم أصْنَعِ(٢٥)

ألا ترى أنك لو قلت : زيدٌ يومَ الجمعة فأنا أضربهُ، لم يكن كلاما؟! ولو قلت : زيدٌ إذا جاءني فأنا أضربهُ، كان كلاما جيداً.

****

******

الحروف الـمُشتَرَكَة

إعلمْ أنّ من الحروف حروفا يجوز أن يليَها الأسماء ويجوز أن يليَها الأفعال؛ وهي: لكنْ ، وإنَّما ، وكأنَّما ، وإذْ ، ونحو ذلك ، لأنها حروفٌ لا تعمل شيئاً فتركت الأسماء بعدها على حالها كأنه لم يُذكر قبلها شيءٌ.

وسألته(*) عن قول العرب : انتظرني كما آتيك ، وارقُبْنِي كما ألحقُك، قال: فاعلمْ أنّ "ما والكاف" جُعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصُيرَتْ للفعل كما صُيِّرَتْ للفعل رُبَّما ، والمعنى لَعَلّي آتيك ، فمِنْ ثَمّ لم ينصبوا به الفعل، كما لم ينصبوا برُبَّما . قال رؤبة:

لا تَشْتُمِ الناسَ كما لا تُشْتَمُ(١)

وقال أبو النجم:

قلتُ لشَيْبانَ ادْنُ من لقائهْ

كما تُغَدِّي الناسَ من شِوائِهْ(٢)

****

بابُ النّفي

نفيُ الفعل

إعلمْ أن ″فَعلَ″ نفيُه ″لم يَفعلْ″ . وإذا قال : قد فَعَلَ. فإنّ نفيَه ″لَمّا يفعلْ″. وإذا قال : لقد فَعَلَ، فإنًّ نفيه ″ما فعلَ ″. لأنه كأنه قال: واللّهِ لقد فَعَلَ، فقال : واللّهِ ما فَعلَ. وإذا قال هو يفعل ، أي هو في حال فعل، فإنًّ نفيه ما يَفعلُ . وإذا قال هو يَفعلُ -ولم يكن الفعلُ واقعاً- فنفيهُ لا يفعلُ. واذا قال لَيَفعَلنًّ فنفيهُ لا يفعلُ ، كأنه قال : واللّه لَيَفعلنًّ فقلت: واللّهِ لا يفعل . وإذا قال : سوف يفعلُ فإن نفيه لن يَفعلَ.

حروف النّفي

وهي حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروفِ الأمر والنهي. وشبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدّم الاسم قبل الفعل لأنّهنَّ غيرُ واجبات، فهي تستفهم عن شيء لا يُدرى أَوَقَعَ أم لم يقعْ، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، فهي تشترط شيئا لوقوع شيء آخر، وكما أنَ الأمر والنهي غير واجبَيْنِ (لأنّهما لا يتحقّقان حتما).

وسَهل تقديم الأسماء في النفي لأنها نفيٌ لواجبٍ ، وليست كحروف الاستفهام والجزاء ، وإنما هي مضارعةٌ ، وإنما تجيء لخلاف قوله: قد كان.

وذلك قولك : ما زيداً ضربتهُ ولا زيداً قتلتُه ، وما عَمْراً لقيتُ أباه، ولا عَمْراً مررتُ به ولا بِشْراً اشتريتُ له ثوبا . وكذلك إذا قلت : ما زيداً أنا ضاربهُ ، إذا لم تجعله اسماً معروفا . قال هُدْبةُ بن الخَشْرَم العُذْري :

فلا ذا جَلاَلٍ هِبْنَه لجلالِه
ولا ذا ضَياعٍ هنَّ يَتركنَ للفَقْرِ(١)

وقال زهير :

لا الدَّارَ غَيَّرها بَعْدي الأنيسُ ولا
بالدّارِ لو كلَّمتْ ذا حاجةٍ صَمَمُ(٢)

وقال جرير :

فَلا حَسَبا فَخَرْتَ به لتَيمٍ
ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ(٣)

وإن شئتَ رفعتَ . الرفع فيه أقوى لو كان في ألف الاستفهام ، لأنهنَ نفيُ واجبٍ يُبتدأ بعدهنّ ويُبْنى على المبتدإ ما يأتي بعد ذلك، ولم يَبلغنَ أن يكنَّ مثل ما شُبِّهْنَ به.

فإن جعلتَ "ما" بمنزلة ليس في لغة أهل الحجاز لم يكن إلاّ

الرّفع، لأنك تجيء بالفعل بعد أن يعمل فيه ما هو بمنزلة (فِعْلٍ) يَرفع ، كأنَّك قلت: ليس زيدُ ضربتُه .

وقد أنشد بعضهم هذا البيت رَفعاً ، وهو قول مُزاحم العُقَيليّ:

وقالوا تَعَرَّفْها المَنازِلَ من مِنىً

وما كلُّ مَنْ وَافَى مِنىً أنا عارِفُ(٤)

فإن شئت حملتَه على ليس ، وإن شئت حملته على "كُلُّهُ لم أصْنَعِ"(٥). وهذا أبعدُ الوجهينِ .

وقد زعموا أنّ بعضهم يجعل (ليس) مثل (كما). وذلك قليل لا يكاد يُعرفُ ، وعلى هذا الزعم يجوز أن يكون منه : ليس خَلَقَ اللهُ أشْعَرَ منه، وليس قالها زيد.

قال حميد الأرقط :

فأصْبَحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهِم

وليس كلُّ النَّوى يُلْقي المَساكينُ(٦)

وقال هشامٌ أخو ذي الرُّمَّة :

هي الشّفاءُ لِدائي لو ظَفِرْتُ بها

وليس منها شِفاء الداءِ مَبْذولُ(٧)

هذا كلُّه سُمِعَ من العرب. والوجه والحدّ أن تَحْمِلَه على أنَّ في (ليس) إضماراً وهذا مبتدأ ، كقوله : إنَّه أمَةُ اللّهِ ذاهبةٌ . إلاّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال : ليس الطِّيبُ إلا المِسكُ ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ.

فإن قلت : ما أنا زيدٌ لقيتُه ، رفعتَ إلاّ في قول من نَصَبَ: زيداً لقيتُه، لأنك قد فصلتَ كما فصلت في قولك : أنت زيدٌ لقيتَه . وما التي هي بمنزلة ليس ، كذلك ، كأنك قلت: لستُ زيدٌ لقيتُه، لأنّك شغلتَ الفعلَ بـ(أنا) ، وهذا مبتدأ بعد اسم ، وهذا الكلام في موضع خبره. وألفُ الاستفهام ، و(ما) في لغة بني تميم ، يفصلنَ فلا يَعْمَلنَ . فإذا اجتمع أنك تَفْصِلُ وتُعْمِلُ الحرفَ فهو أقوى . وكذلك : إني زيد لقيتُه، وأنا عَمْرٌو ضربتُه ، ولَيْتَني عبدُ الله مررتُ به . إنما هو اسم مبتدأ ثم ابتُدِىءِ بعده والكلام في موضع خبره.

فأما قوله عزّ وجلّ : «إنَّا كُلَّ شيءٍ خلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ»(٨)، فإنما هو على قوله : زيداً ضربتُه ، وهو عربيٌ كثير.

النّفي بِـ"لا"

و"لا" تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لِما بعدها كنصب إنَّ لِما بعدها. وترك التنوين لما تعمل فيه لازمٌ ، لأنها جُعلت وما عَملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشرَ ، وهي لا تعمل إلا في نكرة. وما تعمل فيه ليس في موضع ابتداء ، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر . فلا تعمل إلا في نكرة كما أنّ رُبَّ لا تعمل إلا في نكرة ، وكما أن كَمْ لا تعمل في الخبر

والاستفهام إلاّ في النكرة ، لأنك لا تذكر بعد "لا" إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد رُبَّ ، وذلك لأن رُبَّ إنما هي للعِدّة بمنزلة كَمْ، فخولف بلفظها حين خالفت أخواتها كما خولف بأيُّهم حين خالفت الذي، وكما قالوا "يا أللّهُ" حين خالفت ما فيه الألف واللام ، وسترى أيضاً نحو ذلك إن شاء اللّه عز وجل.

فجُعِلَتْ وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا ياابن أمَّ ، فهي مثلها في اللفظ وفي أنَّ الأول عاملٌ في الآخر. وخولف بخمسة عشرَ لأنها إنما هي خمسةٌ وعشرةٌ.

أمّا كونها لا تعمل إلا في نكرة فذلك مِنْ قِبَلِ أنها جوابٌ في قولك: هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟ فصار الجواب نكرةً كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرةٌ.

واعلم أنّ "لا" وما عَمِلتْ فيه في موضع ابتداءٍ ، كما أنك إذا قلت: هل من رجلٍ فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجلٍ، وما من شيء ، والذي يُبنى عليه في زمان أو في مكانٍ ، ولكنك تُضمِره، وإن شئت أظهرته . وكذلك: لا رجلَ ولا شيءَ ، إنما تريد لا رجلَ في مكان ، ولا شيءَ في زمان.

والدليلُ على أنّ "لا رجلَ" في موضع اسم مبتدأ ، و"ما من رجلٍ" في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قولُ العرب من أهل الحجاز: لا رجلَ أفضل منك.

ومِن العرب مَنْ يقول : ما مِنْ رجلٍ أفضلُ منك ، وهل مِنْ رجلٍ خيرٌ منك؟ كأنه قال : ما رجلٌ أفضلُ منك ، وهل رجلٌ خيرٌ منك.

واعلم أنك لا تفصل بين لا وبين المنفي ، كما لا تفصل بين مِنْ وبين ما تعمل فيه ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجلَ ، كما أنه لا يجوز لك أن تسأل: هل مِنْ فيها رجلٍ؟ ومع ذلك أنهم جعلوا "لا" وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ ، فقَبُحَ أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلام ، لأنها مشبَّهة بها.

المنفيُّ المضاف بلام الإضافة

اعلم أنّ التنوين يقع من المنفيّ في هذا الموضع إذا قلت : لا غلامَ لك، كما يقع من المضاف إلى اسم ، وذلك إذا قلت : لا مِثْلَ زيدٍ. والدليلُ على ذلك قولُ العرب: لا أبا لَك ، ولا غُلامَيْ لك ، ولا مُسلِمَيْ لك. وذهبت النّون للإضافة ، ولذلك أُلحِقَت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة.

وإنما كان ذلك مِنْ قِبَلِ أنّ العرب قد تقول: لا أباك ، في معنى لا أبا لَك ، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطاً كسقوطه في "لا مثْلَ زيدٍ" فلما جاؤوا بلام الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذ كان المعنى واحداً ، وصارت اللامُ بمنزلة الاسم الذي

ثُنّيَ به في النداء، وذلك قولك : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ، وبمنزلة الهاء إذا لَحقَتْ طَلْحةَ في النداء ، لم يُغيِّروا آخر طلحةَ عما كان عليه قبل أن تلحق، وذلك قولهم:

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ(٩)

(فأقحم الهاءَ في أميمةَ). ومثلُ هذا الكلام يُباحُ الشاعر إذا اضطُرَّ. قال النابغة:

يا بُؤْسَ للجَهْلِ ضَرّارا لأقوامِ(١٠)

حملوه على أن اللام لو لم تجئ لقلت يا بؤسَ الجهل.

وإنما فُعِلَ هذا في المنفيّ تخفيفاً ، كأنهم لم يذكروا اللام كما أنهم إذ قالوا: يا طلحةَ أقبلْ، فكأنهم لم يذكروا الهاء ، وصارت اللامُ من الاسم بمنزلة الهاء من طلحة لا تغيِّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق. فالنفي في موضع تخفيف كما أن النداء في موضع تخفيف ، فمِن ثَمّ جاء فيه مثلُ ما جاء في النداء.

وإنما ذهبت النون في "لا مُسْلِمَيْ لك" على هذا المثال ، وجعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسمٍ وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللامُ ، وذلك قولك : لا أباك ، فكأنهم لو لم يجيئوا باللام قالوا لا مُسْلمَيْك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مُسْلمَيْ لك ، وذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلَّم بـ"لا مسلمَيْكَ" . قال مسكينٌ الدارميُّ:

وقد مات شمَاخٌ وماتَ مُزَرِّدٌ   وأيُّ كَريمٍ لا أباكَ يُمتَّعُ(١١)

ويُرْوَى : "مُخَلّدُ" موضعَ "يمتّع. وحذف اللام من (أبا لَكَ) شذوذا.

وتقول : لا يَدَيْنِ بها لَكَ ، ولا يدين اليومَ لك . إثباتُ النون أحسنُ، وهو الوجه. وذلك أنك إذا قلت : لا يَدَيْ لك ولا أبا لك ، فالاسمُ بمنزلة اسمٍ ليس بينه وبين المضاف إليه شيءٌ ، نحو لا مِثْلَ زيدٍ ، فكما قُبح أن تقول لا مِثْلَ بها زيدٍ، فتفصلَ ، قُبح أن تقول لا يَدَيْ بِها لكَ ، ولكن تقول : لا يَدَيْنِ بها لك ، ولا أبَ يومَ الجمعة لك ، كأنك قلت: لا يدينِ بها ولا أبَ يومَ الجمعة ، ثم جعلت "لكَ" خبراً ، فراراً من القبح.

وكذلك إن لم تجعل "لكَ" خبراً ولم تفصل بينهما ، وجئت بـ"لَكَ" بعد أن تُضمر مكاناً وزماناً كإضمارك إذا قلت : لا رجلَ . ولا بأسَ . وإن أظهرت فحسنَ . ثم تقول لَكَ لتبين المنفيَّ عنه ، وربما تركتها استغناءً بعلم المخاطب ، وقد تذكرها توكيداً وإنْ عُلم من تَعني . فكما قبح أن تفصل بين المضاف والاسم المضاف إليه قبُح أن تفصل بين لَكَ وبين المنفيِّ الذي قبله ، لأن المنفيَّ الذي قبله إذا جعلته كأنه اسمٌ لم تفصل بينه وبين المضاف إليه بشيء. قبُح فيه ما قبُح في الاسم المضاف إلى اسم لم تجعل بينه وبين اللام شيئاً ، لأن اللام كأنها، هاهنا، لم تُذْكَر.

ولو فصَلْتَ لقلتَ: لا أخاَ هذينِ اليومين لك . وهذا يجوز في الشعر، لأن الشاعر إذا اضطُرَّ فَصَل بين المضاف والمضاف إليه . قال الشاعر، وهو ذو الرمة:

كأن أصواتَ مِنْ إيغالهنّ بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ(١٢)

فـقـد فصـل بين المضـاف "أصـوات" والمضـاف إليـه "أواخـرِ الميس" وهو قبيحٌ.

وإنما اختير الوجهُ الذي تثبت فيه النونُ في هذا الباب كما اختير في كَمْ إذا قلت كم بها رجلاً مُصاباً . وأنت تُخْبِرُ ، لُغة مَن ينصب بها ، لئلا يُفصل بين الجار والمجرور. ومن قال: كم بها رجلٍ مصابٍ، فلم يُبال القبحَ قال: لا يَدَيْ بها لك. ولا أخاَ يومَ الجمعة لك. ولا أخا فأعلمُ لك.

وتقول : لا غلامَيْنِ ولا جاريتَيْ لك ، إذا جعلت الآخِرَ مضافاً ولم تجعله خبراً له ، وصار الأول مضمراً له خبرٌ ، كأنك قلت : لا غلامين في ملكك ولا جاريتيْ لك.

وإنَّما اختُصَّتْ "لا" في "الأب" بهذا كما اختص لَدُنْ مع غُدْوةَ بما ذكرت لك . ومن كلامهم أن يجري الشيءُ على ما لا يستعمل في كلامهم، نحو قولهم : مَلامحُ ومَذاكيرُ ، لا يستعملون "لا مَلْمَحةَ ولا مِذْكاراً".

وإن شئت قلت : لا غلامين ولا جاريتين لك ، إذا جعلتَ لَكَ خبراً لهما. وكذلك إذا قلت : لا غلامينِ لك وجعلتَ لَكَ خبراً ، لأنه لا يكون إضافة وهو خبرٌ لأن المضاف يحتاج إلى الخبر مُضْمَرا أو مُظْهَرا.

ألا ترى أنه لو جاز "تَيْمُ تَيْمُ عديٍّ" في غير النداء لم يستقم لك إلا أن تقول ذاهبون. فإذا قلت "لا أبا لك"، فهاهنا إضمار مكانٍ، ولكنه تُرِك استخفافاً واستغناء. قال الشاعر، وهو نَهارُ بن تَوْسِعةَ اليَشْكُريُّ

فيما جعله خبرا:

أبِي الإسلامُ لا أبَ لي سِواهُ اذا افتخروا بقَيْسٍ أو تَميمِ(١٣)

فجعل الجارّ والمجرور خبر "لا" في قوله: لا أبَ لي.

واذا ترك التنوين فليس الاسم مع لا بمنزلة خمسة عشر ، لأنه لو أراد ذلك لجَعل لك خبرا وأظهر النون ، أو أضمر خبراً ثم جاء بعدها بِـ"لَكَ" توكيداً ، ولكنه أجراه مجرى ما ذكرتُ لك في النداء ، لأنه موضعُ حذف وتخفيف ، كما أن النداء كذلك.

وتقول أيضا إن شئت : لا غلامين ولا جاريتينِ لك ، ولا غلامين وجاريتين. كأنك قلت : لا غلامينِ ولا جاريتينِ في مكان كذا وكذا لك. فجاء بـ"لَك" بعد ما بَنى على الكلام الأول في مكان كذا وكذا ، كما قال: لا يَديْنِ بها لك ، حين صيَّره كأنه جاء بـ"لك" فيه بعد ما قال لا يَدينِ بها في الدنيا.

والمنفيّ الواحد إذا لم يَلِ "لَك" فيُذهب منه التنوين كما أُذهب من آخرِ خمسةَ عشرَ، كما أُذهبَ من المضاف. والدليل على ذلك أنّ العرب تقول: لا غلامينِ عندك، ولا غلامينِ فيها، ولا أبَ فيها. وأثبتوا النون لأن النون لا تُحذف من الاسم الذي يُجعل وما قبله أو ما بعده بمنزلة اسمٍ واحد. ألا تراهم قالوا: الذين في الدار، فجعلوا الذين وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعِلا اسماً واحداً، ولم يحذفوا النون لأنها لا تجيء على حدّ التنوين. ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا ينصرف.

وإنما صارت الأسماء حين وَلِيَتْ لَكَ بمنزلة المضاف لأنهم كأنهم ألحقوا اللام بعد اسمٍ كان مضافا ، كما أنك حين قلت : يا تيمَ تيمَ عَديٍّ، فإنما ألحقت الاسم اسماً كان مضافا ، ولم يغير الثاني المعنى كما أن اللام لم تغير معنى لا أباكَ . وإذا قلت : لا أبَ فيها ، فانّ "في" من الحروف التي إذا لحقت بعد مضاف غيّرت المعنى الذي كان قبل أن تَلْحَق . ألا ترى أن اللام لا تغير معنى المضاف إلى الاسم إذا صارت بينهما ، كما أن الاسم الذي يُكرّر لا يغير المعنى إذا صار بين الأول والمضاف إليه، فمن ثم صارت اللام بمنزلة الاسم المكرّر.

وتقول : لا غلامَ وجاريةً فيها . لأنّ "لا" إنما تُجعلُ وما تعمل فيه اسماً واحدا إذا كانت إلى جنب الاسم ، فكما لا يجوز أن تفصل خمسةً من عشر ، كذلك لم يستقم هذا لأنه مشبَّهٌ به ، فإذا فارقه جرى على الأصل.

وتقول : لا رجلَ ولا امرأةً يا فتى، إذا كانت "لا" بمنزلتها في لَيْسَ حين تقول : ليس لك لا رجلٌ ولا امرأةٌ فيها . وقال رجل من بني سُليم، وهو أنس بن العباس:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الراقع(١٤)

وتقول : لا رجلَ ولا امرأةَ فيها ، فتُعيدُ "لا" الأولى كما تقول: ليس عبدُ اللّه وليس أخوه فيها ، فتكون حال الآخِرَة في تثنيتها كحال الأولى. فإن قلت : لا غلامين ولا جاريتين لك ، إذا كانت الثانيةُ هي

الأولى، أثبتَّ النّون . لأنّ "لَكَ" خبرٌ عنهما ، والنون لا تذهب إذا جعلتها كاسم واحد ، لأن النون أقوى من التنوين ، فلم يُجْروا عليها ما أجْرَوا على التنوين في هذا الباب ، لأنه مفارقٌ للنّون ، ولأنها تثبت فيما لا يثبت فيه.

واعلم أن كل شيء حَسُنَ لك أن تُعْمِلَ فيه "رُبَّ" حسنُ لك أن تُعمل فيه "لا".

وقولُهم: ولا سيما زيدٍ ، مثلُ قولك : ولا مِثْلَ زيدٍ ، وما لَغْوٌ. أمّا قولهم: ولا سيَّما زيدٌ، فهو كقولهم: دَع ما زيدٌ ، وكقوله : «مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ» فَـ"سِيُّ" في هذا الموضع بمنزلة مِثْل ، فمِن ثَمَّ عملت فيه "لا" كما تعمل "رُبَّ" في "مِثْل" ، وذلك قولك : ربَّ مِثْلِ زيدٍ.

وقال أبو محجن الثقفي:

يارُبَّ مِثْلِكِ في النساءِ غريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُها بطَلاقِ(١٥)

حذف التّنوين من اسم "لا"

وذلك مِنْ قِبَلِ أنّ التنوين لم يَصِرْ مُنتهى الاسم ، فصار كأنّه حرفٌ قبل آخر الاسم . وإنما يُحذف مُنتهَى الاسم في النفي والنداء. وهو قولك: لا خيراً منه لك ، ولا حَسَناً وجههُ لك ، ولا ضارباً زيداً لك . لأن ما بعد حَسَنٍ وضاربٍ وخيرٍ صار من تمام الاسم فقبُح عندهم أن يحذفوا

قبل أن ينتهوا إلى مُنتهى الاسم ، لأن الحذف في النفي في أواخر الأسماء. ومثل ذلك قولك : لا عشرينَ درهماً لك.

وكذلك لا آمراً بالمعروف لك ، إذا جعلت بالمعروف من تمام الاسم وجعلته متّصلا به . كأنك قلت : لا آمِراً معروفاً لك . وإن قلت: لا آمرَ بمعروفٍ. فكأنك جئت بمعروفٍ بعد ما بنيت على الأول كلاماً ، كقولك: لا آمرَ في الدار يومَ الجمعة . وإن شئت جعلته كأنك قلت: لا آمرَ يومَ الجمعة فيها ، فيصيرُ المبنيُّ على الأول مؤخَّراً، ويكون الـمُلْغَى مقدَّما. وكذلك: لا راغباً إلى اللّه لك ، ولا مُغيراً على الأعداء لك . إذا جعلت الآخر متَّصِلا بالأول كاتصال مِنْكَ بأفعلَ . وإن جعلته منفصلا من الأول كانفصال لَكَ من "سَقْيا لك" لم تنوِّن ، لأنه يصير حينئذ بمنزلة يوم الجمعة. وإن شئت قلت : لا آمِراً يومَ الجمعة، إذا نفيت الآمِرينَ يومَ الجمعة لا مَنْ سِواهم مِنَ الآمرين . فإذا قلت : لا آمرَ يومَ الجمعة فأنت تنفي الآمِرين كلَّهم ثمَّ أعْلَمْتَ في أيِّ حينٍ. وتجعلُ يوم الجمعة فيه منتهى الاسم. وإنما نوَّنتَ لأنه صار منتهى الاسم اليوم ، كما صار ما ذكرتُ منتهى الاسم ، وصار التنوين كأنه زيادة في الاسم قبل آخره نحو واو مضروب وألف مُضارب ، فنوَّنتَ كما نوّنت كلَّ شيء صار منتهى الاسم فيه ما بعده وليس منه.

فَنَوِّنْ في هذا ما نوَّنته في النداء مما ذكرت لك إلا النكرة فإن النكرة، في هذا الباب بمنزلة المعرفة في النداء . ولا تعمل إلا في النكرة،

تُجعَل معها بمنزلة خمسةَ عشرَ ، فالنكرةُ هاهنا بمنزلة المعرفة هناك ، إلاّ ما ذكرت لك.

"لا" وَوَصْفُ مَنْفِيّه

اعلم أنّك إذا وصفتَ المنفيّ فإنْ شئتَ نوَّنت صفةَ المنفيّ وهو أكثرُ في الكلام، وإن شئت لم تنون . وذلك قولك: لا غلامَ ظَريفاً لك ، ولا غلامَ ظَريفَ لك.

فأما الذين نوَّنوا فإنهم جعلوا الاسم ولا، بمنزلة اسمٍ واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي.

وأما الذين قالوا : لا غلامَ ظريفَ لك ، فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد.

فإذا قلت : لا غلامَ ظريفاً عاقلاً لك ، فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلاّ منوَّناً ، مِنْ قِبَلِ أنه لا تكون ثلاثةُ أشياءَ منفصلةٍ بمنزلة اسم واحد. ومثل ذلك : لا غلامَ فيها ظريفاً ، إذا جعلتَ "فيها" صفةً أو غيرَ صفة.

وإنْ كرَّرتَ الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نوَّنْتَ وإن شئت لم تُنوِّن . وذلك قولك : لا ماءَ بارداً ، ولا ماءَ ماءَ بارداً. ولا يكون بارِداً إلا منوَّناً ، لأنه وصفٌ ثانٍ.

واعلم انّه يجبُ تنوينُ الوصف في قولك : لا رجلَ اليومَ ظريفاً، ولا رجل فيها عاقلاً، إذا جعلت "فيها" خبراً أو لَغْواً ، ولا رجلَ فيك راغباً . مِنْ قِبَلِ أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم والصفة بمنزلة اسمٍ واحد وقد فصلتَ بينهما. كما أنه لا يجوز لك أن تفصل بين عشر وخمسة عشرَ.

ومما لا يكون الوصفُ فيه إلا منوَّناً قوله : لا ماءَ سماءٍ لك بارداً، ولا مِثْلَه عاقلاً . مِنْ قِبَلِ أنّ المضاف لا يُجعل مع غيره بمنزلة خمسةَ عشرَ، وإنّما يذهب التنوين منه كما يَذهبُ منه في غير هذا الموضع. فمِن ثَمّ صار وصفه بمنزلته في غير هذا الموضع . ألا ترى أن هذا لو لم يكن مضافاً لم يكن إلا منوَّناً كما يكون في غير باب النفي ، وذلك قولك: لا ضارباً زيداً لك ، ولا حَسَناً وجهَ الأخ فيها . فإذا كففتَ التنوين وأضفتَ صار بمنزلته في غير هذا الباب. فإذا قلت : لا ماء ولا لَبَنَ ، ثم وصفت اللبن، فأنت بالخيار في التنوين وتركِه . فإن جعلت الصفة للماء لم يكن الوصفُ إلا منوناً ، لأنه لا يفصل بين الشيئين اللّذَين يجعلان بمنزلة اسم واحد مضمراً أو مظهراً ، لأنهما قد صار اسماً واحداً بمنزلة زيد، ويحتاجان إلى الخبر مُضْمَراً أو مُظْهَراً.

ألا ترى أنه لو جاز "تَيْمُ تَيْمُ عديّ" لم يستقم لك إلا أن تقول: ذاهبون. فإذا قلت لا أبا لك، فهاهنا إضمار مكانٍ.

ومِمّا لا تسقط منه النّون قولك : لا غلامَين ظريفين لك ولا مُسْلِمَينِ صالحينِ لك . مِن قِبَلِ أنّ الظريفَين والصالحينِ نعتٌ للمنفيِّ

فهو وصفٌ وموصوفٌ ، فليس للموصوف سبيلٌ إلى الإضافة . ولم يجئ ذلك في الوصف لأنه ليس بالمنفيّ ، وإنما هو صفة ، ولم يجز التخفيف إلا في النفي ، كما أنه يجوز في المنادى أشياءُ لا تجوز في وصفه ، من الحذف والاستخفاف. وقد بُيِّنَ ذلك.

ما أُجْرِيَ على موضع المنفي بـ"لا"

واعلمْ أنّهم قد يُجرون على موضع المنفيّ بـ"لا" لا على حرف النّفي. فمن ذلك قول ذي الرُّمة:

بها العينُ والآرَامُ لا عِدَّ عندها

ولا كَرَعُ إلا المَغاراتُ والرُّبْلُ(١٦)

فرفعَ "كَرَعُ" عطفا على موضع اسم "لا".

وقال رجل من بني مَذحِجٍ:

هذا لعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعينِهِ لا أُمَّ لي إنْ كان ذاك ولا أبُ(١٧)

فإنَّ هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل في الاسم. كما أن الشاعر حين قال:

فَلسْنا بالجِبال ولا الحَديدَا(١٨)

أجراه على الموضع. ومن ذلك أيضاً قول العرب: لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع.

ومثل ذلك أيضاً قول العرب : لا مِثْلَهُ أحدٌ ، ولا كزيدٍ أحدٌ . وإن شئت حملت الكلام على "لا" فنصبتَ.

وتقول : لا مثلَهُ رجلٌ، إذا حملته على الموضع ، كما قال بعضُ العرب : لا حَوْلَ ولا قوةٌ إلا باللّه . وإن شئت حملته على "لا" فنوَّنته ونصبته. وإن شئت قلتَ : لا مثلَه رجلاً ، على قوله : لي مِثْلُه غلاماً. وقال ذو الرمة:

هي الدارُ إذ مَيٌّ لاهْلِكِ جِيرةٌ   لَيالِيَ لا أمثالَهنّ لَيالِيا(١٩)

(فقد نصبَ "أمثالهنّ" بلا، و"ليالي" على البيان لها. ولو رفع لجازَ). ويدلك على أنّ "لا رجلَ" في موضع اسمٍ مبتدأ مرفوع ، قولُك: لا رجلَ أفضلُ منك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضلُ منك. ومثل ذلك : بحَسْبك قولُ السُّوء ، كأنك قلت : حَسْبُك قولُ السوء. وكأنك قلتَ: رجلٌ أُضَلُّ منك.

وأما قول جرير:

ياصاحبَيّ دَنا الرَّواحُ فسِيرا   لا كالعشيةِ زائراً ومَزورا(٢٠)

(فقد نصب "زائرا" و"مزورا" بإضمار فعل). فلا يكون إلا نصباً، مِنْ قِبَلِ أنّ العشيةَ ليست بالزائر ، وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً. كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم مِثلُ قولك: في اليوم، لأنّ الكاف ليست باسم . وفيه معنى التعجب ، كما قال : تاللّهِ رجلاً، سبحان اللّه رجلاً . وإنما أراد : تاللّهِ ما رأيت رجلا ، ولكنه يترك الإظهار

استغناءً ، لأن المخاطب يعلم أنّ هذا الموضع إنما يُضمر فيه هذا الفعل، لكثرة استعمالهم إياه. وتقول : لا كالعشيَّة عشيةٌ ، ولا كزيدٍ رجلٌ . لأن الآخِر هو الأولُ، ولأنّ زيدا رجلٌ ، وصار "لا كزيدٍ" كأنك قلت: لا أحدَ كزيد ، ثم قلت رجلٌ، كما تقول : لا مالَ له قليلٌ ولا كثيرٌ، على الموضع. قال الشاعر، امرؤ القيس:

ويَلْمّها في هَواءِ الجَوّ طالِبةً ولا كـــــهـــــذا الــــذي في الأرض مَطْلوبُ(١ ٢)

كأنه قال : ولا شيءُ كهذا ، ورَفَعَ على ما ذكرتُ لك . وإن شئت نصبتَه على نصبه:

فهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلك مِرْفَدا(٢ ٢)

كأنه قال : لا أحد كزيدٍ رجلاً (جعل المنصوبَ تمييزا). وحمَلَ الرجل على زيد ، كما حمل المِرْفَدَ على ذلك . وإن شئت نصبته على ما نصبت عليه: لا مالَ له قليلاً ولا كثيراً.

ونظير "لا كزيدٍ" في حذفهم الاسم قولهم : لا عليك ، وإنما يُريد: لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، ولكنه حَذف لكثرة استعمالهم إياه

إلغاء عمل "لا"

إعلمْ أنّ من الأسماء أسماءً لا تغيّرها "لا" عمّا كانت عليه قبل دخول "لا". ولا يجوز ذلك إلا أن تُعيد لا الثانية ، مِنْ قِبَلِ أنّه جواب

لقوله: أغلامٌ عندك أم جاريةٌ ؟ إذا ادَّعيت أن أحدهما عنده . ولا يحسن إلاّ أنْ تُعيد لا ، كما أنه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه "أم" إلاّ أنْ تذكرها مع اسم بعدها.

وإذا قال: لا غلامَ ، فإنَّما هي جوابٌ لقوله : هل من غلام ؟ وعملت "لا" فيما بعدها وإنْ كان في موضع ابتداء ، كما عملت "مِنْ" في الغلام وإن كان في موضع ابتداء.

فممّا لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه "لا" قولُ اللّه عز وجل ذكره: «لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ». وقال الشاعر ، الراعي:

وما صَرَمْتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنَةً   لا ناقةٌ لِي في هذا ولا جَمَلُ(٢٣)

فرفع ما بعد "لا" على الابتداء والخبر، بتكرّر "لا".

وقد جُعلت، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة لَيْسَ. فإن جعلتها بمنزلة ليس كانت حالُها كحال لا ، في أنها في موضع ابتداءٍ وأنها لا تعمل في معرفة . فمن ذلك قول سَعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عن نيرانِها   فأنا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ(٢٤)

واعلم أنّ المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب ، لأنّ "لا" لا تعمل في معرفة أبداً . فأما قول الشاعر:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمَطِيِّ(٢٥)

فإنه جعله نكرةً كأنه قال : لا هَيْثَمَ من الهَيْثَمِينَ. ومثل ذلك: لا بَصرةَ لكم . وقال ابن الزُّبير الأسدي:

أرى الحاجاتِ عند أبي خُبَيْبٍ نَـكِـدْنَ ولا أُمَيَّةَ بالبلادِ(٢٦)

وتقول : قَضيَّة ولا أبا حَسَنٍ ، تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليًا (كرّم اللّه وجهه)؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أنْ تُعْمِلَ "لا" في معرفة ، وإنما تُعمِلها في النكرة فإذا جعلت أبا حسنٍ نكرةً حسُن لك أن تُعمل لا ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين عليٌّ، (كرّم اللهّ وجهه).

فإن قلت : ألم يُرِدْ أن ينفي كلَّ من اسمهُ عليٌّ، غير عليّ بن أبي طالب؟ فإنما أراد أن ينفي غيرَ عليٍّ المقصود بالكلام، كأنه قال : لا أمثالَ عليٍّ لهذه القضية. ومثله قول الشاعر، مزاحم العُقيْلي:

فَرَطْنَ فلا رَدَّ لِما بُتَّ وانقضى
ولكنْ بَغُوضٌ أنْ يُقال عَديمُ(٢٧)

وقد يجوز في الشعر رَفْعُ المعرفة ، ولا تثنّى لا . قال الشاعر:

بكَتْ جَزَعاً واسترجعت ثم آذنتْ
ركائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعها(٢٨)

واعلم أنك إذا فصلت بين لا وبين الاسم بحَشْو لم يَحسن إلا أن تعيد لا الثانية ، لأنه جُعِلَ جواب : أذا عندك أم ذا؟ ولم تجعل لا في هذا الموضع بمنزلة لَيْسَ ، وذلك لأنهم جعلوها ، إذا رَفعتْ ، مثلها إذا نَصبتْ، لا تفصل لأنها ليست بفعل.

فمما فُصل بينه وبين "لا" بحَشْوٍ قوله جل ثناؤه: «لا فيها

غَوْلٌ ولا هم عَنْها يُنْزَفُون»(٢٩). ولا يجوز: لا فيها أحدٌ إلا ضعيفاً، ولا يحسن: لا فيك خيرٌ. فإن تكلمتَ به لم يكن إلاّ رفعاً، لأنّ "لا" لا تعمل إذا فُصِلَ بينها وبين الاسم، رافعةً ولا ناصبةً، لِما ذكرتُ لك.

وتقول: لا أحدَ أفضلُ منك، إذا جعلته خبرا، وكذلك: لا أحد خيرٌ منك، قال الشاعر:

ورَدَّ جازِرُهم حَرْفاً مُصرَّمةً
ولا كريمَ من الوِلدان مَصْبوحُ(٣٠)

لَمّا صار خبراً جرى على الموضع، لأنه ليس بوصف ولا محمول على "لا". فجرى مجرى: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ. وإن شئت قلت: لا أحدٌ أفضل منك. في قول من جعلها كـ"لَيْسَ" ويُجريها مجراها ناصبة في المواضع، وفيما يجوز أن يُحمل عليها. ولم تُجعَل لا التي كَلَيْسَ مع ما بعدها كاسمٍ واحد، لئلا يكون الرافعُ كالناصب. وليس أيضا كلُّ شيء يخالِفُ بلفظه يَجري مجرى ما كان في معناه.

واعلمْ أنّه لا يجوز لِـ"لا" أن تعمل في معرفة، كما لا يجوز ذلك لرُبَّ. فمن ذلك قولك: لا غلامَ لك ولا العَبّاسُ. فإن قلت: أحمِلُهُ على لا؟ فانه ينبغي لك أن تقول: رُبَّ غلامٍ لك والعباسِ، وكذلك: لا غلامَ لك وأخوه.

فأمّا مَن قال: كلُّ شاة وسَخْلتِها بدرهم فإنه ينبغي له أن يقول: لا رجلَ لك وأخاه. فكأنه قال: لا رُجلَ لك وأخاً له.

وتدخل "لا" على ما عمل فيه غيرُها فلا تغيّره، كما أنها إذا لحقت الأفعال التي هي بدلٌ منها لم تغيِّرها عن حالها التي كانت عليها قبل أن تلحق. ولا يلزمك في هذا الباب تثنيةُ "لا" ، كما لا تُثَنَّى "لا" في الأفعال التي هي بدلٌ منها.

وذلك قولك : لا مَرْحَباً ولا أهلاً ، ولا كَرامةً ، ولا مَسَرَّةً ، ولا شلَلاً، ولا سَقياً ولا رَعْياً ، ولا هَنيئاً ولا مرِيئاً . صارت "لا" مع هذه الأسماء بمنزلة اسم منصوب ليس معه لا، لأنها أُجريت مجراها قبل أن تلحق لا.

ومثل ذلك : لا سَلامٌ عليك ، لم تغيِّر الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق.

وقال جرير:

ونُبِّئتُ جَوَّاباً وسَكْناً يَسبُّني

وعَمروَ بنَ عَفْرَا لا سَلامٌ على عَمْرِو(٣١)

فلم يلزمك في ذا تثنيةُ لا ، كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه، وذلك: لا سلَّم اللّهُ عليه . فدخلتْ في ذا الباب لتنفي ما كان دُعاءً، كما دخلت على الفعل الذي هو بدلٌ من لفظه.

ومثلُ لا سلامٌ على عمرو: لا بك السُّوْءُ. لأنّ معناه لا ساءك اللّه.

ومما جرى جرى مجرى الدعاء مما هو تطلُّقٌ عند طلب الحاجة وبَشاشةٌ، نحو: كرامةً ومَسَرّةً ونُعْمةَ عين . فدخلت على هذا كما دخلت

على قوله: ولا أكرِمُكَ ولا أسُرُّك، ولا أنْعِمُكُ عيناً. ولو قبُح دخولها هنا لقبح في الاسم، كما قبُح في لا ضَرْباً، لأنه لا يجوز: "لا اضربْ" في الأمر.

وقد دخلتْ في موضعٍ غير هذا فلم تغيره عن حاله الذي كان عليها قبل أن تدخله. وذلك قولهم: لا سواءٌ. وإنما دخلت "لا" هنا لأنها عاقبت ما ارتفعت عليه سواءٌ. ألا ترى أنك لا تقول هذان لا سَواءٌ، فجاز هذا كما جاز: لا ها اللّهِ ذا، حين عاقبتْ ولم يَجز ذكرُ الواو.

وقالوا: لا نَوْلَك أن تفعل. لأنهم جعلوه معاقبا لقوله: لا ينبغي أن تفعل كذا وكذا، وصار بدلاً منه، فدخَلَ فيه ما دخل في يَنْبَغي. كما دخل في: لا سلامٌ، ما دخل في سلِّم.

واعلم أنّ "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء، وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنبٍ، وأخذته بلا شيءٍ، وغَضِبتَ من لا شيءٍ، وذهبت بلا عتادٍ. والمعنى معنى ذهبت بغيرِ عتادٍ، وأخذته بغير ذنبٍ، إذا لم تُرِدْ أن تجعل غيراً شيئاً أخَذَه به يَعتدّ به عليه.

ومثل ذلك قولك للرجل: أجئتَنا بغير شيء؟ أي رائقاً.

وتقول إذا قلّلت الشّيء أو صغّرت أمره: ما كان إلاّ كَلا شيءٍ. وإنك ولا شيئاً سَواءٌ. ومن هذا النحو قولُ الشاعر، وهو أبو الطُّفيل:

تَركتَني حينَ لا مالٍ أعيشُ به
وحينَ جُنَّ زمانُ الناسِ أو كَلِبَا(٣٢)

والرفعُ عربيٌّ على قوله:

حينَ لا مُسْتَصْرَخُ(٣٣)

وقول الآخَر:

فأنا ابنُ قيسٍ لا بَرَاحُ(٣٤)

والنصبُ أجودُ وأكثر من الرفع، لأنك إذا قلت: لا غلامَ، فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة لَيسَ. قال الشاعر، وهو العجَّاج:

حَنَّتْ قَلُوصِي حينَ لا حينَ مَحَنّ(٣٥)

وأما قول جرير:

ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْم والدين

وقد عَلاَكَ مَشيبٌ حينَ لا حِينِ(٣٦)

(فقد أضاف "حين" الى "حين" مع اعتبار "لا" زائدة). وإنما هو حينَ حينٍ، ولا بمنزلة "ما" إذا أُلغيت.

واعلم أنه قبيحٌ أن تقول: مررتُ برجل لا فارسٍ، حتى تقول: لا فارسٍ ولا شجاعٍ. ومثلُ ذلك: هذا زيدٌ لا فارساً، لا يحسن حتى تقول: لا فارساً ولا شجاعاً. وذلك أنه جوابٌ لمن قال، أو لمن تجعله ممن قال: أبرجلٍ شجاعٍ مررتَ أم بفارسٍ؟ وكقوله: أفارسٌ زيدٌ أم شجاعٌ؟ وقد يجوز على ضعفه، في الشعر قال رجلٌ من بني سَلولٍ:

وأنت امرُؤٌ منَّا خُلقتَ لغيرنا

حَياتُك لا نَفْعٌ وموتُك فاجِعُ(٣٧)

فكذلك هذه الصفات وما جعلته خبراً للأسماء ، نحو : زيدٌ لا فارسٌ ولا شجاعٌ.

واعلم أنّ "لا" في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله ، البيتُ لحَسَّان بن ثابت:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيةً إلاّ تَجَشُّؤُكُم عند التَّنانيرِ(٣٨)

وقال في مَثَل : "أفلا قُمَاصَ بالبعير". والقُماصُ: الوثب.

ومن قال : لا غلامٌ ولا جاريةٌ ، قال : ألا غلامٌ وألا جارية.

واعلم أنّ "لا" إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عملت فيما بعدها فنصبته . ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر ، وتسقط النون والتنوين في التمني كما سقطا في الخبر . فمن ذلك : ألا غلامَ لي وألا ماءً بارداً . ومن قال : لا ماءَ باردَ، قال : ألا ماءَ باردَ.

ومن ذلك : ألا أبا لي ؟ وألا غُلامَيْ لي؟

وتقول : ألا غلامين أو جاريتين لك؟ كما تقول : لا غلامين وجاريتين لك.

وتقول : ألا ماءَ ولَبَناً، كما قلت : لا غلامَ وجاريةً لك . تُجريها مجرى "لا" ناصبةً في جميع ما ذكرت لك.

وسألته عن قوله:

ألا رجلاً جزاه اللّهُ خيراً يَدلُّ على مُحصِّلةٍ تُبيتُ(٣٩)

فقال: اعلمْ أنه ليس على التّمنّي ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً خيراً من ذلك ؟ كأنه قال : ألا تُروني رَجلاً جَزاه اللّه خيرا؟

ولا يكون الرفعُ في هذا الموضع ، لأنه ليس بجوابٍ لقوله متسائلا: أ ذا عندك أم ذا؟ فلا يتضمّن معنى لَيسَ.

وتقول: ألا ماءَ وعَسَلاً بارداً حُلواً ؟ لا يكون في الصفة إلا التنوين، لأنك فصلت بين الاسم والصفة حين جعلت البرد للماء، والحلاوة للعسل. ومن قال : لا غلامَ أفضلُ منك ، لم يقل في: ألا غلامَ أفضل منك، إلا بالنصب، لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء: اللّهم غلاماً ، ومعناه اللّهمّ هَبْ لي غلاماً.

****

****

******

***

**

أدوات الجزاء

فما يُجازَى به من الأسماء غير الظروف : مَنْ ، وما ، وأيُّهُمْ . وما يجازى به من الظروف : أيُّ حِينٍ ، ومتى ، وأينَ ، وأنَّى ، وحيثُما. ومن غيرهما: إن ، وإذْ ما.

ولا يكون الجزاء في "حيثُ" ولا في "إذْ" حتى يُضَمّْ إلى كلّ واحد منهما "ما" فتصيرُ "إذْ" مع "ما" بمنزلة إنَّما وكأنَّما ، وليست "ما" فيها بلَغْوٍ. ولكنَّ كلٌّ واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد.

فمِمّا كان من الجزاء بـ"إذ ما" قولُ العباس بن مِرداس:

إذ ما أتيتَ على الرَّسول فقُلْ له
حقًّا عليك إذا اطمَأنَّ الـمَجلِسُ(١)

وقال الآخر ، قالوا : هو لعبد اللّه بن همام السَّلوليّ:

إذْ ما تَرَيني اليومَ مُزْجىً ظَعينتي   أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُفْرِعُ
فإنِّيَ من قومٍ سواكُمْ وإنَّما   رجاليَ فَهُمْ بالحجاز وأشْجَعُ(٢)

سمعناهما ممن يرويهما عن العرب. والمعنى إمّا.

ومما جاء من الجزاء بأنَّى قول لبيد:

فأصبحتَ أنَّى تأتِها تَلْتَبِسْ بها   كِلاَ مَرْكَبَيْها تحت رِجْلِك شاجِرُ(٣)

وفي "أين" قوله ، وهو ابن همام السَّلوليّ:

أيْنَ تَضربْ بنا العُداةُ تَجِدْنا   نَصرِفُ العِيسَ نَحْوها للتلاقي(٤)

وإنما مَنَع "حَيثُ" أنْ يُجازَى بها أنك تقول : حيث تكونُ أكونُ. فـ"تَكونُ" وصلٌ لها ، كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون.

وهي في الخبر بمنزلة إنما وكأنما وإذا ، وذلك أنها يُبتدأُ بعدها الأسماء. كقولك : حيث عبدُ اللّه قائمٌ زيدٌ . وأكون حيث زيدٌ قائمٌ.

فحيثُ كهذه الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ، ولا يكون هذا من حروف الجزاء.

وأما قول النحويين : يُجازَى بكلِّ شيءٍ يستفهم به ، فلا يستقيم. مِنْ قِبَلِ أنّك تُجازي بإن وبحيثما وإذ ما، ولا يستقيم بهنّ الاستفهام. ولكنّ القول فيه كالقول في الاستفهام . ألا ترى أنك إذا استفهمتَ لم تجعل ما بعده صلة.

فالوجه أن تقول : الفعلُ ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلةً لما قبله ، وإذا قلت : حَيْثُما تكن أكن. فليس بصلةٍ لما قبله . كما أنك إذا قلت أين تكون؟ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلةٍ لما قبله . فهذا الجزاء ليس بصلةٍ لما قبله ، كما أنَّ ذلك في الاستفهام ليس بوصلٍ لما قبله . وتقول : من يَضربُك؟ في الاستفهام. وأمّا في الجزاء فتقولُ: مَنْ يَضْربْك أضربْه ، فالفعل فيهما غيرُ صلة.

وأمّا مَهْما فهي "ما" أدخلتَ معها "ما" أخرى، لغواً . بمنزلتها مع "متى" إذا قلت: متى ما تأتِني آتِك . وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت: إنْ ما تأتِني آتِك . وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى : «أيْنَما تَكُونُوا

يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ»(٥)، وبمنزلتها مع "أيٌّ" إذا قلت : «أيًّامَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنى»(٦)، ولكنهم استقبحوا أن يكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا: مَامَا. فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى . وقد يجوز أن يكون "مَهْ" كإذْ ضُمَّ إليها "ما".

وأمّا قوله : كَيْفَ تَصنعْ أصنعْ . فهي مُستكرَهَة، وليست من حروف الجزاء. ومخرَجُها على الجزاء ، لأنّ معناها على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ.

وسألته عن "إذا" ، ما مَنَعَهم أن يُجازُوا بها؟ قال: فاعلمْ أنّ الفعل في إذا بمنزلته في إذ ، إذا قلت : أتَذكرُ إذ تقول . فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذْ فيما مضى . ويُبيِّنُ هذا أنَّ إذا تجيء وقتاً معلوماً . ألا ترى أنك لو قلت: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ، كان حَسَناً . ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحاً . فـ"إنْ" أبداً مبهمة ، وكذلك حروف الجزاء . وإذا تُوصَلُ بالفعل ، فالفعلُ في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت : الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه . وقال ذو الرمّة:

تُصْغِي إذا شَدَّها بالرَّحلِ جانحةً
حتى إذا ما استوى في غَرْزِها تَثِبُ(٧)

وقد جازوا بها في الشعر مضطرّين ، شَبّهوها بإنْ ، حيثُ رأوها لِما يُسْتقبل ، وأنّها لا بُدَّ لها من جواب.

وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرتْ أسيافُنا كان وَصلُها خُطانا الى أعْدائنا فنُضارِبِ(٨)

وقال الفرزدق:

تَرفعُ لي خِندفُ واللّهُ يرفَعُ لي   ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرانُهم تَقِدِ(٩)

وقال بعض السَّلوليين:

إذا لم تَزَلْ في كلِّ دارٍ عرفتَها

لها واكِفُ من دَمعِ عينِك يَسْجُمِ(١٠)

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ ، ولكنّ الجيّد قولُ كعب ابن زهير:

وإذا ما تشاءُ تَبعثُ منها   مَغرِبَ الشّمسِ ناشِطاً مَذعورا(١١)

واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجوابُ بما قبله.

فإنك إذا قلت : إن تأتِني آتِك ، فآتِك انجزمت بإنْ تأتِنِي كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت : ائْتِني آتِك.

أمّا "إنْ" فهي أمُّ حروفِ الجزاء ، مِنْ قِبَلِ أني أرى حروف الجزاء قد يَتصرَّفن فيكنَّ استفهاما ومنها ما يُفارقهُ "ما" فلا يكون فيه الجزاءُ. و"إنْ" على حالٍ واحدة أبدا لا تفارقُ المجازاة.

واعلم أنه لا يكون جوابُ الجزاء إلا بفعل أو بالفاء. فأما الجواب بالفعل فنحو قولك : إن تأتِني آتِك ، وإنْ تضربْ أضربْ، ونحو ذلك.

وأما الجواب بالفاء فقولك : إنْ تأتِني فأنا صاحبُك . ولا يكون الجوابُ في هذا الموضع بالواو ولا بثُمَّ . ألا ترى أن الرجل يقول إفْعَلْ كذا وكذا، فتقول : فإذا يكونُ كذا وكذا . ويقول : لم أُغَثْ أمسِ ، فتقول: فقد

أتاك الغوثُ اليومَ . ولو أدخلت الواو وثُمَّ في هذا الموضع تريد الجواب لم يَجُزْ.

وقوله جلّ وعزّ : «وَإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بما قَدَّمَتْ أيدِيهمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ»(١٢) فهو كلام معلّقٌ بالكلام الأول كما كانت الفاءُ معلقةً بالكلام الأول. وهذا هاهنا في موضع قَنَطُوا ، كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل. ونظيرُ ذلك قوله : «سَواءٌ عَلَيْكُم أدَعَوْتُمُوهم أم أنْتُمْ صَامِتُونَ»(١٣) بمنزلة أم صَمَتُّمْ . ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأة كما أن الفاء لا تجئ مبتدأةً.

واعلمْ أنّ إدخال الفاء على "إذا" قبيحٌ ، ولو كان إدخالُ الفاء على إذا حَسَنا لكان الكلام بغير الفاء قبيحا . فهذا قد استغنَى عن الفاء كما استغنت الفاء عن غيرها ، فصارت "إذا" هاهنا جوابا كما صارت الفاء جوابا.

وقولهم : إن تأتِني أنا كريمٌ . لا يكون هذا إلا أن يضطرَّ شاعرٌ. مِنْ قِبَلِ أنَّ قوله "أنا كَرِيمٌ" يكونُ كلاما مُبتدأ ، والفاءُ وإذا لا يكونان إلا معلّقين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يُشبِه الفاء.

وقد قاله الشاعرُ مُضطَراً ، يُشبّهه بما يتكلّم به من الفعل. كقول حسان بن ثابت:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللّه يَشْكُرُها
والشرُّ بالشرّ عند اللّه مثلانِ(١٤)

وقال الأسدي:

بَني ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبها

بَني ثُعَلٍ مَن يَنكَعِ العَنْزَ ظالمُ(١٥)

ولا يَحسن في الكلام "إن تأتِني لأفعلنَّ"، مِنْ قِبَلِ أنَّ لأفعَلَنَّ تجيء مُبْتَدَأة. الا ترى أنَّ الرجل يقول لأفعلنَّ كذا وكذا. فلو قلت: إن أتيتني لأُكْرِمنَّك، وإن لم تأتني لأغُمَّنَّك، جاز لأنه في معنى لئن أتيتني لأُكرِمنَّك ولئن لم تأتني لأُغمَّنَّك، ولا بدّ من هذه اللام مُضْمَرةً أو مُظهرةً لأنها لليمين، كأنك قلت: واللّهِ لئن أتيتني لأُكرمنَّك.

فإن قلت: لئن تفعلْ لأفعلنّ، قَبُحَ، لأنّ لأفعَلنَّ على أول الكلام، وقبُح في الكلام أنْ تعمل "إنْ" أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تَجزِمَه في اللفظ ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله. ألا ترى أنك تقول: آتيك إنْ أتيتَني، ولا تقول آتيك إنْ تأتِني، إلاّ في شعر، لأنك أخرت إنْ وما عَملَت فيه ولم تجعل لإنْ جوابا ينجزم بما قبله.

فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى أنه قال عزَّ وجلَّ: «وإنْ لم تَغفرْ لنا وترحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخاسِرِينَ». وقال عزَّ وجلَّ: «وإلا تَغْفِرْ لي وتَرْحَمْنِي أكُنْ مِنَ الخاسِرِينَ». لَمّا كانت "إنْ" العاملة لم يحسن الا أنْ يكون لها جوابٌ ينجزم بما قبله. فهذا الذي يُشاكِلها في كلامهم اذا عَملَتْ.

وقد تقول: إنْ أتيتَني آتِيْك، أي آتِيْك إن أتيتني. قال زهير:

وإنْ أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ　　يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ(١٦)

ولا يحسن إنْ تأتني آتيك ، مِنْ قبَلِ أنّ "إنْ" هي العاملةُ. وقد جاء في الشعر ، قال جرير بن عبدالله البَجَليّ:

يا أقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ　　إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ(١٧)

أي إنك تُصْرَعُ إنْ يُصرَعْ أخوك . ومثل ذلك قوله:

هذا سُراقةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ　　والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَهَا ذِيبُ(١٨)

أي: والمرءُ ذئبٌ إنْ يَلقَ الرُّشا. وقال ذو الرمة:

وأنّي متى أُشْرِفْ على الجانب الذي

به أنتِ من بين الجَوانبِ ناظرُ(١٩)

أي ناظرٌ متى أُشْرِفْ . فجاز هذا في الشعر ، وشبَّهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزماً ، لان المعنى واحد ، كما شبَّهَ "اللّهَ يَشكُرُها" و "ظالمُ" بـ"إذا هُمْ يَقنَطُونَ". جعَله بمنزلة يظلمُ ويشكرها اللّه ، كما كان هذا بمنزلة قَنَطوا.

وكما قالوا في اضطرار : إن تأتني أنا صاحبُك ، يريد معنى الفاء، فشبَّهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفهُ وأنت تعنيه.

وقد يقال : إن أتيتني آتِك وإن لم تأتني أجْزِك ، لأن هذا في موضع الفعل المجزوم ، وكأنه قال : إنْ تَفعلْ أفعلْ.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ : «مَنْ كانَ يُرِيدُ الحَياةَ الدُّنيا وَزِينَتَها نُوَفّ إليهِم أعمَالَهُم فِيها»(٢٠)، فكان فَعَلَ .

وقال الفرزدق:

دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القومَ إن قَدَروا

عليكَ يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ(٢١)

وقال الأسود بن يعفر:

ألا هَلْ لهذا الدَّهرِ من مُتَعَلَّلِ

عن الناس مَهْما شاءَ بالناس يَفْعَلِ(٢٢)

وقال : إن تأتني فأُكرِمُك ، أي فأنا أُكرِمُك ، فلا بُدَّ من رفع فأُكرِمُكَ إذا سكتَّ عليه ، لأنه جواب ، وإنما ارتفع لأنه مبنيّ على مبتدأ.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: «ومَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللّه منه»(٢٣).

ومثله: «وَمَن كَفَرَ فأُمَتِّعُهُ قَليلاً»(٢٤).

ومثله : «فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّهِ فَلا يَخافُ بَخساً ولا رَهَقاً»(٢٥).

واعلمْ أنّ وقوع "إنْ" بعد "لا" يقوّي الجزاءَ فيما بعد "لا". وذلك قول الرجل: لا إنْ أتيناك أعطيتنا ، ولا إنْ قعدنا عندك عَرضتَ علينا. فـ"لا" لغوٌ في كلامهم . ألا ترى أنك تقول : خِفْتُ أن لا تقولَ ذاك، وتَجرِي مجرى خفتُ أن تقول.

وتقول : إنْ لا يقلْ أقلْ ، فـ"لا" لغوٌ أيضا، وإذ وأشباهُها ليست هكذا، إنما يصرفن الكلام أبداً إلى الابتداء.

وتقول : ما أنا ببخيلٍ ولكن إن تأتِني أُعطِك ، جاز هذا وحسن

لأنك قد تُضمِر هاهنا كما تُضمِر في إذا . ألا ترى أنك تقول : ما رأيتك عاقلا ولكن أحمقُ . وإن لم تُضمِر تركت الجزاءَ كما فعلت ذلك في إذا. قال طرفة:

ولستُ بحَلاَّلِ التِّلاعِ مخَافةً ولكنْ متى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرْفِدِ(٢٦)

كأنه قال : أنا . ولا يجوز في متى أن يكون الفعل وصلاً لها كما جاز في مَن والذي . وسمعناهم يُنشدون قول العُجير السّلوليّ:

وما ذاك أنْ كانَ ابنَ عَمّي ولا أخي

ولكنْ متى ما أملكِ الضرَّ أنفعُ(٢٧)

والقوافي مرفوعةٌ كأنه قال : ولكن أنفعُ متى ما أملك الضرَّ، ويكون "أملِك" على "متى" في موضع جزاء ، و"ما" لغوٌ ، ولم يجد سبيلا إلى أن يكون بمنزلة مَن فتوصل ، ولكنها كـ"مَهما".

وأما قوله عزَّ وجلَّ : «وأمَّا إن كان مِنْ أصْحابِ اليَمينِ . فَسلاَمٌ لَكَ مِنْ أصْحابِ اليَمِينِ»(٢٨) فإنَّما هو كقولك: أمّا غَداً فلك ذاك. وحسنتْ "إن كان" لأنه لم يجزم بها ، كما حسُنت في قوله: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ.

واعلمْ أنّكَ إذا ألزمتَ الأسماء التي تُجازى بها حروفُ الجرِّ لم تغيِّرها عن الجزاء، وذلك قولك : على أيِّ دابَّةٍ أُحْمَلْ أرْكَبْهُ ، وبِمَنْ تُؤخَذْ أوخذ به. فحروف الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء ، كما لم تغيّرها عن حال الاستفهام.

ألا ترى أنك تقول : بِمَنْ تَمرُّ ؟ وعلى أيِّها أركبُ ؟ فلو غيّرتها

عن الجزاء غيرَّتها عن الاستفهام. وقال ابن همام السّلوليّ:

لَمّا تمكَّنَ دُنْياهم أطاعهمُ في أيِّ نحوٍ يميلُوا، دِينَه يَمل(٢٩)

فحرف الجرّ "في" دخل على "أيّ" التي للجزاء، فلم يغيّرها عن عملها. فالجرُّ ها هنا نظيرُ النصب والرفعِ في غيره.

فإن قلت : بِمَنْ تَمرُّ به أمرُّ ، وعلى أيِّهم تَنزلُ عليه أنزلُ ، وبما أتيتني به آتيك ، رفعتَ لأن الفعل إنما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية والباءُ الأولى للفعل الآخر ، فتغيَّر عن حال الجزاء كما تغير عن حال الاستفهام ، فصارت بمنزلة الذي.

وحُسْنُ الاستفهام هاهنا يقوّي الجزاء ، تقول : غلامَ مَن تَضربُ، وبغلام مَن مررتَ . ألا ترى أنَّ كينونة الفعل غير وَصْلٍ ثابتةٌ.

فاذا أدخلتَ ألف الاستفهام على الجزاء قلتَ: أإن تأتني آتك ؟ ولا تكتفي بِمَنْ لأنها حرفُ جزاء ، ومتى مثلُها ، فمنْ ثَمَّ أُدْخِلَ عليه الألفُ، تقول: أمَتَى تشتمْني أشتمْك؟ وأمَنْ يَفْعَلْ ذاك أَزُرْهُ ، وذلك لأنك أدخلت الألف على كلام قد عَمِلَ بعضه في بعض فلم يغيّره ، وإنما الألف بمنزلة الواو والفاء ولا ونحو ذلك ، لا تغير الكلام عن حاله ، وليست كإذ وهل وأشباههما. ألا ترى أنها تدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتَدَعُه على حاله ولا تغيِّره عن لفظ المستفهَم . ألا ترى أنه يقول : مررتُ بزيدٍ فتقولُ : أزيدٍ ؟ وكذلك تقول في النصب والرفع. وإن شئت أدخلتها على كلام المخبر ولم تحذف منه شيئاً ، وذلك إذا قال: مررتُ بزيدٍ قلت : أمررتَ بزيدٍ ؟ ولا يجوز ذلك في هل وأخواتها.

ولو قلت : هل مررتَ بزيدٍ كنتَ مستأنفاً . ألا ترى أنَّ الألف لغوٌ.

فإن قيل : فإنَّ الألف لابُدَّ لها من أن تكون معتمِدةً على شيء فإن هذا الكلام معتمَدٌ لها ، كما تكون صلةً للذي إذا قلت : الذي إن تأتهِ يأتِك زيدٌ. فهذا كلُه وصلٌ.

وقال عزّ وجلّ : «أفَإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ»(٣٠). ولو كان ليس موضع جزاءٍ قبُح فيه إنْ ، كما يقبح أن تقول : أتَذكرُ إذ إنْ تأتِني آتيك.

فاذا كان القسَم في أوّل الجزاء قلتَ: واللّهِ إن أتيتَني لا أفعلُ. وعليه تعتمد اليمينُ . ألا ترى أنّك لو قلت : واللّهِ إن تأتِني آتِك، لم يَجُزْ. ولو قلت : واللّهِ مَن يأتِني آتِه، كان محالاً . واليمين لا تكون لغواً كـ"لا" والألف ، لأن اليمين لآخِر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخِر أنْ يكون على اليمين.

وإذا قلت : أإنْ تأتِني آتِكَ فكأنك لم تذكر الألف . واليمينُ ليست هكذا في كلامهم . ألا ترى أنك تقول : زيدٌ منطلقٌ ، فلو أدخلت اليمين غيَّرتَ الكلام.

ويحسُنُ أن تقول : أنا واللّهِ إن تأتني آتِك ، فالقسم هاهنا لغوٌ.

فإذا بدأت بالقسم لم يجز إلا أن يكون عليه . ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك ، لأنها لامُ قسمٍ . ولا يحسن في الكلام لئن تأتِني لا أفعل ، لأنَّ الآخِرَ لا يكون جزماً.

وأما قول الفرزدق:

وأنتم لهذا الناسِ كالقِبلة التي

بها أنْ يَضِلَّ الناسُ يُهدَى ضَلالُها(٣١)

فلا يكون الآخِرُ إلا رفعاً ، لأن أنْ لا يجازى بها وإنما هي مع الفعل اسمٌ.

ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

فأمّا ما يرتفع بينهما فقولك : إنْ تأتِني تسألُني أعطِك ، وإن تأتِني تَمشي أمشِ معك . وذلك لانك أردت أن تقول إن تأتِني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتِني ماشياً فعلتُ . وقال زهير:

ومَن لا يَزَلْ يَسْتحْمِلُ الناسَ نفسَه

ولا يُغنِها يوماً من الدهر يُسْأمِ(٣٢)

إنما أراد : مَنْ لا يَزَلْ مستحمِلاً يكُن من أمره ذاك . ولو رَفَعَ يُغْنِها جاز وكان حسناً ، كأنه قال : مَن لا يزل لا يُغْنِي نفسه.

ومما جاء أيضا مرتفعاً قول الحُطيئة:

متى تأتِه تَعْشو إلى ضَوءِ نارِه

تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(٣٣)

فأمّا قوله:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا

تَجِدْ حَطَباً جَزلاً وناراً تأجَّجا(٣٤)

فتُلْمِمْ بدلٌ من الفعل الأول . ونظيره في الأسماء : مررتُ برجلٍ عبد اللّه ، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسّر الاسم الأول بالاسم الآخر.

وسألته : هل يكون إنْ تأتِنا تسألْنا نُعطِك ؟ فقال: اعلمْ أنّ هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأنّ الأول، الفعلُ الآخر تفسيرٌ له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يَتَدارك كلامه. ونظير ذلك في الأسماء : مررتُ برجلٍ حِمارٍ ، كأنه نسيَ ثم تدارك كلامه.

وقوله جلَّ وعزَّ : «وَمَنْ يَفْعَل ذَلك يَلْقَ أثاماً. يُضَاعَفْ لَهُ العَذابُ يوم القيامة»(٣٥) فهذا كالأول ، لأن مضاعفة العذاب هو لُقِيُّ الآثام.

ومثل ذلك من الكلام : إن تأتِنا نُحسنْ إليك نُعطِك ونَحمِلْك. تفسّر الإحسان بشيءٍ هو هو ، وتجعل الآخر بدلاً من الأول.

وأما ما ينجزم بين المجزومين فقولك : إنْ تأتِني ثمَّ تسألْني أعْطِك. وإنْ تأتِني فتسألْني أعطِك ، وإنْ تأتِني وتسألْني أعطِك . وذلك لأن هذه الحروف يُشركن الآخرَ فيما دخل فيه الأول . وكذلك "أو" وما أشبههنَّ.

ولا يجوز في ذا الفعل الرفعُ . وإنما كان الرفعُ في قوله "متى تأتِه تعشو" لأنه في موضع عاشٍ ، كأنه قال : متى تأتِه عاشياً . ولو قلت

متى تأتِه وعاشياً كان مُحالا. فإنما أمرُهنّ أن يُشرِكن بين الأول والآخر.

وسألته عن قوله : إنْ تأتِني فتحدِّثَني أحدِّثْك ، وإنْ تأتني وتُحدِّثَني أحدثْك، قال: هذا يجوز ، والجزم الوجه.

ووجه نصبه على أنه حَمَلَ الآخِرَ على الاسم ، كأنه أراد إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدِّثْك ، فلما قبُح أن يردّ الفعل على الاسم نوى أنْ ، لأنّ الفعل معها اسمٌ.

وإنما كان الجزمُ الوجهَ لأنه إذا نَصبَ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث ، فلمّا كان ذلك أن يحمل على الذي عَمِلَ فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئاً واحداً.

فأمّا قول ابن زهير:

ومَن لا يُقَدِّم رجله مُطمَئِنّة فيُثبِتَها في مُستوى الأرض يَزْلَقِ(٣٦)

فالنصبُ في هذا جيِّد، لأنّه أرادَ هاهنا من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلاّ لم تحدّثنا، فكأنه قال : مَن لا يقدِّم إلا لم يُثْبِت زَلَقَ.

وإذا قلت : إن تأتِني فأحدثُك، فلا يكونُ الفعل الآخِر، أبدا، إلا رفعا. وإنما منعه أن يكون مثل ما انتصب بين المجزومين أنّ هذا منقطع من الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أحدثك. فالحديث متصلٌ بالأول شريكٌ له . وإذا قلت : إن يكن إتيانٌ فحديثٌ ثمّ سكتَّ وجعلته جواباً لم يَشْرَكِ الأول ، وكان مرتفعاً بالابتداء.

وتقول : إن تاتني آتِك فأحدثْك . هذا الوجهُ ، وإن شئت ابتدأت. وكذلك الواو وثمّ ، وإن شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت ما كان بين المجزومين.

واعلم أنّ "ثُمَّ" لا يُنصَبُ بها كما يُنصب بالواو والفاء ، ولم يجعلوها مما يضمر بعده أنْ ، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو ، ولكنها تُشرِكُ ويُبتدأ بها.

واعلم أنّ ثُمَّ إذا أدخلتَه على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلا جزماً ، لأنه ليس مما يَنصب . وليس يحسن الابتداء لأنَّ ما قبله لم ينقطع.

وكذلك الفاء والواو وأو إذا لم تُرِد بهن النصبَ ، فإذا انقضى الكلامُ ثم جئت بثُمَّ ، فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت . وكذلك الواو والفاءُ. قال اللّه تعالى: «وإن يُقاتِلُوكم يُوَلُّوكُم الأدبارَ ثُمَّ لايُنصَرُونَ»(٣٧). وقال تبارك وتعالى: «وَإن تَتوَلَّوا يَسْتَبْدِلْ قَوماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أمْثالَكُمْ»(٣٨). إلا أنه قد يجوز النصبُ بالفاء والواو.

وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ : "يُحاسِبْكُم بهِ اللّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشاءُ واللّه عَلى كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ".

وتقول : إن تأتني فهو خيرٌ لك وأُكرمُك ، وإن تأتني فأنا آتيك وأحسنُ إليك . وقال عزَّ وجلَّ : «وإن تُخْفُوها وَتُؤتُوها الفُقَراءَ فَهُو خَيْرٌ لَكُمْ ونُكَفِّرُ عَنْكُمْ من سَيِّئاتِكُم»(٣٩). والرفعُ هاهنا وجهُ الكلام، وهو

الجيد، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أن بعض القُرَّاء قرأ : "من يُضْلِلِ اللّهُ فلا هَادِيَ لهُ ويَذَرهُمْ في طُغيانِهِم يَعْمَهُون" ، وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام ، لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً ، لأن أصل الجزاء الفعلُ، وفيه تعمل حروف الجزاء ، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره.

ومثل الجزم هاهنا النصبُ في قوله :

فلسنا بالجبال ولا الحديدا(٤٠)

حَمَل الآخِرَ على موضع الكلام وموضعهُ موضع نصبٍ ، كما كان موضعُ ذاك موضع جزمٍ

وتقول : إن تأتني فلن أوذيَك وأستقبلُك بالجميل . فالرفع هاهنا الوجه إذا لم يكن محمولا على لن ، كما كان الرفعُ الوجه في قوله: فهو خيرٌ لك وأكرمُك.

ومثل ذلك : إنْ أتيتني لم آتِك وأحسِنُ إليك . فالرفعُ الوجه إذا لم تحمله على لم ، كما كان ذلك في لن.

وأحسنُ ذلك أن تقول : إن تأتني لا آتك ، كما أنّ أحسن الكلام أن تقول: إن أتيتَني لم آتِك. وذلك أنّ "لم أفعلْ" نفيُ "فعَلَ" وهو مجزوم بلم، و"لا أفعلُ" نفيُ "أفعل" وهو مجزوم بالجزاء . فإذا قلت : إن تَفعلْ فأحسنُ الكلام أن يكون الجواب أفعلْ لانه نظيره من الفعل .

وإذا قال إن فعلت فأحسنُ الكلام أن تقول : فعلتُ ، لأنه مثلهُ . فكما ضعُف فَعَلتُ مع أفعلْ ، وأفعلْ مع فَعَلتُ ، قبُح لم أفعل مع يَفْعَلُ ، لأنَّ لم أفعل نفيُ فعَلْتُ . وقبُح لا أفعلُ مع فَعَلَ لأنها نفيُ أفعلُ.

واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله : إن تأتِني آتِك وأعطِيَكَ، ضعيف. وهو نحوٌ من قوله:

وألحقُ بالحجاز فأستريحا(٤١)

فهذا يجوز وليس بحدِّ الكلام ولا وجهه ، إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً.

وقال الأعشى فيما جاز من النصب:

ومَن يَغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرَى
مَصارِعَ مظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبَا
وتُدفَنَ منه الصالحاتُ وإنْ يُسِئْ
يكن ما أساء النارَ في رأس كَبكَبَا(٤٢)

الجزاء الذي ينجزم فيه الفعل

وذلك إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍّ أو عَرْض. فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك : ائتِني آتِك. وأما ما انجزم بالنهي فقولك : لا تفعلْ يكن خيراً لك. وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أحدِّثك؟ وأين تكونُ أزُرْك؟ وأما ما انجزم بالتمنّي فقولك : ألا ماءَ أشرَبْه،

وليته عندنا يحدثنا. وأما ما انجزم بالعرض فقولك : ألا تَنزلُ تُصِبْ خيراً.

وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جوابُ إن تأتني ، بإن تأتِني، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ "إنْ تأتِني" غيرُ مستغنية عن آتِك.

واعلمْ أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجوابُ، لأنه إذا قال ائْتِني آتِك فإنَّ معنى كلامه إنْ يكن منك إتيانٌ آتك ، وإذا قال: أين بيتُك أزُرْك ، فكأنه قال: إنْ أعلمْ مكان بيتك أزُرْك ، لأن قوله أين بيتك يريد به : أعْلِمْنِي . وإذا قال: ليته عندنا يحدّثْنا ، فإنَّ معنى هذا الكلام: إنْ يكنْ عندنا يحدّثْنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنّى ما أراد في الأمر. وإذا قال: لو نزلتَ، فكأنه قال انزِلْ.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عزّ وجلّ : «هَل أدُلُّكُمْ على تِجارةٍ تُنجيكُم من عذاب أليم. تؤمِنُون باللّه وَرَسُولِه وتُجاهِدون في سبيلِ اللّهِ بأموالِكُم وأنفُسكُم ذلكُم خيرٌ لَكُمْ إن كُنْتُم تَعْلَمون»(٤٣)، فلما انقضت الآية قال : «يَغْفِرْ لَكُم».

ومن ذلك أيضاً : أتَيْتَنا أمس نُعطِك اليوم ، أي إنْ كنت أتيتنا أمس أعطيناك اليوم . هذا معناه . فإن كنت تريد أن تقرّره بأنه قد فَعَلَ فإنَّ الجزاء لا يكون ، لأن الجزاء إنما يكون في غير الواجب.

ومما جاء أيضا منجزماً بالاستفهام قوله، وهو جابر بن حُنَيّ التّغلبيّ:

ألا تَنْتَهي عنَّا مُلوكٌ وتَتقي مَحارِمَنا لا يَبؤِ الدَّمُ بالدَّمِ(٤٤)

وقال الراجز:

متى انامُ لا يُؤرِّقْني الكَرِي ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي(٤٥)

كأنه قال: إنْ يكن منِّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرِّقني الكريُّ. كأنه لم يَعُدَّ نومه في هذه الحال نوماً.

وقد سمعنا من العرب من يُشِمُّه الرَّفعَ، كأنه يقول: متى أنام غيرَ مُؤرَّق.

وتقول: ائتِني آتِك، فتجزمُ على ما وصفنا، وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلَّقاً بالأول، ولكنك تبتدِئهُ وتجعل الأول مستغنياً عنه. كأنه يقول: ائتني أنا آتيك. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو الأخطل:

وقال رائدُهم أرْسُوا نُزَاوِلُها فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يَمْضي لِمقدارِ(٤٦)

وقال الأنصاري:

يا مالِ والحقُّ عنده فَقِفُوا تؤتَوْنَ فيه الوفاءَ مُعترَفا(٤٧)

كأنه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاء معترَفاً. وقال معروفُ الدَبيريّ:

كونوا كَمن واسى أخاه بنفسه نعيشُ جميعا أو نموتُ كلانا(٤٨)

كأنه قال: كونوا هكذا إنّا نعيشُ جميعاً أو نموت كلانا إن كان هذا أمرَنا. ويجوز أن يكون "نعيشُ" محمولا على "كُونُوا"، كأنه قال: كونوا، نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا.

وتقول: لا تَدْنُ منه يكنْ خيراً لك. فإن قلت: لا تدْنُ من الأسد

يأكلْك، فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، لأنك لا تريد أن تجعل تَباعُدَه من الأسد سبباً لأكله . فإن رفعتَ فالكلام حَسَنٌ ، كأنك قلت: لا تدنُ منه فإنه يأكلك . وإن أدخلت الفاء فهو حسنٌ ، وذلك قولك: لا تَدْنُ منه فيأكلَك.

وليس كلُّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء . ألا ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا ، والجزاء هاهنا محال . وإنما قبُح الجزمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء.

وسمعنا عربياً موثوقاً بعربيته يقول : لا تذهب به تُغْلَبُ عليه. فهذا كقوله : لا تَدْنُ من الأسد يأكُلُك.

وتقول : ذَرْهُ يَقُلْ ذاك ، وذَرْه يقولُ ذاك. فالرفعُ من وجهين: فأحدُهما الابتداء ، والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك ، فتجعل يقولُ في موضع قائل.

فمَثلُ الجزم قوله عزّ وجلّ : «ذَرْهُم يأكلوا ويَتَمتَعوا ويُلْهِهِمُ الأَمَلُ»(٤٩). ومَثَلُ الرّفع قوله تعالى جدُّه : «ذَرْهُم في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ»(٥٠).

وتقول : ائتِني تَمشي ، أي ائتني ماشياً ، وإن جاز جزمه على أنه إن أتاهُ مشى فيما يستقبل . وإن شاء رفعه على الابتداء.

وقال عز وجل : «فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في البَحْرِ يَبَساً لا تَخَافُ دَرَكا ولا تَخْشى»(٥١). فالرفعُ على وجهين : على الابتداء ، وعلى

قوله: اضربهُ غير خائف ولا خاش.

وتقول : قُمْ يَدْعُوك ، لأنك لم تُردْ أن تجعل دعاءً بعد قيامه ويكون القيامُ سبباً له ، ولكنك أردت : قُمْ إنّه يدعوك . وإن أردت ذلك المعنى جزمت.

وأما قول الأخطل:

كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكمْ تعمرونها　　　كما تَكرُّ إلى أوطانها البَقَرُ(٥٢)

فعلى قوله : كُرُّوا عامرِينَ . وإن شئت رفعت على الابتداء.

وتقول : مُرْهُ يَحفِرْها ، وقل له يَقُلْ ذاك . وقال اللّه عزّ وجلّ : «قُلْ لِعِبادِي الذينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ ويُنْفِقُوا مِما رَزَقْناهُم»(٥٣). ولو قلت مُرْهُ يَحفرُها على الابتداء كان جيداً . وقد جاء رفعه على شيء هو قليلٌ في الكلام ، على مُرْهُ أن يَحفرُها . فإذا لم يذكروا أنْ ، جعلوا المعنى بمنزلته في عَسَيْنا نَفْعَلُ . وهو في الكلام قليلٌ ، لا يكادون يتكلمون به. فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب ، كأنه قال: عسى زيدٌ قائلا ، ثم وضَعَ "يقولُ" في موضعه . وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد:

ألا أيُّهذا الزاجِري أحضُرُ الوَغى
وأن أشْهَدَ اللّذّاتِ هل أنت مُخْلِدي(٥٤)

وسألته عن قوله عزّ وجلّ : «قُل أفغَيْرَ اللّه تأمُرُونّي أعْبُدُ أيُّها الجَاهِلُون»(٥٥) قال: "تأمُرُونّي" كقولك : هو يقولُ ذاك بَلغني . فَبَلَغني

لغوٌ فكذلك تأمُرُونّي ، كأنه قال : فيما تأمُرونّي ، كأنه قال فيما بلغني.
وإن شئت كان بمنزلة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغَى

الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي
لأنّ فيها معنى الأمر والنهي

وذلك لأنّ فيها معنى الأمر والنّهي، ومنها: حَسْبُك ، وكَيْفُك، وشَرْعُك ، وأشباهها.

تقول: حَسْبُك يَنَمِ الناسُ . ومثل ذلك: اتّقَى اللّهَ امرؤٌ وفَعلَ خيراً يُثَبْ عليه، لأن فيه معنى ليَتّقِ اللّه امرؤٌ وليفعلْ خيراً. وكذلك ما أشبه هذا.

وسألته عن قوله عزّ وجلّ : «فَأصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصَّالِحِين»(٥٦) قال: هو كقول زهير:

بَدا ليَ أني لستُ مُدْرِكَ ما مَضى
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٥٧)

فإنما جرّوا هذا ، لأنّ الأول قد يدخله الباءُ ، فجاءُوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لَمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا ذاك.

وأما قول عمرو بن عمّار الطّائيّ:

فقلتُ له صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنَّه فيُدْنِك من أخرى القطاةِ فتزلَقِ(٥٨)

فهذا على النهي كما قال : لا تَمْدُدْها فتشْقُقْها ، كأنه قال : لا تَجهدنَّه ولا يُدنِيَنَّك من أخرى القطاة ولا تَزلقنْ.

ومثله من النهي : لا يَرَينَّك هاهنا ، ولا أرَيَنَّك هاهنا.

وسألته عن قولهم: آتِي الأميرَ لا يَقطعُ اللصَّ . قال: فاعلمْ أنّ الجزاء هاهنا خطأٌ ، لا يكون الجزاءُ أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يُضطرَّ شاعرٌ. ولا نَعلم هذا جاء في شعر البتّة.

وأمّا قولهم : أما أنت منطلقاً أنطلقُ معك ، فرفع. فذلك لأنه لا يجازى بأنْ ، كأنه قال : لأنْ صرتَ منطلقاً أنطلقُ معك.

وسألته عن قوله : ما تدوم لي أدومُ لك ، قال: فاعلمْ أنْ ليس في هذا جزاءٌ، مِنْ قِبَلِ أن الفعل صلةٌ لِما ، فصار بمنزلة الذي ، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين كأنه قال : أدومُ لك دَوامَك لي . فما، ودُمتُ، بمنزلة الدُّوام . ويدلك على أن الجزاء لا يكون هاهنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تَدُومُ على هذا الحدّ.

ومثل ذلك : كُلَّما تأتِني آتيك ، فالإتيان صلة لِما ، كأنه قال : كلَّ إتيانِك آتيك . و"كلَّما تأتيني" يقع أيضاً على الحين كما كان ما تأتيني يقع على الحين . ولا يستفهم بكُلما كما لا يُستفهم بما تَدُومُ.

وسألته عن قوله : الذي يأتيني فله درهمان ، لمَ جاز دخولُ الفاء هاهنا والذي يأتيني بمنزلة عبد اللّه ، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبدُ اللّه فله درهمان؟

قال: فاعلمْ أنّه إنّما يحسن في "الذي" لأنه جعل الآخر جواباً للأول، وجَعَلَ الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ها هنا ، كما دخلت في الجزاء إذا قال : إنْ يأتني فله درهمان . وإن شاء قال : الذي يأتِني له درهمان. كما تقول : عبدُ اللّه له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطيّة مع وقوع الإتيان . فإذا قال : له درهمان ، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان ، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيان سبب ذلك. فهذا جزاءٌ وإنْ لم يَجُزْ ، لأنه صلةٌ.

ومَثَلُ ذلك قولهم : كلُّ رجل يأتينا فله درهمان . ولو قال : كلُّ رجل فله درهمان كان محالاً ، لأنه لم يجئْ بفعلٍ ولا بعملٍ يكون له جوابٌ.

ومثل ذلك : «الَّذينَ يُنْفِقُونَ أمْوالَهُم بِاللَّيلِ والنَّهارِ سِراً وعَلانِيَةً فَلَهُم أجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ»(٥٩)، وقال تعالى جدُّه : «قُل إنَّ المَوْتَ الَّذي تَفِرُّون مِنْهُ فَإنَّهُ مُلاقيكُمْ»(٦٠). ومثل ذلك : «إنَّ الَّذينَ فَتَنوا المُؤمِنينَ والمُؤمِناتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبوا فَلَهُم عَذابُ جَهَنَّمَ ولَهُم عَذابُ الحَريقِ»(٦١).

وسألته عن قوله جلَّ ذكره : «حتى إذا جَاءُوها وفُتِّحَتْ أبْوابُها»(٦٢) أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا : «وَلَو يَرَى الَّذينَ ظَلَمُوا

إذ يَرَونَ العَذابَ»(٦٣)، «ولَو تَرَى إذ وُقِفُوا عَلى النَّارِ»(٦٤)؟ قال: اعلمْ أنّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم، لعلم المخبَر لأيّ شيء وضع هذا الكلامُ. وإنّي قد وجدت في أشعار العرب "رُبٌ" لا جواب لها. من ذلك قول الشماخ:

ودَوِيَةٍ قَفرٍ تُمَشّي نَعامُها

كَمشي النَّصارى في خفافِ الأرنْدَجِ(٦٥)

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجئْ فيها جوابٌ لرُبٌ، لعلم المخاطَب أنه يريد "قطعت تلك الدّوِية القَفْر". وما فيه هذا المعنى.

اللام والنّون في القَسَم

اعلم أنّ القَسَمَ توكيدٌ لكلامك. فإذا حلفت على فعلٍ غير منفي لم يقع لَزِمَتْهُ اللامُ، ولزمت اللامُ النّونَ الخفيفةَ أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: واللّه لأفعلنّ.

واعلمْ أنّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إنْ كان لصالحاً. فإنْ بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة.

واعلم أنّ من الأفعال أشياءَ فيها معنى اليمين، يجري الفعلُ بعدها مجراه بعد قولك واللّهِ، وذلك قولك: أُقسِمُ لأفعلنّ، وأشْهدُ لأفعلنّ، وأقسمتُ باللّه عليك لتَفعلنّ.

وإن كان الفعلُ قد وقَعَ وحلفتَ عليه لم تَزِدْ على اللام ، وذلك قولك: واللّه لَفعلتَ . وسَمِعنا من العرب من يقول : واللّه لَكذبتَ، وواللّه لكذَبَ.

فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقَعَ ، وإنما تدخل على غير الواجب.

وإذا حلفتَ على فعلٍ منفيٍّ لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف ، وذلك قولك : واللّهِ لا أفعلُ . وقد يجوز لك - وهو من كلام العرب - أن تحذف "لا" وأنت تريد معناها ، وذلك قولك : واللّهِ أفعلُ ذاك أبداً ، تريد : واللّه لا أفعلُ ذلك أبداً . وقال:

فحالِفْ فَلا واللّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً
من الأرضِ إلاّ أنتَ للذُّلِّ عارفُ(٦٦)

وسألته عن قولهم : أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ ولَمّا فعلتَ ، لم جاز هذا في هذا الموضع ، وإنما أقسمتُ هاهنا كقولك : واللّه ؟ قال: أنّ وجهَ الكلام، هاهنا: لتَفعلنّ، ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبَّهوه بنَشَدتُك اللّهَ، إذا كان فيه معنى الطلب.

وسألته عن قولهم: لَتَفعَلَنَّ ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يُحلَفُ به؟ قال: إنما جاءت على نية اليمين وإن لم يُتكلَّم بالمحلوف به.

واعلم أنك إذا أخبرت عن غيرك أنه أكد على نفسه بنفسه أو على غيره فالفعل يجرى مجراه حيث حلفت أنت ، وذلك قولك : أقْسَمَ لَيَفعلنَّ، واسْتَحْلَفَهُ لَيفعلنَّ ، وحلفَ لَيَفعلنَّ ذلك ، وأخذ عليه لا يفعلُ

ذلك أبداً . وذاك أنه أعطاه من نفسه في هذا الموضع مثل ما أعطيت أنت من نفسك لَمّا حلفت . فحين قلت: أقسَمَ لَيفعلنَّ، قال واللّه لَيَفعلنَّ، وحين قلت: استَحْلَفَه لَيَفعلنَّ، قال له: واللّه لَيَفعلنَّ.

ومثل ذلك قوله تعالى جده : «وإذْ أخَذنا مِيثَاقَ بَني إسرائِيلَ لا تَعبُدُونَ إلا اللّهَ»(٦٧).

وسألته : لِمَ لَمْ يَجُزْ "واللّه تَفعلُ" يريدون بها معنى سَتَفعلُ؟ قال: إنّ ذلك مِنْ قِبَلِ أنّهم وضعوا تَفعَلُ هاهنا محذوفة منها لا ، وإنما تجيء في معنى لا أفعلُ ، فكرهوا أن تلتبس إحداهما بالاخرى . فقلت : فلِمَ ألزمتَ النون آخر الكلمة؟ فذلك لكي لا يُشبه قولهُ إنه لَيَفعلُ . لأنّ الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبر بفعلٍ واقعٍ فيه الفاعلُ ، كما ألزموا اللام في: إنْ كان لَيقولُ ، مخافة أن يلتبس بـ"ما كان يقول ذاك" ، لأنّ "إنْ" تكون بمنزلة "ما".

وسألته عن قوله عزّ وجلّ : «وإذ أخَذَ اللّهُ مِيثاقَ النَّبيينَ لَما آتَيْتُكُمْ من كِتابٍ وحِكْمةٍ ثُمَّ جاءكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤمِنُنَّ بهِ ولَتَنْصُرُنَّه»(٦٨)؟ قال: فاعلمْ أنّ "ما" هاهنا بمنزلة الذي ، ودخلَتْها اللام كما دخلت على "إنْ" حين قلت : واللّهِ لئن فعلتَ لأفعلنّ . واللامُ التي في "ما" كهذه التي في "إنْ" ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا.

ومثلُ هذه اللام الأولى "أنْ" إذا قلت: واللّه أنْ لو فعلتَ لَفَعلتُ.

وقال:

فأُقسِمُ أنْ لو التقينا وأنتُمُ   لكان لكم يومٌ من الشرِّ مُظْلِمُ(٦٩)

فأنْ في "لو" بمنزلة اللام في ما ، فأوقعتَ هاهنا لامَين : لامٌ للأول ولامٌ للجواب . ولامُ الجواب هي التي يَعتمدُ عليها القسمُ ، فكذلك اللامان في قوله عز وجل : «لَمَا آتَيْتُكُمْ من كِتابٍ وحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُم رسولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤمِنُنَّ بهِ وَلَتَنْصُرُنَّه»(٧٠): لامٌ للأول وأخرى للجواب.

ومثل ذلك «لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأمْلأنَّ»(٧١) إنما دخلت اللامُ على نية اليمين. واللّهُ اعلم.

وسألته عن قوله عزّ وجلّ : «ولَئنْ أرسَلْنا رِيحاً فَرَأوهُ مُصْفَرّاً لَظَلُّوا من بَعدِهِ يَكفرونَ»(٧٢)؟ قال: فاعلمْ أنّها في معنى لَيفعَلُنَّ ، كأنه قال لَيَظَلُّنَّ، كما تقول: واللّه لا فعلتُ ذاك أبداً ، تريد معنى لا أفعل.

وقالوا : لئن زُرتَه ما يقبلُ منْكَ . وقال : لئن فعلتَ ما فَعَلَ، يريد معنى ما هو فاعلٌ ومايَفعلُ ، كما كان لَظَلُّوا مثل لَيَظَلُّنَّ ، وكما جاءت: «سَواءٌ عَلَيْكُم أدَعَوْتُمُوهمْ أم أنتُمْ صَامِتُونَ»(٧٣) على قوله أم صَمَتُّم، فكذلك جاز هذا على ما هو فاعلٌ . قال عز وجل : «وَلئِنْ أتَيْتَ الذينَ أوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيةٍ ما تَبِعُوا قِبلَتَك»(٧٤) أي ما هم تابعين.

وقـال سـبـحـانـه : «ولَـئِـن زَالَتَـا إنْ أمْـسَـكَـهُـمـا مِـنْ أحَدٍ مِنْ بَعدِهِ»(٧٥) أي ما يُمسكهما من أحدٍ.

وأما قوله عز وجل : «وإنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعَمالَهُم»(٧٦) فـ"إنّ" حرف توكيد ، فلها لامٌ كلام اليمين ، لذلك أدخلوها كما أدخلوها في: «إنْ كُلُّ نَفس لَمّا عَلَيْها حافظٌ»(٧٧). ودخلت اللامُ التي في الفعل على اليمين، كأنه قال : إنّ زيداً لَمّا واللّه لَيَفعلنّ.

وقد يستقيم في الكلام إنّ زيداً لَيضرب ولَيَذهبُ ، ولم يقع ضَرْبٌ.

والأكثر على ألسنتهم - كما خبَّرتُك - في اليمين ، فمِنْ ثَمَّ ألزموا النون في اليمين ، لئلاّ يلتبس بما هو واقعٌ . قال اللّه عز وجل : «إنَّما جُعِلَ السَّبْتُ على الذينَ اختَلَفُوا فيهِ وإنّ رَبَّكَ لَيَحْكُم بَيْنَهُم يَومَ القِيامَةِ»(٧٨). وقال لبيد:

ولقد علمتُ لَتَأتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها(٧٩)

كأنه قال : واللّهِ لَتأتِيَنَّ ، كما قال : قد علمتُ لَعبدُ اللّهِ خيرٌ منك. وقال : أظنُّ لَتَسْبِقَنَّني ، وأظنُّ لَيَقُومنَّ ، لأنه بمنزلة عَلمتُ . وقال عزّ وجلّ: «ثُم بَدَا لَهُمْ مِنْ بعدِ ما رَأوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ»(٨٠)، لأنه موضع ابتداء.

ألا ترى أنك لو قلت : بدا لهم أيُّهم أفْضَلُ ، لحسن كحسنه في عَلِمتُ، كأنك قلت ظَهَرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا.

الحروف التي تلزم الأفعال

فمن تلك الحروفِ الحروفُ العواملُ في الأفعال الناصبةُ . ألا ترى أنك لا تقول : جئتُك كي زيدٌ يقول ذاك ، ولا خفتُ أنْ زيدٌ يقول

ذاك. فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعل.

ومما لا تَقَدَّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: لَم ، ولَمّا ، و"لا" التي تجزم الفعل في النّهي ، واللامُ التي تجزم في الأمر.

ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لمْ زيدٌ يأتِك ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء ، كما لم يَجُزْ أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال ، لأن الجزم نظير الجر. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلا في شعر.

ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصب ، كراهة أن تشبَّه بما يَعمَل في الأسماء . ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ ، كراهية أن يشبهوه بما يعمل في الاسم ، لأن الاسم ليس كالفعل ، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل . ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقلّة هذا.

فهذه الأشياء فيما يجزم أردأ وأقبحُ منها في نظيرها من الاسماء، وذلك أنك لو قلت : جئتُك كي بك يؤخذ زيدٌ لم يجز ، وصار الفصلُ في الجزم والنصب أقبَحَ منه في الجر ، لقلة ما يعمل في الأفعال ، وكثرة ما يعملُ في الأسماء.

واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماءُ فيها قبل الأفعالِ، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا ، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأنّ حروف الجزاء يدخلها فَعَلَ ويَفْعَلُ ، ويكون فيها الاستفهامُ فترُفَع فيها الأسماء ، وتكون بمنزلة الذي.

ويجوز تقديم الاسم على الفعل بعد "إنْ" إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله:

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبًا(٨١)

فإن جزمتْ ففي الشعر ، لأنه يشبَّه بلم. وإنما جاز هذا في "إنْ" لأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ.

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام ، لأنها ليست كإنْ، فلو جاز في إن وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فَعَل.

ومما جاء في الشعر مجزوماً في غير "إنْ" قولُ عديّ بن زيد:

فَمتى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحيَو ... هُ وتُعطَفْ عليه كأسُ الساقِي(٨٢)

وقال كعب بن جُعيل:

صَعدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِرٍ ... أينَما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ(٨٣)

(فقد قدّم الاسمَ على الفعل مع "أينما" الشّرطيّة).

واعلم أنّ قولهم في الشعر : إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا ، إنما ارتَفع على فِعْلٍ هذا تفسيره ، كما كان ذلك في قولك : إنْ زيداً رأيتَه يكنْ

ذلك، لأنه لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبنَى عليها.

فإن قلت : إن تأتني زيدٌ يقلْ ذاك ، جاز على قول من قال : زيداً ضربتهُ ، وهذا موضع ابتداء . ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت : إن تأتني فأنا خيرٌ لك ، كان حسناً . وإن لم يحمله على ذلك رَفَع وجاز في الشعر كقوله:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللّهُ يَشكرُها(٨٤)

ومثل الأول قول هشام المرّيّ:

فمَنْ نحن نؤمِنْهُ يَبِتْ وهوَ آمِنْ

ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ منّا مُفَزَّعا(٨٥)

واعلمْ أنّ من هذه الحروف حروفا لا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها. فمن تلك الحروف "قد" ، لا يُفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله "أفَعَلَ" كما كانت "ما فَعَلَ" جواباً لِـ"هل فَعَلَ؟" إذا أخبرت أنه لم يقع . ولَمّا يَفعلْ، وقد فَعلَ ، إنما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً . فمن ثَمَّ أشبهت "قد" "لَمّا" في أنها لا يُفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف أيضا سوف يفعل ، لأنها بمنزلة السين التي في قولك سيفعلُ . وإنما تدخل هذه السين على الأفعال ، وهي إثباتٌ لقوله لن يَفعلَ. فأشبهتها في أنّها لا يُفصل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف : رُبَّما وقلَّما وأشباههما ، جعلوا رُبَّ مع ما

بمنزلة كلمة واحدة ، وذكروا بعدها الفعل ، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى "رُبَّ يقولُ" ولا إلى "قَلَّ يقولُ" ، فألحقوها "ما" وأخلصوهما للفعل.

ومثل ذلك : هَلاّ ولَولا وألاّ ، ألزموهنّ لا ، وجعلوا كلَّ واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض.

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم ، وقال:

صددتِ فأطولت الصُّدودَ وقلَّما

وِصالٌ على طول الصُّدود يَدُومُ(٨٦)

واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هَل وكَيْفَ ومَن، اسمٌ وفعلٍ ، كان الفعلُ بأنْ يَلِي حرفَ الاستفهام أولى ، لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكرها بعدها الفعلُ.

****

*****

***

**

**

حروف الابتداء والنّداء والنّدبة

وعملها في الجملة

اعلمْ انّ "أمّا" و"إذا" من حروف الابتداء، إن قلتَ : لقيتُ زيدا وأما عمروٌ فقد مررتُ به ، ولقيتُ زيدا وإذا عبدُ الله يَضربهُ عمروٌ، فالرفع، إلا في قول من قال : زيداً رأيتهُ وزيدا مررتُ به ، لأن (أمّا) و(إذا) يُقطَعُ بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء يَصرفان الكلام إلى الابتداء إلا أن يدخل عليهما ما ينصب، ولا يُحْمَلُ بواحدٍ منهما آخرٌ على أوّلٍ كما يُحمل بثُمَّ والفاء، ألا ترى أنهم قرأوا : «وأمّا ثمودُ فهدَيناهم»(١)، وذلك لأنها تصرفُ الكلامَ إلى الابتداء ، إلا أن يُوقَع بعدَها فعلٌ، نحوُ: أمّا زيداً فضربتُ.

حروف النِّداءِ

واعلم أنّ من حروف الابتداء حروفُ النداء. النداء، كلُّ اسمٍ مضاف فيه نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره . والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب.

وهم قد نصبوا المضافَ نحو: يا عبدَ اللّهِ، ويا أخانا . نصبوا النكرةَ حين قالوا: يارجلاً صالحاً . حين طال الكلام . كما نصبوا : هو

قَبْلَكَ وهو بَعدَك . ورفعوا المفرَدَ كما رفعوا "قَبلُ وبعدُ" وموضعهما واحدٌ. وذلك قولك : يازيدُ وياعَمْرو . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قَبْلُ.

فسألتُه (يعني أنّه سأل الخليل): أرأيتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ عَلامَ نصبوا الطويلَ؟

قال : نُصِبَ لأنه صفةٌ لمنصوب . وقال : وإن شئت كان نصباً على أعني.

فقلت : أرأيتَ الرفع على أي شيءٍ هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟

قال : هو صفةٌ لمرفوع.

قلت: ألستَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصبٍ . فلم لا يكون كقوله: لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟

قال : مِنْ قِبَلِ أنّ كلّ اسمٍ مفردٍ في النداء مرفوعٌ أبدا . وليس كلُّ اسم في موضع أمسِ يكون مجروراً . فلما اطَّرد الرفعُ في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل . فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته.

قلتُ : أفرأيتَ قول العرب كلِّهم:

أزيدُ أخا وَرقاءَ إن كنت ثائراً فقد عَرَضَتْ أحناءُ حَقٍّ فخاصِمِ(٢)

لأي شيء لم يجز فيه الرفعُ كما جاز في الطويلُ؟

قال : لأن المُنادى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه . ولو جاز هذا لقلتَ: يا أخُونا . تريد أن تجعله في موضع المفرد. وهذا لَحْنٌ.

فالمضاف إذا وصف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديته . لأنه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصبٍ . كما انتصب حيث كان منادى لأنه في موضع نصب . ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله. فكأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل كقولك : إن أمسَك قد مضى.

وسألته عن يازيدُ نفسَه ، ويا تميمُ كلَّكم. ويا قيسُ كلَّهم . فقال: هذا كلُّه نصبٌ . كقولك : يا زيدُ ذا الجُمَّةِ. وأمّا: يا تميمُ أجمعونَ، فأنت فيه بالخيار . إن شئت قلت أجمعون ، وإن شئت قلتَ أجمعينَ . ولا يَنتصب على "أعني" . مِنْ قِبَلِ أنّه محالٌ أن تقول أعني أجمعين.

ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصفٌ لمنصوب، قولُ يونُس: المعنى في الرفع والنصب واحدٌ . وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصباً إذا كان المفردُ ينتصب في الصفة.

قلتُ: أرايتَ قول العرب : يا أخانا زيداً أقبِلْ؟ قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله . وهو الأصل. لأنه منصوبٌ في موضع نصبٍ. وقال قوم : يا أخانا زيدُ.

وهذا بمنزلة قولنا يازيد . كما كان قوله يا زيدُ أخانا بمنزلة يا أخانا. فيُحملُ وصفُ المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادىً . ويا أخانا

زيداً أكثرُ في كلام العرب ، لأنهم يردُّونه إلى الأصل حيث ازالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادىً . كما ردوا "ما زيدٌ إلا منطلقٌ" إلى أصله. وكما ردوا "أتَقولُ" حين جَعَلوه خبراً إلى أصله . فأما المفرد إذا كان منادىً فكلُّ العرب تَرْفَعه بغير تنوين . وذلك لأنه كثُر في كلامهم. فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو حَوْبُ وما أشبهه.

ويقولون : يا زيدُ زيدُ الطويلُ . ويا زيدُ زيداً الطويلَ . وذلك على قولك : يا زيدُ الطويلُ . وتفسيرهُ كتفسيره. وقال رؤبة:

إني وأسْطارٍ سُطِرنَ سَطْرَا   لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْرا(٣)

وأما قول رؤبة فعلى أنه جعل نَصْراً عَطفَ البيان ونَصَبَه . كأنه على قوله يا زيدُ زيداً . وأما "يا زيدُ زيدُ الطويلُ" فكأنه استأنف النداء. وتفسيرُ يا زيدُ زيدُ الطويلُ كتفسير: يا زيدُ الطويلُ . فصار وصفُ المفرد إذا كان مفرداً بمنزلته لو كان منادىً. وخالف وصفَ "أمسِ" لأنَّ الرفع قد اطَّرد في كل مفردٍ في النداء . وبعضهم يُنشِد:

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا

وتقول : يا زيدُ وعمرو . ليس إلاّ، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا. وكذلك يا زيدُ وعبدَ اللّه . ويا زيدُ لا عمرُو . ويا زيدُ أو عمرُو. لأنَّ هذه الحروف تُدْخِل الرفعَ في الآخِر كما تُدْخِل في الأول . وليس ما بعدها بصفةٍ . ولكنه على "يا".

ومَنْ قال "يا زيدُ والنَّضْرَ" فَنَصَبَ . فإنّما نصبَ لأنَّ هذا كان

من المواضع التي يُرَدُّ فيها الشيء إلى أصله . فأمّا العرب فأكثرَ ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ . وقرأ الأعرجُ : "ياجِبالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيْرُ". فرفعَ "الطير".

ويقولون : يا عمرُو والحارثُ . وهو القياس . كأنه: ويا حارثُ . ولو حَمَلَ "الحارث" على "يا" كان غير جائز البتة نَصَبَ أو رفَعَ . مِن قِبَلِ أنك لا تنادِي اسماً فيه الألف واللام بـ"يا" . ولكنك أشركت بين النَّضْر والأول في يا . ولم تجعلها خاصّة للنَّضْر . كقولك: ما مررتُ بزيدٍ وعمرٍو. ولو أردت عَمَلَين لقلتَ: ما مررتُ بزيد ولا مررتُ بعَمْرٍو.

وينبغي لِمَنْ قال "النضْرَ" فنصب لأنه لا يجوز يا النضرُ ، أن يقول: كلُّ نعجةٍ وسَخْلَتَها . وإنَّما جَرَّ لأنه أراد وكلُّ سخلةٍ لها . ورَفَعَ ذلك لأن قوله: والنضرُ، بمنزلة قوله ونضرُ . وينبغي أن يقول:

أيُّ فَتَى هَيْجاءَ أنتَ وجارَها(٤)

لأنه محالٌ أن يقول: وأيُّ جارِها.

وينبغي أن يقول : رُبَّ رجلٍ وأخاه . فليس ذا مِنْ قِبَلِ ذا . ولكنها حروفٌ تُشرك الآخِرَ فيما دخل فيه الأوّل . ولو جاءت تلِي ما وليه الاسمُ الأول كان غير جائز . لو قلت : هذا فَصيلُها لم يكن نكرة كما كان: هذه ناقة وفَصيلُها . وإذا كان مؤخَّرا دخل فيما دخل فيه الأول.

وتقول : يا أيُّها الرجُل وزيدُ . ويا أيُّها الرجلُ وعبدَ اللّه . لأن هذا محمولٌ على "يا". كما قال رؤبة:

يا دارَ عَفْراءَ ودارَ البَخْدَنِ(٥)

وتقول: يا هذا ذا الـجُمَّةِ . كقولك : يا زيدُ ذا الـجُمَّةِ . ليس بين أحدٍ فيه اختلافٌ.

الرّفع في النّداء

ولا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا ولا يقع في موقعه غيرُ المفرد. وذلك قولك . يا أيها الرجلُ . ويا أيُّها الرجلان . ويا أيُّها المرأتان.

فأيٌّ هاهنا كقولك: يا هذا . والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا. وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفعُ لأنك لا تستطيع أن تقول يا أيُّ ولا يا أيُّها وتسكت . لأنه مُبهمٌ يلزمه التفسيرُ . فصار هو والرجل بمنزلة اسمٍ واحد. كأنك قلت يا رجلُ.

واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألفُ واللام تُنْزَل بمنزلة أيّ . وهي: هذا وهؤلاءِ وأولئك، وما أشبهها. وتوصف بالأسماء. وذلك قولك . يا هذا الرجلُ . ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسمٍ واحد.

وليس ذا بمنزلة قولك: يا زيدُ الطويلُ . من قِبَلِ أنّك قلت: يا زيدُ وأنت تريد أن تقف عليه . ثم خِفْتَ أن لا يُعرَفَ فنعَتَّه بالطويل . وإذا قلت يا هذا الرجلُ . فأنت لم تُرِدْ أن تقف على هذا ثم تَصِفَه بعد ما تظن أنه

لم يُعرف . فمِن ثم وُصِفَتْ بالأسماء التي فيها الألف واللام . لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد . كأنك قلت : يارجلُ.

فهذه الأسماء المبهمةُ إذا فسَّرتها تَصيرُ بمنزلة أيٍّ . كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز لك أن تقف عليها . وإنما قلت : يا هذا ذا الجمّة. لأنّ "ذا الجمّة" لا توصف به الأسماء المبهمة . إنما يكون بَدَلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردت أن تؤكّد . كقولك : يا هؤلاء أجمعون . وإنما أكدت حين وقفت على الاسم . والألف واللام والمبهَمُ يصيران بمنزلة اسمٍ واحد. يدلك على ذلك أنّ "أيّ" لا يجوز لك فيها أن تقول يا أيها ذا الجمّة. فالأسماء المبهمةُ توصف بالألف واللام ليس إلا . ويُفَسَّرُ بها . ولا توصف بما يوصف به غيرُ المبهمة . ولا تفسر بما يفسَّر به غيرُها إلا عَطْفاً . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو ابن لوذان السَّدوسي:

يا صاحِ ياذا الضامرُ العَنْسِ والرَّحْلِ ذي الأنْساعِ والحِلْسِ(٦)

(فقد رفع وصفَ المنادَى "الضّامر" وهو مضافٌ، فكأنّه قال: ياهذا الذي ضَمُرَتْ عنسُه).

ومثله قول ابن الأبرص:

ياذا المُخوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِه حُجْرٍ تَمَنّيَ صاحبِ الأحلامِ(٧)

(فوصفَ المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف).

ومثلُه: ياذا الحَسَنُ الوجهِ . وليس ذا بمنزلة ياذا ذا الجُمةِ . مِن قِبَلِ أنّ الضامرِ العَنسِ، والحَسَنَ الوجهِ، كقولك : ياذا الضامرُ وياذا الحَسَنُ.

وهذا المجرورُ هاهنا بمنزلة المنصوب إذا قلت ياذا الحَسَنُ الوجهَ . وياذا الحسنُ وجهاً. ويدلك على أنه ليس بمنزلة "ذي الجمّة" أنّ "ذا" مُعَرَّفةٌ بالجمّةِ، وليس الضّامر والحسَنُ معرفةً بما بعدهما . ولكنّ ما بعده تفسيرٌ لموضع الضُمورِ والحُسْن . إذا أردت أن لا تُبْهِمَهُما. فاذا قلت الحَسَنُ فقد عممتَ. فاذا قلت الوجه فقد اختصصت شيئاً منه . وإذا قلت: الضّامرُ، فقد عَمَّمتَ . وإذا قلتَ: العَنْس، فقد اختصصت شيئاً من سببه كما اختصصت ما كان منه . وكأنّ العَنْسَ شيءٌ منه . فصار هذا تبييناً لموضع ما ذكرتَ كما صار الدرهمُ يُبَيِّنُ به مِمَّ العشرون ، حين قلت: عشرون درهماً.

ولو قلت : يا هذا الحَسَنَ الوجهِ . لقلت: يا هؤلاءِ العشرين رَجُلاً. وهذا بعيدٌ . فإنما هو بمنزلة الفعل إذا قلت يا هذا الضاربُ زيدا . ويا هذا الضاربُ الرجلَ . كأنك قلت يا هذا الضاربُ . وذكرت ما بعده لتبيّنَ موضع الضَّرب ولا تُبْهمه . ولم يُجْعَل معرفةً بما بعده . ومن ثم فانّ قولهم: يا زيدُ الحَسَنُ الوجهِ . هو بمنزلة قولك يازيدُ الحَسنُ . ولو لم يَجزْ فيما بعد زيدِ الرفعُ لما جاز في هذا . كما أنه إذا لم يَجُزْ يا زيدُ ذو الجمَّة. لم يجز يا هذا ذو الجمّة. فإذا قلت: يا هذا، وأنت تريد أن تقف عليه ثمّ تؤكّدَه باسمٍ يكونُ عطفاً عليه ، فأنت فيه بالخيار : إن شئت رفعت وإن شئت نصبت . وذلك قولك يا هذا زيدٌ . وإن شئت قلتَ: يا هذا زيداً. يصير كقولك : يا تميمُ أجمعون وأجمعين . وكذلك يا هذان زيدٌ وعمرٌو .

وإن شئت قلت زيداً وعَمْراً . فتُجري ما يكون عطفاً على الاسم مُجْرَى ما يكون وصفاً . نحو قولك : يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلَ. وتقول طيّء: يا هذا زيدُ. وهو كثيرٌ في كلامهم.

ويُقَوّي: يا زيدُ الحَسَنَ الوجه - ولا تَلتَفِتْ فيه إلى الطُّول - أنّك لا تستطيع أن تناديه فتجعله وصفاً مِثْلَه منادي.

واعلم أنّ هذه الصفات التي تكون والمبهمةَ بمنزلة اسمٍ واحد . إذا وُصِفَتْ بمضاف أو عُطِفَ على شيءٍ منها . كان رفعاً . مِنْ قِبَلِ أنّه مرفوع غيرُ منادى.

واطرد الرفعُ في صفات هذه المبهَمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعلٍ أو ابتداءٍ . أو تُبْنَى على مبتدأ . فصارت بمنزلة صفاتها إذا كانت في هذه الحال . كما أن الذين قالوا يازيدُ الطويلُ جعلوا زيداً بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة . فمن ذلك قول الشاعر:

يا أيها الجاهلُ ذو التَّنزّي(٨)

(فقد وصف الجاهلَ بـ"ذو التنزّي" مرفوعةً، لأنّ الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب، كي ينصبَ ذا التنزّي).

وتقول : ياأيُّها الرجلُ أقبلْ . وإنّما تنوّن لأنه موضعٌ يرتفع فيه المضاف. وإنّما يُحذف منه التّنوين إذا كان في موضع ينتصب فيه المضاف.

وتقول : يازيدُ الطويلُ ذو الجمّة . إذا جعلته صفةً للطويل . وإن

حملته على زيدٍ نصبتَ . فإذا قلت: يا هذا الرجلُ، فأردت أنْ تعطف "ذا الجمّة" على "هذا" جاز فيه النصب . ولا يجوز ذلك في "أيّ" لأنه لا تعطف عليه الأسماء.ألا ترى أنك لا تقول : يا أيُّها ذا الجمّة . فمِن ثَمَّ لم يكن مثله.

وأما قولك: يا أيُّهاذا الرجلُ . فإنّ "ذا" وصفٌ لأيّ كما كان الألفُ واللام وصفاً لأنه مبهمٌ مثلهُ. وقال ذو الرمة:

ألا أيُّها ذا المَنزِلُ الدارِسُ الذي

كأنك لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عاهِدُ(٩)

ومن قال: يا زيدُ الطويلَ، قال: ذا الجُمَّة . لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل . وإن رَفَعَ "الطويلَ" وبعده "ذو الجمّة" كان فيه الوجهان. وتقول : يا زيدُ النَّاكِي العَدُوَّ وذا الفضل . إن حملتَ "ذا الفضلِ" على زيد نصبتَ . لأنه وصفٌ لمنادى وهو مضافٌ . وإن حملته على غير زيد انتصب على "يا" ، كأنك قلت : وياذا الفضل.

النصب على المدح أو القَدْح

وهو ما ينتصب على المدح والتعظيم أو الشتم، لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه. وذلك قولك : ياأيها الرجلُ وعبدَ اللّه المسلمَين الصالِحَين . وهذا بمنزلة قولك : اصنع ما سَرَّ أباك، وأحَبَّ أخوك

الرجلَينِ الصالحَين . فإذا قلت: يا زيدُ وعمرُو ثم قلت الطويلَينِ . فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت رفعت . لأنه بمنزلة قولك يا زيدُ الطويلُ.

وتقول : يا هؤلاء وزيدُ الطُّوالُ والطُّوالَ . لأنّه كلَّه رفعٌ . والطوالُ، هاهنا، رفعُ عطفٌ عليهم.

وتقول يا هذا ويا هذان الطُّوالَ . وإن شئت قلت الطُّوالُ . لأن هذا كلَّه مرفوعٌ والطوالُ ههنا عطفٌ . وليس الطوالُ بمنزلة يا هؤلاء الطوالُ. لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهَمة.

وإنما فرقوا بين العطف والصِّفة لأنَّ الصِّفة تجيء بمنزلة الألف واللام. كأنك إذا قلت مررتُ بزيدٍ أخيك فقد قلت مررتُ بزيدٍ الذي تعلم. وإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ هذا، فقد قلت بزيدٍ الذي ترى أو الذي عندك.

وإذا قلت مررتُ بقومك كلِّهم . فأنت لا تريد أن تقول مررتُ بقومك الذين من صفتهم كذا وكذا.

وعلى هذا المثال جاء "مررتُ بأخيك زيدٌ" . فليس زيدٌ بمنزلة الألف واللام. ومما يدلك على أنه ليس بمنزلة الألف واللام أنه معرفةٌ بنفسه لا بشيءٍ دخل فيه ولا بما بعده . فكلُّ شيءٍ جاز أن يكون هو والمبهم بمنزلة اسم واحد هو عَطْفٌ عليه . وإنّما جَرَتِ المبهمةُ هذا المجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء.

وتقول: يا أيها الرجلُ وزيدُ الرجلَين الصالِحَينِ . مِنْ قبَلِ أنَّ رفعهما مختلفٌ . وذلك أنّ زيداً على النداء والرجل نعتٌ . ولو كان

بمنزلته لقلت يا زيدُ ذو الجُمة . كما تقول ياأيّها الرجلُ ذو الجمّة.

واعلم أنه لا يجوز لك أن تُنادِيَ اسماً فيه الألف واللام البتة . إلا أنهم قد قالوا : يا أللهُ اغْفِرْ لنا . وذلك مِنْ قِبَل أنه اسمٌ يلزمه الألفُ واللام لا يُفارِقانِه . وكثُر في كلامهم فصار كأنَّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف . وليس بمنزلة "الذي قال ذلك" . من قِبَلِ أنّ "الذي قال ذلك" وإن كان لا يُفارقُه الألف واللام ليس اسماً بمنزلة زيد وعمرو غالباً.

ألا ترى أنك تقول يا أيها الذي قال ذاك . ولو كان اسماً غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز فيه . وكأن الاسم في قولهم "يا أللّهُ اغْفِرْ لنا" إلهٌ. فلمّا أُدْخِل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللامُ خَلَفاً منها، واللّه أعلم . فهذا أيضاً مما يقوّيه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

ومِثْلُ ذلك "أناسٌ" . فإذا أدخلت الألف واللام قلت النّاس . إلا أنّ النّاس قد تفارقهم الألفُ واللام ويكون نكرةً . واسمُ اللّه تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك.

وليس "النَّجْمُ والدَّبَرَانُ" بهذه المنزلة . لأنّ منزلة الألف واللام في هذه الأشياء بمنزلتها في الصَّعِق . وهي في اسم اللّه تعالى بمنزلة شيءٍ غير منفصل في الكلمة . كما كانت الهاءُ في الجَحاجِحَةِ بدلاً من الياء . وكما كانت الألف في يَمانٍ بدلا من الياء.

وغَيَّروا هذا لأنَّ الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نَحوٌ ليس لغيره مما هو مثله . ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ولا تقول لم أقُ، إذا أردتَ ”لم أقُلْ“. وتقول : لا أدرِ، كما تقول : هذا قاضٍ . وتقول لم أُبَلْ، ولا تقول لم أرَمْ، تريد لم أُرامِ . فالعرب مما يغيِّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره.

واعلمْ انَّ ”اللّهمَّ“ نداءٌ والميمُ ها هنا بدلٌ من ”يا“ . فهي هاهنا، آخِرَ الكلمة بمنزلة ”يا“ في أوّلها . إلا أن الميم هاهنا في الكلمة، كما أن نون المسلمين في الكلمة بُنِيَتْ عليها . فالميم في هذا الاسم حرفان أوّلهما مجزومٌ. والهاءُ مرتفعةٌ لأنه وقع عليها الإعراب.

وإذا ألحقتَ الميم لم تَصِفِ الاسمَ . مِنْ قِبَلِ أنّه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوتٍ كقولك: ياهناه.

وأما قوله عزوجل: «اللّهمَّ فاطِرَ السَّمَواتِ والأرضِ»(١٠) فعلى ”يا“. فقد صرَفوا هذا الاسم على وجوه لكثرته في كلامهم . ولأنّ له حالاً ليست لغيره.

وأما الألف والهاء اللتان لَحِقتا ”أيٌّ“ توكيداً . فكأنك كَررت ”يا“ مرَّتين إذا قلت : يا أيُّها . وصار الاسم بينهما كما صار هُوَ بين ”ها“ و”ذا“ إذا قلت ها هو ذا . وقال الشاعر:

مِنَ اجْلِكِ يا التي تَيَّمتِ قلبي وأنتِ بَخيلةٌ بالودِّ عَنّي(١١)

شَبهه بـ”يا اللّه“.

واعلمْ أنّ الألف واللام إنما منَعَهما أن يدخلا في النداء مِنْ قبَلِ أنّ كلَّ اسم في النداء مرفوعٍ معرفةٌ . وذلك أنه إذا قال يا رجلُ ويا فاسقُ. فمعناه كمعنى: يا أيها الفاسِقُ ويا أيها الرجلُ . وصار معرفةً لأنك أشرت إليه وقصدت قَصْدَه . واكتفيتَ بهذا عن الألف واللام . وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو "هذا" وما أشبه ذلك. وصار "هذا" بدلاً في النداء من الألف واللام . واستُغْنِيَ به عنهما كما استغنيت بقولك اضربْ عن لتَضرب . وكما صار المجرور بدلاً من التنوين . وكما صارت الكافُ في رأيتك بدلاً من رأيت إياك.

وإنما يُدخِلون الألف واللام ليُعرّفوك شيئاً بعينه قد رأيته أو سمعت به . فإذا قصدوا قَصْدَ الشيء بعينه دون غيره وعَنَوه ولم يجعلوه واحداً من أمّةٍ، فقد استغنَوا عن الألف واللام . فمِن ثَمَّ لم يُدخلوها في هذا ولا في النداء.

ومما يدلك على أنّ: يا فاسقُ، معرفةٌ قولُك : يا خَباثِ، ويا لَكاعِ، ويا فَساقِ. تريد يا فاسقةُ، ويا خبيثةُ، ويالَكْعاءُ . فصار هذا اسماً لهذا كما صارت "جَعارِ" اسماً للضَّبعُ . وكما صارت حَذامِ ورَقاشِ اسماً للمرأة، وأبو الحارث اسماً للأسد.

ويدلك على أنه اسمٌ للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خَباثِ ولَكاعِ ، ولا لُكَعُ ولا فُسَقُ . فإنما اختصّ النداءُ بهذا الاسم أنّ الاسم معرفةٌ . كما اختصّ الأسد بأبي الحارث إذ كان معرفةً . ولو

كان شيءٌ من هذا نكرةً لم يكن مجروراً . لأنها لا تُجرّ في النكرة.

ومن هذا النحو أسماءٌ اخْتصّ بها الاسمُ المنادَى لا يجوز منها شيءٌ في غير النداء . نحو : يا نَوْمانُ . ويا هَناهُ . ويا فُلُ. ويقوّي لك ذلك كلّه قولهم: يا فاسقُ الخَبيثُ.

ومما يقوّي أنّه معرفةٌ تركُ التنوين فيه، وينونُ إذا كان نكرةً . ألا ترى أنهم قالوا هذا عَمْرَوَيهِ وعَمْرَوَيهٍ آخَرُ.

وإذا أردت النكرة فوصفتَ أو لم تَصِفْ فهذه منصوبةٌ . لأنّ التّنوين لحقها فطالت، فجُعِلَتْ بمنزلة المضاف لَمّا طال نُصبَ ورُدَّ إلى الأصل. كما فُعِلَ ذلك بـ"قَبْلُ وَبَعْدُ". وزعموا أن بعض العرب يَصرف قَبْلاً وبَعْداً فيقول: ابْدَأْ بهذا قَبْلاً . فكأنه جعلها نكرة.

وإنّما جعلنا المنادى بمنزلة "قَبْلُ وبَعْدُ"، لأن المنادى المفرَد في موضع نصب. كما أنّ "قبلُ وبعدُ" قد يكونان في موضع نصبٍ وجرٍ ولفظهما مرفوعٌ. فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل. وكذلك نداءُ النكرة لَمّا لحقها التنوين وطالت . صارت بمنزلة المضاف.

وقال ذو الرمة:

أدَاراً بحُزْوَى هِجْتِ للعين عَبْرَةً

فماءُ الهَوَى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقرَق(١٢)

وقال الآخر، وهو تَوبةُ بن الحُمَيِّر:

لعلكَ يا تَيْساً نَزَا في مَريرةٍ مُعَذّبُ لَيلَى أن تَراني أزورُها(١٣)

وقال عبدُ يَغوث:

فيا راكباً إما عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ
نَداماي من نَجْرانَ أن لا تَلاقِيا(١٤)

وأما قول الطرماح:

يا دارُ أقْوَتْ بعدَ أصْرامِها عاماً وما يَعنيكَ من عامِها(١٥)

فإنما تَرَكَ التّنوين فيه لأنه لم يجعل "أقوت" من صفة الدار. ولكنه قال: يادارُ، ثم أقبل بَعْدُ يُحدِّث عن شأنها. فكأنه لَمّا قال: يادارُ. أَقَبلَ على إنسان فقال: أقوتْ وتَغيرتْ. وإنَّما أردت بهذا أنْ تعلم أنّ "أقْوتْ" ليس بصفة.

ومثل ذلك قول الأحوص:

يادارُ حَسرَها البِلَى تَحْسيراً وسَفَتْ عليها الريحُ بعدكَ مُورَا(١٦)

وأما قول الشاعر عمرو بن قنعاس:

ألا يا بيتُ بالعَلْياءِ بيتُ ولولا حُبُّ أَهْلِكَ ما أتَيْتُ(١٧)

فإنه لم يجعل بالعَلْياءِ وصفاً. ولكنه قال: بالعلياء لي بيتُ. وإنما تركته لك أيُّها البيتُ لحبِّ أهله. (وقد رفع "بيت" لأنّه نكرة مقصودة لم توصفْ بما بعدها).

وأما قول الأحوص:

سلامُ اللّه يامَطَرٌ عليها وليس عليكَ يامَطَرُ السلامُ(١٨)

فإنما لحقته التنوين كما لحق ما لا ينصرف. لأنه بمنزلة اسمٍ لا

ينصرف. وليس مثل النكرة . لأنّ النّصبَ والتنوين لازمان للنكرة على كل حال. وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً . لأنك أردت في حال التنوين في "مطرٍ" ما أردت حين كان غير مُنَوَّنٍ . ولو نصبته في حال التَّنوين لنصبتَه في غير حال التنوين . ولكنه اسمٌ اطَّرَدَ الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء. فلمّا لحقه التنوين اضطراراً لم يُغَيَّر رفعهُ كما لا يُغَيَّر رفعُ ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع . لأنَّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع . فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا.

أدوات الاستغاثة والتعجّب

وهو ما يكون النداءُ فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة، وذلك في الاستغاثة والتعجب . وذلك الحرفُ اللامُ المفتوحةُ. وذلك قول الشاعر. وهو مهلهلٌ:

يا لَبَكْرٍ أنْشِروا لي كُلَيْباً   يا لَبَكْرٍ أينَ أيْنَ الفِرارُ(١٩)

فاستغاث بهم لينشروا له كُليباً . وهذا منه وَعيدٌ وتهدُّدٌ. وأما قوله "يالَبكرِ أينَ أينَ الفرارُ" فإنما استغاث بهم لهم . أي لِمَ تَفرّون؟! استطالةً عليهم ووعيدا.

وقال أمية بن أبي عائذ الهذليّ:

ألا يا لَقَوْمِ لِطَيفِ الخَيالِ أرَّقَ من نازحٍ ذي دَلالِ(٢٠)

وقال قيس بن ذريح:

تَكَنَّفَنِي الوشاةُ فأزْعَجوني فيا للنّاسِ للواشي المطاعِ(٢١)

وقالوا : يا للّهِ، يا لَلنّاس . إذا كانت الاستغاثة . فالواحد والجميع فيه سواءٌ . وقال الآخر:

يا لَقوم مَنْ لِلعُلى والـمَساعِي يا لَقومِ مَنْ لِلنَّدَى والسَّماحِ

يالَـعَـطّـافِـنـا ويا لَـريــاحِ وأبي الحَشْرَجِ الفَتَى النَّفّاحِ(٢٢)

ألا تراهم كيف سَوَّوا بين الواحد والجميع.

وأما في التعجب فقوله، وهو فرّار الأسدي:

لَخُطّابُ ليلَى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ

أَدَلُّ وأمضى من سُلَيْكِ المَقانِبِ(٢٣)

وقالوا : يا للعَجَبِ . ويا للفَليقةِ . كأنهم رأوا أمرا عَجَباً فقالوا: يالَبُرْثُنَ . أي مِثْلُكم دُعيَ للعظائم.

وقالوا : يا لَلعَجَبِ ويا لَلماءِ . لَمّا رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيرا. كأنه يقول : تَعالَ يا عجبُ، أو تعالَ يا ماءُ، فإنه مِن أيّامك وزمانك.

ومثل ذلك قولهم : يالَلدَّواهي . أي تَعالَيْنَ فإنه لا يُستنكر لَكنّ. لأنه من إبّانِكُنَّ وأحْيانِكُنَّ.

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة . وإلاّ لم يَجُزْ . ألا ترى أنك لو قلت: يا لَزيدِ، وأنت تحدثه، لم يَجُزْ.

ولم يلزم في هذا الباب إلاّ "يا" للتنبيه . لئلا تلتبس هذه اللامُ بلام التوكيد كقولك : لَعَمرُو خيرٌ منك . ولا يكون مكانَ "يا" سِواها من حروف التنبيه نحو أيْ وهَيَا وأيَا . لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب. وهذه اللام بدلٌ من الزيادة التي تكون في آخر الاسم إذا أضفتَ . نحو قولك : يا عَجَباه ويا بَكراه . إذا استغثتَ أو تَعجَبتَ . فصار كلٌ واحد منهما يعاقِبُ صاحبَه. كما كانت هاء الجحاجحة معاقبةً ياء الجحاجيح . وكما عاقبت الألف في يمانٍ في يَمَني. ونحو هذا في كلامهم كثير .

لام المستغاث له

وكون هذه اللام مكسورة لأنّ المستغاث له مدعوٌ له ها هنا وهو غيرُ مَدْعوٍّ. وذلك قول بعض العرب : يا لِلعَجَبْ ويا لِلماءِ . وكأنه نبه بقوله يا غَيْرَ الماءِ للماءِ. وعلى ذلك قولهم : يا وَيْلٌ لك ويا وَيْحٌ لك، كأنه نبَّه إنساناً ثم جعل الوَيْل له . وعلى ذلك قول قيس بن ذريح:

فيا لَلناس لِلواشي الـمُطاعِ(٢٤)

وقوله:

يا لقومِي لِفرْقةِ الأحبابِ(٢٥)

كَسَروها لأن الاسم الذي بعدها غيرُ منادى . فصار بمنزلته إذا

قلت هذا لِزيدٍ . فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطب . واللام المكسورة أضافت المدعوّ إلى ما بعده لأنه سببُ الـمَدعُوّ. وذلك أنّ الـمَدعوّ إنّما دُعي من أجل ما بعده، لأنه مَدْعوٌ له.

وَمما يدلك على أنّ ما بعدَ اللام المكسورة غيرُ مَدْعوٍّ قوله:

يا لَعْنةُ اللّهِ والأقوامِ كلّهِمُ

والصالحينَ على سِمْعانَ مِنْ جارِ(٢٦)

(حيث حذف المدعوّ لدلالة "يا" عليه، فكأنّه قال: ياقوم، لعنةُ اللّهِ والأقوامِ على سِمعانَ).فـ"يا" لغير اللّعنة.

وتقول : يا لَزيدٍ ولَعمرٍو، إذا لم تجئ بِـ"يا" إلى جنب اللام كسرتَ ورَدَدْتَ إلى الأصل.

أدواتُ النُّدبة

اعلم أن المندوب مَدعوٌّ ولكنه مُتَفَجَّعٌ عليه ، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف ، لأنّ النَّدبة كأنهم يترنّمون فيها ، وإن شئت لم تُلحِق كما لم تُلحق في النداء.

واعلم أن المندوب لا بدّ له من أن يكون قبل اسمه "يا" أو "واو"، كما لزم "يا" المستغاث به والمتعجَّب منه.

واعلم أن الألف التي تلحق المندوب تُفتحَ كلّ حركة قبلها

مكسورة كانت أو مضمومة لأنها تابعةٌ للألف ، ولا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً.

فأما ما تلحقه الألف فقولك : وازيداه ، إذا لم تُضف إلى نفسك. وإن أضفتَ إلى نفسك ، فهو سواءٌ ، لأنك إذا أضفت زيداً إلى نفسك، فقلتَ "زيدِي" فالدالُ مكسورةٌ. وإذا لم تُضِفْ فالدالُ مضمومةٌ ، ففتحت المكسور كما فتحت المضموم، فقلتَ فيهما "وازيداه" . ومن قال يا غلامي وقرأ "يا عِبادي" قال : وازيديا، في "زيدي" ، مِنْ قِبَلِ أنه إنّما جاء بالألف فألحقها الياء وحرّكها في لغة من جزم الياء ، لأنه لا ينجزم حرفان، وحرّكها بالفتح لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا.

ويجوز في النّدبة واغُلاميَه . مِنْ قِبَلِ أنه قد يجوز أنْ أقول واغُلامِيَ فأُبَيِّنَ الياء كما أُبَيِّنُها في غير النداء ، وهي في غير النداء مُبَيَّنَة فيها اللغتان: الفتح والوقف . ومِن لغة مَن يفتح أن يُلحِق الهاء في الوقف حين يُبَيِّن الحركة ، كما ألحقت الهاء بعد الألف في الوقف لأنّه يكون أوضحَ لها في قولك: يا رَبّاهُ . فإذا بَيَّنْتَ الياء في النداء كما بيَّنتها في غير النداء جاز فيها ما جاز إذا كانت غير نداءٍ . قال الشاعر، وهو ابن قيس الرُّقَيّات:

تَبكيهمُ دَهْماءُ مُعْوِلةٌ وتقول سَلْمى وارَزِيَّتِيَهْ(٢٧)

وإذا لم تُلْحِق الألفَ قلتَ : وازيدُ، إذا لم تُضِفْ ، ووازيدِ إذا أضفتَ. وإن شئت قلت : وازيدِي . والإلحاق وغير الإلحاق عربيٌّ.

وإذا قلتَ: "وا انقطاعَ ظَهرياه" فقد أضفت المندوب الى نفسك

كما فعلتَ مع المضاف إليه، فالياءُ فيه أبداً بيِّنةٌ . فإن شئت ألحقت الألف، وإن شئت لم تُلحق . ومثله: وا انقطاع ظهري . وإنما لزمته الياء لأنه غير منادَى.

واعلم أنك إذا وصلتَ كلامكَ ذهبتْ هذه الهاء في جميع الندبة، كما تذهب في الصلة إذا كانت تبيَّنُ به الحركة.

وتقول : واغلامَ زيداه ، إذا لم تُضف زيداً إلى نفسك. وإنما حذفت التنوين لأنه لا ينجزم حرفان . ولم يحرِّكوها في هذا الموضع في النداء إذ كانت زيادةً غير منفصلة من الاسم، فصارتْ تعاقب، وكانت أخفَّ عليهم، فهذا في النداء أحرى ، لأنه موضع حذفٍ . وإن شئت قلت: واغلامَ زيدٍ ، كما قلت وازيدُ.

وزعموا أن هذا البيت يُنشد على وجهين ، وهو قول رؤبة:

فهي تُنادي بأبِي وابنِيما(٢٨)

ويروى : "بأبا وابناما" ، فما فصْلٌ بينهما ، وإنما حَكى نُدبتَها.

واعلم أنه إذا وافقت الياءُ الساكنة ياءَ الإضافة في النداء لم تُحذف أبداً ياءُ الإضافة ولم يُكسر ما قبلها ، كراهيةً للكسرة في الياء. ولكنهم يلحِقون ياء الإضافة وينصبونها لئلا ينجزمَ حرفان .

وإذا ندبتَ فأنتَ بالخيار: إن شئت ألحقت الالف وإن لم تُلحق جاز كما جاز ذلك في غيره. وذلك قولك: واغلامَيَّاه ، وواقاضِيَّاه، وواغلامَيَّ

وواقاضِيْ . يصير مجراه هاهنا كمجراه في غير الندبة ، إلاّ أنّ لك في الندبة أنْ تُلْحِقَ الألفَ.

وكذلك مجرى الألف في النّدبة إذا أضفتها إليك، كمجراها في الخبر إذا أضفتها إليك.

وإذا وافقتْ ياءُ الإضافة ألفاً، لم تحرِّك الألف . لأنها إنْ حُرِّكَتْ صارتْ ياءً ، والياءُ لا تدخلها كسرةٌ في هذا الموضع . فلمّا كان تغييرهم إياها يدعوهم إلى ياءٍ أخرى وكسرةٍ، تركوها على حالها كما تُركت ياءُ قاضِي، إذْ لم يخافوا التباساً وكانت أخفَّ ، وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها لأنه لا ينجزم حرفان .

فإذا ندبتَ فأنت بالخيار إنْ شئت ألحقت الألف كما ألحقتَها في الأول وإن شئتَ لم تُلْحِقْها.

وذلك قولك: وامُثنّاياه وامثنّايَ (فيمن اسمه مُثَنّى ونسبته الى نفسك).

فإنْ لم تُضِف إلى نفسك قلت : وامثنّاه ، وتحذف الأول لأنه لا ينجزم حرفان ولم يخافوا التباساً. فذهبتْ كما تذهب في الألف واللام، ولم يكن كالياء لأنه لا يدخلها نصبٌ.

حين تكون ألفُ النّدبة تابعة لما قبلها

هذا بابٌ تكونُ ألفُ الندبة فيه تابعةً لما قبلها:

إن كان مكسوراً فهي ياءٌ،

وإن كان مضموماً فهي واو.

وإنما جعلوها تابعةً ليفرّقوا بين المذكَّر والمؤنَّث ، وبين الاثنين والجميع، وذلك قولك : واظهرَهُوهْ ، إذا أضفتَ الظَّهر إلى مذكرٍ ، وإنما جعلتها واواً لتفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: واظهرَهاه.

وتقول : واظهرَهُموه ، وإنما جعلت الألف واواً لتفرّق بين الاثنين والجميع إذا قلت : واظَهرَهُماه.

وإنما حذفت الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان ، كما حذفت الألف الأولى من قولك وامُشَنّاه.

وتقول : واغلامَكِيَهْ ، إذا أضفتَ الغلام إلى مؤنّث . وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت : واغُلامَكاه.

وتقول : وا أبا عَمْرِياه، إن كنت إنما تندب الأب ، وأضفتَه إلى نفسك مِن قِبَلِ أنّ عَمْراً مجراه هنا كمجراه لو كان لك ، لأنه لا يستقيم لك إضافة الأب إليك حتى تجعل عمراً كأنّه لك ، لأن ياء الإضافة عليه تقع، ولا تحذفها لأن عمرا غيرُ منادًى . ألا ترى أنك تقول يا أبا عَمْرِي.

ومما يدلك على أن عمراً ها هنا بمنزلته لو كان لك ، أنه لا يجوز أن تقول هذا أبو النَّضْرِك ، ولا هذه ثلاثةُ الأثوابِكَ ، إذا أردت أن تضيف الأب والثلاثة ، مِنْ قِبَلِ أنّه لا يسوغ لك ولا تصل إلى أن تضيف الأول حتى تجعل الآخر مضافا إليك كأنّه لك.

حالات ألف النّدبة

لك أن تقول: وازيدُ الظَّريفُ والظَّريفَ . وليس لك أن تقول "الظريفاه" لأن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيدُ أنت الفارسُ البَطَلا ، لأن هذا غير منادي كما أن ذلك غيرُ نداء.

وليس هذا كقولك : وا أميرَ المؤمنيناه ، ولا مثل : واعبدَقَيْساه، مِن قِبَلِ أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد ، والمضاف إليه هو تمامُ الاسم ومقتضاه ، ومن الاسم. ألا ترى أنك لو قلت عبداً أو أميراً، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك. ولو قلت هذا زيدٌ كنتَ في الصفة بالخيار، إن شئت وصفتَ وإن شئت لم تصف . ولست في المضاف إليه بالخيار، لأنّ المضاف إليه من تمام الاسم ، وإنما هو بدلٌ من التنوين. ويدلك على ذلك أنّ ألف الندبة إنّما تقع على المضاف إليه كما تقع على آخر الاسم المفرد، ولا تقع على المضاف والموصوف. ويخطئُ من يلحق الصّفةَ الألفَ.

ما لا تدخل عليه ألفُ النّدبة

وذلك قولك : وارَجُلاه ويا رَجُلاه . فهو قبيح ، بلْ إنّه لا يقال. ذلك لأنك أبهمت. ألا ترى أنك لو قلت واهذاه ، كان قبيحاً ، لأنك إذا

ندبت فإنّما ينبغي لك أن تَفَجَّعَ بأعرَفِ الأسماء ، وان تَخُصَّ ولا تُبْهِمَ ، لأنّ النُّدبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً ، فكنت نادباً نكرةً. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحَشَ عندهم أن يتفجَّعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ، لأنك إذا ندبت تُخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيمٌ من الأمر ، فلا ينبغي لك أنْ تُبْهِمَ.

ومثلُه في القُبح: وامَنْ في الداراه.

ولا أستقبح "وامَن حَفَرَ بئر زمزماه" ، لأن هذا معروف بعينه، وكأن التبيين في الندبة عُذرٌ للتفجُّع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب.

ويكون الاسمان بمنزلة اسم واحد ممطول، وآخِرُ الاسمين معطوفٌ على الأول بالواو وذلك قولك: واثلاثةً وثلاثيناه . وإن لم تندب قلت : يا ثلاثةً وثلاثين ، كأنك قلت يا ضارباً رجلاً.

وليس هذا بمنزلة قولك يا زيدُ وعمرُو ، لأنك حين قلت يازيدُ وعمرُو جمعت بين اسمين كل واحدٌ منهما مفردٌ يُتَوَهَّمُ على حياله . وإذا قلت: يا ثلاثةً وثلاثين، فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لِتُتَوَهَّمَ على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة. ولزمها النصبُ كما لزم ياضارباً رجلاً ، حين طال الكلام.

أمّا "يا ضارباً رجلا" فمعرفةٌ، كقولك يا ضاربُ ، ولكنّ التنوين إنما يثبت لأنه وسطُ الاسم ، ورَجُلاً من تمام الاسم ، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم.

وأما قولك يا أخا رجلٍ ، فلا يكون الأخ هاهنا إلا نكرةً ، لأنه مضاف إلى نكرة ، كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرةً ، ولا يكون الرجل هاهنا بمنزلته إذا كان منادى ، لأنّه ثَمّ يدخله التنوين ، وجاز لك أن تريد معنى الألف واللام ولا تلفظ بهما وهو هنا غيرُ منادى وهو نكرةٌ فجعل ما أضيف إليه بمنزلته.

حروفُ التّنبيه

وهي الحروف التي يُنَبَّهُ بها الـمَدْعُوُّ. فأما الاسم غير المندوب فيُنَبَّه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهَيا، وأيْ، وبالألف. نحو قولك: أحارِ بنَ عمرٍو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يَمُدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان الـمُعرِض عنهم الذي يُرَونَ أنه لا يُقبِل عليهم إلا بالاجتهاد ، أو لتنبيه النائم المستثقَل . وقد يستعملون هذه التي للمدّ في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها . وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غيرَ "وا" إذا كان صاحبُك قريباً منك ، مقبلا عليك ، توكيداً.

وإن شئت حذفتهنّ كلَّهنّ استغناءً كقولك : حار بنَ كعبٍ ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبهُ.

ولا يحسن أن تقول . هذا ، ولا رَجُلُ . إذا كنتَ تريد : يا هذا، ويا

رجلُ، ولا يجوز ذلك في المبهم ، لأن الحرف الذي ينبَّه به هو مُبْهَم كأنه صار بدلاً من "أي" حين حذفته. وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر، وقال العجاج:

جارِيَ لا تستنكِرِي عَذيرِي(٢٩)

يريد يا جاريةُ . وقال في مَثَل : "افتَدِ مخنوقُ" ، و "أصبح ليلُ"، و"أطرِق كَرَا" . وليس هذا بكثير ولا بقويٍّ.

وأما الـمُستغاثُ به فَـ"يا" لازمةٌ له ، لأنه يجتهد . فكذلك المتعجَّبُ منه، وذلك : يا لَلناسِ ويا لَلماءِ . وإنما أجتهَدَ لأن المستغاث عندهم مُتراخٍ أو غافلٌ والتعجّبُ كذلك . والندبةُ يلزمها "يا" و "وا" ، لأنهم يدعون ما قد فات وبَعُدَ عنهم . ومع ذلك أن الندبة كأنهم يترنَّمون فيها، فمَنْ ثَمَّ ألزموها الـمَدَّ ، وألحقوا آخِرَ الاسمِ الـمَدَّ مبالغةً في التَّرَنُّم.

حرف الاختصاص

وهو ما جرى على حرف النداء وصفاً له، وليس بمنادًى ينبِّهُهُ غيرهُ، ولكنه اخُتصَّ كما أن المنادى مُختصٌ من بين أُمَّته لأمرك ونَهيك أو خَبَرك. فالاختصاصُ هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبارٍ ولا استفهامٍ على حرف الاستفهام ، لأنك تسوِّي فيه كما تسوِّي في الاستفهام . فالتّسوية أجْرَتْه على حرف الاستفهام،

والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء.

وذلك قولك : ما أدري أفَعَلَ أم لم يفعل . فجرى هذا كقولك أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ وأزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ ؟ إذا استفهمتَ ، لأنّ علمك قد استوى فيهما كما استوى عليك الأمران في الأول . فهذا نظيرُ الذي جرى على حرف النداء، وذلك قولك : أما أنا فأفعلُ كذا وكذا، أيُّها الرجل، ونفعلُ نحن كذا وكذا أيُّها القومُ ، وعلى المُضارِبِ الوَضيعةُ أيُّها البائعُ ، واللّهمّ اغفِر لنا أيّتُها العِصابة . وأردتَ أنْ تختصَّ ولا تُبهِمَ حين قلت : أيّتُها العصابةُ وأيُّها الرجلُ . كما تقول للذي هو مقبلٌ عليه بوجهه مستمِعٌ منصِتٌ لك : كذا كان الأمر يا أبا فلان ، توكيدا. ولا تُدخِل "يا" هاهنا لأنك لست تنبِّه غيرك.

****

****

****

**

**

بابٌ من الحروف النّاصبة

عملُ "إذنْ" في الفعل المضارع

اعلم أنّ إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدَأةً عملت في الفعل عَمَلَ أرى في الاسم إذا كانت مبتدأةً . وذلك قولك : إذن أجيئَك . وإذن آتيك.

ومن ذلك أيضاً قولك : إذن واللّهِ أجيئَك . والقَسَم هاهنا بمنزلته في أرى إذا قلت : أُرى واللّهِ زيداً فاعلاً.

ولا تفصلُ بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن ، لأنّ إذن أشبهت أرى ، فهي في الأفعال بمنزلة أرى في الأسماء وهي تُلغَى وتُقدَّم وتؤخَّر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترأُوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.

ولم يفصلوا بين أنْ وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبّهوها بما يعمل في الأسماء ، نحو ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ ، لأنها لا تصرَّفُ تصرّف هذه الأفعال. ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تُفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ، لأنه حرفٌ جامدٌ.

واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتَها كإعمالك أرى وحَسِبتُ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيداً حَسِبتُ أخاك . وإن شئت ألغيتَ إذن كإلغائك حَسِبتُ إذا قلت: زيدٌ حَسِبتُ أخوك.

فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيَك وإذن أكْرِمَك. وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف : "وإذَنْ لا يَلْبَثُوا خِلافَكَ إلا قَليلاً"، والأصلُ: «لا يلبثون». وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : "وإذن لا يلْبَثُوا".

وأما الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيئُك . وقال تعالى : «فإذَنْ لا يُؤْتُونَ الناسَ نَقِيراً»(١).

واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها مُلغاةٌ لا تنصبُ البتَّة ، كما لا تنصب أرَى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرَى زيدٌ ذاهباً ، وكما لا تعمل في قولك : إني أرَى ذاهبٌ. فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كما لا تصل أرَى هنا إلى أن تنصب. وذلك قولك : أنا إذن آتِيك ، فهي هاهنا بمنزلة أرَى حيث لا تكون إلا ملغاةً.

ومن ذلك أيضا قولك : إن تأتِني إذن آتِك ، لأن الفعل هاهنا معتمد على ما قبل إذن . وليس هذا كقول ابن عَنَمةَ الضَّبي:

أُرْدُدْ حِمارك لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُهُ إذنْ يُرَدَّ وقَيدُ العيرِ مَكْرُوبُ(٢)

مِنْ قِبَلِ أنّ هذا منقطعٌ من الكلام الأول وليس معتمداً على ما

قبله، لأن ما قبله مستغنٍ.

ومن ذلك أيضا : واللّهِ إذن لا أفعلُ ، مِنْ قِبَلِ أنّ "أفعلُ" معتمدٌ على اليمين ، و"إذن" لغوٌ.

وليس الكلامُ هاهنا بمنزلته إذا كانت إذن في أوله ، لأن اليمين هاهنا الغالبةُ. ألا ترى أنك تقول إذا كانت إذن مبتدأة : إذن واللّه لا أفعلُ.

ولو قلت : واللّه إذن أفعلَ، تريد أن تُخبر أنك فاعلٌ لم يَجُزْ ، كما لم يجز: "واللّه أذهبَ إذن" إذا أخبرت أنك فاعل . فقُبْح هذا يدلك على أن الكلام معتمد على اليمين . وقال كُثَيِّرُ عَزّةَ:

لئنْ عادَ لِي عبدُالعزيزِ بمثلها   وأمكَنَني منها إذن لا أُقيلُها(٣)

وتقول : إنْ تأتني آتِك وإذنْ أُكْرِمْكَ، إذا جعلتَ الكلامَ على أوّله ولم تقطعه، وإنْ جعلته مستقبَلا نصبت.

وتقول : إذن عبدُ اللّهِ يقولُ ذاك . لا يكون إلا هذا ، مِنْ قِبَلِ أنّ إذن الآن بمنزلة إنما وهَلْ ، كأنك قلت : إنما عبدُ اللّه يقولُ ذاك . ولو جعلت إذن ههنا بمنزلة "كَيْ" و"أنْ" لم يحسن ، مِنْ قِبَلِ أنه لا يجوز أن تقول: كيْ زيدٌ يقول ذاك ، ولا أنْ زيدٌ يقول ذاك . فلما قبح ذلك جُعلت بمنزلة هَلْ و كأنما وأشباههما.

وتقول إذا حُدّثتَ بالحديث : إذن أظنّه فاعلاً، وإذن إخالُك كاذباً. وذلك لأنك تُخبر أنك تلك الساعة في حال ظَنٍّ وخِيلةٍ ، فخرجت من باب أن وكَيْ.

ولو قلت : إذن أظُنَّك ، تريد أن تخبره أنّ ظنّك سيقع لنصبتَ.
وكذلك إذن يَضربَك ، إذا أخبرت أنه في حال ضربٍ لم ينقطع.

باب "حتًّى"

اعلم أنّ حتًى تَنصبُ على وجهين:

فأحدهما : أن تجعل الدخولَ، مثلا، غايةً لمسيرك ، وذلك قولك: سِرْتُ حتًى أدخلَها ، كأنك قلت : سرتُ إلى أن أدخلها ، فالناصب للفعل هاهنا هو الجارُّ للاسم إذا كان غايةً . فالفعل إذا كان غايةً نصبٌ، والاسم إذا كان غايةً جرٌّ.

وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد حصل ولكنّ الدخول لم يكن ، وذلك إذا جاءت مثل كَيْ التي فيها إضمار أن وفي معناها ، وذلك قولك : كلَّمتهُ حتًى يأمرَ لي بشيء.

واعلم أن حتًى يُرفَع الفعل بعدها على وجهين:

تقول : سرتُ حتًى أدخلُها ، تعني أنه كان دخولٌ متصلٌ بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرتُ فأدخلُها ، فأدخلها هاهنا على قولك: هو يدخلُ وهو يَضربُ ، إذا كنت تُخبر أنه في عمله، وأنّ عمله لم ينقطع. فإذا قال حتًى أدخلُها، فكأنه يقول : سرتُ فإذا أنا في حال دخول ، فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء . فصارت حتًى هاهنا بمنزلة إذا

وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنها لم تجئ على معنى "إلى أنْ"، ولا معنى كَيْ، فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك: إذن أظنُّك.

وأما الوجه الآخر: فإنه يكون السيرُ قد وقعَ، ويكون الدخول الآن. فمن ذلك: لقد سرتُ حتَّى أدخلُها ما أُمْنَعُ، أي حتَّى أني الآن أدخلُها كيفما شئت. ومثل ذلك قول الرجل: لقد مَرِضَ حتَّى لا يرجونه.

والرفع ههنا في الوجهَين جميعاً كالرفع في الاسم. قال الفرزدق:

فيا عَجَبا حتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ(٤)

فحتَّى هاهنا بمنزلة إذا، وهي هاهنا كحرف من حروف الابتداء.

ومثل ذلك: شرِبَتْ حتَّى يجيءُ البعيرُ يَجرُ بطنه، أي حتَّى إنَّ البعير لَيَجِيءُ يَجرّ بطنه.

ويدلك على كون حتَّى حرفاً من حروف الابتداء أنك تقول: حتَّى إنه ليفعلُ ذاك، كما تقول: فإذا إنّه يفعلُ ذاك. ومثل ذلك قول حسَّان بن ثابت:

يُغْشَونَ حتَّى لا تَهِرُّ كِلابُهمْ لا يَسألون عن السَّواد المُقبِلِ(٥)

ومثل ذلك: مَرِضَ حتَّى يَمُرُّ به الطائرُ فيَرحمُهُ، وسرت حتَّى يعلمُ اللَّهُ أنّي كالٌّ. والفعل هاهنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه متصِلٌ كاتصاله به بالفاء، كأنه قال سيرٌ فدخولٌ، كما قال علقمة بن عبدة:

تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإن تَعَفْ
فإنّ المُنَدَّى رِحلةٌ فركُوبُ(٦)

لم يجعل ركوبَه الآن ورحلتَه فيما مضى ، ولم يجعل الدخول الآن وسيرَه فيما مضى ، ولكنّ الآخِرَ متّصل بالأول ، ولم يقع واحدٌ دون الآخَر.

وإذا قلت : لقد ضُربَ أمسِ حتّى لا يستطيعُ أن يتحرّك اليوم، فليس كقولك : سرتُ فأدخلُها ، إذا لم ترد أن تجعل الدخول الساعةَ ، لأن السير والدخول جميعاً وقعا فيما مضى . وكذلك مرض حتّى لا يرجونه، أي إنّه حتّى الآن لا يرجونه ، فهذا ليس متصلاً بالأول واقعاً معه فيما مضى.

وليس قولنا كاتّصال الفاء يعني أنّ معناه معنى الفاء ، ولكنك أردت أن تخبر أنّه متصلٌ بالأول ، وأنهما وقعا فيما مضى.

وليس بين حتّى في الاتصال وبينه في الانفصال فرقٌ في أنه بمنزلة حرف الابتداء ، وأن المعنى واحدٌ، إلاّ أنّ أحد الموضعين الدخولُ فيه متّصِلٌ بالسَّير وقد مضى السيرُ والدخولُ ، والآخر منفصل وهو الآن في حال الدخول ، وإنما اتصاله في أنه كان فيما مضى ، وإلا فإنه ليس يفارِقُ موضعه الآخَر في شيء إذا رفعتَ.

وتقول : سرتُ حتّى أدخلها ، وقد سرتُ حتّى أدخلُها، سَواءً. وكذلك إني سرتُ حتّى أدخلُها. فإن جعلت الدخول في كلّ ذا غاية نصبتَ.

وتقول : رأيتُ عبدَ اللّه سار حتًى يدخلُها ، وأرى زيدا سار حتًى يدَخلُها. وإن جعلت الدخول غايةً نصبت في ذا كلّه.

وتقول : إنما سرتُ حتًى أدخلُها ، وحتًى أدخلَها ، إن جعلت الدخول غايةً . وكذلك: ما سرتُ إلا قليلا حتًى أدخلُها ، إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت ، لأن معنى هذا: سرتُ قليلا حتًى أدخلُها ، فإن جعلت الدخول غايةً نصبتَ.

وتقول : ما أحسنَ ما سرتُ حتًى أدخلُها وقلّما سرتُ حتًى أدخلُها. إذا أردت أن تُخبر أنك سرتَ قليلا وعنيتَ سيراً واحداً ، وإن شئت نصبت على الغاية.

وتقول : قلّما سرتُ فأدخلَها ، فتنصبُ بالفاء هاهنا كما تنصب في ما، ولا يكون كَثُرَ ما سرتُ فأدخلَها لأنه واجبٌ ، ويحسن أن تقول : كَثُر ما سرتُ فإذا أنا أدخلُ . وتقول : إنما سرتُ حتًى إذا كنتَ مستصْغراً لسيرك الذي أدّى إلى الدخول . ويقبح إنما سرتُ حتًى أدخلُها ، لأنه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السير كما يكون في النصب. يعني إذا احتقر السير ، لأنك لا تجعله سيراً يؤدي الدخول وأنت تستصغره.

واعلم أنَّ "ما بعد حتًى" لا يَشْرَكُ الفعل الذي "قبل حتًى" في موضعه. وكذلك هي أيضاً بعد الفاء إذا قلت : ما أحسنَ ما سرتُ فأدخلُها، لأنها منفصلة، يعني الفاء، كما أنه إذا قال:

فإنَّ المُنَدَّى رِحلَةٌ فرُ كوبُ

فإنما يعني أنهما وقعا في الماضي من الأزمنة ، وأنَّ الآخِرَ كان مع فراغه من الأول.

فإن قلت : كان سيرى أمسِ حتَّى أدخلَها ، تجعل أمسِ مستقرًا ، جاز الرفعُ لأنه استغنى ، فصار كسرْتُ ، لو قلت فأدخلُها حسن ، ولا يَحسن كان سيرى فأدخلُ ، إلا أن تجيء بخبر لِكَانَ.

وقد تقع نَفعَلُ في موضع فَعَلنا في بعض المواضع ، ومثل ذلك قولهُ، وهو لرجل من بني سَلولٍ مُوَلَّدٍ:

ولقد أمرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعنيِني(٧)

واعلم أنَّ "أسيرُ" بمنزلة "سرتُ" إذا أردتَ بأسيرُ معنى سِرْتُ.

واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصبُ ، مِنْ قبَلِ أنَّه إذا لم يكن واجباً رجعتْ "حتَّى" إلى "أنْ" و"كَيْ" ، ولم تصر من حروف الابتداء كما لم تَصر "إذنْ" في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت : إذن أظنك ، وأظنُ غيرُ واقعٍ في حال حديثك.

وتقول: سرتُ حتَّى يدخلَها زيدٌ ، إذا كان دخول زيد لم يؤدِّهِ سيرُك ولم يكن سببَه ، فيصيرُ هذا كقولك : سرتُ حتَّى تَطلعَ الشمسُ، لأنَّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدِّيه ، ولكنك لو قلت : سرتُ حتَّى يدخلُها ثَقَلِي ، وسرتُ حتَّى يدخلُها بَدَني ، لرفعتَ لأنك جعلت دخولَ ثَقَلك يؤدِّيه سيرُك ،كما انَّ بدنَك لم يكن دخوله إلا بِسَيْرِك.

وتقول : سرتُ حتَّى يَدخلَها زيدٌ وأدْخُلَها ، وسرت حتَّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ، إذا جعلت زيد من سبب سيرك وهو الذي أدّاه ، ولا تَجد بداً من أن تجعله هاهنا في تلك الحال ، لأن رفع الأول لا يكون إلا وسببُ دخوله سيرهُ.

وإذا كانت هذه حال الأول لم يكن بدٌّ للآخر من أن يتبعه ، لأنك تعطفه على دخولك في حتَّى . وذلك أنه يجوز أن تقول : سرتُ حتَّى يدخلُها زيدٌ ، إذا كان سيرُك يؤدِّي دخوله كما تقول : سرتُ حتَّى يدخلها ثَقَلي.

وقد يجوز أن تقول : سرتُ حتَّى يَدخلُها زيدٌ ، إذا كان أدّاه سيرُك. ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز: ”وَزُلزِلُوا حتَّى يقُولُ الرَّسولُ“. برفع ”يقول“.

ويحسن أن تقول : سرتُ حتَّى تطلعَ الشّمسُ وحتَّى أدخلُها ، كما يجوز أن تقول : سرتُ إلى يومِ الجمعة ، وسرتُ حتَّى أدخلُها . وقال امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بهم حتَّى تَكلَّ مَطِيُّهم
وحتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ(٨)

فهذه الآخِرة هي التي ترفع، لأنّها غيرُ عاملة.

وتقول : سرتُ وسار حتَّى ندخلُها ، كأنك قلت : سِرْنا حتَّى ندخلُها. وتقول : سرتُ حتَّى أسمعَ الأذان ، هذا وجهه وحدَهُ النصبُ ، لأن

سيرك ليس يؤدّي سمعك الأذان ، إنما يؤدّيه الصُّبحُ ، ولكنك تقول : سرتُ حتّى أكِلُّ لأن الكلال يؤدّيه سيرُك.

وتقول : سرتُ حتّى أُصْبِحَ ، لأن الإصباح لا يؤدّيه سيرُك إنما هي غاية طلوع الشمس.

هذا باب الفاء

اعلم أن ما انتصب في باب الفاء على إضمار أنْ ، وما لم ينتصب فإنه يَشْرَك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون في موضع مبتدأ أو مبنيٍّ على مبتدأ أو موضع اسم مِمّا سوى ذلك.

تقول : لا تأتيني فتحدِّثَني ، لم ترد أن تُدخل الآخرَ فيما دخل فيه الأول فتقول : لا تأتني ولا تحدِّثُني ، ولكنكَ لما حولت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم ، كأنك قلت : ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ ، فلما أردت ذلك استحال أن تضمَّ الفعل إلى الاسم ، فأضمروا أنْ ، لأنَّ "أنْ" مع الفعل بمنزلة الاسم.

و"أنْ" لا تظهر هاهنا ، لأنه يقع فيها معانٍ لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في "لا يكُونُ" ونحوها ، إلا أن تُضمر. ولا يجوز إظهار أنْ ، كما لا يجوز إظهار المضمر في "لا يكونُ" ونحوها.

ونظير جعلهم لم آتك ولا آتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية،

حتَّى كأنهم قالوا : لم يَكُ إتيانٌ ، إنشادُ بعض العرب قول الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مُصْلِحِينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُها(٩)

ومثله قولُ الفرزدق أيضاً:

وما زُرْتُ سَلْمَى أنْ تكون حَبيبةً إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهُ(١٠)

جرَّه لأنه صار كأنه قال : لأنْ.

ومثله قول زهير:

بَدا لي أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائياَ(١١)

لَمّا كان الأولُ "مُدرك" تُستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى فيقال: "بمدرك"، وكانت مما يلزم الأولَ نَوَوْها في الحرف الآخِر "سابقٍ"، حتَّى كأنهم تكلموا بها في الأول. وكذلك صار لم آتِك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيانٌ ، لأن المعنى واحد.

واعلم أنَّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحدٍ، وكلُّ ذلك على إضمار أن ، إلاّ أنَّ المعاني مختلفةٌ ، كما أنّ "يَعْلَمُ اللّه" يرتفع كما يرتفع يَذهب زيدٌ ، و"عَلِمَ اللّه" ينتصب كما ينتصب ذهَبَ زيدٌ ، ولكنّ في "يعلم اللّه" و"علمَ اللّه" معنى اليمين.

وتقول: ما تأتيني فتحدِّثَني. فالنَّصبُ على وجهَين من المعاني:

أحدُهما: ما تأتيني فكيف تحدِّثُني ، أي لو أتيتَني لحدَّثتَني.

وأما الآخَر : فما تأتيني أبداً إلاّ لم تحدثني ، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك.

وإن شئت أشركت بين الأوّل والآخِر ، فدخل الآخِر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني فتحدّثُني كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدّثُني.

فـمَثَلُ النصب قـولـه عـزّ وجـلّ : «لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا»(١٢). ومَثَل الرفع قوله عزّ وجلّ : «هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ. ولا يُؤذَنُ لهم فَيَعْتَذِرُونَ»(١٣).

وإن شئت رفعت على وجهٍ آخَرَ ، كأنك قلت : فأنت تحدّثُنا .
ومثل ذلك قول بعض الحارثيين:

غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجّي ونُكْثِرُ التأميلا(١٤)

كأنه قال : فنحن نرجّي . فهذا في موضع مبنيٍّ على المبتدأ.

وتقول : ما أتيتنا فتحدّثَنا ، فالنصب فيه كالنصب في الأول ، وإنْ شئت رفعت على : فأنت تحدّثُنا الساعةَ ، والرفعُ فيه يجوز على "ما".

وإنما اختير النصبُ لأنَّ الوجه هاهنا وحدُّ الكلام أن تقول : ماأتيتنا فحدّثتنا ، فلما صرفوه عن هذا الحد ضعف أن يضموا يَفعَلُ إلى فَعلتَ فحملوه على الاسم ، كما لم يجز أن يضموه إلى الاسم في قولهم: ما أنت منا فتنصرنا ونحوه.

وأمّا الذين رفعوه فحملوه على موضع أتيتَنَا ، لأن أتيتَنا في موضع فعل مرفوع ، وتحَدّثُنا هاهنا في موضع حَدَّثْتَنا.

ومَثَلُ النصب قول الفرزدق:

وما قام منا قائمٌ في نَدِّينا فَينْطِقَ إلا بالتي هي أعْرَفُ(١٥)

وتقول : لا تأتينا فتحدّثَنا إلاّ ازددنا فيك رغبة. ومثلُ ذلك قول اللعين:

وما حلَّ سَعْديٌّ غريباً ببلدةٍ فيُنْسَبَ إلا الزِّبْرِقانُ له أبُ(١٦)

وتقول : لا يَسَعُني شيء فيَعجِزَ عنك ، أي لا يَسَعُني شيءٌ فيكون عاجزاً عنك ولا يَسَعُني شيءٌ إلاّ لم يعجز عنك. هذا معنى هذا الكلام. فإن حملته على الأول قبُح المعنى ، لأنك لا تريد أن تقول : إن الأشياء لا تسَعُني ولا تَعجزُ عنك ، فهذا لا ينويه أحدٌ.

وتقول : ما أنت منا فتحدِّثَنا ، لا يكون الفعل محمولا على ما، لأنّ الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله ، قال الفرزدق:

ما أنت من قيسٍ فتَنْبِحَ دُونها

ولا من تميمٍ في اللَّهَا والغلاصِمِ(١٧)

وإن شئت رفعت "تنبح" على قوله:

فنُرجّي ونُكثِرُ التأميلا

وتقول : ألا ماءَ فأشرَبَهُ ، وليتَهُ عندنا فيحدّثَنا . وقال أمية بن أبي الصَّلت:

ألا رَسولَ لنا منّا فيُخْبِرَنا ما بُعْدُ غايتنا من رأس مُجرانا(١٨)

لا يكون في هذا إلا النصبُ ، لأن الفعل لم تَضُمَّه إلى فعل.

وتقول : ألا تَقعُ الماءَ فتَسْبَحُ ، إذا جعلتَ الآخِرَ على الأول ، كأنك قلت: ألا تَسْبَحُ.

وتقول : ألم تأتِنا فتحدِّثَنا ، إذا لم يكن على الأول . وإن كان على الأول جزمتَ "فتُحَدِّثْنا". ومَثَلُ النَّصْبِ قوله:

ألم تَسألْ فتُخبِرَكَ الرسومُ　　على فِرتاجَ، والطَّلَلُ القديمُ(١٩)

وإن شئت جزمت "فتُخبِرْكَ" على أول الكلام.

وتقول : لا تَمْدُدْها فتشقَّها ، إذا لم تحمل الآخِرَ على الأول . وقال عزَّ وجلَّ: «لا تَفْتَروا على اللّه كذباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذابٍ»(٢٠). وتقول: لا تمدُدْها فتَشْقُقْها ، إذا أشركت بين الآخِرِ والأولِ كما أشركت بين الفعلين في لَمْ.

وتقول : ائتِني فأحدِّثَك . وقال أبو النجم:

يا ناقُ سِيري عَنَقاً فَسِيحا　　إلى سُلَيْمانَ فَنستريحا(٢١)

ولا سبيل هاهنا إلى الجزم ، مِنْ قِبَلِ أنَّ هذه الأفعال التي يدخلها الرفعُ والنصبُ والجزمُ ، وهي الأفعال المضارعةُ ، لا تكون في موضع إفعَلْ أبدا ، لأنها إنما تنتصبُ وتنجزِم بما قبلها ، وإفْعَلْ مبنيّةٌ على الوقف.

فإن أردت أن تجعل هذه الأفعال أمراً أدخلت اللام ، وذلك قولك: ائتهِ فَلْيُحَدِّثْك ، وإذا أردتَ المجازاةَ قلتَ: فَيُحَدِّثَك.

وتقول : ألستَ قد أتيتنا فتحدِّثْنا ، إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديث وقع إلاّ بالإتيان ، وإن أردت فحدّثْتَنا رفعتَ.

وتقول : كأنك لم تأتِنا فتحدِّثَنا ، وإنْ حملته على الأول جزمتَ.

وقال رجل من بني دارم:

كأنّك لم تذبح لأهلكَ نَعجةً فيُصبحَ مُلقىً بالفِناءِ إهابُها(٢٢)

وتقول : وَدَّ لو تأتيه فتحدَّثَه . والرفعُ جيّد على معنى التمني. ومثله قوله عزَّ وجلَّ : «وَدُّوا لو تُدْهِنُ فَيُدْهِنونَ»(٢٣).

وتقول : حَسبتُه شَتَمَني فأثِبَ عليه ، إذا لم يكن الوثوب واقعاً. ومعناه : أنْ لو شتمني لَوَثَبْتُ عليه. وإنْ كان الوثوبُ قد وقع فليس إلا الرفعُ. لانّ هذا بمنزلة قوله : ألستَ قد فعلت فأفعلُ.

واعلم أنك إنْ شئتَ قلتَ : ائْتِني فأحدِّثُك ، ترفع . وذلك أنك لم تُرِدْ أن تجعل الإتيانَ سبباً لحديثٍ ، ولكنك كأنك قلت: ائتني فأنا ممن يحدِّثك البتّة ، جئتَ أو لم تجئ . قال النابغة الذبياني:

ولا زال قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْميِّ جَوْدٌ ووابلُ

فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوَّراً سأُتْبِعهُ من خيرِ ما قال قائــلُ(٢٤)

وذلك أنه لم يرد أن يجعل النّبات جواباً لقوله : ولا زال ولا أن يكون متعلقاً به . ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السّحاب ، كأنه قال : فذاك يُنبتُ حَوذاناً.

ولو نصبت هذا البيت لجاز ، ولكنا قَبلناه رفعا:

ألم تسألِ الرَّبعَ القَواءَ فينْطِقُ وهل تُخبرنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ(٢٥)

لم يجعل الأول سبباً للآخر ، ولكنه جعله ينطق على كل حال، كأنه قال: فهو مما ينطق، كما قال : ائْتِني فأحدِّثك ، فجعل نفسه ممن

يحدِّثهُ على كلِّ حال.

وسألته عن رفع "يسأم" في قول الأعشى:

لقد كان في حَوْلٍ ثَوَاءٍ ثَوَيْتَهُ تُقَضَّى لُبانات ويَسْأَمُ سائِمُ(٢٦)

قال: فاعلمْ أنْ لا وجهَ فيه إلاَّ الرَّفع، لأنَّ أول الكلام خبرٌ وهو واجبٌ. كأنه قال: ففي حول تقضَّى لُباناتٌ ويَسأَمُ سائمٌ. هذا معناه.

واعلم أنّ الفاء لا تُضمَر فيها "أنْ" في الواجب ، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفعُ. وذلك قوله : إنه عندنا فيحدِّثنا ، وسوف آتيه فأحدثُه، ليس إلا . إن شئت رفعته على أن تُشْرِك بينه وبين الأول . وإن شئت كان منقطعاً ، لأنك قد أوجبت "أنْ تفعل" فلا يكون فيه إلا الرفعُ. وقال عزَّ وجلَّ: «فَلا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ»(٢٧) فارتفعتْ لأنه لم يُخبر عن المَلَكين أنهما قالا : لا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ، لِيَجْعلا كُفْره سبباً لتعليم غيره. ولكنه على "كَفَرُوا فَيَتَعَلَّمُونَ".

ومثله : «كُنْ فَيَكونُ» ، كأنه قال : إنما أمرُنا ذاك فيكون.

وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، مثلُ قوله:

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحَقُ بالحجاز فأستَرِيحا(٢٨)

وقال طرفة:

لنا هضبةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطها

ويأوى إليها المُستجيرُ فيُعصَما(٢٩)

حيث نصبَ "فيُعصَما" ضرورةً.

هذا باب الواو

اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء. وأنها قد تُشرك بين الأول والآخِر كما تُشرِك الفاءُ. وأنها يُستقبَحَ فيها أن تُشرِك بين الأول والآخِر، في بعض المواضِع، كما استقبح ذلك في الفاء ، وأنها يجيءُ ما بعدها مرتفعاً منقطعا من الأول كما جاء ما بعد الفاء.

واعلم أن الواو -وإن جرَتْ هذا المجرى- فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان. ألا ترى الأخطل قال:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فَعلتَ عَظيمُ(٣٠)

فلو دخلت الفاءُ هاهنا لأفسدتِ المعنى ، وإنما أراد لا يَجتمعنَّ النهيُ والإتيانُ، فصار "تأتيَ" على إضماره أنْ.

ومما يدلّك أيضاً على أنَّ الفاء ليست كالواو قولك : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، ومررتُ بزيدٍ فعمرٍو ، تريد أن تُعلِم بالفاء أنَّك مررتَ بعمرٍو بعد أنْ مررتَ بزيد.

وتقول : لا تأكل السّمكَ وتَشربَ اللبنَ ، فلو أدخلت الفاء هاهنا فَسد المعنى . لأنه إنما أراد أن يقول له: لا تجمع بين اللبن والسّمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حِدَةٍ ويشرب اللبن على حِدَةٍ ، فإذا جزَم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كلِّ حال أو يشرب اللبن على كلِّ حال.

وإن شئتَ جزمتَ على النهي في غير هذا الموضع، أيضا. قال جرير:

ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتبْلُغْ أذاتَه   فإنك إن تَفعل تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ(٣١)

(فقد جزم "تبلغْ" لأنّه دخل في النّهي).

ومثل النصب في هذا الباب قول الحُطَيئة:

ألم أكُ جارَكُم ويَكونَ بَيْني وبينَكُم المَوَدّةُ والإخاءُ(٣٢)

كأنه قال : ألم أك هكذا ويَكونَ بيني وبينكم . وقال دُرَيد بن الصِّمَّةِ:

قتلتُ بعبد اللّه خيرَ لُداتِه   ذُؤاباً فلم أفخَرْ بذاك وأجزَعا(٣٣)

وتقول : لا يَسَعُني شيءٌ ويعجِزَ عنك ، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذي انتصب به في الفاء ، إلاّ أنّ الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء.

وتقول : ائْتِني وآتيك ، إذا أردت لِيكنْ إتيانٌ منك وأنْ آتيك، تَعني "إتيانٌ منك وإتيانٌ منّي" . وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت : ائتني فلأحدِّثُك ، فتقول : ائتني ولآتِك.

ومن النصب في هذا الباب قوله عزَّ وجلَّ : «ولَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الذين جاهَدوا مِنْكُم ويعْلَمَ الصَّابِرِينَ»(٣٤)، وقد قرأها بعضهم : "ويَعْلَمِ الصَّابِرِينَ".

وقال تعالى : «وَلا تَلْبِسوا الحَقَّ بالبَاطِل وتَكْتُمُوا الحَقَّ وأنتُمْ تَعْلَمُونَ»(٣٥)، إن شئت جعلت وتَكْتُمُوا على النهي ، وإن شئت جعلته

على الواو.

وثمّة وجهان للرفع في: "ياليْتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنا ونَكُونُ من المُؤمِنينَ"(٣٦). فأحدهما أن يَشركَ الآخرُ الأول. والآخر على قولك : دعني ولا أعُودُ ، أي فإني ممن لا يعود فإنما يسأل الترك وقد أوجبَ على نفسه أن لا عودة له البتة تُرك أو لم يُترك. ولم يُرِدْ أن يسأل أن يجتمع له التركُ وأن لا يعود . وأما عبد اللّه بن أبي إسحاق فكان ينصب هذه الآية.

وتقول : زُرْني وأزورُك ، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه. ولم تُرِدْ أن تقول لتجتمع منك زيارة وزيارةٌ منّي ، ولكنه أراد أن يقول زيارتُك واجبةٌ على كل حال ، فلتكن منك زيارةٌ . وقال الأعشى:

فقلتُ ادْعِي وأدْعُوَ إنَّ أنْدَى   لِصَوتٍ أن يُنادِيَ دَاعِيانِ(٣٧)

ومن النصب أيضاً قوله:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني   أحبُّ إلي من لُبْسِ الشُّفُوف(٣٨)

لَمّا لم يستقمْ أن تحمل "وتَقَرُّ" وهو فعلٌ على لُبْس وهو اسمٌ، لم يكن بدٌّ من إضمار أنْ.

وسمعنا من يُنشد هذا البيت من العرب ، وهو لكعب الغَنَوي:

وما أنا للشيء الذي ليس نافعِي   ويَغضَبَ منه صاحبي بقؤُولِ(٣٩)

و"يغضبَ" معطوف على الشيء ، ويجوز رفعه على أن يكون داخلا في صلة الذي.

والرفعُ أيضا جائزٌ حَسَن ، كما قال قيس بن زهير بن جذيمةَ:

فلا يَدْعُني قومي صَريحاً لحُرةٍ   لئن كنتُ مقتولا ويَسلمُ عامرُ(٤٠)

هذا باب أَوْ

اعلم أنّ ما انتصب بعد "أو" فإنه ينتصب على إضمار "أنْ" كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها ، ولا يُستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو.

واعلم أنّ معنى ما انتصب بعد "أو" على: إلاّ أن. قال امرؤ القيس:

فقلتُ له لا تَبْك عينُك إنما
نُحاولُ مُلْكاً أو نموتَ فنُعذَرا(٤١)

والقوافي منصوبةٌ ، فالمعنى على "إلا أنْ نموتَ فنعذَرا".

ولو رفعتَ لكان عربياً جائزاً على وجهين : على أن تُشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول ، يعني أو نحن ممن يموتُ.

وقال جلَّ وعزَّ : «سَتُدْعَوْنَ إلى قَوْمٍ أولِي بأسٍ شديدٍ تُقاتِلُونَهُم أو يُسْلِمُون»(٤٢)، إن شئت كان على الإشراك ، وإن شئت كان على : أو هم يُسلمون. وقال ذو الرُّمَّة:

حَراجيجُ لا تنفَكُّ إلا مُناخَةً   على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلداً قَفْرَا(٤٣)

فإن شئت كان على لا تنفك نرمي بها ، أو على الابتداء.

وتقول : الزَمْهُ أو يَتَّقِيك بحقّك ، واضربه أو يَستقيمَ . وقال زيادُ الأعجَمُ:

وكنت إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيما(٤٤)

معناه إلاّ أنْ. وإنْ شئتَ رفعت في الأمر على الابتداء لأنه لا سبيل إلى الإشراك.

وتقول : هو قاتلي أو أفتَديَ منه ، وإن شئت ابتدأته كأنه قال : أو أنا أفتدي ، وقال طرفة بن العبد:

ولكنَّ مولايَ امرؤٌ هو خانقي

على الشُكْرِ والتَّسآلِ أو أنا مُفْتدِي(٤٥)

وسألته عن النَصب في قوله عزّ وجلّ : «وما كان لِبَشرٍ أن يُكلِّمه اللّه إلا وحياً أو من وَراء حِجابٍ أو يُرْسِلَ رَسُولاً فيُوحيَ بإذْنِهِ ما يَشاءُ»(٤٦). فقال: اعلمْ أنّ النصب محمولٌ على "أنْ" سوى هذه التي قَبْلَها . ولو كانت هذه الكلمةُ على "أنْ" هذه لم يكن للكلام وجهٌ. ولكنه لَمّا قال: "إلاّ وَحياً أو من وراء حجاب" كان في معنى إلاّ أنْ يوحِيَ ، وكان "أو يُرْسلَ" فعلاً لا يجري على إلاّ ، فأُجْريَ على "أنْ" هذه ، كأنه قال : إلاّ أن يوحيَ أو يُرْسِلَ ، لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يُرسِلَ كان حسناً. وكان "أنْ يُرسِلَ" بمنزلة الإرسال ، فحملوه على أنْ، إذ لم يَجُزْ أن يقولوا: أو إلا يُرسِلَ ، فكأنه قال : إلا وحياً أو أن يُرْسِلَ.

وقال الحُصين بن حمام المرّى:

ولولا رِجالٌ من رِزامٍ أعِزةٌ   وآل سُبَيعٍ أو أسُوءك علقما(٤٧)

يُضمِرُ "أنْ"، وذاك لأنه امتنع أن يجعل الفعل على لولا فأضمرَ أنْ كأنه قال : لولا ذاك ، أو لولا أن أسوءَك.

ويقول بعض العربُ : تحيَّتُك الضربُ ، وعتابُك السيف ، وكلامك القتلُ . وقال الشاعر ، وهو عمرو بن معدى كربَ:

وخَيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيلٍ   تَحَيَّةُ بَينِهم ضَرْبٌ وَجيعُ(٤٨)

فأمّا قول الأعشى:

إن تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا

أو تَنْزلونَ فإنا مَعْشَرٌ نُزُلُ(٤٩)

فالكلامُ هاهنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ، لَمّا كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى ، صار بمنزلة قولك : ولا سابقٍ شيئاً. فهو بمنزلة قول زهير:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى   ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا(٥٠)

واعلمْ أنّ الحروف التي تُشركُ هي: الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وأو. وذلك قولك : أريدُ أنْ تأتيَني ثُمَّ تحدِّثَني ، وأريد أن تفعلَ ذاك وتُحسنَ، وأريدُ أن تأتيَنا فتُبايعَنا، وأريد أنْ تنطقَ بجميلٍ أو تسكتَ. ولو قلتَ أريدُ أنْ تأتيَني ثُمّ تحدِّثُني، جازَ، كأنك قلت: أريد إتيانَك ثم تحدِّثُني.

ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشرك على هذا المثال.

وقال عزَّ وجلَّ : «ما كانَ لِبَشرٍ أن يُؤتِيَهُ اللّهُ الكتابَ والحُكْمَ والنُّبُوَّةَ ثُمَّ يقُولَ لِلناس كُونُوا عِباداً لي مِنْ دُونِ اللّهِ ولكنْ كونوا رَبّانيّيْنَ بما كُنتم تُعلّمون الكِتابَ وبِما كُنْتُم تَدْرُسُونَ. ولا يأْمُرَكم أنْ تتّخذُوا الملائكةَ والنَّبِيِّيْنَ أرباباً»(٥١) فهو على الوصل. فأمّا مَن قرأ: "ولا يأمُرُكُمْ" ، فهي منقطعةٌ من الأول ، لأنه أراد : ولا يأمرُكم اللّه.

وتقول : أريد أن تأتيَني فتَشْتِمُني . لم يُرِدْ الشَّتيمةَ ، ولكنه قال: كلّما أردتُ إتيانَك شَتمتني. هذا معنى كلامه ، فمن ثَمَّ انقطع من "أنْ".

قال رؤبة:

يريدُ أن يُعْرِبَهُ فيُعْجِمُهْ(٥٢)

أي فإذا هو يُعْجِمُه.

وقال اللّه عزّ وجلّ : «لِنُبَيِّن لَكُم ونَقِرُّ في الأرحَامِ»(٥٣)، أي ونحن نُقِرُّ في الأرحام ، لأنه ذَكَرَ الحديث للبيانْ ولم يذكره للإقرار . وقال عزّ وجلّ: «أن تَضِلَّ إحدَاهُما فَتُذَكِرَ إحدَاهُما الأُخرى»(٥٤)، فانتصبَ لأنه أمَرَ بالإشهاد لأنْ تذكِّر إحداهما الأخرى، ومِن أجل أنْ تذكِّرَ.

فإنْ قال إنسانٌ : كيف جاز أن تقول: "أن تَضِلَّ" ولم يُعَدَّ هذا للضّلال وللالتباس ؟ فإنما ذَكَرَ "أنْ تَضِلَّ" لأنه سببُ الإذكار ، كما يقول الرجل: أعددتُه أن يَميلَ الحائطُ فأدْعَمَه ، وهو لا يطلب بإعداده ذلك مَيَلانَ الحائط، ولكنه أخبر بعلّة الدعم وبسببه.

وسألتُ الخليلَ عن قول الشاعر، لبعض الحجازيين:

فمَا هُوَ إلاّ أنْ أراها فُجاءَةً فأبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجيبُ(٥ ٥)

فقال: أنت في "أبْهَتُ" بالخيار ، إن شئت حملتها على أنْ فنصبتَها، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعتها ، كأنك قلت : ما هو إلاّ الرّأيُ فأبْهتُ.

وقال ابن أحمر فيما جاء منقطعاً من أنْ:

يُعالِجُ عاقِراً أعيتْ عليه لِيُلْقِحَها فيُنْتِجُها حُوارا(٥ ٦)

كأنه قال : يُعالجُ فإذا هو يُنتجُها . وإن شئت على الابتداء.

وتقول : لا يَعْدو أن يأتيَك فيصنعَ ما تريد . وإن شئت رفعتَ. كأنك قلت: لا يعدو ذلك فيصنعُ ما تريد.

وتقول : ما عَدا أنْ رآني فيَثِبُ ، كأنه قال ما عَدا ذلك فيثِبُ ، لأنه ليس على أوّل الكلام . فإن أردت أن تحمل الكلام على "أنْ" فإنّ أحسنَه ووجهه أن تقول : ما عدا أن رآني فَوَثَبَ ، فضَعْفُ يَثِبُ هاهنا كضعف "ما أتيتني فتحدّثُني" ، إذا حملت الكلام على "ما".

وتقول : ما عَدَوتَ أنْ فعلتَ . وهذا هو الكلام . ولا أعْدُو أنْ أفعلَ. وما آلُو أنْ أفعلَ ، يعني لقد جهدتُ أنْ أفعلَ.

وتقول : ما عَدَوتُ أنْ آتيك ، أي ما عدوتُ أنْ يكونَ هذا من رأيي فيما أستقبِلُ . ويجوز أنْ يُجْعَل "أفعَلَ" في موضع فَعَلتُ ، ولا يجوز فعَلْتُ في موضع أفعَل إلاّ في مجازاةٍ ، نحو : إنْ فعلتَ فعلتُ.

ومما جاء منقطعاً قول الشاعر ، وهو عبد الرحمن بن أمّ الحكم:

على الحَكَم المأتيِّ يوماً إذا قَضَى

قَضيّتَه أن لا يَجور، ويَقْصِدُ(٥٧)

كأنه قال : عليه غيرُ الجور ، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أنْ ، كما تقول: عليه أن لا يجورَ ، وينبغي له كذا وكذا ، فالابتداء في هذا أسبق وأعرفُ. فمن ثم لا يكادون يحملونها على أن.

****

****

****

****

**

**

الحروف المصدريّة

فأنْ مفتوحة تكون على وجوه :

أحدها أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها، والآخر: أن تكون فيه بمنزلة أيْ . ووجهٌ آخر تكونُ فيه لغواً . ووجهُ آخر هي فيه مخففة من الثقيلة .

فأمّا الوجه الذي تكون فيه لغواً فنحو قولك : لَمَّا أنْ جاءوا ذهبت، وأمَا واللّهِ أنْ لو فعلت لأكرمتك.

وأمّا إن فتكون للمجازاة ، وتكون أن يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين ، كما قال اللّه عز وجل : «إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمّا عَلَيْها حَافِظٌ»(١) وقوله: «وإنْ كُلٌّ لَما جَميعٌ لَدَيْنا مُحضَرونَ»(٢). وتكون في معنى ما. قال اللّه عزّ وجلّ : «إنِ الكافِرُونَ إلاّ في غُرُورٍ»(٣)، أي : ما الكافرون إلا في غرور.

وتَصْرِفُ الكلامَ إلى الابتداء ، كما صَرَفَتْها ما إلى الابتداء في قولك : إنّما ، وذلك قولك : ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ . وقال فروة بن مسيك:

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ   مَنايانا ودَولةُ آخرِينا(٤)

تقول : أنْ تأتِيَني خيرٌ لك ، كأنّك قلت : الإتيانُ خيرٌ لك . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : «وأن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»(٥) يعني: الصَّومُ

خيرٌ لكم.

وقال الشاعر ، عبدالرحمن بن حسان:

إني رأيتُ من المكارِم حَسْبَكم
أن تَلبَسوا حُرَّ الثِّيابِ وتَشبَعُوا(٦)

كأنه قال : رأيت حسبكم لُبْسَ الثِّياب.

واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تُحذف من أنْ كما حُذفت من أنَّ ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلتُ ذاك حَذَرَ الشرِّ ، أي لِحذرِ الشر. ويكون مجرورا على التفسير الآخر. ومثل ذلك قولك : إنّما انقَطَعَ إليك أن تُكرِمه ، أي : لأنْ تُكرمَه.

ومثل ذلك قولك : لا تفعلْ كذا وكذا أن يُصيبَك أمرٌ تكرهُهُ ، كأنه قال: لأنْ يصيبك أو من أجل أن يصيبك . وقال عزّ وجل : «أن تَضِلَّ إحدَاهُما»(٧)، وقال تعالى : «ءَأن كانَ ذا مالٍ وبنين»(٨) كأنه قال : ألأنْ كان ذا مال وبنين . وقال الأعشى:

ءَأن رأتْ رجلا أعشَى أضرَّ بهِ   ريبُ المنونِ ودهرٌ مُفسِدٌ خَبِلُ(٩)

فأنْ، هاهنا، حالها في حذف حرف الجر كحال أنَّ ، وتفسيرُها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر.

ومن ذلك أيضا قوله : ائْتِني بعد أن يقع الأمرُ ، وأتاني بعد أن وقع الأمرُ. كأنه قال : بعد وقوع الأمر.

ومن ذلك قوله : أمّا أنْ أسيرَ إلى الشأم فما أكرههُ ، وأمّا أنْ أقيمَ

فإنّ فيه أجراً ، وكأنه قال : أما السَّيْرورةُ فما أكرهها ، وأما الإقامة فلي فيها أجرٌ.

وتقول : لا يَلبثُ أنْ يأتيَك ، أي لا يلبثُ عن إتيانك . وقال تعالى: «فما كَانَ جَوابَ قَوْمِه إلاَّ أنْ قالوا»(١٠)، فأنْ محمولة على كان ، كأنه قال: فما كان جوابَ قومه إلاّ قولُ كذا وكذا . وإن شئت رفعت الجواب فكانت أنْ منصوبة.

وتقول : ما منعك أنْ تأتيَنا ، أراد مِن إتياننا . فهذا على حذف حرف الجرّ.

وفيه ما يجيء محمولا على ما يرفع وينصب من الأفعال ، تقول: قد خفتُ أن تفعلَ ، وسمعتُ عربياً يقول : أنْعِمْ أن تَشدَّه ، اي بالغْ في الشّدّ، وأن محمولة على أنعِم. وقال جلّ ذكره: «بِئسَما اشترَوْا به أنفُسَهُمْ»(١١)، ثم قال : «أنْ يَكفُرُوا» على التفسير ، كأنه قيل له: ما هو؟ فقال: هو أن يكفروا.

وتقول إذا أضفت إلى أن الأسماء : إنه أهلُ أنْ يفعلَ ، ومَخافةَ أنْ يَفعلَ. وإن شئت قلت : إنه أهلٌ أن يَفْعلَ، ومخافةٌ أن يَفعَلَ. وإن شئت قلت: إنه أهلُ أن يفعلَ ومخافةً أن يفعل . كأنّك قلت : إنّه أهلٌ لأن يفعلَ، ومخافةً لأنْ يَفعلَ . وهذه الإضافة كاضافتهم بعض الأشياء إلى أنْ. قال:

تَظَلُّ الشمسُ كاسفةً عليه   كآبَةَ أنّها فَقَدت عَقيلا(١٢)

وتقول : أنتَ أهلٌ أنْ تفعلَ ، أهلٌ عاملة في أنْ ، كأنّك قلت: أنت مُستحقٌ أن تفعل.

وتقول : إنه خليقٌ لأن يفعل ، وإنه خليقٌ أن يفعل ، على الحذف.

وتقول : عَسَيْتَ أن تفعل ، فأنْ هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعلَ، أي : قاربت ذاك ، وبمنزلة : دنوتَ أن تفعلَ.

واخلَوْ لَقتِ السماءُ أنْ تُمطر ، أي : لأن تَمطرَ . وعَسيتَ بمنزلة أخلولقتِ السماءُ.

ولم يستعملوا المصدَرَ هاهنا، فلا يقولون: عسيتَ الفعلَ، وعسيتَ للفعل.

وتقول عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلوا ، وعسى أن يفعلا. وعَسى محمولة عليها أنْ . كما تقول : دنا أن يفعلوا . وكما قالوا: اخلَولقتِ السماء أن تَمطِرَ. وكلُّ ذلك تكلم به عامّة العرب.

وكينونة عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلّك على ذلك . ومِن العرب مَنْ يقول : عَسى وعَسَيا وعَسوا ، وعَسَت وعَسَتا وعَسَينَ . فمَن قال ذلك كانت "أنْ" فيهنّ بمنزلتها في عَسيتُ ، في أنّها منصوبة.

واعلم أنهم لم يستعملوا عَسَى فعلك ، استغنَوا بـ"أنْ تفعلَ" عن ذلك، كما استغنى أكثرُ العرب بعَسى عن أن يقولوا : عَسَيا وعَسَوا. وبِـ"لَو أنه ذاهبٌ" عن "لو ذهابُهُ". ومع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يَفعلُ في

عَسى وكاد، فترُكَ هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشّيء عن الشّيء.

واعلم أنّ مِن العرب مَن يقول : عَسَى يَفعلُ ، يشبِّهها بكادَ يَفعلُ. فيفعلُ حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : ”عَسَى الغُوَيْرُ أبْؤساً“. فهذا مَثلٌ من أمثال العرب أجروا فيه عَسى مجرى كان. قال هُدبة:

عَسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءَه فَرَجٌ قَريبُ(١٣)

وقال:

عَسَى اللّه يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادرٍ
بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكُوبِ(١٤)

وقال:

فأمّا كَيِّسٌ فنَجا ولكنْ عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ(١٥)

(وفيها جميعا أسقطوا ”أنْ“ بعدَ عسى ضرورةً).

وأما ”كاد“ فإنهم لا يذكرون فيها أن، وكذلك كَرَبَ يَفعلُ. ومعناهما واحد. يقولون : كَرَبَ يَفعلُ ، وكاد يَفعلُ ، ولا يذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال.

ومثله : جَعلَ يقولُ . لا تذكرُ الاسم هاهنا . ومثله أخَذَ يقول. فالفعل هاهنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقولُ ، وهو في موضع اسم منصوب بمنزلته ثَمَّ ، وهو ثَمَّ خبرٌ كما أنه هاهنا خبر ، إلاّ أنّك لا تستعمل الاسم ، فأخلصوا هذه الحروفَ للأفعال كما خلصت حروفُ

الاستفهام للأفعال نحو : هَلاً وألاً.

وقد جاء في الشعر كادَ أن يفعل ، شبهوه بعَسَى . قال رؤبة:

قد كادَ من طُولِ البلِىَ أن يَمْصَحا(١٦)

(المصحُ والمحص وهو اندراسُ آثار الدار).

وقد يجوز في الشعر أيضاً لَعلّي أن أفعل، بمنزلة عسيتُ أن أفعلَ.

وتقول : يُوشكُ أن تجيء ، وأنْ محمولة على يُوشكُ . وتقول: توشِكُ أن تجيء . فأنْ في موضع نصب ، كأنّك قلت : قاربتَ أنْ تفعلَ.

وقد يجوز يوشكُ يجيءُ ، بمنزلة عَسَى يجيءُ ، وقال أمية بن أبي الصلت:

يوشِكُ من فَرَّ من مَنيتِه   في بعض غِرّاتِه يُوافقُها(١٧)

وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهة بعضها ببعض ، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال .

وسألته عن معنى قوله : أريدُ لأنْ أفعلَ ، قال: اعلمْ إنّما يريد أن يقول إرادتي لهذا ، كما قال عزّ وجلّ : «وأُمِرتُ لأن أكونَ أوَّل المُسْلِمِين»(١٨) إنّما هو أُمرتُ لهذا.

وسألته عن قول الفرزدق:

أتَغضَبُ إنْ أذنا قُتَيبةَ حُزَّتا

جِهاراً ولم تَغضَب لقَتلِ ابن خازِمِ(١٩)

قال: لأنه قبيح أن تفصل بين إن والفعل ، كما قبح أن تفصل بين كَيْ

والفعل ، فلما قبح ذلك ولم يجز حُمِلَ على إنْ ، لأنه قد تُقَدَّمُ فيها الأسماءُ قبل الأفعال.

حين تكون أنْ بمنزلة أيْ

وذلك قوله عز وجل : «وانطَلَقَ المَلأُ مِنهُم أنِ امشُوا واصبِروا»(٢٠) فإنه بمنزلة أيْ ، لأنّك إذا قلت : انطلق بنو فلان أنِ امْشوا ، فأنت لا تريد أن تُخبر أنّهم انطلقوا بالمشي ، ومثل ذلك : «ما قُلتُ لَهُم إلاّ ما أمرْتَني بهِ أنِ اعبُدوا اللّهَ»(٢١). ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما قوله : كتبتُ إليه أنِ افعلْ ، وأمرتُه أنْ قُم ، فيكون على وجهين: على أن تكون أنْ التي تنصب الأفعال ووصلتَها بحرف الأمر والنهي، كما تصل الذي بـ"تَفعلُ" إذا خاطبتَ حين تقول أنت الذي تفعلُ، فوصلتَ أنْ بـ"قُمْ" لأنه في موضع أمر كما وصلت الذي بتقُولُ وأشباهها إذا خاطبتَ.

والدليل على أنها تكون أنْ التي تنصب ، أنّك تُدخل الباء فتقول: أوعزتُ إليه بأنِ افعلْ ، فلو كانت "أيْ" لم تدخلها الباءُ.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة أي ، كما كانت بمنزلة أيْ في الأول.

وأما قوله عزَّ وجلَّ: «وآخِرُ دَعْواهُمْ أنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ العالَمينَ»(٢٢)، وآخِرُ قولهم أنْ لا إله إلا اللّهُ ، فعلى قوله أنّهُ الحمد للّه،

ولا إله إلا اللّهَ. ولا تكون أنِ التي تنصب الفعل، لأنّ تلك لا يُبتدأ بعدها الأسماءُ. ولا تكون أيْ، لأن أي إنّما تجئ بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبنيّ على المبتدأ.

ومثل ذلك: «وناديْناهُ أنْ يا إبراهِيمُ. قد صَدَّقتَ الرّؤيا»(٢٣). كأنه قال جلّ وعزّ: ناديناه أنّك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم.

وأقول لك أنّها، وأعني "أنْ" تكون أيضا على أي. وإذا قلتَ: أرسِلْ إليه أنْ ما أنت وذا؟ فهي على أيْ، وإن أدخلت الباء على أنّك وأنّه، فكأنّه يقول: أرْسِلْ إليه بأنّك ما أنت وذا؟ جاز.

ويدلك على ذلك: أنَّ العرب قد تتكلّم به في ذا الموضع مثقلاً.

ومن قرأ: "والخامسَةُ أن غَضَبُ اللّه عَليها"، فكأنه قال: أنَّه غضبُ اللّه عليها. لاتخفِّفُها في الكلام أبداً وبعدها الأسماءُ إلاّ وأنت تريد الثّقيلة مُضْمِراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطرّوا بـ"كأنْ" مخفَّفَة، يريدون معنى كأنَّ، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كأنْ وَريدَيه رشاءُ خُلبِ(٢٤)

وسترى رواية أخرى بالرفع.

وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أنّ، فلما اضطررتَ إلى التخفيف فلم تضمر لم يغيّر ذلك أن تنصب بها، كما أنَّك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله، ومثل ذلك قول الأعشى:

في فتيةٍ كسيُوفِ الهِنْد قد علِموا

أنْ هالكُ كلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنتَعِلُ(٢٥)

كأنه قال : أنه هالكٌ.

ومثل ذلك : أولُ ما أقول أنْ بِسم اللّهِ ، كأنه قال : أولُ ما أقول أنه بِسمِ اللّهِ . وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

كأن وَريداه رشاءُ خُلبِ(٢٦)

على مثل الإضمار الذي في قوله : إنّه من يأتِها تُعطِه ، أو يكون هذا المضمرُ هو الذي ذُكر ، كما قال:

كأن ظَبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ(٢٧)

ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما ، كما جعلوا "إنْ" بمنزلة لكنْ، لكان وجهاً قوياً.

أنْ والإضمار

وأما قوله : أنْ بسم اللّه ، فإنّما يكون على الإضمار ، لأنّك لم تذكر مبتدأ أو مبنياً عليه . والدليل على أنهم إنّما يخفّفون على إضمار الهاء، أنّك تستقبح : قد عرفتُ أن يقولُ ذاك ، حتى تقول أن لا ، أو تُدخِلَ سوفَ أو السين أو قد . ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرت الفعل مرفوعا بعدها كما تذكره بعد هذه الحروف.

ويقولون: قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك ، وقد تَيقَّنتُ أنْ لا تفعلُ ذاك، كأنه قال : أنّه لا يقولُ وأنَّك لا تفعلُ.

ونـظير ذلك قـولـه عـزَّ وجـلّ : «عَـلِـمَ أن سَـيَـكُـونُ مِـنـكُمْ مَرْضَى»(٢٨). وقوله: «أفَلا يَرَوْنَ أنْ لا يَرجِعُ إليهِمْ قَولاً»(٢٩). وقال أيضا : «لئلاً يَعْلَمَ أهلُ الكتابِ أنْ لا يَقْدرُونَ على شَيءٍ»(٣٠). وزعموا أنها في مُصحَف أبَيّ: "أنَّهُم لا يقدرون".

وليست أنِ التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ، لأن ذا موضع يقين وإيجاب.

وتقول : كتبتُ إليه أن لا تَقُلْ ذاك ، وكتبتُ إليه أن لا يقولَ ذاك وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك.

فأمّا الجزم فعلى الأمر. وأمّا النصب فعلى قولك لئلاً يقول ذاك. وأمّا الرفع فعلى قولك : لأنّك لا تقول ذاك أو بأنّك لا تقول ذاك. تُخبره بأنَ هذا قد وقع من أمره.

فأما ظَنَنْتَ وحَسِبتُ وخِلتُ ورأيتُ، فتكون فيها "أنْ" على وجهين: على أنها تكون أنْ التي تنصب الفعل، وتكون أنَّ الثقيلة. فإذا رفعت قلت: قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك، وأرى أنْ سَيفعلُ ذاك. ولا تدخل هذه السين في الفعل هاهنا حتى تكون "أنّه". وقرئ: "وحَسِبوا أنْ لا تَكُونُ فتنةٌ". كأنّك قلت: قد حسبتُ أنه لا يقولُ ذاك. وإنّما حسنتْ "أنّه" هاهنا لأنّك قد أثبتَّ هذا في ظنك كما أثبتَّه في علمك. وأنّك

أدخلته في ظنّك على أنه ثابتٌ الآن كما كان في العلم. ولولا ذلك لم يحسن "أنّك" ههنا ولا "أنّه". فجرى الظنُّ هاهنا مجرى اليقين لأنه نفيُه. وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خَشِيتُ وخِفتُ، فتقول: ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك.

ونظير ذلك: «تَظُنُّ أنْ يُفعَلَ بِها فَاقِرةٌ»(٣١). و: «إنْ ظَنَّا أنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّه»(٣٢). فـ"لا" إذا دخلت هاهنا لم تغيّر الكلام عن حاله.

وإنّما مَنَعَ خَشِيتُ أن تكون بمنزلة خِلتُ وظَننتُ وعَلِمتُ إذا أردت الرفع أنّك لا تريد أن تُخبر أنّك تخشى شيئاً قد ثبت عندك ولكنه كقولك: أرجو، وأطمعُ، وعَسَى. فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف، ولذلك ضعف أرجو أنك تفعلُ، وأطمعُ أنّك فاعلٌ.

ولو قال رجلٌ: أخشَى أنْ لا تفعلُ، يريد أن يُخبر أنّه يَخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن، جاز. وليس وجهَ الكلام.

واعلم أنّه ضعيفٌ في الكلام أنْ تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك، ولا قد علمتُ أن فَعلَ ذاك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتُدخِل لا. وذلك لأنهم جعلوا ذلك عِوضاً مما حذفوا من "أنّه". فكرهوا أنْ يَدَعُوا السين أو قد، إذ قدروا على أن تكون عوضا، ولا تنقض ما يريدون قبل دخولهما.

وأمّا قولهم: أمَا أنْ جزاك اللّه خيراً، فإنهم إنّما أجازوه لأنه دُعاءٌ، ولا يصِلون إلى قد هاهنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: أمَا أن يَغفرُ اللّه لك، جاز لأنه دعاءٌ، ولا تصل إلى السين. ومع هذا أيضا أنه قد كثُر

في كلامهم حتى حذفوا فيه إنّه ، وإنّهُ لا تُحذف في غير هذا الموضع.

وتقول : ما علمتُ إلاّ أنْ تقومَ ، وما أعلمُ إلاّ أنْ تأتيَه . إذا لم تُرِدْ أنْ تُخبر أنّك قد علمتَ شيئاً كائنا البتّة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أنْ تقوم ، فأنت لا تُخبِر أنّ قياماً قد ثبت كائناً أو يكون فيما تستقبل البتّة ، فكأنه قال : لو قمتم . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمتُ إلاّ أن ستقومون.

وإنّما جاز قد علمتُ أنْ عمرٌ ذاهبٌ ، لأنّك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقّلته وأعملته ، فلما جئت بالفعل بعد أن جئت بشيء كان سيمتنع أن يكون بعده لو ثقّلته.

الحروف التي تُضمر فيها أنْ

وهي اللامُ التي في قولك : جئتُك لِتَفْعلَ . وحتّى ، وذلك قولك: حتّى تفعلَ ذاك، فإنّما انتصب هذا بأنْ مضمرة ، ولو لم تُضمِرها لكان الكلام محالاً ، لأن اللام وحتّى إنما يعملان في الأسماء فيجرّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال . فإذا أضمرتَ "أنْ" حسُن الكلام لأنّ "أنْ" و"تَفعَلَ" بمنزلة اسم واحد كما أنّ "الذي وصِلَته" بمنزلة اسم واحد. فإذا قلت : هو الذي فَعَلَ، فكأنك قلت : هو الفاعلُ . وإذا قلت

أخشى أن تفعلَ، فكأنك قلت : أخشى فعلَكَ . أفلا ترى أنَّ "أنْ تفعلَ" بمنزلة الفعل ، فلما أضمرتَ "أنْ" كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعها، لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء ولا يضافان إلا إليها. و"أن" و"تَفعلَ" بمنزلة الفعل.

وبعض العرب يجعل كَيْ بمنزلة حتَّى ، وذلك أنهم يقولون : كَيْمَهْ في الاستفهام ، فيُعملونها في الأسماء كما قالوا حتَّى مَهْ . وحتَّى مَتَى، ولِمَهْ.

فمن قال كَيْمَه فانّه يُضمرُ "أنْ" بعدها، وأمّا من أدخل عليها اللامَ ولم يكن من كلامه: كَيْمَهْ، فإنها عنده بمنزلة أنْ ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن . ومن قال كَيْمَه جعلها بمنزلة اللام، أي يُجرّ بها في الأسماء.

واعلم أنَّ "أنْ" لا تظهر بعد حتَّى وكَيْ ، كما لا يظهر الفعلُ بعد أمّا في قولك : أما أنت منطلقاً انطلقتُ . وقد ذُكر حالُ "أمّا" في "باب ما ينتصب بإضمار الفعل" فيما مرّ. واكتفوا عن إظهار "أن" بعده "حتّى" و"كي" بعلم المخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل ، وأنهما ليسا مما يعمل في الفعل ، وأن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يُحمَل على أنْ ، فأنْ ههنا بمنزلة الفعل في أمّا . وما كان بمنزلة أمّا مما لا يظهر بعده الفعلُ ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بأنْ.

وأما اللام في قولك : جئتُك لِتَفعلَ ، فبمنزلة إنْ في قولك : إنْ

خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ . إن شئت أظهرت الفعل هاهنا ، وإن شئت خزلته وأضمرته . وكذلك أنْ بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته.

واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعلَ . فصارت أنْ هاهنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيداً. وكأنك إذا مثَّلتَ قلت : ما كان زيدٌ لأنْ يَفعلَ ، أي ما كان زيدٌ لهذا الفعلِ. فهذا بمنزلته ، ودخل فيه معنى نَفي ”كان سَيَفعَلُ” . فإذا قلت هذا قلتَ : ما كان لِيَفعَلَ ، كما كان ”لن يَفعلَ” نفياً لِسَيفْعَلُ . وصارت بدلاً من اللفظ بأنْ كما كانت ألفُ الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: آللّهِ لَتَفعلنَّ . كما أنه إذا قال : سقياً له فكأنه قال: سقاه اللّه.

****

****

*****

***

**

**

واو المعيّة والمفاعيل

وهو ما يَظْهرَ فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعولٌ به ، كما انتصب "نَفسَه" في قولك : امرَأً ونفسَه . وذلك قولك : ما صَنَعْتَ وأباك . و: لو تُرِكَتْ النَّاقة وفَصِيلَها لَرَضِعَها . إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها . فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأب كذلك ، والواو لم تغيِّر المعنى ، ولكنَّها تُعْمِلُ ما قبلها في الاسم.

ومثلُ ذلك : ما زِلتُ وزيداً حتى فَعلَ ، أي ما زلتُ بزيد حتى فَعَلَ، فهو مفعولٌ به . وما زلتُ أسِيرُ والنِّيْلَ ، أي مع النِّيلِ ، واستوَى الماءُ والخَشَبَةَ، أي بالخَشَبَةِ . وجاء البَرْدُ والطَّيالسةَ ، أي مع الطَّيالسةِ. وقال:

فكُونوا أنتُمُ وبني أبيكم مكان الكُلْيَتَيْنِ من الطحالِ(١)

وقال :

وكان وإيّاها كَحَّرانَ لم يُفِقْ عن الماءِ اذ لاقاهُ حتى تقدَّدَا(٢)

ويدلّك على أن الاسم ليس على الفعل في صنعتَ، أنك لو قلت: اقْعُدْ وأخوك، كان قبيحا حتى تقول: أنت. لأنه قبيحٌ أن تعطف على المرفوع المُضْمَرِ. فإذا قلت : ما صنعت أنت. ولو تُركت هي . فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخِرَ على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأولِ.

واو المعيّة المرفوع ما بعدها

واعلم أنّه يكون معنى الواو هاهنا كمعناها في الباب السّابق إلا أنها تَعْطِفُ الاسم هنا على ما لايكون ما بعده إلا رفعاً على كلّ حال. وذلك قولك : أنت وشأنُك ، وكلُّ رجل وضَيْعتُه ، وما أنت وعبدُ الله؟ وكيف أنت وقَصعةٌ من ثَريدٍ ؟ وما شأنك وشأن زيد ؟ وقال المُخَبَّل:

يا زِبرِقانُ أخا بني خَلَفٍ ما أنتَ وَيْبَ أبيك والفَخْرُ(٣)

وقال جميل :

وأنت امرؤٌ من أهل نَجدٍ وأهلُنا تَهامٍ فما النَّجديُّ والمتغوِّرُ(٤)

وقال :

وكنتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ فما القَيْسيُّ بعدَك والفخارُ(٥)

وإنما فُرِّقَ بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسمٌ ، والأولُ فعلٌ فأُعْمِلَ، كأنك قلت في الأول : ما صنعتَ أخاك ؟ وهذا مُحالٌ ، ولكنْ أردتُ أن أمثِّلَ لك .

ولو قلت : ما صنعت مع أخيك؟ وما زلت بعبد الله ، لكان "مع أخيك" و"بعبدِ الله" في موضع نصبٍ . ولو قلت : أنتَ وشأنُك، كنتَ كأنك قلت : أنتَ وشأنُك مقرونانِ ، وكلُّ امرئ وضَيْعَتُه مقرونانِ ، لأن الواو، هاهنا، في معنى مَعَ ، يعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ.

ومثله : أنتَ أعلمُ ومالكَ ، فإنما أردت : أنت أعلمُ مع مالِك . وأنت أعلمُ وعبدُ الله ، أي أنت أعلمُ مع عبدالله . وإن شئت كان على الوجه الآخر ، كأنك قلت : أنت وعبدُ الله أعلمُ من غيركما . فإن قلت : أنت أعلمُ وعبدُ الله، في الوجه الآخر فإنها أيضا تعمل فيما بعدها الابتداء، كما أعملتَ "صَنَعْتَ" في: ما صنعتَ وأخاك ؟ فعلى أيِّ الوجهَين وجَّهته صار على المبتدأ ، لأن الواو في المعنيين جميعاً يعمل فيما بعدها ما عَمل في الاسم الذي تَعطفه عليه.

وكذلك : ما أنتَ وعبدُ الله ؟ وكيف أنتَ وعبدُ الله ؟ كأنك قلت: ما أنت وما عبدُ الله ؟ وأنت تريد أن تحقِّر أمرَه أو ترفع أمرَه.

وكذلك: كيف أنت وعبدُ الله ؟ وأنت تريد أن تسأل عن شأنهما لأنك إنما تَعطف بالواو على "كيف" إذا أردت معنى "مَعَ". و"كيف" بمنزلة الابتداء، كأنك قلت : وكيف عبدُ الله ؟ فَعملتْ كما عَمِلَ الابتداء لأنها ليست بفعل ، ولأنّ ما بعدها لا يكون إلا رفعا . يدلُّك على ذلك قول الشاعر، وهو زيادُ الأعجمُ ، ويقال غيره:

تُكلِّفُني سَوِيقَ الكَرْمِ جَرْمٌ ... وما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ(٦)

ألا ترى أنه يريد معنى "مع" ، والاسمُ يعملُ فيه "ما".

ومثلُ ذلك قول العرب: إنك ما وخيرا ، تريد : إنك مع خيرٍ.

وقال أبو عنترة العبسيّ:

فَمن يَكُ سائلا عنّي فإني ... وجِرْوَةَ لا تَرُودُ ولا تُعارُ(٧)

فهذا كله ينتصب انتصاب "إني وزيداً منطلقان"، ومعناهن "مَعَ"، لأن "إني" هاهنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل.

وقولهم: كيف أنت وزيدٌ ؟ وأنت وشأنُك ، مثالُهما واحدٌ ، لأن الابتداء و"كيف" و"ما" و"أنت"، يَعْمَلنَ فيما كان معناه "مَعَ" بالرفع فيحسن ، ويُحْملُ على المبتدأ كما يُحْمَلُ على الابتداء . ألا ترى أنك تقول: ما أنت وما زيدٌ؟ فيحسنُ . ولو قلت : ما صنعت وما زيدٌ ؟ لم يحسن ولم يستقم إذا أردت معنى ما صنعت وزيداً ، ولم يكن لتَعملَ "ما أنت" و"كيف أنت" ، وعَمَلَ "صنعتَ" ، وليستا بفعلٍ ، ولم نرهم أعملوا من هذا كذا . فإذا نصبتَ فكأنك قلت : ما صنعتَ زيداً مثلَ ضربتَ زيداً ورأيت . ولم نَرَ شيئا من هذا.

وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيداً ؟ وما أنت وزيداً ؟ وهو قليل في كلام العرب . ولم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ، ولكنهم حملوه على الفعل ، على شيءٍ لو ظَهَرَ حتى يلفظوا به لم ينقص ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على "ما" و"كيف"، كأنه قال: كيف تكون وقصعةً من ثريد ؟ وما كنت وزيداً ؟ لأن كنت وتكون يقعان هاهنا كثيرا ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث . فمضى صدرُ الكلام وكأنه قد تَكلم بها (وإن كان لم يلفظ بها ، لوقوعها ههنا كثيرا). ومن ثَمَّ أنشد بعضهم :

فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابطِ(٨)

لأنهم يقولون هنا كثيرا: ”ماكنتَ“ ولا يَنْقُضُ هذا المعنى.

وفي ”كيف“ معنى ”يكون“ ، فجرى ” ما أنت“ مجرى ”ما كنتَ“.

وإذا قال : أنتَ وشأنُك، فإنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن ، لا يريد ”كان“ و”لا يكون“. ولذلك لم يستعملوا هاهنا الفعل مِنْ ”كان“ و”يكون“، لِما أرادوا من الإجراء على ما ذكرت لك. وكان الراعي يُنشِدُ هذا البيت نصبا:

أزمانَ قومِي والجماعةَ كالذي   مَنَعَ الرِّحالةَ أن تَميلَ مَمِيلاَ(٩)

كأنه قال : أزمانَ كان قومي والجماعةً ، فحملوه على كان . أنها تقعُ في هذا الموضع كثيراً ، ولا تنقُض ما أرادوا من المعنى حين يَحملون الكلام على ما يَرفع ، فكأنه إذا قال : أزمانَ قومي ، فمعناه: أزمان كان قومي والجماعة كالذي منع الرِّحالةَ.

وأما أنت وشأنُك ، وكلُ امرئٍ وضيعَتهُ ، وأنت أعلمُ وربُّك ، وأشباه ذلك، فكلُّه رَفْعٌ لا يكون فيه النصبُ ، لأنك إنما تريد أن تُخبِرَ بالحال التي فيها المحدَّث عنه في حال حديثك ، فقلت : أنت الآن كذلك ، ولم تُرِدْ أن تجعلَ ذلك فيما مضى ولا فيما يُستقبل ، كما انّه ليس موضعاً يستعمل فيه الفعلُ.

وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النَّصب ، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً ، يقولون : ما كنتَ ؟ وكيف تكون ؟ إذا أرادوا معنى مَعَ. ومن ثم قالوا : أزْمانَ قومي والجماعةَ ، لأنه موضع

يَدخل فيه الفعلُ كثيراً ، يقولون : أزمانَ كان وحينَ كان. وهذا مُشَبَّه بقول صِرْمَةَ الأنصاري:

بَدَا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى
ولا سابِقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا(١٠)

فجعلوا الكلام على شيءٍ يقع هنا كثيرا.

ومثله قول الأخوص :

مَشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلا بَبْينٍ غُرابُها(١١)

فحملوه على ليسوا بمُصلِحين ، ولستُ بمدركٍ. ومثلهُ لعامرِ بن جُوَينٍ الطائي:

فلم أرَ مِثْلَها خُباسةَ واحدٍ
ونَهْنَهتُ نفسي بعدَ ما كِدتُ أفعَلَهْ(١٢)

فحملوه على "أن" ، لأنّ الشعراء قد يَستعملون "أن" هاهنا مضطرّين كثيرا.

****

****

******

***

حروف الإضافة

«الـجَرُّ»

الجرُّ إنما يكون في كل اسمٍ مضافٍ إليه . واعلم أن المضاف إليه يَنجَرُّ بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم لا يكون ظرفا .

فأما الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك : مررتُ بعبدِ الله ، وهذا لعبدِ الله ، وما أنت كزيدٍ ، ويالَبَكرٍ ، وتَاللهِ لا أفعلُ ذاك، ومِنْ وفي ومُذ وعن، ورُبَّ، وما أشبه ذلك . وكذلك: أخذتُه عن زيدٍ ، وإلى زيدٍ.

وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو خَلفَ وأمامَ ، وقُدّامَ ووراءَ، وفَوقَ وتَحتَ ، وعِندَ وقَبْلَ ، ومَعَ وعَلَى ، لأنّك تقول : مِنْ عَليْكَ ، كما تقول: مِنْ فَوقِك ، وذَهَبَ مِن مَعِه.

و"عن" ايضا ظرفٌ بمنزلة "ذاتِ اليمين" و"الناحية" . ألا ترى أنك تقول : مِنْ عَنْ يمينك ، كما تقول : من ناحيةِ كذا وكذا.

وقُبالة ، ومَكانَك ، ودُونَ وقَبْلُ ، وبَعدُ ، وإزاءَ ، وحِذاءَ ، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة . وذلك قولك : أنت خَلْفَ عبدِ الله ، وأمامَ زيدٍ، وقُدّامَ أخيك . وكذلك سائرُ هذه الحروف .

وهذه الظروف أسماءٌ ، ولكنها صارت مواضعَ للأشياء.

وأمّا الأسماء فنحو : مِثْلٍ ، وغَيرٍ ، وكُلٍّ ، وبَعضٍ . ومثلُ ذلك أيضاً الأسماءُ المختصَّةُ نحو : حِمارٍ ، وجدارٍ ، ومالٍ . وأفعَلَ نحوَ قولك: هذا أعمَلُ الناسِ ، وما أشبه هذا من الأسماء كلها ، وذلك قولك: هذا مِثلُ عبدِ الله ، وهذا كلُّ مالك وبعضُ قومك ، وهذا حمارُ زيدٍ وجِدارُ أخيك ، ومالُ عمرٍو . وهذا أشَدُّ الناسِ.

وأمّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ ، ولكنَّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده . فإذا قلتَ : يا لَبَكْرٍ فإنما أردت أن تَجعل ما يعملُ في المنادى من الفعل المضمر مُضافا إلى بكرٍ باللام. فهذه بمنزلة: أدعو وأُريدُ بكرا.

وإذا قلتَ : مررتُ بزيدٍ ، فإنما أضفتَ المرورَ إلى زيد بالباء ، وكذلك: هذا لِعَبْدِ اللّهِ . وإذا قلت : أنت كعبدِ الله ، فقد أضفتَ إلى عبد الله الشبَهَ بالكاف . وإذا قلت : أخذته من عبد الله فقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بِمِنْ . وإذا قلت : مُذ زمانٍ فقد أضفتَ الأمر إلى وقتٍ من الزمان بِمُذ.

وإذا قلتَ : فيك خَصْلةُ سَوْءٍ ، فقد أضفت إليه الرَّداءة بـ"في" . وإذا قلت: رُبَّ رجُلٍ يقولُ ذاك ، فقد أضفتَ القولَ إلى الرجل بـ"رُبَّ" . وإذا قلت: باللّهِ وواللّهِ وتاللّهِ فإنما أضفت الحلفَ إلى الله سبحانه . كما أضفت النداء باللام إلى بكرٍ حين قلتَ: يالَبَكْرٍ. وكذلك قولك: رويتُه عن زيد، أضفتَ الرواية إلى زيد بـ"عَن".

حروف الجرّ التي لا يجوز فيها الإضمار

وذلك الكاف في أنت كزيد ، وحتّى ، ومُذْ. لأنهم استغنوا بقولهم مثلِي وشِبْهِي عنه فأسقطوه.

واستغنوا عن الاضمار في حتّى بقولهم: رأيتهم حتّى ذاك، وبقولهم: دَعْهُ حتّى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دَعْهُ حتّى ذاك.

وبالإضمار في "إلى" إذا قال دَعْهُ إليه . لأن المعنى واحدٌ ، كما استغنوا بـ"مِثلي" و"مثله" عن "كِي" و"كَهُ".

واستغنوا عن الإضمار في "مُذْ" بقولهم : مُذْ ذاك ، لأنّ "ذاك" اسمٌ مبهَمٌ، وإنّما يُذكر حين يُظَنُّ أنّه قد عرفتَ ما يعني . إلاَّ أن الشعراءَ إذا اضطُرُّوا أضمروا في الكاف ، فيُجرُونها على القياس.

قال العجّاج:

وأمَّ أو عالٍ كَها أو أقْرَبا(١)

وقال العجّاج أيضا :

فلا تَرى بَعلاً ولا حَلائلاَ
كَهُ ولا كَهُنَّ إلا حاظِلاَ(٢)

شبَّهوه بقوله: لهُ ولَهُنَّ.

ولو اضطُرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف الى نفسه، قال: ما أنتَ كِي. وكَي، خطأ، مِنْ قِبَلِ أنه ليس في العربية حرفٌ يُفْتَحُ قبل ياء الإضافة.

حروف الإضافة في القَسَم

وللقَسَم والـمُقْسَم به أدواتٌ في حروف الجرّ، وأكثرها الواو، ثم الباء، يدخلان على كلّ محلوف به . ثمّ التاءُ ، ولا تدخل إلا في واحد، وذلك قولك : واللّه لأفعلنّ ، وباللّه لأفعلنّ ، و «تاللّهِ لأكيْدَنَّ أصْنامَكم»(٣).

وقال الخليل : إنما تجيء بهذه الحروف ، لأنك تضيف حَلِفك إلى المحلوف به كما تضيف مررتُ به بالباء ، إلاّ أنّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب ، والحلف توكيد. وقد تقول : تاللّه ! وفيها معنى التعجب.

وبعض العرب يقول في هذا المعنى : للّه ، فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيها ، معنى التّعجّب . قال أمية بن أبي عائذ:

للّهِ يَبقَى على الأيام ذو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ به الظَّيّانُ والآسُ(٤)

واعلم أنّك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبتَه، كما تَنصبُ حقّاً إذا قلتَ: إنّك ذاهبٌ حقّا. فالمحلوف مؤكّد به الحديثُ كما تؤكّده بالحقّ، ويُجَرُّ بحروف الإضافة كما يُجَرّ "حَقٌّ" إذا قلتَ : إنك ذاهبُ بحقٍّ، وذلك قولك : اللّهَ لأفعلنَّ . وقال ذو الرمة:

ألا رُبَّ مَنْ قَلْبِي له اللّهَ ناصحٌ   ومَنْ قَلبُه لي في الظُّباءِ السَّوانح(٥)

فأما تاللّه فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب . وللّه مثلها إذا تعجّبتَ ليس إلاّ.

واعلمْ أنّ مِنَ العرب مَنْ يقول : اللّهِ لأفعلنَّ ، وذلك أنه أراد حرف

الجرّ، وإيّاه نَوَى ، فجاز حيث كثُر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه، كما حذف رُبَّ في قوله:

وجَدَّاءَ ما يُرجى بها ذو قَرابةٍ   لِعَطفٍ وما يخشى السُّماةَ رَبيبُها(٦)

إنما يريدون : رُبَّ جَدَّاءَ ، وحذفوا الواو كما حذفوا اللامَين من قولهم: لاهِ أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى ، ليخفّفوا الحرف على اللسان ، وذلك يَنوون.

وقال بعضهم لَهْيَ أبوك ، فقلب العين وجعل اللام ساكنةً ، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنةً ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا . وإنما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكثرته في كلامهم فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه.

واعلمْ أنّ مِن العرب مَن يقول : مِنْ رَبِّي لأفعلنَّ ذلك ، ومن رَبِّي إنك لأشِرٌ ، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء ، في قوله : واللّهِ لأفعلنّ.

ولا يُدخلونها في غير "رَبِّي" ، كما لا يُدخلون التاء في غير اللّهِ، ولكنّ الواوَ لازمةٌ لكل اسم يُقسم به والباءَ . وقد يقول بعض العرب: للّهِ لأفعلنّ، كما تقول : تاللّهِ لأفعلنَّ . ولا تدخل الضمّةُ في "مِن" إلا هاهنا، وذلك قولهم: "مِنْ ربّي إنّك لأشِرٌ". كما لا تدخل الفتحة في لَدُن إلا مع غُدوةٍ حين تقول : لَدُن غُدوةً إلى العَشِيّ.

واعلمْ أنّهم يجعلون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو،

وذلك قولك : إيْ ها اللّه ذا ، تَثْبُتُ ألفُ "ها" لأن الذي بعدها مُدْغَم. ومِن العرب مَن يقول : إي هَللّه ذا ، فيحذف الألف التي بعد الهاء . ولا يكون في الـمُقْسَم هاهنا إلا الجرّ ، لأنّ قولهم : ها، صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحُذفتْ تخفيفا على اللسان . ألا ترى أن الواو لا تظهر هاهنا كما تظهر في قولك : واللّهِ . فتركُهم الواو هاهنا البتّةَ يدلّك على أنها ذهبت من هنا تخفيفا على اللّسان، وعُوِّضَتْ منها "ها" . ولو كانت تذهب من هنا كما كانت تذهب من قولهم : اللّهِ لأفعلنَّ ، إذن لأدخلت الواو.

وأما قولهم : "ذا" فانّه المحلوف عليه ، كأنه قال : إي واللّه للأمر هذا ، فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم ، وقدّم "ها" ، كما قدّم قومٌ "ها" في قولهم : ها هوَ ذا ، وها أنا ذا.

وقال زهير:

تَعَلَّمن ها لَعَمْرُ اللّه ذا قَسَماً

فاقْصِدْ بِذَرْعِك وانظُر أينَ تَنْسَلِكُ(٧)

ومثل ذلك قولهم : آللّهِ لأفعلنّ ، صارت الألف هاهنا بمنزلة ها ثَمَّ. ألا ترى أنك لا تقول : أوَاللّهِ ، كما لا تقول : ها واللّه ، فصارت الألف و"ها" يعاقبان الواو، هاهنا، ولا يَثْبُتان جميعا.

وقد تُعاقِبُ ألفُ اللامِ حرفَ القَسَمِ كما عاقبَتْه ألفُ الاستفهام وها، فتظهر في ذلك الموضع الذي يسقط في جميع ما هو مثله للمعاقبة،

وذلك قولك : أفَاللّهِ لَتفعلنّ . ألا ترى أنك إن قلت : أفَوَاللّهِ لأفعلنّ، لم تَثْبُتْ.

وتقول: نَعَمِ اللّهَ لأفْعَلَنَّ، وإيَ اللّهِ لأفعلنّ، لأنهما ليسا ببدل. ألا ترى أنك تقول : إي واللّه ونَعَم واللّهِ . وقال الخليل في قوله عز وجلّ: «والليلِ إذا يغشى. والنَّهارِ إذا تَجلى. وما خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنثى»(٨): الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ، ولكنهما الواوان اللّتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررتُ بزيدٍ وعمرٍو ، والأُولى بمنزلة الباء والتاء. ألا ترى أنك تقول : واللّهِ لأفعَلنَّ وواللّه لأفعَلنَّ ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء.

قلت للخليل(٩): فلمَ لا تكون الأُخْرَيان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسَمَ بهذه الأشياء على شيءٍ واحد ، ولو كان انقضى قَسَمُه بالأوّل على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون ، كقولك : باللّه لأفعلن ، باللّه لأخرجنّ اليوم . ولا يقوى أن تقول : وحقِّك وحقِّ زيد لأفعلنّ ، والواو الآخرة واو قَسمٍ ، لا يجوز إلا مستكرها ، لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضمَّ الآخِرَ إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه.

وتقول : وَحَياتي ثُمّ حياتك لأفعلنّ ، فـ"ثُمَّ" هاهنا بمنزلة الواو. وتقول: واللّهِ ثمّ اللّهِ لأفعلنّ، وباللّه ثمّ اللّهِ لأفعلنّ ، وتاللّهِ ثم اللّه لأفعلنّ . وإن قلت : واللّه لآتينّكَ، ثمّ اللّهِ لأضربنّك، فإنْ شئتَ قطعتَ فنصبتَ، كأنّك قلتَ: باللّه لآتينّك ، واللّهَ لأضربنّك ، فجعلت هذه الواو

بمنزلة الواو التي في قولك : مررتُ بزيد وعمرٌو خارجٌ ، وإذا لم تقطع وجررت فقلت : واللّه لآتينّك ، ثمّ واللّه لأضربنّك ، صارت بمنزلة قولك: مررتُ بزيد ثم بعمرٍو.

وإذا قلت : واللّه لآتينّك ثمّ لأضربنّك اللّهَ، فأخَّرْتَه ، لم يكن إلا النصب، لأنه ضَمَّ الفعلَ إلى الفعل ، ثم جاء بالقَسَم له على حِدَتهِ ولم يحمله على الأول.

وإذا قلت : واللّهِ لآتينك ثمّ اللّهِ ، فإنما أحد الاسمين مضموم إلى الآخر وإن كان قد أخَّر أحدهما ، ولا يجوز في هذا إلا الجرّ ، لأن الآخر معلَّق بالأول ، لأنه ليس بعده محلوف عليه.

ويدلُّك على أنه إذا قال : واللّه لأضربنّك ثم لأقتلنّك اللّهَ ، فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب : أنه لو قال : مررتُ بزيدٍ أوّلَ من أمس وأمسِ عمرٍو، كان قبيحاً خبيثا ، لأنه فصل بين المجرور والحرف الذي يشركه وهو الواو في الجارّ ، كما أنه لو فصل بين الجارّ والمجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف التي تُدخله في الجارّ ، لأنه صار كأنَّ بعده حرف جرّ، فكأنك قلت : وبكذا.

ولو قال : وحقِّك وحقِّ زيد على وجه النسيان والغلط جاز . ولو قال: وحقِّك وحقِّك ، على التوكيد جاز ، وكانت الواو واو الجرّ.

واعلمْ أنّهم يقولون: لَعَمْرُ اللّهِ لأفعلنَّ ، وأيمُ اللّهِ لأفعلنَ . وبعض العرب يقول : أيْمُنُ الكعبةِ لأفعلنَ ، كأنه قال : لَعَمْرُ اللّه المقسَمِ به

وكذلك أيم اللّهِ وأيْمُنُ اللّهِ ، إلا أنّ ذا أكثر في كلامهم ، فحذفوه كما حذفوا غيره . وهو أكثر من أن أصفه لك.

ومثل أيمُ اللّهِ وإيمنُ : لاها اللّهِ ذا ، إذا حذفوا ما هذا مبنيٌّ عليه. فهذه الأشياء فيها معنى القسم ، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو. وتصديق هذا قول العرب : عليَّ عَهدُ اللّهِ لأفعلنَّ . فَعَهْدُ مرتفعة وعليَّ مُسْتَقَرٌّ لها ، وفيها معنى اليمين.

وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس:

فقلتُ يَمينُ اللّهِ أبْرَحُ قاعداً ولو قَطَعوا رأسي لَدَيكِ وأوصالي(١٠)

جعلوه بمنزلة أيْمُنُ الكعبة وأيمُ اللّه ، وفيه المعنى الذي فيه . وكذلك أمانةُ اللّه.

ومثل ذلك: يَعْلَمُ اللّهُ لأفعلنَّ ، وعَلِمَ اللّهُ لأفعلنَّ ، فإعرابه كإعراب يَذهَبُ زيدٌ ، وذَهَبَ زيدٌ ، والمعنى : واللّهِ لأفعلنَّ . وذا بمنزلة يَرْحَمُك اللّهُ، وفيه معنى الدعاء ، بمنزلة : "اتَّقَى اللّهَ امرُؤٌ وعَمِلَ خَيْراً" ، إعرابه إعراب فَعَلَ ، ومعناه معنى ليَفعلْ وليَعْمَلْ.

****

الجوازم

وهي تعمل في الأفعال فتجزمها، وذلك : لَمْ ولَمَّا ، واللامُ التي في الأمر، مثل قولك : لِيَفْعلْ ، و"لا" في النهي ، وذلك قولك لا تفعلْ. فإنَّما هما بمنزلة لم. وذكرنا الشرط والجزاء.

واعلم أنّ هذه اللام و"لا" في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي. وذلك قولك : لا يقطع اللّهُ يمينَك ، ولِيَجْزِكَ اللّهُ خيراً.

واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتَعمل مضمرةً، كأنهم شبَّهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرةً . وقال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا(١)

وإنما أراد : لِتَفْدِ، فأضمر لامَ الأمر . وقال متممُ بن نويرة:

على مِثلِ أصحَابِ البَعوضة فأخْمُشِي
لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ من بَكَى(٢)

أراد : لِيبكِ . وقال أُحَيْحَة بن الجلاح:

فَمَنْ نالَ الغِنى فَلْيَصْطَنِعْهُ
صَنيعتَه ويَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ(٣)

واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، ولا يكون الجزمُ إلاّ في هذه الأفعالِ المضارعة للأسماء. كما أنّ الجرّ لا يكونُ إلاّ في الأسماء.

والجزم في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيب ، فمِن ثمّ لم يُضمروا الجازم كما لم يُضمروا الجارّ. وقد أضمره الشاعرُ ، شبَّهه بإضمارهم رُبَّ وَواو القسم في كلامهم بعضهم.

****

****

****

*****

***

**

**

باب "أمْ" و "أو"

أمّا "أمْ" فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً . ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين : على معنى "أيُّهما وأيُّهُمْ" ، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعا من الأول.

وأمّا "أو" فإنّما يَثبت بها بعض الأشياء ، وتكون في الخبر. والاستفهام يدخل عليها على ذلك الحد.

فتكون "أمْ" بمنزلة أيّهما وأيّهمْ في قولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ وأزيداً لقيت أم بشراً ؟ فأنت الآن مُدَّعٍ أنَّ عنده أحدهما ، لأنّك إذا قلت: أيّهما عندك ؟ وأيّهما لقيت؟ فأنت مدّعٍ أنّ المسؤول قد لَقيَ أحدهما أو أنّ عنده أحدَهما ، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو.

والدليل على أن قولك : أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ بمنزلة قولك : أيهما عندك؟ أنّك لو قلت : أزيدٌ عندك أم بشرٌ؟ فقال المسؤول : لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيُّهما عندك ؟ فقال : لا، فقد أحال.

واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ ، لأنّك لا تسأله عن اللُّقى ، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيّهما هو. فبدأت بالاسم لأنّك تقصد قَصْدَ أن يبين لك أيّ الاسمين في هذه الحال،

وجعلت الاسم الآخر عَديلاً للأول ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما.

ولو قلت : ألقيتَ زيداً أم عَمْراً؟ كان جائزا حسنا. أو قلت : أعندك زيدٌ أم عمرو؟ كان كذلك.

وإنّما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرا، لأنه قَصَدَ قَصْدَ أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدُهما، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ، لأنه إنّما يسأل عن أحدهما من أجلها ، فإنّما يَفرَغُ مما يقصد قصْده بقصته ثم يعدله بالثاني.

ومن هذا الباب قوله : ما أبالي ازيداً لقيتَ أم عمراً ، وسواءٌ عليَّ أبِشْراً كلمتُ أم زيدا . كما تقول : ما أبالي أيُّهما لقيتَ . وإنّما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنّك سويت الأمرينِ عليك كما استويا حين قلت: أزيدُ عندك أم عَمْرُو ؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم : اللّهم اغفرْ لنا أيّتُها العصابة.

وإنّما لزمتْ "أم" هاهنا لأنّك تريد معنى أيُّهما . ألا ترى أنّك تقول: ما أبالي أيُّ ذلك كان ، وسواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان ، فالمعنى واحد ، وأيُّ هاهنا تَحسنُ وتجوز كما جازت في المسألة.

ومثل ذلك : ما أدري أزيدُ ثَمَّ أم عمرُو ، ولَيتَ شِعري أزيدُ ثَمَّ أم عمرُو . فإنّما أوقعت أم ههنا كما أوقعته في الذي قبله ، لأنّ ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمُك فيهما كما جرى الأول. ألا

ترى أنّك تقول ، ليت شعري أيُهما ثَمَّ ، وما أدرِي أيُهما ثَمَّ ، فيجوز أيُهما ويحسن ، كما جاز في قولك : أيُهما ثمَّ.

وتقول : أضَربتَ زيدا أم قتلته ؟ فالبدء هاهنا بالفعل أحسن ، لأنّك إنّما تسأل عن أحدهما لا تدري أيُهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدءُ بالفعل هاهنا أحسنُ ، كما كان البدء بالاسم ثَمَّ فيما ذكرنا احسن كأنّك قلت : أيٌ ذاك كان بزيدٍ . وتقول : أضربتَ أم قتلتَ زيداً؟ لأنّك مُدَّعٍ أحدَ الفعلين : ولا تدري أيهما هو ، كأنّك قلت : أيٌ ذاك كان بزيد.

وتقول : ما أدري أقام أم قعد ، إذا أردت : ما أدري أيّهما كان.

وتقول : ما أدرِي أقام أو قَعَدَ ، إذا أردت : أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيءٌ ، كأنه قال : لا أدَّعي أنه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامه، أي : لم أعُدَّ قيامه ولم يستبن لي قعودٌ بعد قيامه.

أم المُنْقَطِعَة

وذلك قولك : أعمرٌو عندك أم عندك زيدٌ ؟ فهذا ليس بمنزلة : أيُهما عندك . ألا ترى أنّك لو قلت : أيُهما عندك عِندَكَ ، لم يستقم إلا على التكرير والتوكيد.

ويدُلّك على أنّ هذا الآخر منقطعٌ من الأول قولُ الرجل : إنها لإبلٌ ثم

يقول: أم شاءُ ياقوم . فكما جاءت أم هاهنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين قال : أعمرٌو عندك؟ فقد ظن أنه عنده، ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في زيد بعد أن استغنى كلامهُ ، وكذلك: إنها لابلُ أم شاءُ ، إنّما أدركه الشّكّ حيث مضى كلامه على اليقين.

وبمنزلة "أمْ هاهنا قوله عزّ وجلّ : «آلم . تَنزيلُ الكِتابِ لا رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العالَمِينَ . أم يَقُولونَ افتَراهُ»(١)، فجاء هذا على كلام العرب. فقد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم ، ولكنّ هذا على كلام العرب ليُعَرِّفوا ضلالتهم.

ومثل ذلك : «ألَيْسَ لِي مُلكُ مِصرَ وهذهِ الأنهارُ تَجرِي من تَحتِي أفلا تُبْصِرون . أم أنا خَيْرٌ من هذا الذي هُو مَهينٌ»(٢)، كأنّ فرعون قال: أفلا تُبصرون أم أنتم بُصراء . فقوله : أم أنا خَيْرٌ من هذا ، بمنزلة : أم أنتم بصراءُ . وكذلك : أم أنا خيرٌ، بمنزلته لو قال : أم أنتم بصراءُ.

ومثل ذلك قوله تعالى : «أم أتخذ مِما يَخلقُ بَنَاتٍ وأصفَاكُمْ بالبَنِينَ»(٣). فقد علم النبيّ، عليه الصّلاة والسلام، والمسلمون : أنّ اللّه عزّ وجلّ لم يتخذ ولداً ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُبصروا ضَلالتهم. ألا ترى أن الرجل يقول للرجل : آلسعادةُ أحبُّ إليك أم الشقاءُ؟ وقد عَلِمَ أن السعادة أحبُّ إليه من الشقاء ، وأن المسؤول سيقول : السعادةُ. ولكنه أراد أنْ يُبَصِّر صاحبه وأن يُعلمه.

ومن ذلك أيضا: أعندك زيدٌ أم لا؟ كأنه حيث قال: أعندك زيدٌ؟

كان يظن أنه عنده ثم أدركه مثلُ ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال: أم لا. فأمّا قول الأخطل:

كَذَبَتْكَ عينُك أم رأيتَ بواسطٍ
غَلَسَ الظلامِ من الرَّباب خَيالا(٤)

فهو كقولك: إنها لإبلٌ أم شاءٌ. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو كثير عزّة:

أليس أبِي بالنَّضر أم ليس والدِي
لكلِّ نَجيبٍ من خُزاعةَ أزْهَرا(٥)

ويجوز في الشعر أن يريد بكَذَبَتْكَ الاستفهام ويحذف الإلف . قال التميمي ، وهو الأسود بن يعفر:

لَعَمْرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً
شُعَيْثُ بنُ سَهمٍ أم شُعَيثُ بنُ منقَرِ(٦)

وقال عمر بن أبي ربيعة:

لَعَمرُك ما أدري وإن كنتُ دارياً
بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ(٧)

******

هذا باب "أو"

تقول : أيُهم تضربُ أو تقتلُ ، تُعْمِلُ أحدهما . ومَن يأتيك أو يحدّثُك أو يُكرِمُك ، لا يكون هاهنا إلا "أو" ، مِنْ قِبَلِ أنّك إنّما تستفهم عن الاسم المفعول ، وإنّما حاجتُك إلى صاحبك أن يقول : فُلانٌ.

وعلى هذا الحدّ يَجري: ما ، ومتى ، وكيف ، وكم ، وأين.

وتقول : هل عندك شعيرٌ أو بُرٌّ أو تمرٌ ؟ وهل تأتينا أو تحدثنا ؟ لا يكون إلا ذلك . وذاك أنّ "هل" ليست بمنزلة ألف الاستفهام ، لأنّك إذا قلت: هل تضربُ زيداً ، فلا يكون أن تدَّعي أنّ الضرب واقعٌ ، وقد تقول: أتضربُ زيداً؟ وأنت تدَّعي أن الضرب واقعٌ.

ومما يدلك على أنّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة "هل" أنّك تقول للرجل : أطرباً ! وأنت تعلم أنه قد طَرِبَ ، لتوبِّخه وتقرِّره . ولا تقول هذا بعد هل.

وإن شئت قلت : هل تأتيني أم تحدِّثني ، وهل عندك بُرٌّ أم شعيرٌ على كلامين. وكذلك سائرُ حروف الاستفهام التي ذكرنا.

وعلى هذا قالوا : هل تأتينا أم هل تحدِّثُنا؟ قال زفر بن الحارث:

أبا مالكٍ هل لُمتَني مُذْ حَضَضتَني
على القتل ، أم هل لامَني لك لائمُ(٨)

فقوله: أم هل لامني لك لائمُ، على أنه أدركه الظنُّ بعد ما

مضى صدر حديثه . وأما الذين قالوا "أو هل" فإنهم جعلوه كلاما واحدا.

وتقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا . وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا؟ فـ"هل" هاهنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت: هل تأتينا ؟ وإنّما أدخلتَ هل هاهنا لأنّك إنّما تقول : أعْلِمْني . كما أردت ذلك حين قلت: هل تأتينا أو تحدّثُنا ؟ فجرى هذا مجرى قوله عزَّ وجلّ : «هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إذ تَدْعُونَ أو يَنْفَعُونَكُمْ أو يَضُرُّونَ»(٩)، وقال زهير:

ألا لَيْتَ شِعْري هل يَرى الناسُ ما أرى

من الأمرِ أو يَبْدو لهم ما بَدا لِيا(١٠)

(فأدخل "أو" العاطفة بعد الاستفهام، ولو جاء بـ"أم" على الاستفهام المنقطع، لجاز). وقال مالك بن الريب:

ألا لَيتَ شِعري هل تغيرت الرَّحا

رَحا الحَزْنِ أو أضحت بفَلجٍ كما هِيا(١١)

وقال أناسٌ : "أم أضحت" على كلامين ،

وقال علقمة بن عبدة:

هل ما علمتَ وما استودعتَ مَكتُومْ

أمْ حَبْلُها إذ نأتك اليومَ مصرومُ

أم هل كبيرٌ بَكى لم يَقضِ عَبْرتَه

إثْرَ الأحِبّةِ يومَ البَينِ مَشكـومُ(١٢)

وتقول : ألَقِيتَ زيدا أو عَمْرا أو خالدا ؟ وأعندك زيدٌ أو خالدٌ أو

عَمْرٌو؟ كأنّك قلت : أعندك أحدٌ من هؤلاء ؟ وذلك أنّك لم تَدَّعِ أنَّ أحداً منهم ثَمَّ . ألا ترى أنه إذا أجابك قال : لا ، كما يقول إذا قلت : أعندك أحدٌ من هؤلاء؟

واعلم أنّك إذا أردتَ هذا المعنى فتأخيرُ الاسم أحسنُ ، لأنّك إنّما تسأل عن الفعل بمن وقَعَ . ولو قلت : أزيداً لقيتَ أو عَمْراً أو خالدا؟ وأزيدٌ عندك أو عَمْرٌو أو خالدٌ؟ كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيّهما . فإذا قلت : أزيدٌ أفضلُ أم عمرو لم يجز ههنا إلا أم ، لأنّك إنّما تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن صاحب الفضل.

ألا ترى أنّك لو قلت : أزيدٌ أفضلُ؟ لم يجز ، كما يجوز: أضربتَ زيداً. فذلك يدلّك أنّ معناه معنى أيّهما . إلا أنّك إذا سألت عن الفعل استغنى بأول اسمٍ

ومثل ذلك : ما أدري أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو ، ولَيْتَ شِعْري أزيدٌ أفضل أم عمرٌو . فهذا كلُّه على معنى أيّهما أفضلُ.

وتقول : لَيْتَ شِعري ألقيتَ زيدا أو عَمْراً ، وما أدري أعندك زيدٌ أو عمرٌو. فهذا يجري مجرى ألَقِيْتَ زيداً أو عمراً. وأعندك زيدٌ أو عمرٌو. فإن شئت قلت : ما أدري أزيدٌ عندك أو عمرٌو . فكان جائزا حَسنا كما جاز: أزيدٌ عندك أو عمرو. وتقديم الاسمين جميعا مِثلُه وهو مؤخرٌ وإن كانت أضعف.

فأمّا إذا قلت : ما أُبالي أضربتَ زيدا أم عَمْراً ، فلا يكون هنا إلا أم ، لأنه لا يجوز لك السكوتُ على أوّل الاسمين ، فلا يجئ هذا إلا على معنى أيّهما ، وتقديمُ الاسم هاهنا أحسن.

وتقول : أتجلس أو تذهب أو تحدثنا ، وذلك إذا أردت هل يكون شيءٌ من هذه الأفعال . فأما إذا ادَّعيت أحدها فليس إلاّ "أتجلسُ أم تذهبُ أم تأكلُ" ، كأنّك قلت : أيُّ هذه الأفعال يكون منك.

وتقول : أتضربُ زيدا أم تَشتُم عَمْرا أم تُكلّمُ خالدا ؟ ومثل ذلك أتضربُ زيدا أو تضربُ عَمْراً أو تضربُ خالداً ؟ إذا أردت هل يُضرب واحد من هؤلاء . وإن أردت: أيُهم سيُضربُ، قلت: أمْ.

قال حسان بن ثابت:

ما أبالِي أنَبَّ بالحزن تَيْسٌ　　　أم لحَانِي بظَهرِ غَيْبٍ لَئيمُ(١٣)

كأنه قال : ما أبالِي أيُّ الفعلين كان.

وتقول : أزيدا أو عمرا رأيتَ أم بشراً ؟ وذلك أنّك لم ترد أن تجعل عَمْراً عَديلا لزيد حتى يصير بمنزلة أيّهما ، ولكنك أردت أن يكون حَشْواً، فكأنّك قلت : أأحد هذين رأيت أم بشراً. ومثل ذلك قول صفية بنت عبدالمطلب:

كيف رأيت زَبْرَا　　　أأقطا أو تمرا

أم قُرَشِياً صَقْرَا(١٤)

وذلك أنها لم تُرِدْ أن تجعل التمر عديلاً للأقِط . ولكنها قالت : أهو

طعامٌ أم قرشيٌّ ، فكأنها قالت : "أشيئاً من هذين الشيئين رأيته أم قرشياً".

وتقول أعندك زيدٌ أو عندك عمرٌو أو عندك خالدٌ ؟ كأنّك قلت : هل عندك من هؤلاء أحدٌ؟ فصار هذا كقولك : أتضربُ زيدا أو تضرب عمرا أو تضرب خالدا . ومثل ذلك : أتضرب زيداً أو عمراً أو خالدا؟

وتقول : أعاقلٌ عمرٌو أو عالمٌ ؟ وتقول : أتضرب عَمرا أو تَشتمه؟ تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ، لأنّك قد أثبتَّ عَمراً لأحد الفعلين كما أثبتَّ الفعل هناك لأحد الاسمين ، وادعيت أحدهما كما أدعيت ثَمَّ أحد الاسمين . وإن قدمت الاسم فعربيٌّ بمنزلة أزيدا أو عمراً تضرب . قال جرير:

أثَعْلَبَةَ الفَوارِسَ أو رِياحاً
عَدَلْتَ بهم طُهيّةَ والخشابا(١٥)

وإن قلت : أزيدا تضربُ أو تقتلُ ؟ كان قولك : أتقتلُ زيداً أو عمراً؟ وأمْ في كل هذا جيدةٌ.

وإذا قال : أتجلسُ أم تذهبُ ، فأم وأو فيه سواءٌ ، لأنّك لا تستطيع أن تفصل علامة المضمر فتجعل لأو حالاً سوى حال أم . وكذلك: أتضربُ زيداً أو تقتلُ خالدا ، لأنّك لم تُثبت أحد الفعلين لاسمٍ واحد.

وإن أردت معنى أيّهما في هذه المسألة قلت : أتضرب زيداً أم تقتل خالدا؟ لأنّك لم تثبت أحد الفعلين لاسمٍ واحد.

"أو" في غير الاستفهام

تقول : جالِس عَمْراً أو خالدا أو بِشراً ، كأنّك : قلت : جالِس أحد هؤلاء ولم تُرِدْ إنساناً بعينه ، ففي هذا دليلٌ أنّ كلهم أهلٌ أن يجالَسَ. كأنّك قلت : جالس هذا الضَّرْب من الناس.

وتقول : كُلْ لَحماً أو خُبزا أو تمراً ، كأنّك : قلت : كُلْ أحَدَ هذه الأشياء . فهذا بمنزلة الذي قبله.

وإنْ نفيتَ هذا قلت : لا تأكلْ خبزا أو لحما أو تمرا. كأنّك قلتَ: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء.

ونظير ذلك قوله عزّوجلّ : «ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أو كَفُوراً»(١٦)، أي: لا تُطع أحداً من هؤلاء.

وتقول : كُل خبزا أو تمراً ، أي : لا تجمعهما.

ومثل ذلك أن تقول : ادْخُلْ على زيد أو عَمرٍو أو خالدٍ . أي لا تدخل على أكثر من واحدٍ من هؤلاء . وإن شئت جئت به على معنى ادخل على هذا الضَّرب من النّاس.

وتقول : خُذ بما عزَّ أو هان ، كأنه قال : خُذ بهذا أو بهذا . أي لا يَفُوتنَّك على كلِّ حال. ومِن العرب مَن يقول : خُذه بما عزّ وهان ، أي: خُذ بالعزيز والهَيِّن ، وكل واحدة منهما تُجزئُ عن أختها.

وتقول : لأضربنَّه ذهَبَ أو مَكَثَ ، كأنه قال : لأضربنَّه ذاهباً أو

ماكِثاً، ولاضربنّه إنْ ذهب أو مَكثَ . وقال زِيادةُ بن زيد العُذريّ:

إذا ما انتهى عِلْمِي تَناهيْتُ عنده
أطالَ فأمْلَى أو تَناهَى فأقصَرا(١٧)

وقال:

فلستُ أبالي بعد يوم مُطرِّف
حُتوفَ المنايا أكثرتْ أو أقلَّتِ(١٨)

واعلمْ أنه يجوز : لأضربنّه أذهَبَ أم مكَثَ ، والدليل على ذلك أنّك تقول: لأضربنك أيُّ ذلك كان.

وإنّما فارق هذا سواء وما أبالِي ، لأنّك إذا قلت : سواءٌ عليَّ أذهبت أم مكثتَ فهذا الكلامُ في موضع: سواءٌ عليَّ هذان. وإذا قلت : ما أبالي أذَهبتَ أم مكثتَ فهو في موضع : ما أبالي واحداً من هذين . وأنت لا تريد أن تقول في الأول : لأضربنّ هذين ، ولا تريد أن تقول : تناهيتُ هذين. ولكنك إنّما تريد أن تقول : إنّ الأمر يقع على إحدى الحالين.

ولو قلت : لأضربنه أذهبَ أو مكثَ، لم يجز ، لأنّك لو أردت معنى أيّهما قلت : أم مكث . ولا يجوز لأضربنّه مكثَ، فلهذا لا يجوز: لأضربنه أذَهبَ أو مكثَ . كما يجوز : ما أدري أقام زيدٌ أو قعدَ . ألا ترى أنّك تقول: ما أدري أقام كما تقول : أذهب . وكما تقول : أعلمُ أقام زيدٌ ، ولا يجوز أن تقول : لأضربنّه أذَهبَ.

وتقول : وكلُّ حقٍّ لها سمَّيناه في كتابنا أو لم نسمِّه ، كأنه قال:

وكلُّ حقٍّ لها علمناه أو جهلناه، وكذلك كلُّ حقٍ هو لها داخل في كتابنا أو خارجٍ منه. كأنه قال: إنْ كان داخلا أو خارجا. وإن شاء أدخل الواو كما قال: بما عَزَّ وهان.

وقد تدخل أم في: علمناه أو جهلناه، وسمَّيناه أو لم نسمِّه، كما دخلت في: أذهب أم مكث.

وتدخل أو على وجهين: على أنه يكون صفة للحقّ، وعلى أن يكون حالاً، كما قلت: لأضربنّه ذهَبَ أو مكث، أي: لأضربنّه كائنا ما كان.

فبعُدت أمْ هاهنا حيث كانتْ خبراً في موضع ما ينتصب حالا، وفي موضع الصفة.

****

دخول "أمْ" على حروف الاستفهام

وعدم دخولها على الألف

تقول: أم مَن تقول ؟ أم هل تقول ؟ ولا تقول : أم أتقول؟

وذاك لأن "أم" بمنزلة الألف . وليست : أيّ ومَن وما ومَتى، بمنزلة الألف . وإنّما هي أسماء بمنزلة : هذا وذاك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا إذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلا في المسألة، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف.

وكذلك: هل إنّما تكون بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام.

وسألته (أي الخليل): فما بالُ "أمْ" تدخل عليهنّ وهي بمنزلة الألف؟

قال: اعلمْ أنّ "أم" تجيء هاهنا بمنزلة "لا بل" ، للتحول من الشيء إلى الشيء. والألف لا تجيء أبدا إلا مستقبَلةً ، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا إلى "أم" . إذ كانت لترك شيء إلى شيء، لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يَتبيّن المعنى.

****

الواو التي تدخل عليها ألفُ الاستفهام

وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلانٍ ؟ فيقول : أَوَ هُوَ مِمَّنْ يكون ثَمَّ ؟ أدخلتَ ألف الاستفهام.

وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل عليها الألف. فإنّما هذا استفهامٌ مستقبَلٌ بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أنّ "هل" لا تدخل على الواو . فإنّما أرادوا أن لا يُجْروا هذه الألف مجرى "هل" ، إذ لم تكن مثلها ، والواو تدخل على هل.

وتقول : ألستَ صاحبَنا أوَ لَسْتَ أخانا . ومثل ذلك : أمَا أنت أخونا أوَما أنت صاحبُنا . وقوله : ألا تأتينا أوَ لا تحدّثُنا ، إذا أردت التقرير أو غيره ثم أعدتَ حرفاً من هذه الحروف لم يحسن الكلامُ ، إلا أن تستقبل الاستفهام.

وإذا قلت : ألستَ أخانا أو صاحبنا أو جليسنا ، فإنّك إنّما أردت أن تقول: ألستَ في بعض هذه الأحوال . وإنّما أردت في الأول أن تقول: ألست في هذه الأحوال كلها . ولا يجوز أن تريد معنى ألستَ صاحبنا أو جليسنا أو أخانا ، وتكرّر لَستَ مع أو ، إذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال. ألا ترى أنّك إذا أخبرت فقلت : لستَ بِشْراً أو لستَ عمراً ، أو

قلتَ : ما أنت بِبَشَرٍ ، وأما أنت بعَمْرٍو ، لم يجئ إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو ، ولا بل لست بشراً . وإذا أرادوا معنى أنّك لست واحداً منهما قالوا : لستَ عَمْرا ولا بشرا ، أو قالوا : أو بشرا ، كما قال عزَّ وجل: «ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِما أو كَفُوراً»(١). ولو قلت : أو لا تطع كفورا انقلب المعنى . فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعا من الأول ، لأن أمْ نظيرةُ أو في الاستفهام. وذلك قولك: أما أنت بعمرو أم ما أنت ببشر، كأنه قال : لا بل ما أنت ببشر وذلك أنه أدركه الظنُّ في أنه بِشرٌ بعد ما مضى كلامه الأول ، فاستفهمَ عنه.

وهذه الواو التي دخلت عليها ألفُ الاستفهام كثيرةٌ في القرآن . قال اللّهُ تعالى جدُّه : «أفَأمِنَ أهلُ القُرى أنْ يأتِيهُم بأسُنا بَيَاتاً وَهُمْ نائمُونَ. أوَ امِنَ أهلُ القُرى أنْ يأتَيهمُ بأسُنا ضُحىً وَهُمْ يَلْعَبُونَ»(٢). فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى : «أفَأمِنُوا مَكْرَ اللّه»(٣). وقال عزَّ وجلَّ: «أئنَّا لَمبْعُوثُونَ . أوَ آباؤنا الأولُون»(٤)، وقال : «أوَ كُلَّما عَاهَدوا عَهْداً»(٥).

******

باب لَـــدُنْ

إعلمْ أنَّ (لدُن) لها في (غدوَةً) حالٌ ليستْ في غيرها تُنصبُ بها، كأنّه ألحق التنوين في لغة من قال : لَدُ. وذلك قولك : من لَدُنْ غُدْوَةً. وقال بعضهم : لَداً غدوةً، كأنه أسكن الدال ثم فتحها ، كمال قال: اضربَنْ زيداً . ففتح الباء لَمّا جاء بالنون الخفيّة . والجر في (غُدْوَة) هو الوجه والقياس . وتكون النون من نفس الحرف بمنزلة نون مِنْ وعَنْ ، فقد يشذُ الشيءُ من كلامهم عن نظائرِه، ويستخِفُّونَ الشيءَ في موضعٍ ولا يستَخِفُّونَه في غيرِه. وذلك قولُهم: ما شَعَرْتُ به شِعْرَةً، وليْتَ شِعرِي. ويقولون (العَمْرُ) و(العُمْرُ). وهم جميعا لا يقولون في اليمين إلا بالفتح: لَعَمرُك. وسترى أشباه هذا أيضا في كلامهم إن شاء الله .

ومما جاء في الشعر على لفظ الواحد يراد به الجميعُ:

كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإن زمانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصُ(١)

ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: «فإن طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ منه نفساً»(٢). ومثله: وقَرِرْناَ به عيناً . وإن شئتَ قلتَ: أعْيُناً وأنْفُساً. كما قلت: ثلثمائةٍ وثلاث مِئِينَ وثلاث مِئاتٍ . ولم يُدخلوا الألف واللام ، كما لم يُدْخِلوا في: امتلأتُ ماءً.

****

باب الهاء

زيادة الهاء

وهو ما يلحق الكلمة إذا اختلَّتْ حتى تصير حرفا فلا يستطاع أن يُتَكَلَّم بها في الوقف، وذلك قولك: عِهْ وشِهْ. وكذلك جميع ما كان من باب وَعَى يَعِي. فإذا وصلتَ قلتَ: عِ حديثاً، و: شِ ثوباً، حذفت لأنّك وصلت إلى التكلم به فاستغنيت عن الهاء. فاللاحقُ في هذا الباب الهاء.

ما تَلْحَقُه الهاء

في الوقف لِتَحَرُّكِ آخِرِ الحرف (هاءُ السَّكْتِ)

وذلك قولك في بنات الياء والواو التي الياءُ والواو فيهنَّ لامٌ في حال الجزم: ارْمِه، ولم يَغْزُهْ، واخْشَهْ، ولم يَقْضِهْ، ولم يَرْضَهْ. وذلك لأنّهم كرهوا إذهابَ اللاماتِ والإسكانَ جميعاً، فلمّا كان ذلك إخلالاً بالحرف كرهوا أن يُسكّنوا المتحرِّك.

فهذا تبيانُ أنه قد حُذف آخِرُ هذه الحروف.

وكذلك كلُّ فِعْل كان آخِرُه ياءً أو واواً وإنْ كانت الياءُ زائدةً ، لأنّها تجري مجرى ما هو من نفس الحرف.

فإذا كان بعد ذلك كلامٌ تركت الهاء ، لأنّك إذا لم تَقِف تحرَّكَتْ، وإنّما كان السكون للوقف . فإذا لم تَقِفْ استغنيتَ عنها وتركتَها.

ما تلحقه الهاء لِتُبَيِّنَ حركةَ
أواخرِ الحروفِ التي لم يذهبْ بعدها شيء

فمِنْ ذلك النُّونات التي ليست بحروف إعراب ، ولكنها نون الاثنين والجميع. وكان هذا أجدر أن تُبَيَّنَ حركتُه حيث كان من كلامهم أن يبيِّنوا حركة ما كان قبله متحرّكا مما لم يُحذف من آخره شيءٌ ، لأنّ ما قبله مُسَكَّن، فكرهوا أنْ يُسَكِّنَ ما قبله ، وذلك إخلالٌ به ، وذلك : هما ضاربانه، وهم مُسلِمُونَه ، وهم قائِلُونَه . ومثل ذلك : هُنَّه ، وضَرَبتُنَّه، وذَهَبتُنَّه. فعلوا ذلك لِمَا ذكرتُ لك . ومع ذلك أيضا أنّ النون خفيّة، فلذلك أيضا مما يؤكد التحريك ، إذ كان يحرِّك ما هو أبين منها.

ومثل ذلك : أيْنَهْ ، تريد أين ، لأنّها نونٌ قبلها ساكنٌ ، وليست بنونٍ تُغيَّر للإعراب ولكنها مفتوحة على كل حال ، فأُجريت ذلك المجرى.

ومثل ذلك قولهم : ثَمّه ، لأنّ في هذا الحرف ما في أينَ ، أنّ ما قبله ساكن ، وهي أشبه الحروف بها في الصوت ، فلذلك كانت مثلها

في الخفاء. ونبين ذلك في الإدغام . ومثل ذلك قولهم : هَلُمَّه ، يريد هَلُمَّ . قال الراجز:

يا أيُّها الناسُ ألا هَلُمَّهْ(١)

وإنّما يريد : هَلُمَّ.

وغيرُ هؤلاء من العرب ، وهم كثير ، لا يُلحقون الهاء في الوقف، ولا يبيِّنون الحركة ، لأنّهم لم يحذفوا شيئاً يلزم هذا الاسم في كلامهم في هذا الموضع ، كما فعلوا ذلك في بنات الياء والواو.

وجميع هذا إذا كان بعده كلامٌ ذهبت منه الهاء ، لأنّه قد استُغنِيَ عنها. وإنّما احتاج إليها في الوقف لأنّه لا يستطيع أن يحرك ما يَسكتُ عنده.

ومثل ما ذكرتُ لك قول العرب : "إنّهْ" ، وهم يريدون إنّ ، ومعناها أجل . وقال:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ك وقد كَبِرتَ فقلتُ إنَّهْ(٢)

ومثل نون الجميع قولهم : اعلَمْنَهْ ، لأنّها نون زائدة وليست بحرف إعراب وقبلها حرف ساكن ، فصار هذا الحرف بمنزلة هُنّ.

وقالوا في الوقف : كَيفَه ، ولَيتَه ، ولَعَلَّه ، في كَيْفَ ، وليتَ، ولَعَلّ، لَمّا لم يكن حرفاً يتصرف للإعراب وكان ما قبلها ساكنا، جعلوها بمنزلة ما ذكرنا. ويقولون : انطَلَقتُه ، يريدون انطَلَقْتُ ، لأنّها ليست بتاء إعرابٍ وما قبلها ساكن.

ما تبيّن الهاءُ حركته
وما قبله متحرِّك

فمن ذلك الياء التي تكون علامةَ المضمَر المجرور أو تكون علامة المضمَر المنصوب . وذلك قولك : هذا غُلاميَهْ ، وجاء من بَعديَهْ ، وإنه ضَرَبنِيَه، كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب ، وكانت خفيَّة فبيَّنوها.

وأمّا من رأى أن يسكِّن الياء فإنه لا يُلحق الهاء ، لأنّ ذلك أمرها في الوصل ، فلم يُحذف منها في الوقف شيءٌ.

وقالوا : هِيَهْ ، وهم يريدون هِيَ ، شبَّهوها بياء بَعدِي . وقالوا هُوه، لَمّا كانت الواو لا تَصرّفُ للإعراب كرهوا أن يُلزِموها الإسكان في الوقف، فجعلوها بمنزلة الياء.

ومن ذلك قولهم : أنا ، فإذا وصل قال : أنَ أقول ذاك . ولا يكون في الوقف في أنا إلاّ الألف ، لم تُجعَل بمنزلة هُو ، لأنّ هُوَ آخِرُها حرفُ مَدٍّ، والنون خفيّة ، فجمعت أنها على أقل عدد ما يتكلم به مفرداً، وأنّ آخرها خَفيٌّ ليس بحرف إعراب ، فحملهم ذلك على هذا.

ونظيره أنا مع هذه الهاءُ التي تلزم طَلحَة في أكثر كلامهم في النداء، إذا وقفتَ ، فكما لزمتْ تلك لزمتْ هذه الألفُ.

وأمّا أحمرُ ونحوه ، إذا قلت رأيتُ أحمرَ ، لم تُلحِق الهاء ، لأنّ هذا

الآخِرَ حرفُ إعراب يدخله الرفعُ والنَّصب ، وهو اسمٌ يدخله الألف واللام، فَيُجَرُّ آخِرُهُ ، ففرَّقوا بينه وبين ما ليس كذلك ، وكرهوا الهاء في هذا الاسم في كل موضع وأدخلوها في التي لا تزول حركتُها ، وصار دخول كل الحركات فيه وأنّ نظيرَه فيما ينصرف منونٌ عِوضاً من الهاء حيث قَوِيَتْ هذه القوَّة.

وكذلك الأفعال ، نحو ظن وضَرَبَ ، لما كانت اللامُ قد تَصَرَّفُ حتى يدخلها الرفع والنصب والجزم ، شُبِّهت بأحمر.

وأمّا قولهم : علامَه ، وفيمَه ، ولِمَه ، وبِمَه ، وحَتَّامَه ؟ فالهاء في هذه الحروف أجود إذا وقفتَ ، لأنّك حذفتَ الألف من ما ، فصار آخره كآخر ارمِه واغزُه.

وقد قال قوم : فِيمْ ، وعَلامْ ، وبِمْ ، ولِمْ ؟ كما قالوا : اخشَ. وليس هذه مثل إنْ ، لأنّه لم يُحذف منها شيءٌ من آخرها.

وقد لحقتْ هذه الهاءاتُ بعد الألف في الوقف لأنّ الألف خفيّة، فأرادوا البيان ، وذلك قولهم : هؤلاه وهاهُناهْ . ولا يقولونه في أفعى وأعمى ونحوهما من الأسماء المتمكنة ، كراهية أن تلتبس بها الإضافة. ومع هذا أنّ هذه الألفات حروف إعراب . ألا ترى أنه لو كان في موضعها غيرُ الألف دخله الرفعُ والنصب والجر ، كما يدخل راءَ أحمَرَ . ولو كان في موضع ألف "هؤلا" حرفٌ متحرّك سواها كانت لها حركة واحدة كحركة أنا وهو. فلمّا كان كذلك أجروا الألف مجرى ما

يتحرّك في موضعها.

واعلمْ أنّهم لا يُتبِعون الهاء ساكناً سوى هذا الحرف الممدود، لأنّه خفيٌّ فأرادوا البيانَ كما أرادوا أنْ يحرّكوا. وناسٌ من العرب كثير لا يُلحقون الهاء كما لم يُلحقوا هُوَ وهُنّ ونحوهما.

وقد يُلحقون في الوقف هذه الهاءَ الألفَ التي في النداء، والألف والياء والواو في النُّدْبة، لأنّه موضع تصويت وتبيين، فأرادوا أن يَمدّوا فألزموها الهاء في الوقف لذلك، وتركوها في الوصل، لأنّه يُستغنَى عنها كما يُستغنَى عنها في المتحرّك في الوصل، لأنّه يجيء ما يقوم مقامها. وذلك قولك: يا غُلاماه، ووازيداه، وواغُلامَهُوه، وواذهاب غُلامِهِيهْ.

****
****
****
****
**
**

باب كَمْ

اعلم أنّ لِـ"كَمْ" موضعين : فأحدُهما الاستفهامُ . وهو الحرف المستفهَم به. بمنزلة كيف وأين . والموضع الآخر : الخبر . ومعناها معنى رُبَّ.

وهي تكون في الموضعين اسماً فاعلا ومفعولا وظرفا . ويُبنى عليها. إلاّ أنّها لا تَصَرَّفُ تصرُّفَ يوم وليلة . كما أنّ "حيثُ وأينَ" لا يتصرفان تصرُّفَ "تحتَك وخلفَك" . وهما موضعان بمنزلتهما . غير أنهما حروفٌ لم تتمكن في الكلام . إنما لها مواضعُ تلزمها في الكلام.

أما "كَمْ" في الاستفهام إذا أُعْمِلَتْ فيما بعدها فهي بمنزلة اسم منوّنٍ يتصرَّف في الكلام. قد عَمِلَ فيما بعده لأنه ليس من صفته . ولا محمولا على ما حُمل عليه . وذلك الاسم "عشرون" وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين.

وإذا قال لك رجلٌ : كم لك ؟ فقد سألك عن عدد . لأن كَمْ إنما هي مسألة عن عدد هاهنا . فعلى المجيب أن يقول : عشرون. أو ما شاء. مما هو أسماءٌ لعِدّةٍ . فاذا قال لك : كم لك درهماً ؟ أو كم درهماً لك؟ ففسَّر ما يسأل عنه. قلتَ عشرون درهما . فعملتْ "كَمْ" في الدرهم عَمَلَ العشرين في الدرهم . ولَكَ مبنيةٌ على كَمْ.

واعلم أن كَمْ تعمل في كل شيءٍ حَسُنَ للعشرين أن تعمل فيه .

فإذا قَبُحَ للعشرين أن تعمل في شيء قَبُحَ ذلك في كَم . لأنّ العشرين عددٌ مُنَوَّنٌ وكذلك كَمْ هو منونٌ عندهم . كما أن خَمسَةَ عَشَرَ عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه . لولا ذلك لم يقولوا: خمسة عشرَ درهما . ولكنّ التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف . وموضعه موضع اسم منون. وكذلك كَمْ موضعُها موضع اسم منونٍ . وذهبت منها الحركةُ كما ذهبت من إذْ. لأنهما غيرُ متمكّنَين في الكلام.

وذلك أنك لو قلت : كم لك الدرهمَ ؟ لم يجز كما لم يجز في قولك عشرون الدرهمَ . لأنهم إنما أرادوا عشرين من الدراهم . وهذا معنى الكلام. ولكنهم حذفوا الألف واللام . وصيَّروه إلى الواحد . وحذفوا "مِنْ" استخفافاً كما قالوا: هذا أول فارسٍ في الناس . وإنما يريدون هذا أوّل من الفرسان . فحُذِف الكلامُ.

وكذلك "كَمْ" . إنّما أرادوا كم لك من الدراهم ؟ أو كم من الدراهم لك؟

واعلم أنّ "كم درهماً لك؟" أقوى من: كم لك درهما؟ وإن كانت عربيّة جيّدة.

وذلك أن قولك: العشرون لك درهماً. فيها قُبْح . ولكنها جازت في "كَمْ" جوازاً حسناً . لأنه كأنه صار عوضاً من التمكّن في الكلام . لأنها لا تكون إلا مبتدَأةً ولا تؤخر فاعلةً ولا مفعولةً . لا تقول : رأيت كم رجلاً؟ وإنما تقول : كم رأيت رجلاً ؟ وتقول : كم رجلٍ أتاني ؟ ولا

تقول أتاني كم رجل.

ولوْ قال : أتاك ثلاثون اليومَ درهماً. كان قبيحاً في الكلام. وقد قال الشاعر:

على أنني بعدَ ما قد مضى ثلاثون للهَجْر حَولاً كَميلاَ
يُـذَكِّرُنيك حَنِـينُ العجـولِ ونَوحُ الحَمامةِ تَدْعو هَديلاَ(١)

وكم رجلاً أتاك . أقوى من: كم أتاك رجلاً . وكم هاهنا فاعلة. وكم رجلاً ضربتَ . أقوى من كم ضربت رجلا . وكَمْ هاهنا مفعولة.

وتقول : كم مثلَه لك ؟ وكم خيراً منه لك ؟ وكم غيرَه لك ؟ كلُّ هذا جائزٌ حسنٌ . لأنه يجوز بعد عشرين. تقول : كم غَيرَه مثلَه لك ؟ انتصبَ "غير" بِـ"كم" وانتصب "الـمِثْل" لأنّه صفةٌ له.

ولا يجوز: كم غِلماناً لك ؟ لأنك لا تقول عشرون ثِياباً لك . إلاّ على وجه: لك مائةٌ بيضاً . وعليك راقُودٌ خَلاًّ. فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غِلماناً . ويقبح أن تقول: كم غِلماناً لك . لأنه قبيح أن تقول: عبدُ اللّه قائماً فيها . كما قبح أن تقول: قائماً فيها زيدٌ. وقد فسرنا ذلك في بابه. باب انتصاب الخبر، في كتاب النّحو.

وإذا قلت : كم عبدُ اللّه ماكثٌ ؟ فـ"كم أيامٌ وعبدُاللّه ماكثٌ" . أو كم شهراً عبدُ اللّه عندك ؟ فعبدُ اللّه يرتفع بالابتداء كما ارتفع بالفعل حين قلت: كم رجلاً ضَرَبَ عبدُ اللّه.

فإذا قلت : كم جَريباً أرضُك ؟ فأرضك مرتفعةٌ بكَمُ لأنها مبتدأةٌ.

والأرض مبنية عليها . وانتصب الجريب لأنه ليس بمبنيٌّ على مبتدأ . ولا مبتدأ. ولا وصفٍ . فكأنك قلت : عشرون درهماً خيرٌ من عشرة.

وإن شئت قلت : كم غلمانٌ لك ؟ فتجعل غلمان في موضع خبر كَمْ. وتجعل "لك" صفةً للغلمان.

وقالوا: على كَمْ جِذعٍ بيتُك مبنيٌ ؟ فالقياسُ النصبُ وهو قول عامّة الناس. فأمّا الذين جرّوا فإنهم أرادوا معنى مِنْ . ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفاً على اللسان . وصارتْ "على" عوضاً منها.

ومثل ذلك : اللّه لا أفعلُ . وإذا قلت لاها اللّهِ لا أفعلُ. لم يكن إلا الجرّ. وذلك أنه يريد "لا واللّه" . ولكنه صيَّرَ "ها" عوضا من اللفظ بالحرف الذي يجرّ وعاقَبهُ.

ومثل ذلك : آللهِ لتفعَلنَّ؟ إذا استفهمت . أضمروا الحرف الذي يجرّ وحذفوا . تخفيفاً على اللسان . وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه في اللفظ معاقبا.

واعلم أنّ "كم" في الخبر بمنزلة اسمٍ يتصرف في الكلام غير منوّنٍ. يجرُّ ما بعده إذا أسقط التنوين . وذلك الاسم نحو مائتي درهمٍ . فانجرّ الدرهم لأن التنوين ذهب ودخل فيما قبله . والمعنى رُبَّ . وذلك قولك: كم غُلامٍ لك قد ذهبَ.

فإن قال القائل : ماشأنها في الخبر صارت بمنزلة اسمٍ غير منونٍ؟ فالجواب فيه أن تقول : جعلوها في المسألة مثل عشرين وما أشبهها.

وجُعلت في الخبر بمنزلة ثلاثة إلى العشرة . تَجُرُّ ما بعدها . كما جَرَّتْ هذه الحروف ما بعدها . فجاز ذا في "كم" حين اختلف الموضعان . كما جاز في الأسماء . المتصرفة التي هي للعدد.

واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ . لأنّ المعنى واحدٌ . إلا أنّ "كم" اسمٌ. ورُبَّ غيرُ اسم . بمنزلة مِنْ . والدليل عليه أن العرب تقول : كم رجلٍ أفضلُ منك . تجعلهُ خبر "كم".

واعلم أنّ ناساً من العرب يُعْمِلُونها فيما بعدها في الخبر كما يُعْمِلونها في الاستفهام . فينصبُون بها كأنّها اسمٌ منون. ويجوز لها أن تعملَ في هذا الموضع في جميع ما عَمِلَتْ فيه "رُبَّ" إلاّ أنّها تنصبُ. لأنّها منونةٌ. ومعناها مُنَوَّنةً وغيرَ مُنوَّنة سواءٌ . لأنه لو جاز في الكلام أو اضطر شاعرٌ فقال: ثلاثةٌ أثْوَاباً. كان معناه معنى: ثلاثة أثوابٍ. وقال يزيد بن ضَبَّةَ:

إذا عاش الفَتَى مائَتيْنِ عاماً
فـقـد ذَهَـب الـمَـسَـرَّةُ والـفَـتَـاءُ(٢)

وقال الآخر:

أنْعَتُ عَيْراً من حَمِيرِ خَنْزَرَهْ   في كلِّ عَيْرٍ مائَتانِ كَمَرَهْ(٣)

وبعض العرب يُنشد قول الفرزدق:

كم عَمّةً لكَ يا جريرُ وخالةً
فَدْعاءَ قد حَلَبَتْ عليَّ عِشارِي(٤)

وهم كثيرٌ . فمنهم الفرزدق والبيت له.

وقد قال بعضهم : "كَمْ" على كلّ حالٍ منوَّنةٌ . ولكن الذين جرُّوا في الخبر أضمروا "مِنْ" كما جاز لهم أن يُضمروا رُبَّ.

واعلمْ أن قولهم : لاهِ أبوك. ولقيتُه أمسِ . إنَّما هو على: للّهِ أبوك. ولقيتُه بالأمسِ . ولكنهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفاً على اللسان. وليس كلُّ جارٍّ يُضمر . لأن المجرور داخلٌ في الجارّ . فصارا بمنزلة حرفٍ واحد . فمِنْ ثَمَّ قَبُحَ . ولكنهم قد يُضمرونه ويحذفونه فيما كثر في كلامهم . لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوجُ . وقال الشاعر العَنبري:

وجَدَّاءَ ما يُرْجى بها ذو قرابةٍ
لعَطْفٍ وما يَخْشى السُّماةَ رَبيبُها(٥)

حيث أضمر "رُبَّ" قبلَ "جدَّاء".

وقال امرؤ القيس:

ومِثلِكَ بِكراً قد طَرَقتُ وثَيِّباً فألْهَيْتُها عن ذي تَمائمَ مُغْيَلِ(٦)

أي رُبَّ مثلِك . ومن العرب من ينصبه على الفعل.

وقال الشاعر:

ومِثْلَكِ رَهْبَى قد تركتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عينَيْها إذا مَرَّ طائرُ(٧)

والتّفسير الأول في كم أقوى . لأنه لا يُحملُ على الاضطرار والشاذّ إذا كان له وجهٌ جيدٌ. وعندنا أنّه كقولك: ذَهَب أمسِ بما فيه.

وإذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء استغنى عليه السكوتُ أو لم يستغنِ. فاحمِله على لغةِ الذين يجعلونها بمنزلة اسمٍ مُنَوَّنٍ. لأنه قبيحٌ أنْ تفصِل بين الجار والمجرور. لأنّ المجرور داخل في الجار. فصارا كأنما كلمة واحدة. والاسم المنون يُفصل بينه وبين الذي يعمل فيه. تقول: هذا ضاربٌ بك زيداً. ولا تقول: هذا ضاربٌ بك زيدٍ. وقال زهير:

تَؤُمُّ سناناً. وكَمْ دُونَه من الأرْضِ مُحْدَوْدِباً غارُها(٨)

وقال القطامي:

كَمْ نالَني منهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ

إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحْتَمِلُ(٩)

وإن شاء رَفَعَ فجعل كَم المِرار التي ناله فيها الفضلُ. فارتفع الفضلُ بنَالَني. فصار كقولك: كم قد أتاني زيدٌ. فزيد فاعلٌ وكَمْ مفعولٌ فيها. وهي المِرارُ التي أتاه فيها. وليس زيدٌ من المِرار. وقد قال بعض العرب:

كَمْ عَمَّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فَدْعاءُ قد حَلَبتْ عليَّ عِشارِي(١٠)

فجعل كم مراراً. كأنه قال: كم مرَّةً قد حلبت عشاري عليَّ عمَّاتك.

وقال ذو الرمة. ففصل بين الجار والمجرور:

كأنّ أصواتَ - من إيغالِهن بنا

أواخرِ المَيْسِ - أصواتُ الفَراريجِ(١١)

وقال الآخر:

فكم قد فاتَني بَطَلٌ كَمِيٌّ ... وياسِرُ فِتيةٍ سَمْحٌ هَضُومُ(١٢)

وقد يجوز في الشعر أن تَجرَّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ. فتقول: كم فيها رجل. كما قال الأعشى:

إلاّ عُلالَةَ أو بُدا ... هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ(١٣)

فإن قال قائلٌ: أُضمِرُ "مِنْ" بعدَ فيها. قيل له: ليس في كل موضعٍ يُضْمَرُ الجارُّ. ومع ذلك إنّ وقوعَها بعد كَمْ أكثر. وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز. على قول الشاعر.

كم بجودٍ مُقْرِفٌ نال العُلَى ... وكريمٌ بُخْلُه قد وضَعَهْ(١٤)

الجر والرفع والنصب في "مُقرف" على ما فسرناه. كما قال:

كم فِيهم مَلِكٍ أغَرَّ وسُوقةٍ ... حَكَمٍ بأرْديةِ المَكارم مُحتَبي(١٥)

وقال:

كم في بني سَعْدِ بن بَكْرٍ سَيدٍ ... ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نَفّاعِ(١٦)

وتقول: كم قد أتاني لا رجلٌ ولا رجلانِ. وكم عبدٍ لك لا عبدٌ ولا عبدانِ. فهذا محمولٌ على ما حُمل عليه كَمْ لا على ما تعمل فيه كم. كأنك قلت: لا رجلٌ أتاني ولا رجلان. ولا عبدٌ لك ولا عبدان. وذاك لانّ "كم" تُفَسَّرُ ما وقعت عليه من العدد بالواحد المنكور. كما قلت: عشرون درهماً. أو بجميع منكورٍ. نحو ثلاثةِ أثوابٍ. وهذا جائزٌ في التي تقع في الخبر.

فأما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين.

ولو قلت : كم لا رجلاً ولا رجلينِ . في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز. لأنه ليس هكذا تفسيرُ العدد . ولو جاز ذا لقلت : له عشرون لا عبداً ولا عبدينِ . فلا رجلٌ ولا رجلان توكيدٌ لِـ"كَمْ" لا للذي عمل فيه. لأنه لو كان عليه كان محالا . وكان نقضاً.

ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عبداً؟ فيقول : عبدانِ أو ثلاثة أعبُد. حَمَلَ الكلامَ على ما حَمل عليه كَمْ . ولم يُرد السائل مِنَ المسؤول أنْ يفسِّر له العدد الذي يسأل عنه . إنَّما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد . ثم يفسرهُ بعد إن شاء.

ويجوز أن تقول: كم غلاماً لك ذاهبٌ ؟ تجعل لك صفةً للغلام. وذاهبا خبراً لكَمْ.

ومن ذلك أن تقول : كم منكم شاهدٌ على فلان ؟ إذا جعلت شاهداً خبراً لِـ"كَمْ" . وكذلك هو في الخبر أيضا . تقول : كم مأخوذٌ بك. إذا أردت أن تجعل مأخوذاً بك في موضع "لك" إذا قلت : كم لك ؟ لأنَّ لكَ لا تعمل فيه كَمْ . ولكنه مبنيٌّ عليها . كأنك قلت: كم رجلٍ لك؟ وإن كان المعنيان مختلفين . لأنّ معنى "كم مأخوذٌ بك" . غير معنى "كم رجلٍ لك". ولا يجوز في رُبَّ ذلك . لأنَّ "كم" اسمٌ و"رُبَّ" غير اسم. فلا يجوز أن تقول رُبَّ رجلٌ لك.

ما جرى مجرى كَمْ في الاستفهام

وذلك قولك : له كذا وكذا درهماً . وهو مبهَمٌ في الأشياء بمنزلة "كم". وهو كنايةٌ للعدد . بمنزلة فلان إذا كَنيتَ به في الأسماء. وكقولك: كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ . وذَيْتَ وذَيتَ . وكَيْتَ وكيتَ . صار ذا بمنزلة التنوين . لأن المجرور بمنزلة التنوين.

وكذلك: كأيِّنْ رجلاً قد رأيت. وكأيِّنْ قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "مَنْ" ؟! قال عزّ وجلّ : «وكأيِّنْ من قَريَةٍ»(١٧). وقال عمرو بن شأس:

وكائِنْ رَدَدْنا عَنْكمُ مِنْ مُدَجَّجٍ
يجيءُ أمامَ الألفِ يَرْدِي مُقَنَّعا(١٨)

فانما ألزموها "مِنْ" لأنها توكيد . فجُعِلَتْ كأنها شيءٌ يَتِمُّ به الكلامُ. وصار كالمَثَل . ومثل ذلك في لزومها لِـ"ما": ولاسِيَّما زيدٍ. فرُبَّ توكيدٍ لازمٌ حتى يصير كأنه من الكلمة.

وكأيِّنْ معناها معنى رُبَّ . وإن حذفتَ "مِنْ وما" فعربيٌّ. وإن جَرَّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرَّها بإضمارِ "مِنْ" كما جاز ذلك فيما ذكرنا في "كم".

وتعمل "كذا وكأيِّنْ" فيما بعدهما كعمل "أفضلهم" في "رجلٍ" حين قلت: أفضلُهم رجلاً . فصار أيٌّ وذا بمنزلة التنوين . كما

كان هم بمنزلة التنوين.

ويقولون: له كالعدد درهما . وكالعدد من قريةٍ. فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتَكلَّم به. وإنما تجيء الكافُ للتشبيه . فتصير وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحد. من ذلك قولك : كأنّ . أدخلت الكافَ على "أنّ" للتشبيه.

****

****

****

****

**

**

**

نُونا التّوكيد الثّقيلة والخفيفة

اعلم أنّ كل شيء دَخَلَتْهُ الخفيفة قد تدخله الثّقيلة . كما أن كلّ شيء تدخله الثّقيلة تدخله الخفيفة.

وهما توكيد كما التي تكون فصلاً . فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكِّد، وإذا جئت بالثّقيلة فأنت أشدُّ توكيدا.

فمن مواضعها الفعلُ الذي للأمر والنهي ، وذلك قولك : لا تفعلنَّ ذاك، واضرِبَنَّ زيدا فهذه الثقيلة . وإذا خفّفت قلت : إفْعَلَنْ ذاك، ولا تضربنْ زيدا.

ومن مواضعها الفعل الذي لم يَجِب ، الذي دخلته لام القسم ، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القَسَم.

فأمّا الأمرُ والنهي فإن شئت أدخلت فيه النون وإن شئت لم تُدْخِل، لأنه ليس فيهما ما في ذا . وذلك قولك : لَتَفْعَلَنَّ ذاك ، ولتَفْعَلانِّ ذاك، ولتَفْعَلُنَّ ذاك . فهذه الثقيلة . وإنْ خفّفت قلت : لتَفْعَلنْ ذاك ولتَفْعَلُنْ ذاك.

فمما جاء فيه النون في كتاب الله عزّ وجلّ:

«ولا تَتَّبِعانِّ سَبيل الذين لا يَعْلَمُونَ»(١)،

«ولا تقُولَنَّ لشَيءٍ إنّي فاعلٌ ذلك غداً»(٢)،

وقوله تعالى: «ولآمُرَنّهمْ فلَيُبَتِّكُنَّ آذان الأنعام ولآمرَنَّهُم

فَليُغَيِّرُنَّ خَلقَ الله»(٣)،

و«لَيُسْجَنَنّ ولَيَكونَنْ من الصاغرين»(٤). ولَيَكُونَنْ، خفيفة.

وأما الخفيفة فقوله تعالى: «لَنَسْفَعنْ بالنَّاصية»(٥).

وقال الأعشى:

فإيّاك والـمَيْتاتِ لا تَقْرَبَنّها

ولا تَعْبُدِ الشَّيطانَ واللّهَ فاعْبُدا(٦)

فالأولى ثقيلة، والأخرى خفيفة. وقال زهير:

تَعَلَّمنْ ها لَعَمرُ اللهِ ذا قَسَماً

فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظُرْ أين تَنْسَلِكُ(٧)

فهذه الخفيفة. وقال الأعشى:

أبا ثابتٍ لا تَعْلَقَنك رِماحُنا

أبا ثابتٍ فاقعد وعِرضُك سالِمُ(٨)

فهذه الخفيفة. وقال النابغة الذبياني:

لا أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامعُها

كأنّ أبْكارَها نِعاجُ دُوّارِ(٩)

وقال النابغة أيضا:

فَلْتأتينْكَ قصائدُ ولْيَدفَعَنْ

جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكوارِ(١٠)

والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، قال ابن رَواحة:

فأنزِلنْ سَكينةً علينا(١١)

وقال لبيد:

فلَتَصْلقَنّ بَني ضَبينةَ صَلْقةً

تُلصِقْنَهُمْ بخَوالفِ الأطْناب(١٢)

هذه الثقيلة، وهو أكثر من أن يحصى.

وقالت ليلى الأخيلية:

تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجد والعُلا

وفي ذمتي لئن فعلتَ ليَفعَلا(١٣)

وقال النابغة الجعدي:

فمَنْ يكُ لم يَثأرْ بأعراضِ قومِه

فإنّي وربِّ الراقصاتِ لأثأرا(١٤)

فهذه الخفيفة خُفِّفت كما تُثَقَّلُ إذا قلت: لأثأرنَّ.

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، وذلك لأنك تريد: أعْلِمْني، إذا استفهمتَ، وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون وإن شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي. وذلك قولك هل تقولنَّ؟ وأتقولنَّ ذاك؟ وكم تَمكُثَنَّ؟ وانظر ماذا تفعلنَّ؟ وكذلك جميع حروف الاستفهام.

وقال الأعشى:

فَهل يمنَعَنّي ارتيادِي البِلا   دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أنْ يأتِينْ(١٥)

وقال:

وأقبِلْ على رَهطِي ورهطِك نَبْتَحِثْ
مَساعِيَنا حتّى ترى كيف نَفعلا(١٦)

وقال المقنَّع الكنديّ:

أفَبعْدَ كِنْدةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلا(١٧)

وقال:

هل تَحْلِفَنْ يا نُعْمَ لا تَدينُها(١٨)

فهذه الخفيفة.

ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل "ما" للتوكيد، وذلك لأنهم شبّهوا ما باللام التي في لَتفعلن ، لَمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النُّونَ آخرَه كما ألزموا هذه اللام . وإن شئت لم تُقْحِمِ النُّون كما أنك إن شئت لم تجئ بها . فأمّا اللام فهي لازمةٌ في اليمين ، فشبَّهوا "ما" هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون.

فمن ذلك قولك : إمّا تأتينّي آتك ، وأيُّهم ما يقولنَّ ذاك تَجْزِهِ. وتصديق ذلك قوله عزّ وجلّ : «وإما تُعْرِضَنَّ عنهُم ابتغاءَ رَحمَةٍ من ربِّك»(١٩)، وقال عزّ وجلّ : «فإما تَرَينَّ مِنَ البَشَرِ أحداً»(٢٠).

وقد تدخل النّون بغير "ما" في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر،

شبّهوه بالنّهي حين كان مجزوما غير واجب . وقال الشاعر:

نَبَتُّم نَبتَ الخَيزُرانِيّ في الثّرى

حَديثاً متى ما يأتِيك الخيرُ يَنفَعا(٢١)

وقال ابن الخَرِع:

فمهما تَشَأْ منه فَزارةُ تُعطكم

ومهما تَشَأْ منه فزارةُ تَمْنَعَا(٢٢)

وقال:

من يُثْقَفَنْ منهم فليس بآئبٍ

أبداً وقَتلُ بني قُتيبةَ شافي(٢٣)

وقال:

يَحْسَبُه الجاهِلُ ما لم يَعْلَما

شَيْخاً على كُرْسِيّه مُعَمَّما(٢٤)

شبَّهه بالجزاء حيث كان مجزوما وكان غير واجب (وذلك قولُه: لم يعلما)، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار ، وهي في الجزاء أقوى.

وقد يقولون : أقسمتُ لَمَّا لم تَفعلنَّ، لأن ذا طلبٌ فصار كقولك: لا تفعلنَّ كما أنّ قولك : أتُخبِرني ، فيه معنى إفْعَلْ ، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب.

ومن مواضعها أفعالُ غير الواجب التي في قولك : بجَهْدٍ ما تَبلغنَّ، وأشباهه . وإنما كان ذلك لمكان "ما" . وتصديق ذلك قولهم في مثل:

في عضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شَكيرُها(٢٥)

وقال أيضا في مَثَل آخر : "بألمٍ ما تُخْتِنَنَّهُ"، وقالوا : "بِعَيْنٍ ما أرينَّك". فـ"ما" هاهنا بمنزلتها في الجزاء.

ويجوز للمضطرّ: أنت تفعلنَّ ذاك ، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنها ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة ، فأشبهتها في هذه الأشياء ، فجعلت بمنزلتها حين اضطروا . وقال الشاعر ، جَذيمة الأبرش:

رُبَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شَمالاتُ(٢٦)

وإن شئت لم تُقحم النّون في هذا النحو. وإنما كان ترك النون في هذا أجود ، لأن ما ورُبَّ بمنزلة حرف واحد ، نحو قد وسَوفَ ، وما وحيث بمنزلة أينَ ، واللام ليست مع المقسم به بمنزلة حرف واحد وليست كما التي في "بألَمٍ ما تُخْتِنَنَّه"، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد، لأن اللام لا تسقط كما تسقط ما من هذا إن شئت.

أحوال الحروف

التي قبل النون الخفيفة والثقيلة

اعلمْ أنّ فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حرّكتَ المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنتَ للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة

والثقيلة نونان الأولى منهما ساكنة. والحركةُ فتحةُ ولم يكسّروا فيلتبسَ المذكّر بالمؤنث، ولم يضمّوا فيلتبسَ الواحد بالجميع . وذلك قولك : اعْلَمَنْ ذلك، وأكرِمَنْ زيدا ، وإمّا تُكْرِمَنْهُ أكْرِمْه.

وإذا كان فعل الواحد مرفوعا ثم لحقتْه النّون صيِّرت الحرف المرفوعَ مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تَفْعَلنْ ذاك، وهَلْ تَخرُجَنْ يا زيد.

وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا وأدخلتَ النُّونَ الثّقيلةَ حذفتَ نون الاثنين لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لسكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغَم ، ولو أذهبتها لم يُعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفةُ هاهنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد.

وإذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لَتَفعَلُنَّ ذاك ولَتَذْهَبُنَّ ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا .

وتقول : هل تَفْعَلُنَّ ذاك ؟ تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تُحذف ، وهم في ذا الموضع أشد استثقالا للنُّونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا . بلغنا أن بعض القراء قرأ : "أتُحَاجُّنِي" وكان يقرأ: "فَبِمَ تُبَشِّرُونِ" ، وهي قراءة أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

وقال عمرو بن مَعْدِ يكرب:

تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكاً

يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْني(٢٧)

يريد : فَلَيْنَني.

واعلم أنّ الخفيفة والثقيلة إذا جاءت بعد علامة إضمار تَسقط إذا كانت بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، فإنها تسقط أيضا مع النون الخفيفة والثقيلة ، وإنما سقطت لأنها لم تحرَّك ، فإذا لم تحرك حُذفت، فتُحذف لئلا يلتقي ساكنان ، وذلك قولك للمرأة : اضرِبِنْ زيدا وأكرِمِنْ عَمْرا، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولَتَضْرِبنَّ زيدا ولَتُكرِمِنَّ عَمْرا ، لأنّ نون الرفع تذهب فتبقى ياء كالياء التي في اضربي وأكرمي. ومن ذلك قولهم للجميع: اضرِبُنَّ زيدا وأكرِمُنَّ عَمْراً ، ولَتُكْرِمن بشرا ، لأن نون الرفع تذهب فتبقى واوٌ كواو ضَرَبوا وأكرَموا.

فإذا جاءت بعد علامة مضمَرٍ تتحرّك للألف الخفيفة أو للألف واللام حُرِّكتْ لها وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأنّ علّة حركتِها هاهنا هي العلة التي ذكرتُها لك ثَمَّ. والعلّة التقاءُ الساكنين ، وذلك قولك : أرْضَوُنَّ زيدا ، تريد الجميع. واخْشَوُنَّ زيدا، واخْشَيَنَّ زيدا ، وارْضَيِنَّ زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة.

الوقف عند النُّون الخفيفة

اعلم أنه إذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ثم وقفتَ جعلتَ مكانها ألفا كما فعلت ذلك في الأسماء المنصرفة حين وقفتَ ، وذلك لأن النون الخفيفة والتّنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنّون الخفيفة ساكنة كما أنّ التّنوين ساكن ، وهي علامة توكيد كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أُجريت مجراها في الوقف ، وذلك قولك: اضربا ، إذا أمرتَ الواحد وأردت الخفيفة.

وإذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموما ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياءً ولا واوا ، وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اخْشَيْ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخشَوا . وقال: هو بمنزلة التنوين إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعا. وأما قول بعضهم : اخْشَيي واخْشَوُوا ، يزيد الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة. فلا أرى ذاك إلا على قول من قال : هذا عَمْرُو، ومررتُ بعَمْرِي. وقول العرب على هذا.

وإذا وقفت عند النّون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرّفع ، وذلك قولك وأنت تريد الخفيفة : هل تضربِين، وهل تَضْرِبون ، وهل تَضْرِبان . ولا تقول هَل تضرِبونا ، فتجريها مجرى التي تثبت مع الخفيفة في الصلة. فأما الثقيلة فلا تتغير في الوقف لأنها

لا تُشبه التنوين.

وإذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف الوصل، ذهبت كما تذهب واو يَقُلْ لا لتقاء الساكنين. ولم يجعلوها كالتنوين هنا، فرّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوى لأن الاسم أقوى من الفعل وأشدّ تَمَكُّنا.

النون مع المثنّى وجمع الإناث

إعلمْ أنّه إذا أدخلتَ الثقيلة في فعل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها، وذلك قولك: لا تفعلانّ ذلك، وقوله: «لا تتّبعانّ سبيلَ الذين لا يعلمون»(٢٨). وتقول : افعلانّ ذلك ، وهل تفعلانّ ذلك ؟ فنُون الرفع تذهب هاهنا كما ذهبت في فعل الجميع وإنما تثبت الألف هاهنا في كلامهم ، لأنه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذا كان مُدْغَما في حرف من موضعه وكان الآخر لازما للأول ، ولم يكن لحاقُ الآخِرِ بعد استقرار الأوّل في الكلام. وذلك نحو قولك: رادٌّ، وأُرادُّ. فالدّالُ الآخِرَةُ لم تلحق الأولى ولم تكن الأولى في شيء يكون كلاما بها والآخرة ليست بعدها، ولكنّهما يقعان جميعا. وكذلك الثّقيلة هما نونان تقعان معاً ليست تلحق الآخرة الأولى بعدَما يستقرّ كلاماً. فالخفيفة في الكلام على حِدَة، والثّقيلة على حِدة، ولأنْ تكون الخفيفةُ حُذِفَ عنها المتحرِّك أشْبَه ، لأنّ الثّقيلة في الكلام أكثر ، ولكنّا جعلناها على حِدةٍ لأنها في الوقف

كالتنوين، وتذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام ، كما تذهب لالتقاء الساكنين ما لم يُحذف عنه شيء .

ولو كانت بمنزلة نون لكِنْ وأنْ وكأنْ التي حُذِفَتْ عنها المتحرّكة لكانت مثلَها في الوقف . والألف الخفيفة والألف واللام ، فإنّما النون الثّقيلة بمنزلة باء قبٍّ، وطاء قَطُّ.

وليس حرفٌ ساكن في هذا الصفة إلا بعد ألف أو حرف لِين كالألف، وذلك نحو : تُمُودًّ الثوبُ، وتَضْرِبينِّي ، تريد المرأة. وليس مثل هذه الواو والياء لأنّ حركة ما قبلهن منهنّ ، كما أنّ ما قبل الألف مفتوح.

واعلمْ أنّ الخفيفة في فعل الاثنين . بمنزلتها إذا لم تُرد الخفيفة في فعل الاثنين ، في الوصل والوقف ، لأنّه لا يكون بعد الألف حرف ساكنٌ ليس بمدغَم . ولا تحذف الألف ، فيلتبس فعلُ الواحد والاثنين . وذلك قولك : اضربا وأنت تريد النّون ، وكذلك لو قلت : اضرِبانِي واضْرِبا نُعمانَ لا تَرُدُّنَّ الخفيفة .

ولا تقل ذا موضع إدغام فأرُدّها ، لأنها قد ثبتت مُدْغَمة . والرَّدُّ خطأ هاهنا إذ كان محذوفا في الوصل والوقف إذا لم تُتبعه كلاما. وكيف تَرُدّه وأنت لو جمعتَ هذه النون إلى نون ثانية لاعتلّتْ وأُدْغِمَتْ ، وحُذفت في قول بعض العرب . فإذا كُفُوا مَؤُنَتَها لم يكونوا ليردُّوها إلى ما يستثقلون. ولو قلت ذا لقلت : اضْرِبا نُعْمان، لأن النون تُدغم في النون.

ولو قلت ذا لقلت: اضْربانَ اباكُما، في قول من لم يهمز ، لأن ذا موضعٌ لم يمتنع فيه الساكن من التحريك ، فتردّها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقتَ بالإدغام ، فلا تردّ في شيء من هذا ، لأنك جئت به إلى شيء قد لزمه الحذفُ . ألا ترى أنك لو لم تَخَفِ اللبسَ فحذفت الألف لم تردّها ، فكذلك لا تردّ النون . ولو قلت ذا لقلتَ: جيؤونّي، لأنَّ الواو قد ثبتتْ وبعدها ساكنٌ مُدغَمٌ، ولقلتَ جيؤو نَعمانَ. والنون لا تُرَدّ هاهنا ، كما لا تردّ هذه الواو في الوصل والوقف في نحو ما ذكرنا . وذلك أنك تقول للجميع : جِيؤنٍّ زيداً ، تريد الثقيلة ، ولا تردّها في الوقف ولا في الوصل.

وإن أردت الخفيفة في فعل الاثنين المرتفع قلت : هل تَضْرِبانِ زيداً؟ لأنك قد أمِنْتَ النون الخفيفة. وإنما أذهبتَ النون لأنها لا تثبت مع نون الرفع، فإذا بقيت نون الرفع لم تثبت بعدها النون الخفيفة ، فلمّا أمِنوها ثبتت نون الرفع في الصلة كما ثبتت نون الرفع في فعل الجميع في الوقف، ورددتَ نونَ الجميع ، كما رددتَ ياء اضربِ وواو اضرِبوا حين أمنت البدل من الخفيفة في الوقف.

وإذا أدخلتَ الثقيلة في فعل جميع النساء قلتَ : اضْرِبانٍّ يانسوةُ، وهل تَضْرِبنانٍّ ولَتَضربنانٍّ ، فإنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنونات ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلُهن وفعلُ الواحد. وكُسرت الثقيلة

هاهنا لأنها بعد ألف زائدة فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك. وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لأنهما حرفان الأول منهما ساكن، ففتحت كما فتحت نون أينَ.

واعلمْ أنّك إذا أردت الخفيفة في فعل جميع النساء قلت في الوقف والوصل: اضْرِبْنَ زيدا ، ولَيَضْرِبْنَ زيداً . يكون بمنزلته إذا لم تُرد الخفيفة، وتحذف الألف التي في قولك : اضْرِبْنانٌ لأنها ليست باسم كألف اضْرِبا ، وإنما جئت بها كراهية النونات ، فلما أمنتَ النون لم تحتج إليها فتركتها كما أثبتً نون الاثنين في الرفع إذا أمنتَ النون ، وذلك لأنها لم تكن لتثبت مع نون الجميع كراهية التقائهما ، ولا بعد الألف، كما لم تثبت في الاثنين ، فلما استغنَوا عنها تركوها.

ويقولون في الوقف : اضْرِبَا واضْرِبْنَا فيَمُدّون ، وهو قياس قولهم، لأنها تصير ألفاً ، فإذا اجتمعت ألفان مُدّ الحرف ، وإذا وقع بعدها ألف ولام أو ألف موصولة جعلوها همزة مخفّفة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا اضْرِبَ الرَّجُلَ ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها ألف وصلٍ أو ألف ولام ذهبتْ ، فينبغي لهم أن يُذهبوها لذا ، ثم تذهب الألف كما تذهب الألف وأنت تريد النون في الواحد إذا وقفت فقلت: اضْرِبا ثم قلت : اضْرِبَ الرجلَ ، لأنهم إذا قالوا : اضْرِبا زيدا فقد جعلوها بمنزلتها في اضْرِبَنْ زيدا ، فينبغي لهم أن يُجْروا عليها هنا ما يُجرى عليها في الواحد.

النّون والمعتلّ الآخِر

اعلم أنّ الياء التي هي لام ، والواو التي هي بمنزلتها ، إذ حُذِفتا في الجزم ثم أُلحقت الخفيفة أو الثقيلة ، أخرجْتَها كما تُخرِجها إذا جئت بالألف للاثنين ، لأن الحرف يُبنى عليها كما يُبنى على تلك الألف ، وما قبلها مفتوح كما يُفتح ما قبل الألف . وذلك قولك : ارْمِيَنَّ زيدا، واخْشَيَنَّ زيدا ، واغْزُوَنَّ.

قال الشاعر:

استَقدِرِ اللّهَ خيراً وارْضَيَنَّ به

فبينما العُسْرُ إذ دارَتْ مَياسيرُ(٢٩)

وإن كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم ألحقتَ الخفيفة أو الثقيلة حرّكتها كما تحرّكها لألف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف . وذلك قولك : لأدْعُوَنَّ ولأرْضَيَنَّ ولأَرْمِيَنَّ، وهل تَرْضَيَنَّ؟ أو تَرْمِيَنَّ ؟ وهل تَدْعُوَنَّ؟

وكذلك كلُّ ياء أجريت مجرى الياء من نفس الحرف وكانت في الحرف، نحو سَلْقَيْتُ وتَجَعْبَيتُ. جَعباهُ أي صرعهُ، وتَجَعْبى: انصَرَعَ.

ما لا تدخل عليه نون التوكيد

وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ، وذلك نحو : إيهِ وصَهْ ومَهْ وأشباهها . و"هَلُمَّ" في لغة أهل الحجاز كذلك . ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذّكر والأنثى سواء . وهي "لمّ" ألحقْتَها هاءَ للتنبيه في اللغتين. (وهما لغة أهل الحجاز التي تُلزِمها صورةً واحدةً، ولغة تميم الذين يجعلونها بمنزلة الفعل المضاعَف المتصرّف).

وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هلمّ في لغة بني تميم لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ورُدَّا ورُدِّي واردُدْنَ ، كما تقول : هَلُمَّ وهَلُمَّا وهَلُمِّي وهَلْمُمْنَ والهاء فصلٌ ، إنما هي "ها" التي للتنبيه ، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم .

****

الوقْفُ على الحروف

وهو الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيُحَرَّك ، لكراهيتهم التقاء الساكنَين. وذلك قول بعض العرب : هذا بَكُرْ ، ومِنْ بَكِرْ . ولم يقولوا : رأيتُ البَكَرْ ، لأنّه في موضع التنوين ، وقد يُلحَق ما يُبَيِّنُ حركته . والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم . ومن ثم قال الراجز ، وهو بعض السَّعديينَ:

أنا ابنُ ماوِية إذ جَدّ النَّقُرْ(١)

أراد : النَّقْرُ ، إذا نُقِرَ بالخيل . ولا يقال في الكلام إلاّ النَّقْر ، في الرفع وغيره.

وقالوا : هذا عِدِلْ وفِسِلْ ، فأتبعوها الكسرة الأولى ، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول ، لأنّه ليس من كلامهم فِعُل ، فشبّهوها بِمُنتُنٍ ، أتبعوها الأول.

وقالوا : في البُسُر ، ولم يكسروا في الجرّ ، لأنّه ليس في الأسماء فُعِل، فأتبعوها الأول ، وهم الذين يخفّفون في الصّلة البُسْر.

وقالوا : رأيتُ العِكِمْ ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا كاف البَكِرُ، وجعلوا الضّمّة إذ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها ، وهو قولك: رأيت الجُحُرْ . وإنّما فعلوا ذلك في هذا لأنّهم لما جعلوا ما قبل

الساكن في الرفع والجرّ مثلَه بعده صار في النصب كأنه بعد الساكن.

ولا يكون هذا في زَيْد وعَوْن ونحوهما ، لأنّهما حرفا مَدٍّ ، فهما يحتملان ذلك كما احتملا أشياء في القوافي لم يحتملها غيرهما، وكذلك الألف. ومع هذا كراهيةُ الضَمّ والكسر في الياء والواو ، وأنك لو أردت ذلك في الألف قلبت الحرف.

واعلم أنّ من الحروف حروفاً مُشْرَبة ضُغطت من مواضعها فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صُويتٌ ونبا اللسانُ عن موضعه ، وهي حروف القلقلة، وقد بُيّنت أيضا في باب الإدغام فيما سبق . وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال ، والباء.

والدليل على ذلك أنك تقول : الحِذْق فلا تستطيع أن تقف إلاّ مع الصُويت ، لشدة ضغط الحرف . وبعض العرب أشدُّ صوتاً ، كأنهم الذين يرومون الحركة.

ومن الـمُشرَبة حروف إذا وقفت عندها خرج معها نحو النَّفخة ولم تُضْغَط ضغط الأولى ، وهي الزاي ، والظاء ، والذال ، والضاد ، لأنّ هذه الحروف إذا خرجت بصوت انسَلّ آخره وقد فَتَرَ من بين الثنايا لأنّه يَجِدُ مَنفَذاً ، فتسمع نحو النَّفخة . وبعض العرب أشدُّ صوتاً ، وهم كأنهم الذين يرومون الحركة. والضاد تجد المنفذ من بين الأضراس، وقد تبيّنتَ هذه الحروف أيضاً في باب الإدغام فيما سبق . وذلك قولك: هذا نَشُزْ ، وهذا خَفُضْ.

وأمّا الحروف المهموسة فكلّها تقفُ عندها مع نَفْخٍ، لأنّهنّ يخرجن مع التنفس لا صوت الصدر، وإنّما تَنْسَلُّ معه. وبعض العرب أشدّ نَفخاً، كأنهم الذين يرومون الحركة فلا بدّ من النَّفخ، لأنّ النَّفَس تسمعه كالنفخ.

ومنها حروف مُشْرَبَة لا تسمع بعدها في الوقف شيئاً مما ذكرنا، لأنّها لم تُضْغَط ضَغط القاف ولا تجد منفذاً كما وجِدَ في الحروف الأربعة. وذلك اللام والنون، لأنّهما ارتفعتا عن الثنايا فلم تجدا منفذاً. وكذلك الميم، لأنّك تضمُّ شفتيك ولا تجافيهما كما جافَيت لسانك في الأربعة حيث وجدن المنفذ.

وكذلك العَين والغين والهمزة، لأنّك لو أردت النَّفخ من مواضعها لم يكن كما لا يكون من مواضع اللام والميم وما ذكرت لك من نحوهما. ولو وضعتَ لسانك في مواضع الأربعة لاستطعت النَّفخ فكان آخر الصوت حين يَفتُرُ نفخاً. والراء نحو الضاد.

واعلم أن هذه الحروف التي يُسمع معها الصوتُ والنفخة في الوقف، لا يكونان فيهن في الوصل إذا سَكَنَّ، لأنّك لا تنتظر أن ينبو لسانك، ولا يفتر الصوت حتى تبتدئ صوتاً. وكذلك المهموس، لأنّك لا تَدَع صوت الفم يطول حتى تبتدئ صوتاً. وذلك قولك: أيقِظْ عُميراً، وأخرِجْ حاتماً، وأحرِزْ مالاً، وأفرِش خالداً، وحرِّك عامراً.

وإذا وقفت في المهموس والأربعة قلت: أفرِشْ، وأحبِسْ،

فمددت وسَمَّعتَ النفخَ فتَفَطَّنْ . وكذلك : ألْفِظْ وخُذْ ، فنَفختَ فتفطّن.

ولا يكونُ شيء من هذه الأشياء في الوصل ، نحو أذْهِبْ زيداً، وخذهما واحْرُسهما ، كما لا يكون في المضاعف في الحرف الأول إذا قلت: أحَذُّ، ودَقّ ، ورَشّ.

الوقف في الواو والياء والألف

وهـذه الحروف غير مـهـمـوسـات ، وهـي حـروف لِين ومـدٌّ ، ومخارجُها متّسعة لهواء الصوت ، وليس شيءٌ من الحروف أوسعَ مخارجَ منها ، ولا أمَدَّ للصَّوت، فإذا وقفتَ عندها لم تضمّها بشفةٍ ولا لسان ولا حلقٍ كضَمّ غيرها، فيهوي الصوتُ إذا وجد متَّسَعاً حتى ينقطع آخره في موضع الهمزة. وإذا تَفَطَّنتَ وجدت مسَّ ذلك. وذلك قولك : ظلموا ورَمَوا، وعَمِيَ وحُبلى. ولذلك قالوا: ظَلموا ورَمَوا، فكتبوا بعد الواو ألفاً.

ويقول بعضهم: رأيتُ رجلأ فيهمز ، وهذه حُبلأ ، وتقديرهما: رجُلَع وحَبْلَع، فهَمَزَ لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة، فأراد أن يجعلها همزة واحدة ، وكان أخفَّ عليهم. قال: وسمعناهم يقولون : هو يَضرِبُهأ ، فيهمز كلّ ألف في الوقف كما يستخفّون في الإدغام ، فإذا وصلتَ لم يكن هذا ، لأنّ أخذك في ابتداء صوت آخَرَ يمنع الصوت أن يبلغ تلك الغاية في السّمع.

الوقف في الهمز

واعلمْ أنّ كلّ همزة قبلها حرفٌ ساكن فإنه يلزمها في الرفع والجرّ والنصب ما يلزم الفرعَ من هذه المواضع التي ذكرت لك ، من الإشمام، وروم الحركة ، ومن إجراء الساكن . وذلك قولهم : هو الخبْء.

واعلم أن ناساً من العرب كثيراً يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسدٍ ، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبْيَنُ لها إذا وَلِيَتْ صوتاً ، والساكن لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعت بصوتٍ حرّكْتَه ، فلمّا كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفاها في الوقف حَرَّكُوا ما قبلها ليكون أبْيَنَ لها. وذلك قولهم : هو الوثُؤْ، ومن الوَثِئْ ورأيتُ الوَثأ.

وهو البُطُؤْ ، ومن البُطِئْ ، ورأيتُ البُطَأْ . وهو الرِّدُؤْ ، وتقديرها الرِّدُعْ ، ومن الرِّدِئْ ، ورأيت الرِّدَأْ . يعنى بالرِّدْءِ الصاحب.

****

****

*****

***

**

حواشي

الخليل بن أحمد وكتاب سيبويه

١ - أفدنا هنا من بعضِ ما جاء في ترجمة الخليل مِمّا ورد في كتاب "علماء عُمانيّون عبر التاريخ"، الصادر في مسقط في سنة ٢٠٠٢، ومقدّمَة كتاب (العين) الصادر في مسقط ١٩٩٤، ومقدّمة (مختصر كتاب العين) للأسكافي، والصادر في مسقط سنة ١٩٩٨.

٢ - معجم البلدان، ياقوت الحموي، ٢/٤٣٠.

٣ - شذرات الذهب، ابن العماد، ٢/١٠٦.

٤ - الكامل في الأدب، المبرّد، ١/١٧١ (ط. لايبزغ).

٥ - الخليل بن أحمد، د. مهدي المخزومي، ٤٣.

٦ - يُنظر في ترجمته: شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١/٤٣. طبقات النحويين واللّغويين، الزبيدي، ٦٦. نزهة الألبّاء، ابن الأنباري، ٧٢. إنباه الرواة، القفطي، ٢٥. إرشاد الأريب، ياقوت الحموي، ١٠/٥٥.

٧ - الكتاب، سيبويه، تـ. عبد السلام هارون، ٣/٣٧٩.

٨ - ن.م، ٤/٢٢٦.

٩ - الكتاب ٢/٢٣ (ط. بولاق).

١٠ - طبقات النحويين ١٠.

١١ - الكتاب، ١/٢٣.

١٢ - ن.م ١/١٢.

١٣ - الفهرست، ابن النديم، ٧٦.

١٤- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ١/ ٤٠.

١٥- الكتاب، ٤/ ٤٦.

١٦- ن.م ٣/ ١٦.

١٧- ن.م ٣/ ٢٢٠.

١٨- ن.م ٣/ ٢٢٥.

١٩- ن.م ٢/ ١١٧.

٢٠- طبقات النحويين ٦٧. إرشاد الأريب ١٦/ ١١٨.

٢١- ثلاثة كتب في الحروف، د. رمضان عبد التواب ١١.

٢٢- صدر في مسقط ١٩٩٤.

٢٣- ثلاثة كتب في الحروف ١٢.

٢٤- ن.م ١٢.

٢٥- ن.م ١٣.

٢٦- ن.م ١٣.

٢٧- الدراسات اللّغويّة ١٩٢.

*****

حواشي "أقسام الكَلِم"

١- مجموع أشعار العرب ١٨٢. العين للخليل ٥/ ٢٢٨.

٢- سورة لُقمان ١٤.

٣- سورة محمّد ٤. والشاهد فيها إعمال المصدر (ضَرْب) عمل فعله.

*****

حواشي "التلفّظ بالحروف"

١- قاله لُقيم بن أوس، كما في الكامل ١/٢٣٦. وشرح شواهد الشافية ٢٦٢. والمراد به: إن أردتَ شرًا فافعلْ، أمّا أنا فلا أفعل الشرّ إلا أن تأمر، أو تشاء.

٢- تنظر ص ٥٢ من هذا الكتاب.

٣- قاله غَيلان الربعي الراجز، كما في الكتاب ٢/٢٧٣ (ط. بولاق). شرح العيني (على هامش الخزانة) ١/٥١٠. وبلا عزو في الخصائص ١/٢٩١.

*****

حواشي "حذف الحروف"

١- ديوانه ٢٦. مجمل اللّغة ٣/٤٦٠. معجم مقاييس اللّغة ٤/٤٥٢.

٢- يتهدّدها بمزيد من النكال حتّى تزداد فزارة شقاء. والشاهد فيه حذف الهاء من فزارة. وهو في الخزانة ٣/٨٢. المفضّليّات ٤١٦.

٣- الشاهد فيه حذف الهاء من (ضُباعة) اسم امرأة. وهو في ديوان القطامي ٣٧. الخزانة ١/٣٩١. شرح العيني ١/٢٩٥. شرح شواهد المغني ١/٢٨٧.

٤- الشاهد فيه حذف الهاء من (فاطمة) وهو في ديوان هدبة بن الخشرم ٥٦. وأمالي ابن الشجري ٢/٦٤. ونُسب لزيادة العذري في الشعراء لابن قتيبة ٢١٦.

٥- المشهور فيه (عنترَ) فشاهده في هذه الحالة حذف (الهاء) وعلى الرواية التي هنا، فيه شاهد آخر، هو إجراء الراء حرف إعراب فأظهر عليه حركة الإعـراب، وهـو في ديـوان عـنترة ٢٩. وشـرح شـواهـد المغـنـي ١/٢٨٢. والمعلقات ١٢٦.

٦- الشاهد فيه حذف الهاء من (حنظلة) وجعل اللام حرف إعراب. وهو في ديوان الأسود بن يعفر ٤٥. ونوادر أبي زيد ١٥٩. وسمط اللئالي ٩٢٥.

٧- الشاهد فيه حذف الهاء من (حمزة) وجعل الزاي حرف إعراب. وهو في مجموع أشعار العرب ٦٥. الاشتقاق ٢/٣٢٠. تهذيب الألفاظ ٣٠٠.

٨- الشاهد فيه حذف الهاء من (مَيّة) في غير النداء ضرورة وجعل الياء حرف إعراب. وهو في ديوان ذي الرمّة ٢/١٠٦.

٩- الشاهد فيه حذف حرفَين للترخيم فصارت (فُلان) الى (فُلِ) في غير النداء ضرورة. وهو في أمالي ابن الشجري ٢/١٠١. الخزانة ١/٤٠١. شرح شواهد المغني ١/٨٦.

١٠- السُّورات، جمع سَورة، وهي شدّة الغضب. والأحلام عكسها. والشاهد فيه حذف الهاء من (حارثة) كسابقه. والبيت في شرح المفصّل لابن يعيش ٢/٢٢.

١١- الشـاهـد فـيـه كـسـابـقـه. والـبـيـت مـن مـعـلّـقـتـه في ديوانه ٤٦. والخصائص ١/٦٩. والإنصاف ٤٨٦.

١٢- الشاهد فيه حذف الراء من (عامر) وهو في ديوانه ٧١.

١٣- الشاهد فيه حذف الدال من (يزيد). وهو في الخزانة ١/٦ ٩ ٣. وأمالي ابن الشجري ٢/١ ٨.

١٤- الشاهد فيه حذف آخر (ليلى). وهو في ديوانه ٢ ٢ ١.

١٥- الشاهد فيه حذف السين من (لميس). وهو في ديوانه ٧ ١ ١. أمالي ابن الشجري ٢/١ ٨.

١٦- الشاهد فيه حذف الكاف من (مالك) في غير النداء ضرورة. وهو في ديوان امرئ القيس ٢ ٤ ١. وشرح شواهد العيني ٤/٠ ٨ ٢.

١٧- الشاهد فيه حذف الهاء من (حردبة) في غير النداء وإجراء الإعراب على الباء. وهو في أمالي ابن الشجري ٢/٨٩ ، ٩١.

١٨- الشاهد فيه حذف الكاف من (مالك) كسابقه. وهو في شرح شواهد المغني ٢/٦ ٣ ١.

١٩- الشاهد فيه حذف الألف والنون من (مروان) وإجراء الإعراب على الواو. وهو في ديوانه ٢ ٨ ٤. أمالي ابن الشجري ٢/٢ ٨ ١. شرح العيني ٤/٢ ٩ ٢. شرح الأشموني ٣/٨ ٧ ١.

٢٠- الشاهد فيه حذف الألف والنون من (نُعمان) وردّه الى الأصل (نُعم).

٢١- الشاهد فيه حذف الألف الممدودة من آخر (أسماء) وهما حرفان عند الخليل، فعاد الى (أسم) وأجريَ الإعراب على الميم. وهو مختلف في عزوه الى لبيد وإلى أبي زبيد. والبيت في ملحقات ديوان لبيد ٤ ٦ ٣. وديوان أبي زبيد ١ ٥ ١. وأمالي ابن الشجري ٢/٨٧.

٢٢- المراد عيسى وآدم، عليهما السلام. والشاهد فيه (لم يَلْدَه) بدلا من

(لم يَلِدْه) ضرورة. وهو في الخصائص ٢٣٣/٢. والخزانة ٣٩٧/١. والعيني ٣٥٤/٣.

٢٣- عجزه (وعِمي صباحا دارَ عبلةَ واسلمي) وهو في ديوانه ٢٨. وشرح شواهد الشافية ٢٣٨.

٢٤- الشاهد فيه حذف الهاء من (حنظلة) في غير النداء اضطرارا. وهو لغيلان بن حُريث في اللسان (وسط) وأمالي ابن الشجري ١٢٧/١.

٢٥- الشاهد فيه حذف الهاء من (أثالة) ضرورة. وهو في ديوان ابن أحمر ٧٦. والخصائص ٣٧٨/٢.

٢٦- الشاهد فيه حذف الهاء من (أُمامة) ضرورة في غير النداء، وترك الميم مفتوحة وهي في موضع رفع. كما في الشواهد السابقة. والعساقل الأماكن الموحشة المخيفة. والعرندس: الجمل الشديد. واللّغام: ما يطرحه من فمه من زَبَد، تعبيرا عن نشاطه. وهو في ديوان جرير ٢٠٥. ونوادر أبي زيد ٣١. الخزانة ٣٨٩/١.

٢٧- الشاهد فيه حذف الهاء من (عكرمة) كسابقه. وهو في ديوان زهير ٢١٤. والإنصاف ٣٧٤.

٢٨- الشاهد فيه حذف الهاء من (حارثة) كسابقه. وهو في أمالي ابن الشجري ٢٢٦/١. الإنصاف ٣٥٤. شرح الأشموني ١٨٤/٣.

٢٩- الشاهد فيه حذف الهاء من (جلهمة). وقد لا يكون فيه شاهد إذا كان المقصود بجُلهم أمّه وذاك هو اسمها. الإنصاف ٣٥٢.

٣٠- الشاهد فيه إبدال الياء مكان الباء في (الثعالي) و(أرانيها) بدلا من (الثعالب) و(أرانبها). والأشارير: جمع إشرارة: قطعة من اللحم. والتتمير:

التجفيف. وهو لأبي كاهل اليشكري في اللسان (رنب، تمر) وينسب الى النمر بن تولب. ينظر ديوان النمر ٥٦. ومجالس ثعلب ١/٢٢٩. والعيني ٥٨٣/٤.

٣١- الشاهد فيه (ضفادي) بدلا من (ضفادع). والحوازق الجماعات. وهو في شرح المفصل ٢٤/١. وشرح شواهد الشافية ٤٤١.

*****

حواشي "أنواع الحروف"

١- الشاهد فيه زيادة (إنْ) بعد (ما) توكيدا. ويُقال هي لغوٌ! والبيت لفروة بن مُسَيك، كما في الوحشيّات ٢٨. المقتضب ٥١/١. الخصائص لابن جنّي ١٠٨/٣.

٢- سورة النّساء ١٥٥. سورة المائدة ١٣.

٣- سورة الحديد ٢٩.

٤- الشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) الظرفيّة. والبيت للمعلوط القريعي. الخصائص ١١٠/١. شرح شواهد المغني ٣٢. المقرّب ١٧.

٥- الشاهد فيه وقوع (بل) للإضراب. وهو في ديوان الهذليين ١٠٦/١.

٦- الشاهد فيه كسابقه. والحبيّ: السحاب المرتفع. وهو في ديوانه ٢٩.

٧- الشاهد فيه مجيء (قد) بمعنى (ربّما). والقِرن: النّظير. والفرصاد: التّوت الأحمر. شبّه الدم بحمرة عصارته. والبيت ليس للهذلي كما ورد

في المتن، بل لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٧١. ويُنظر المقتضب ١/٣ ٤. والخزانة ٤/٢ ٠ ٥.

٨- الشاهد فيه مجيء (يا) للتنبيه وإنْ لم تقع في سياق النداء. وسنجال: اسم مكان. والبيت في ديوان الشمّاخ ٣١١. المقرّب ١٧.

٩- صدره: (عُميرةَ ودِّعْ إن تجهّزتَ غاديا). والشاهد فيه رفع (الشيب) بعد كفى، وحذف حرف الجرّ لأنّهم يقولون (كفى بالشيب). وهو في ديوانه ١٦. وشرح شواهد المغني ١/١١٢. وشرح المفصل ٢/١١٥.

١٠- صدره: (مِكرّ مِفرّ مُقبل مُدبر معا). والشاهد فيه مجيء (علِ) بمعنى (فوق) فدخل عليها حرف الجر. والبيت في ديوانه ٣٦. شرح المفصل ٤/٨٩.

١١- صدره: (إنّي انصببتُ من السماء عليكمُ). والشاهد فيه كسابقه. وهو في ديوانه ٤٤٤.

١٢- الكلام لسيبويه.

١٣- الكلام للخليل بن أحمد.

١٤- الشاهد فيه دخول (من) على حرف الجر (على) لأنّه بتأويل (فوق). والبيت في وصف قطاة يبس جوفها من العطش. ويروى (بعدما تمّ ظمئُها) والظمء: ما بين الوردَين. والقَيض: البيض. وهو لمزاحم العقيلي. النوادر ١٦٣. الكامل ٤٤٨. الخزانة ٤/٢٥٣.

١٥- الشاهد فيه حذف النون من (لدن) وهو لغيلان الربعي. شرح المفصّل ٢/١٢٧. شرح شواهد الشافية ١٦١.

*****

حواشي "قلب الحروف"

١- الكلام لسيبويه.

٢- الشاهد فيه (العيَن) بفتح الياء بدلا من كسرها.

والبيت لرؤبة في ديوانه ١٦٠. الخصائص ٤٨٥/٢. شرح شواهد الشافية ٦١.

٣- الكلام لسيبويه.

٤- من قوله تعالى: «أَلَكُم الذَكَرُ وله الأنثى. تلك إذن قِسمةٌ ضِيْزَى» سورة النجم ٢١-٢٢.

٥- الشاهد فيه قلب (لائث) الى (لاثٍ).

وهو في ديوان العجّاج ٦٩. المقتضب ١١٥/١. الخصائص ١٢٩/٢. شرح شواهد الشافية ٣٦٧.

٦- الشاهد فيه قلبُ (شائك) الى (شاكٍ). وهو في المنصف ٥٣/٢. شرح شواهد الشافية ٣٧٠. الأصمعيّات ١٢٨.

٧- الكلام لسيبويه.

٨- الشاهد فيه همز (ملأك).

وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه ١٣٢. المفضّليات ٣٩٤. أمالي ابن الشجري ٢٩٢.

٩- الشاهد فيه قلب (مَعْدوّ) الى (مَعْديّ) استثقالا للضمّة مع الواو. وهو في المفضّليات ١٥٨. وشرح شواهد الشافية ٤٠٤. أمالي القالي ١٣٢/٣.

*****

حواشي باب الألف

* نلاحظ أنّ الخليل مزج في هذا الفصل بين الألف والهمزة، أحيانا.

١ - الشاهد فيه إشمامُ الحاء الكسرةَ من (حُبَى) مراعاة لكسرة ما قبلها. والحُبى: جمع حِبْوَة، وهي الاشتمال بالثوب. يريد أنّ حلماءهم وُقُرٌ في مجالسهم. وهو في ديوان الفرزدق ٥٦١. شرح شواهد المغني ١٦٧/١.

٢ - المقصود الخليل بن أحمد.

٣- النَّصّ من سيبويه.

٤ - الشاهد فيه كسرُ همزة (إمِّك) اتباعا لكسر ما قبلها. وهو في الخصائص ١٤٥/٢. شرح الشافية ١٧٩.

٥ - الشاهد فيه جوازُ اتباع اللام في (ويلمّها) حركةَ ما قبلها. يصف عقابا يطارد ذئبا ليصيده. ويروى البيت لامرئ القيس أيضا، وهو في ديوانه ٢٢٧. والخزانة ١١٢/٢.

٦- الشاهد فيه قولُه (بِذَل) وأصله (بذا) ونقل اليه اللام مِمّا بعده لضرورة القافية. وقد مرّ الشاهد في فصل "التلفّظ بالحروف المفردة" في صفحة ٨٧.

٧- الشاهد فيه همزة القطع في (ألقدر). والجعال: الخرقة يُنْزَل بها القِدر. وهو للبيد في شرح شواهد الشافية ١٨٨. ولم يُذكر في ديوانه.

٨- الشاهد فيه همزة القطع في (ألناطق). والمُذْهب: ما كُتب بالذهب. والجُدد: الطُرق، يريد: سطور الكتاب. المزبور: المكتوب. المختوم: المستتر. وهو في ديوانه ١١٩. والخصائص ١٩٣/١.

٩- سورة الإخلاص ١-٢.

١٠- قراءة في الآية ١٠١ من سورة يونس.

١١- قراءة في الآية ٣١ من سورة يوسف.

١٢- قراءة في الآية ٤٢ سورة ص.

١٣- قراءة في الآية ٣ من سورة المزّمّل.

١٤- سورة البقرة ٢٣٧.

١٥- أي انّ سيبويه يسأل الخليل.

*****

حواشي حالات الهمزة

١- سورة البقرة ١٢٦.

٢- الشاهد فيه تخفيف الهمزة الساكنة من (أورأ) للضرورة. والانتياب: الإلمام. أورأ: أعلم. وهو في الهمع ١/٥٢. اللسان (ورأ).

٣- الشاهد فيه تخفيف همزة (إذا). شرح المفصّل ١١٨.

٤- النّصّ لسيبويه.

٥- سورة هود ٧٢.

٦- الشاهد فيه تخفيف همزة (آأن). ويُروى: (ودهر خائن تبلُ) وتبلهم الدهر: أفناهم. وهو في ديوانه ٥٥. مجمل اللّغة ١/٣٤٤. مقاييس اللّغة ١/٣٦٢. الموشح ٥٣.

٧- الشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين في (آأنت) فصارت (آ أنت) وهو في ديوانه ٦٢٢. الكامل ٦٤٢. الخصائص ٢/٤٥٨. شرح شواهد الشافية ٣٤٧.

٨- الشاهد فيه إبدال الألف من همزة (هنأك). والبيت في ديوانه ٥٠٨. وأمالي ابن الشجري ١/١٨٠. المقرب ١١١.

٩- الشاهد فيه إبدال الهمزة ألفاً في (سالت) بدلا من (سألت). وهو في ديوان حسان ٦٧. الكامل ٣٨٨.

١٠- الشاهد فيه (سالتاني) كسابقه. وهو في مجالس ثعلب ٣٨٩. الخزانة ٣/٩٧.

١١- الشاهد فيه إبدال الياء من همزة (واجئ) ضرورة. وهو في الخصائص ٣/١٥٢. وشرح شواهد الشافية ٢٤١.

*****

حواشي أدغام الحروف

١- الشاهد فيه إخفاء الهاء في (ومَسْحِهِ) فصارت (ومسحِي). وهو في المحتسب ١/٦٢. المخصص ٨/١٣٩.

٢- الشاهد فيه إدغام لام (هل) في الشين. المقرّب ٧٣. اللسان (ليق).

٣- الشاهد فيه إدغام لام (هل) في التّاء من (تُعين). شرح المفصّل ١٠/١٤١-١٤٢.

٤- سورة الصافّات ٨.

٥- المقصود الخليل بن أحمد.

٦- الشاهد فيه قلب الظّاء من (يظّلم) طاءً مهملة. وهو في ديوانه ١٥٢. شرح شواهد الشافية ٤٩٣.

٧- ورد في أكثر من آية، منها: سورة القمر ١٥-١٧،. الخ.

٨- الشاهد فيه إبدال التّاء من (خبطت) طاءً للمجاورة. وهو في ديوانه

١٣٢. المنصف ٢/٢٣٢. أمالي ابن الشجري ٢/١٨١.

٩- سورة الأعراف ١٣١.

١٠- ورد في أكثر من آية، منها: سورة البقرة ١٢١. إبراهيم ٢٥.

١١- سورة البقرة ٧٢.

١٢- سورة النمل ٤٧.

١٣- سورة فُصِّلت ٣٠.

١٤- سورة السجدة ١٦.

١٥- سورة القدر ٤.

١٦- سورة آل عمران ١٤٣.

١٧- أي انّ سيبويه يسأل الخليل. وتُنظر مقدّمتنا لهذا الكتاب.

*****

حواشي "علم حروف الزوائد"

١- الشاهد فيه استعمال الكاف بمعنى "مثل" في (كَكَما). والصاليات: أثافي القِدر. وهو في الخزانة ١/٣٦٧. شرح شواهد الشافية ٥٩. شرح شواهد المغني ١/١٧٢.

٢- الشاهد فيه "مؤرنب" على زنة مؤفعل. والمؤرنب: المتّخذ من جلود الأرانب. وهو في ديوانها ٥٦. المنصف ١/١٩٢.

٣- الضمير في (يعني) يعود الى الخليل، كما ذكرنا في المقدّمة.

٤- الخطاب من الخليل الى سيبويه. وتنظر الحاشية السابقة.

٥- الشاهد فيه إعتباره الميم في "مراجل" أصليّة وعنده أنّ (مُمَرجَل) على زنة مُمَفْعَل. وهو في ديوان العجّاج ٤٥. وشرح شواهد الشافية ٢٨٥.

٦- المقصود سيبويه.

٧- الشاهد فيه إبدال واو (وفادة) الى همزة (إفادة) وهما بمعنى واحد. وهو في ديوانه ٣٩٨. المنصف ١/ ٢٢٩.

٨- الشاهد فيه إبدال التّاء من الواو في (تَيقوري). ديوانه ٢٧. شرح المفصّل ١٠/ ٣٨.

٩- أي الخليل بن أحمد.

*****

حواشي "أدوات الاستثناء وعملها"

١- سورة النّور ٦.

٢- الشاهد فيه رفع (كواكبها) على البدليّة من الضمير في (يحكي). وهو في ديوانه ١٨٤. أمالي ابن الشجري ١/ ٧٣. شرح شواهد المغني ١/ ١٤٢. ونسب الى أحيحة بن الجلاح في الأغاني ١٣/ ١١٥.

٣- الشاهد فيه جعل (ما) نكرة بدخول ربّ عليها. وهو لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ٥٠. وجمهرة اللّغة ٢/ ٨٢. ومجمل اللّغة ٤/ ٩٦. والخزانة ٢/ ٥٤١. ولعمير الحنفي في معجم الشعراء ٢٣٤.

٤- الشاهد فيه نصب ما بعد (إلاّ) على البدل من موضع الباء. وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١.

٥- الشاهد فيه التوسّع مجازا باعتبار (أصداء القبور) مؤنسة للمرثيّ. وهو في ديوان الهذليين ١/ ١١٦. الخزانة ٢/ ٣.

٦- الشاهد فيه رفع (أواريّ) على البدل من الموضع بتقدير (ما بالربع من

أحد إلاّ أواريّ). وهو في ديوان النّابغة ١٦. الإنصاف ٢٦٩. الخزانة ١٢٥/٢.

٧- الشاهد فيه رفع (اليعافير والعيس) بدلا من (أنيس) اتّساعا في المجاز. وهو لجران العود في ديوانه ٥٣. والانصاف ٢٧١.

٨- سورة النساء ١٥٧.

٩- سورة يس ٤٣-٤٤.

١٠- الشاهد فيه نصب (حسن) على الاستثناء المنقطع، وارتفع على البدل من موضع (علم). والمثنويّة: التثنية. يريد أنّ قسَمه لا يحتاج الى إعادة وتأكيد. وهو في ديوانه ٣. والخصائص ٢٢٨/٢.

١١- الشاهد فيه رفع (غير) على البدل من (عتاب) وجعل الطعن والضرب من العتاب، اتّساعا. شرح المفصّل ٨٠/٢.

١٢- الشاهد فيه جعل الضرب تحيّة، اتّساعا في المجاز. وهو لعمرو بن معديكرب في نوادر أبي زيد ١٥٠. والمخصص ٣٥/٤. والخزانة ٥٣/٤.

١٣- الشاهد فيه ابدال الفتى من التخيّل والمراح، اتّساعا في المجاز. وهو في الخزانة ٢٢٥/١. ولعديّ بن مالك في الحماسة ٥٠١.

١٤- الشاهد فيه ابدال (طريّ) من (الرّسل) والرّسل: اللّبن، اتّساعا في المجاز.

١٥- الشاهد فيه إبدال (المشرفي) وهو السيف من (الرماح) و(النبال) وليس من جنسهما. والبيت لضرار بن الأزور كما في الخزانة ٥/٢. شرح الأشموني ١٤٧/٢. ويروى للحصين المري في المفضليات ٦٥. والخزانة ٧/٢.

١٦- سورة هود ٤٣.

١٧- سورة يونس ٩٨.

١٨- سورة هود ١١٦.

١٩- سورة الحج ٤٠.

٢٠- الشاهد فيه نصب (غير) على الاستثناء المنقطع. ديوانه ٦. شرح شواهد المغني ١/١٢١.

٢١- الشاهد فيه كسابقه. وهو في ديوانه ١٧٣. شرح شواهد المغني ١/٢٠٩. الخزانة ٢/١٢.

٢٢- الشاهد فيه كسابقه. وهو في ديوانه ٥٣٦. الأغاني ١٩/٢٣.

٢٣- الشاهد فيه نصب (كناشرة) على الاستثناء المنقطع. التقدير (لكن مثل ناشرة). المخصص ٦/٦٨. والحيوان الجاحظ ٦/٥٠٠.

٢٤- الشاهد فيه كسابقه. والتحسير: الإتعاب. يسبّبه: يُكثر سبّه. وهو في ديوان النّابغة الجعدي ٢٣٤.

٢٥- الأوقال جمع (وَقَل) وهو اليابس. البيت لأبي قيس بن الأسلت في الخزانة ٢/٤٦. والانصاف ١/٥٨.

٢٦- الشاهد فيه بناء (حين) على الفتح لاضافتها الى مبنيّ غير متمكّن. ديوانه ٥١. وأمالي ابن الشجري ١/٤٦. والإنصاف ١/٥٨.

٢٧- سورة الأنبياء ٢٢.

٢٨- الشاهد فيه مجيء (إلاّ) بمعنى (غير). البُغام: صوت الظبي واستُعير هنا للنّاقة. ديوانه ٦٣٨. الخزانة ٢/٥١.

٢٩- سورة النساء ٩٥.

٣٠- سورة الفاتحة ٧.

٣١- الشاهد فيه نعت الفتى بـ(غير). ديوانه ١٧٩. الخزانة ٦٨/٤.

٣٢- الشاهد فيه إجراء (إلاّ) وما بعدها على (غير) نعتا لها. للبيد في ديوانه ٦٢.

٣٣- الشاهد فيه وصف (كلّ) بقوله (إلاّ الفرقدان) بمعنى (غير الفرقدين). وينسب الى حضرمي بن عامر أيضا. الانصاف ٢٦٨. شرح المفصّل ٨٩/٢. شرح شواهد المغني ٧٨.

٣٤- الشاهد فيه إجراء (غير) على (كلّ) نعتا لها لأنّها مضافة الى نكرة. والمعارز: المنقبض. وهو في ديوان الشمّاخ ٤٣.

٣٥- الشاهد فيه تقديم (إلاّ) على المستثنى والمستثنى منه، مع تقديم الأوّل على الثاني. ديوانه ٦٨. الانصاف ٢٧٦.

٣٦- الشاهد فيه نصب (مضيّعا) على الحال من (أمْر). وهو في المفضليّات ٣٢. الخزانة ٣٦/٢. النوادر ١٥٣.

٣٧- الشاهد فيه تكرار المستثنى بتكرار أداته (إلاّ.. غير).

وكان لفظ الجلالة بدلا من (ناصر) فلزم النّصب لَمّا تقدّم.

ديوانه ١٣٥/١.

٣٨- الشاهد فيه إنزال (غير) منزلة (مثل) فأبدل (إلاّ) وما بعدها من (غير أجلادِ). وهو في الأغاني ٣١/٢١.

٣٩- الشاهد فيه (رَسيمه ورَمَله) على البدليّة من (عمله). وإلاّ مؤكّدة، وعُطفت (إلاّ) الثانية على الأولى. والشيخ: الجمل. والرَّسيم

والرَّمَل: نوعان من السَّير والحركة. وهو في العيني ٣/١١٧. وشرح الأشموني ٢/١٥١. وأوضح المسالك ٢/٤٧.

٤٠- الشاهد فيه نصب (الحديدا) على موضع (الجبال). وهو لعُقيبة الأسدي في الخزانة ١/٣٤٣.

٤١- سورة النّساء ١٥٩.

٤٢- الشاهد فيه حذف الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه. ديوانه ٧٩. والخزانة ٢/٢١٣.

٤٣- الشاهد فيه حذف الموصوف، والتقدير (ما في قومها أحدٌ يفضلها). وهو لحكيم بن معيّة في الخصائص ٢/٣٧٠. والخزانة ٢/٣١١.

٤٤- الشاهد فيه حذف الاسم لدلالة الصفة عليه، والتقدير (فمنهما تارةً أموت، وتارة أخرى.. الخ) وهو في ديوانه ٢٤. والخزانة ٢/٣٠٨.

٤٥- الشاهد فيه حذف صلة (التي) اختصارا. وهو في ديوانه ٦. ونوادر أبي زيد ١٢٢.

٤٦- سورة النّساء ٢٩.

*****

حواشي "سياق

همزة الاستفهام وسائر أدواته"

(*) يستخدم الخليل، في هذا الفصل وغيره، لفظة (الألف) مرارا وهو يعني الهمزة.

١- سورة فصّلت ٤٠.

٢- عدَلتَ بهم: سوَّيتَ بهم. الشاهد فيه: نصب (ثلبة) المسبوق بالاستفهام بإضمار فعل بين الهمزة والاسم. وذهب ابن الطَّراوة الى القول بأنّه شاذّ، والوجه عنده الرفع. وهو في ديوان جرير ٢/ ٨١٤.

٣- يروى (مِمّن حملن به.. فشبَّ غيرَ مُهبَّلِ). وقوله: حُبُك النّطاق: مشدودات الأُزُر. الشاهد فيه إعمال (عواقد). وهو في ديوان الهذليين ٢/ ٤٦٦. والإنصاف ٢٨٧.

٤- تُنظر المقدّمة.

٥- يصف ظليما، وهو ذكر النّعام. والشبْح: الشّبَح. والشاهد فيه إعمال (هَجومُ). وهو في ديوان ذي الرمّة ٣٢٤.

٦- وقبله:

عشيّةَ سُعْدَى لو تراءتْ لراهبٍ بِدَوْمَةَ، تَجْرٌ دونَه وحجيجُ

و(راهب) هو الفاعل للفعل (قلى) وعليه تعود الهاء من (دينه) في البيت المستَشْهَد به. والشاهد فيه: إعمال (هَيوج) عمل الفعل فنسبتْ مفعولا به مقدّما عليها، وهو (إخوان). والبيت للراعي في ديوانه ٥٤. ولأبي ذؤيب الهذلي قصيدة على الوزن والرويّ نفسه، وليس منها الشاهد. وهو في شرح الشواهد للعيني ٣/ ٥٣٥. وشرح ابن عقيل ٢/ ٦٢.

٧- الولاّج: الكثير الولوج. والأعقل: الذي تصطكّ ركبتاه من شدّة الخوف والجبن. والشاهد فيه: إعمال (البّاس) صيغة المبالغة، ومفعوله (جلالَها). وهو في شرح ابن عقيل ٢/ ٦٢. وأوضح المسالك ٢/ ١٥٥.

٨- اللأواء: الشّدّة. الشاهد فيه: إعمال (ضروب) وقوله (رؤوسَ)

مفعول به مقدّم.

٩- سُوق: جمع ساق. والشاهد فيه: إعمال (ضروب) ومفعوله (سُوقَ). وهو في ديوان أبي طالب ٣٨. والخزانة ٣/٦٤٤.

١٠- شَنِج: صيغة مبالغة في (شانج) ومفعوله (عضادة). والشنج: الملازِم. والمِسْحَل: الحمار الوحشيّ. وسحيله: نهاقه. والكلوم: الجراح. والنَّدَب: آثارها. وهو للبيد في ديوانه ١٢٥. والخزانة ١/٣٣٤.

١١- الشاهد فيه: إعمال (غُفُر) ومفعوله (ذنبهم). وهو في ديوان طرفة ٦٨. وشرح شواهد العيني ٣/٥٤٨.

١٢- الشاهد فيه: إعمال (حَذِرٌ) ومفعوله (أمورا). وهو في أمالي ابن الشجري ٢/١٠٧. وشرح شواهد العيني ٣/٥٤٣.

١٣- الدمّاغ: الذي يبلغ بالشجّة إلى الدّماغ. والشاهد إعمال صيغة المبالغة (دَمّاغ) ومفعولها (رؤوس). وهو في مجموع أشعار العرب ٦٤.

١٤- شأَها: ساقَها وأزعجها. والموهن: إدلاج الليل. وقوله (بات الليل لم ينم) لكثرة بروقه، ولأنّهم كانوا يسيرون فيه. والشاهد: إعمال (كلِيل) ومفعوله (موهنا). وهو في ديوان الهذليين ١/١٩٨. والخزانة ٣/٤٥٠.

١٥- مهاوين: جمع مِهوان، صيغة مبالغة في مهين. والشّمّ: أنوفهم مرتفعة، كناية عن العزّة. والمخاميص: جمع مِخماص، وهو الشديد الجوع. الشاهد: إعمال (مهاوين) ومفعوله (أبدانَ). وهو في ديوان الكميت ٣/٦٥. والخزانة ٣/٤٤٨.

١٦- العياب: أوعية الثياب. والدهنا، ودارين: موضعان. بُجْر

الحقائب: ثقالها. الشاهد في البيت الأول: إعمال (خفاف) ومعموله (عيابهم). وثمّة شاهد في البيت الثاني وهو إعمال (ندلا) ومفعوله (المال) والنّدل: الاختطاف. واختُلف في عزوهما الى جرير، وأعشى همدان، والأحوص. وهو في ديوان جرير ١٠٢١. ومجمل اللغة ٩٣٠/٤. وشرح شواهد العيني ٤٦٥/٣.

١٧ - أفنان الرأس: خصَل الشعر. والشاهد فيه: إعمال (علاقة) ومفعوله (أمَّ الوليد). ويجوز أن يقال أنَّ (أمَّ) منصوب بنزع حرف الجر، وتقدير الكلام (أعلاقةً بأمِّ الوليد). فلا شاهد فيه. ولكنْ فيه شاهد آخر على دخول ما الكافّة على (بعد) فأتيح أن تُضاف (بعد) الى الجملة. وهو في الخزانة ٤٥٣/٤.

١٨ - الهام: جمع هامة، وهي أعلى الرأس. والشاهد فيه إعمال (بضرب) ومفعوله (رؤوس). وهو للمرّار الأسدي في شرح شواهد العيني ٤٩٩/٣.

١٩ - وذلك لفقدان الرابط، وهو الهاء. وهو لأبي النجم العجلي، وتمامه:

قد أصبحت أمُّ الخيارِ تدّعي   عليَّ ذنبا كلّه لم أصنعِ

وهو في شرح شواهد المغني ١٨٥. والخزانة ١٧٣/١.

٢٠ - النَّعَم: الإبل. والشاهد فيه: رفع (نِعَم) لأنَّ (تحوونه) في موضع الصفة فلا يعمل فيه. وهو في الانصاف ٤٧.

٢١ - المحْمَر: الفرس الهجين. ثوَّبْتُموه: جعلتموه لنا ثوابا. و(رُضى) لغةٌ في (رُضيَ). والشاهد فيه: رفع (مأتم) لأنَّ تبعثونه لا يعمل فيه. وهو في ديوان زيد الخير ٧٨. والخزانة ٤٤٦/٢.

٢٢- لجرير في ديوانه ٩٩. وأمالي ابن الشجري ١/٥.

٢٣- للحارث بن كلدة في أمالي ابن الشجري ١/٥.

٢٤- المُنْفِس: المال الكثير. ويروى (إنْ مُنفسٌ) فلا يستقيم مع ما ذكره الخليل من اختصاص الأدوات المذكورة بالأفعال. والشاهد فيه رفع (منفس) بعد (إنْ) على أنّه مبتدأ، بإلغاء اختصاص (أنْ) بالدخول على الأفعال. وهو في ديوان النمر بن تولب ٢٤٣. ومغني اللبيب ١/١٦٦. وشرح ابن عقيل ١/٢٥٤. والخزانة ١/١٥٢.

٢٥- تُنظر الحاشية ١٩ من هذا الفصل.

*****

حواشي "الحروف المشتركة"

(*) كلّ ما في الكتاب من مثل هذا التعبير فهو سؤال من سيبويه الى الخليل.

١- الشاهد فيه وقوع الفعل بعد (كما) التي هي كاف التشبيه التي لا تدخل على الأفعال، ولكنَ اتّصالها بـ(ما) مكّنها من ذلك، حملا على (ربّما). والكوفيّون يُجيزون النّصب بها. وهو في ديوانه ٨٣. الانصاف ٥٩١. الخزانة ٤/٢٨٢.

٢- الشاهد فيه كسابقه. وهو في الانصاف ٥٩١.

*****

حواشي "باب النّفي"

١- الشاهد فيه نصب (ذا) في الموضعَين بإضمار فعل قبلهما يفسّره المذكور بعدهما، والتقدير: فلا هِبْنَ ذا جلال، ولا يتركن ذا ضياع. وهو

في أمالي ابن الشجري ١/٣٣٤.

٢- الشاهد فيه نصب (الدار) بفعل مضمر قبله يفسّره المذكور بعده. وهو في ديوان زهير ١٤٦.

٣- الشاهد فيه: نصبُ (حَسَبا) بتقدير (ولا ذكرتَ حسبا). وهو في ديوان جرير ١/١٦٥. والخزانة ١/٤٤٧.

٤- لمزاحم العُقَيليّ. ويروى بفتح (كلّ) وهو الشاهد فيه هنا. شرح شواهد المغني ١/٣٢٨.

٥- انظر الحاشية (١٩) من سياق همزة الاستفهام.

٦- الشاهد فيه قول بعضهم انّ (المساكين) مرفوعة بـ(ليس) وهو في أمالي ابن الشجري ٢٠٣،.

٧- الشاهد فيه قول بعضهم انّ (مبذول) مرفوع بـ(ليس) وهو في شرح شواهد المغني ١/٢٤٠.

٨- سورة القمر ٤٩.

٩- تمامه: (وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ) والشاهد فيه تغيير آخر (أميمة) اضطرارا. وهو في ديوانه ٢. أمالي ابن الشجري ٢/٨٣. الخزانة ١/٢٧.

١٠- تمامه: (قالت بنو عامر خالوا بني أسد). والشاهد فيه إقحام اللام بين المتضايفَين توكيدا للاضافة، وأصله (يا بؤسَ الجهلِ). وهو في ديوانه ٧١. الخصائص ٣/١٠٦. أمالي ابن الشجري ٢/٨٠.

١١- الشاهد فيه حذف لام الإضافة في (لا أباك) شذوذا. وهو برواية (يخلّد) في الكامل ٣١٣. و(مخلّد) في شرح المفصّل ٢/١٠٥.

١٢- الشاهد فيه الفصل بين المضاف (أصوات) والمضاف اليه (أواخر). وهو قبيح في الكلام. ديوانه ٧٦. الخزانة ١١٩/٢. الإنصاف ٢٥١.

١٣- الشاهد فيه جعل الجارّ والمجرور خبر (لا) في (لا أبَ لي سواه) ولو أراد الإضافة وتوكيدها باللام لقال (لا أبا لي سواه). وهو في شرح المفصّل ١٠٤/١٢.

١٤- الشاهد فيه نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء (لا) الثانية وزيادتها تأكيدا للنفي. والتقدير (لا نسبَ وخلّة اليوم). يُنظر شرح العَيني ٣٥١/٢. سمط اللئالي ٣٧/٣. ويروى لابن حمام الأزدي في المؤتلف ٩٢.

١٥- الشاهد فيه إلزام (رُبّ) العمل في النكرة، كما تلزمه (لا) النافية للجنس. وهو في شرح المفصّل ١٢٦/٢.

١٦- الشاهد فيه رفع (كَرَعٌ) عطفا على الاسم المنصوب بـ(لا). وهو في ديوانه ٤٥٨.

١٧- الشاهد فيه رفع (أب) عطفا على الاسم المنصوب بـ(لا). وهو مختلَفٌ في عزوه الى زرافة الباهلي وهني بن أحمر الكناني وضمرة بن ضمرة. شرح شواهد المغني ٣١١. شرح العيني ٣٣٩/٢.

١٨- تُنظر الحاشية ٤٠ من (حواشي حروف البدل).

١٩- الشاهد فيه نصب (أمثالهنّ) بـ(لا) و(ليالي) على البيان لها. ولو رفع لجازَ. ديوانه ٦٥٠. شرح شواهد المغني ٥٢.

٢٠- الشاهد فيه نصب (زائرا) و(مَزُورا) بإضمار فعل، التقدير (لا أرى زائرا ومَزُورا كزائر العشيّة ومَزُورها). وهو في ديوانه ٢٩٠.

والخزانة ٢/١١٤.

٢١- الشاهد فيه حذف الهمزة تخفيفا في (ويل امّها) ثمّ إتباع حركة اللام حركةَ الميم. وهو في ديوان امرئ القيس ٢٢٧. الخزانة ٢/١١٤.

٢٢- الشاهد فيه جعل المنصوب تمييزا. وتمامه: (لنا مرفد سبعون ألف مدجّجٍ). شرح المفصل ٢/١١٤.

٢٣- الشاهد فيه رفع ما بعد (لا) على المبتدأ والخبر، وذلك لتكرارها. وهو في التصريح ١/٢٤١. وشرح العيني ٢/٣٣٦.

٢٤- الشاهد فيه رفع ما بعد (لا) وهو علمٌ لمعرفة. الخزانة ١/٢٢٣. وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٩.

٢٥- الشاهد فيه نصب (هيثم) بـ(لا) وهو علمٌ لمعرفة. أمالي ابن الشجري ١/٢٣٩. الخزانة ٢/٩٨.

٢٦- الشاهد فيه نصب (أميّة) بـ(لا) وهو علمٌ لمعرفة. أمالي ابن الشجري ١/٢٣٩. الخزانة ٢/١٠٠.

٢٧- الشاهد فيه رفع (ردّ) تشبيها لـ(لا) بـ(ليس).

٢٨- الشاهد فيه وقوع المعرفة بعد (لا) المفردة. والأصل عندهم أنّها لا تقع هكذا إلاّ إذا كانت (لا) مكرّرة. أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٥. الخزانة ٢/٨٨.

٢٩- سورة الصافّات ٤٧.

٣٠- الشاهد فيه رفع (مصبوح) خبرا لـ(لا) لأنّ (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ.

والبيت برواية أخرى في ديوان حاتم الطائي ١٢٣. وأمالي ابن

الشجري ٢/١١٢.

٣١- الشاهد فيه رفع (سلام) على الابتداء مع عدم تكرر (لا). وهو في ديوانه ٢٧٩.

٣٢- الشاهد فيه إضافة (حين) الى (مال) مع إلغاء (لا) الواردة بينهما. الخزانة ٢/٩٠.

٣٣- الشاهد فيه إضافة (حين) الى (مُسْتَصْرَخ) وزيادة (لا) بينهما. وهو في ديوانه ١٤.

٣٤- تنظر الحاشية ٢٤ السابقة.

٣٥- الشاهد فيه نصب (حين) الثانية بـ(لا) مع إضافة (حين) الأولى الى الجملة. وهو في الخزانة ٢/٩٣. أمالي ابن الشجري ١/٢٣٩.

٣٦- الشاهد فيه إضافة (حين) إلى (حين) واعتبار (لا) زائدة. وهو في ديوانه ٥٨٦. الخزانة ٢/٩٤.

٣٧- الشاهد فيه رفع ما بعد (لا) على الرغم من عدم تكرارها. وهو للضحاك في الخزانة ٢/٨٩. التصحيف للعسكري ٤٠٥.

٣٨- الشاهد فيه إعمال (ألا) عمل (لا) واعتبار الهمزة همزة الاستفهام دخلت لأداء معنى الاستفهام التقريري. وهو في ديوانه ٢١٥. شرح شواهد المغني ٧٥.

٣٩- الشاهد فيه نصب (رجلا) وتنوينه على إضمار فعل. وهو لعمرو ابن قعّاس (أو قِنعاس). مجمل اللّغة ٢/٧١. الخزانة ٣/٥١. نوادر أبي زيد ٥٦.

*****

حواشي "أدوات الجزاء"

١- الشاهد فيه استعمال (إذْ ما) أداة جزاء. الخصائص ١٣١/١. شرح المفصّل ٩٧/٤.

٢- الشاهد فيه استعمال (إذ ما) أداة جزاء. وهو في أمالي ابن الشجري ٢٤٥/٢. والخزانة ٦٣٨/٣.

٣- الشاهد فيه استعمال (أنّى) أداة جزاء. وهو في ديوانه ٢٢٠. شرح المفصل ١٠٩/٤.

٤- الشاهد فيه استعمال (أين) أداة جزاء. وهو في شرح المفصل ١٠٥/٤. شرح الأشموني ١٠/٤.

٥- سورة النساء ٧٨.

٦- سورة الإسراء ١١٠.

٧- الشاهد فيه رفع ما بعد (إذا). ديوانه ٩. شرح المفصل ٩٧/٤.

٨- الشاهد فيه جزم (فنضاربْ) بتضمين (إذا) معنى (إنْ). وهو في ديوانه ٤١. الخزانة ١٦٤/٣.

٩- الشاهد فيه استعمال (إذا) أداة جزاء فجزمت (تقدِ) ضرورة. وهو في ديوانه ٢١٦. أمالي ابن الشجري ٢٣٣/١.

١٠- يسجم: ينصبّ. والواكف: المنصبّ. وهو لجرير برواية (يسكبِ) في ديوانه ٧٨/١.

١١- الشاهد فيه رفع ما بعد (إذا). وهو في ديوانه ١٦١. شرح

المفصل ٨/١٣٤.

١٢- سورة الروم ٩٦.

١٣- سورة الأعراف ١٩٣.

١٤- الشاهد فيه حذف الفاء من جواب الجزاء، التقدير (فاللّه يشكرها) وفسّرت على أنّ الحذف لضرورة الشعر. وهو في نوادر أبي زيد ٣١. والخصائص ٢/٢٨١.

١٥- الشاهد فيه حذف الفاء من الجواب (ظالم) كسابقه. وهو في شرح العيني ٤/٤٤٨. وشرح المفصل ٤/٢١.

١٦- الشاهد فيه رفع (يقولُ) وموضعه الجزم جواب (إنْ). وهو في ديوانه ١٥٣. وشرح شواهد المغني ٢٨٣.

١٧- الشاهد فيه رفع (تُصرعُ) وموضعه الجزم، كسابقه. ويروى لأبي عمرو بن خثارم العجلي. أمالي ابن الشجري ١/٨٤. الخزانة ٣/٣٩٦.

١٨- الشاهد فيه حذف جواب (إنْ) واعتبار (ذيب) خبرا للمرء. أمالي ابن الشجري ١/٣٣٩. الخزانة ١/٢٢٧.

١٩- الشاهد فيه اعتبار (ناظر) خبر (أنّ) والجملة دالّة على جواب الشرط المحذوف. وهو في ديوانه ١٤٢. الخزانة ٣/٦٤٥.

٢٠- سورة هود ١٥.

٢١- الشاهد فيه جزم الجواب (يشفوا) وفعل الشرط في محل جزم لأنه فعلٌ ماضٍ. ديوانه ٢٦٢. اللسان (وغر).

٢٢- الشاهد فيه جزم الجواب (يفعلْ) بعد فعل ماضٍ في محلّ جزم (شاء). النوادر ١٥٩. أمالي ابن الشجري ١/١٢٧.

٢٣- سورة المائدة ٩٥.

٢٤- سورة البقرة ١٢٦.

٢٥- سورة الجن ١٣.

٢٦- الشاهد فيه حذف المبتدأ بعد (لكنْ) ضرورة، واستعمال (متى) للجزاء. وهو في ديوان طرفة ٢٢. والخزانة ٣/٦٥.

٢٧- الشاهد فيه رفع (أنفع) بتقدير (ولكنْ أنفعُ متى ما أملك الضرّ). الخزانة ٣/٦٥٢.

٢٨- سورة الواقعة ٩٠-٩١.

٢٩- الشاهد فيه دخول حرف الجرّ على (أيّ) وثبات عملها في الجزاء. وهو في شرح الأشموني ٤/١٠. واللسان (مكن).

٣٠- سورة الأنبياء ٣٤.

٣١- الشاهد فيه اعتبار (أنْ) من غير حروف الجزاء فارتفع الفعل (يهدي). وهو في ديوانه ٣٢٢.

٣٢- الشاهد فيه رفع (تعشو) مع اعتراضه بين الشرط والجزاء. وهو في ديوانه ٢٥. ومجالس ثعلب ٤٦٧. وشرح المفصل ٢/٦٦.

٣٤- الشاهد فيه جزم (تلمم) بدلا من (تأتِنا). لعبيد اللّه بن الحر، ونسب الى الحطيئة أيضا. الإنصاف ٥٨٣. شرح المفصّل ٧/٥٣.

٣٥- سورة الفرقان ٦٨-٦٩.

٣٦- الشاهد فيه إضمار (أن) بعد الفاء ونصب ما بعدها.

٣٧- سورة آل عمران ١١١.

٣٨- سورة محمد ٣٨.

٣٩- سورة البقرة ٢٤٨.

٤٠- تنظر الحاشية ٤٠ من حروف البدل.

٤١- الشاهد فيه نصب (أستريحا) للضرورة. وهو للمغيرة بن حبناء في شرح المفصل ٢٧٩/١. والخزانة ٦٠٠/٣.

٤٢- الشاهد فيه نصب (تُدفَن) على إضمار (أنْ). ديوانه ٨٨. اللسان (كبب).

٤٣- سورة الصف ١٠-١١.

٤٤- الشاهد فيه جزم (يَبُؤْ) جواب الأمر الذي يتضمّنه (ألا تنتهي). وهو في المفضليات ٢١١. واللسان (بوأ).

٤٥- الشاهد فيه جزم (يؤرقْني) جواب استفهام. الخصائص ٧٣/١. المنصف ١٩١/٢.

٤٦- الشاهد فيه رفع (نزاولها) على القطع والاستئناف. شرح المفصل ٥٠/٧. الخزانة ٦٥٩/٣.

٤٧- الشاهد فيه رفع (تؤتون) على القطع والاستئناف.

٤٨- الشاهد فيه رفع (نعيش) على القطع والاستئناف.

٤٩- سورة الحجر ٣.

٥٠- سورة الأنعام ٩١.

٥١- سورة طه ٧٧.

٥٢- الشاهد فيه رفع (تعمرونها) في سياق الجزاء بتأويل الحال. وهو في ديوانه ١٠٨. المقرّب ٥٩.

٥٣- سورة إبراهيم ٣١.

٥٤- الشاهد فيه رفع (أحضر). وهو في ديوانه ٢٦. أمالي ابن الشجري ١/٨٣.

٥٥- سورة الزمر ٦٤.

٥٦- سورة "المنافقون" ١٠.

٥٧- الشاهد فيه جرّ (سابق) ويُروى بفتحه أيضا. ديوانه ٢٨٧. شرح شواهد المغني ١/٩٨.

٥٨- الشاهد فيه جزم (فيُذْنِك) جواب النّهي. مجالس ثعلب ٤٣٦. اللسان (ذرا).

٥٩- سورة البقرة ٢٧٤.

٦٠- سورة الجمعة ٨.

٦١- سورة البروج ١٠.

٦٢- سورة الزمر ٧٣.

٦٣- سورة البقرة ١٦٥.

٦٤- سورة الأنعام ٢٧.

٦٥- الشاهد فيه حذف جواب (رُبَّ) في (وربَّ دويّة) للعلم به. وهو برواية (اليرندج) في الديوان ٨٣. ومجمل اللّغة ٢/٦٥٦. وكما هنا في المعاني الكبير ١/٣٤٦.

٦٦- الشاهد فيه حذف (لا) بعد القسم. دلائل الإعجاز ١٥.

٦٧- سورة البقرة ٨٣.

٦٨- سورة آل عمران ٨١.

٦٩- الشاهد فيه إدخال (أنْ) للتوكيد. وهو للمسيّب بن علس في

شرح المفصل ٩٤. والخزانة ٤/٢٢٤.

٧٠- سورة آل عمران ٨١.

٧١- سورة الأعراف ١٨.

٧٢- سورة الروم ٥١.

٧٣- سورة الأعراف ١٩٣.

٧٤- سورة البقرة ١٤٥.

٧٥- سورة فاطر ٤١.

٧٦- سورة هود ١١١.

٧٧- سورة الطارق ٤.

٧٨- سورة النحل ١٢٤.

٧٩- الشاهد فيه تقدير القسَم بعد (علمت). وهو في ديوانه ٧٩. الخزانة ٤/١٣. شرح الأشموني ٢/٣٠.

٨٠- سورة يوسف ٣٥.

٨١- الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل مع (متى) وجزم الفعل للضرورة.

وهو في ديوانه ١٥٦. أمالي ابن الشجري ٢/٣٣٢. الخزانة ١/٤٥٦.

٨٣- الشاهد فيه تقديم الاسم على الفعل مع (أينما) الشرطيّة. أمالي ابن الشجري ١/٣٣٢. الخزانة ١/٤٥٧.

٨٤- تُنظر الحاشية ١٤ السابقة.

٨٥- الشاهد فيه وقوع (نحن) بعد (مَن) مرفوعا. الخزانة ٣/٦٤٠.

وشرح شواهد المغني ٢٣٧.

٨٦- الشاهد فيه تقديم الاسم على العامل فيه، ضرورة. وهو للمرار الفقعسي في الخزانة ٢٨٩/٤.

*****

حواشي "حروف الابتداء والنداء والندبة"

١- سورة فصّلت ١٧.

٢- الشاهد فيه نصب (أخا ورقاء) لأنّه منادى مفرد. وهو في شرح المفصّل ٤/٢.

٣- الشاهد فيه جعل (نصرا) عطف بيان. وهو في ديوانه ١٧٤. الخصائص ٣٤٠/١.

٤- الشاهد فيه نصب (جارها) لأنّه لا يمكن (وأيُّ جارِها).

٥- الشاهد فيه نصب (دارَ) الثانية على تقدير (يا) قبلها. وبخدن: اسم امرأة. ديوانه ١٦١. اللسان (بخدن).

٦- الشاهد فيه رفع صفة المنادى. والعنس: الناقة القويّة. والنّسع: الجلد تشدّ به الرحال. والحلس: ما يوضع تحت البردعة. مجالس ثعلب ٣٣٣. الخصائص ٣٠٢/٣.

٧- الشاهد فيه وصف المنادى بالمضاف المرفوع. ديوانه ٢٠. أمالي ابن الشجري ٣٢٠/٢.

٨- الشاهد فيه وصف المنادى بالمرفوع. وهو لرؤبة في ديوانه ٦٣. أمالي ابن الشجري ١٢١/١.

٩- الشاهد فيه نعت (أيّ) باسم الإشارة (ذا) وهما مبهَمان. وهو في

ديوانه ١٢٢. أمالي ابن الشجري ١٥٢/٢.

١٠- سورة الزمر ٤٦.

١١- الشاهد فيه نداء ما فيه (أل) قياسا على (يا أللّه). وهو في الإنصاف ٢٠٩. وشرح المفصّل ٨/٢.

١٢- الشاهد فيه نصب المنادى (دارا) لأنّها نكرة موصوفة. وهو في ديوانه ٣٨٩. وشرح شواهد المغني ١٦٢.

١٣- الشاهد فيه نصب المنادى (تيسا) كسابقه. النوادر ٧٢.

١٤- الشاهد فيه نصب المنادى (راكبا) كسابقه. المفضليّات ١٥٦. وشرح العيني ٢/٣٤.

١٥- الشاهد فيه رفع (دار) لأنها لم توصف. ديوانه ١٦٢. اللسان (صرم).

١٦- الشاهد فيه رفع (دار) كسابقه. وهو في ديوانه ١٨٠.

١٧- الشاهد فيه رفع (بيت) كسابقه. وهو لعمرو بن قعّاس (أو قنعاس) المؤتلف ٢٣٦. اللسان (قعس).

١٨- الشاهد فيه تنوين المنادى المفرد ضرورة، قوله (مطر). والأصل فيه الضمّ. مجالس ثعلب ٧٤/١. الإنصاف ٣١١. البهجة المرضيّة ٩٢/٢.

١٩- الشاهد فيه ادخال لام الاستغاثة مفتوحة على (بَكر) للفرق بينها وبين لام المستغاث لأجله. وهو في الخصائص ٢٢٩/٣. والخزانة ٣٠٠/١.

٢٠- الشاهد فيه فتح اللام الأولى وكسر الثانية. وهو في ديوان الهذليين ١٧٢/٢.

٢١- الشاهد فيه كسابقه. ونُسب الى حسان بن ثابت، أيضا. شرح المفصّل ١/١٣١. شرح شواهد المغني ٤/٢٥٩.

٢٢- الشاهد فيه فتح لام الاستغاثة. شرح المفصل ١/١٢٨. شرح شواهد المغني ٤/٢٦٨.

٢٣- الشاهد فيه كسابقه. وهو في شرح المفصل ١/١٣١.

٢٤- تُنظر الحاشية ٢١ السابقة.

٢٥- الشاهد فيه كسر اللام الثانية. همع الهوامع للسيوطي ١/١٨٠.

٢٦- الشاهد فيه حذف المستغاث به لدلالة السياق عليه (يا قوم). وهو في الانصاف ١١٨. أمالي ابن الشجري ١/٣٢٥. الكامل ٢٦٩.

٢٧- الشاهد فيه إلحاق هاء السكت بالمندوب. وهو في ديوانه ٩٩. وشرح العيني ٤/٢٧٤.

٢٨- الشاهد فيه حالتا المندوب المضاف الى ياء المتكلم. ديوانه ١٨٥. وشرح المفصّل ٢/١٢.

٢٩- الشاهد فيه حذف حرف النداء من (جاري). ديوانه ٢٦. وأمالي ابن الشجري ٢/٨٨.

*****

حواشي "باب من الحروف النّاصبة"

١- سورة النّساء ٥٣.

٢- الشاهد فيه نصب ما بعد (إذن). وهو في الخزانة ٣/٥٧٦. المفضليات ٣٨٢.

٣- الشاهد فيه إلغاء (إذن) لوقوعها بين القَسَم وجوابه، وعدم

تصديرها. وهو في ديوانه ٩٢. شرح شواهد المغني ٢٤. شرح العيني ٣٨٢/٤.

٤- الشاهد فيه مجيء (حتّى) ابتدائية. وهو في ديوانه ٥١٨. شرح المفصل ١٨/٨.

٥- الشاهد فيه كسابقه. ديوانه ٣٠٩. شرح شواهد المغني ١٣٠.

٦- الشاهد فيه تزامن الحدَثين. ديوانه ١٣٢. المفضليات ٣٩٤.

٧- الشاهد فيه تضمين (أمُرّ) معنى الماضي (مررتُ). الخصائص ٣٣٠/٣. شرح العيني ٥٨/٤.

٨- الشاهد فيه (حتى) الأولى عاملة، والثانية استئنافية غير عاملة.

٩- الشاهد فيه جر (ناعب) بباء مقدّرة. ديوانه ٢٣. الانصاف ١٩٣.

١٠- الشاهد فيه كسابقه. ديوانه ٩٣. شرح شواهد المغني ٢٩٩.

١١- تُنظر الحاشية ٥٧ من (أدوات الجزاء).

١٢- سورة فاطر ٣٦.

١٣- سورة المرسلات ٣٥-٣٦.

١٤- الشاهد فيه بتقدير (نحن نرجّي). شرح المفصل ٣٦/٧. شرح شواهد المغني ٢٩٥.

١٥- الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على انّه جواب، وإهمال (لا). وهو في ديوانه ٥٦١. الخزانة ٦٠٧/٣.

١٦- الشاهد فيه كسابقه. الخزانة ٣٥٠/١.

١٧- الشاهد فيه كسابقه. وهو في ديوانه ٨٥٦. همع الهوامع للسيوطي ١٣/٢.

١٨- الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب. ديوانه ٦٢. شرح العيني ٤/٤١٢.

١٩- الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء. والرفع جائز. وفرتَج: مكان. ينظر اللسان (فرتج).

٢٠- سورة طه ٦١.

٢١- الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء جوابا للأمر. شرح المفصل ٧/٢٦. شرح الأشموني ٣/٣٠٢.

٢٢- الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب.

٢٣- سورة القلم ٩.

٢٤- الشاهد فيه رفع (يُنبتُ) لأنّه خبر وليس جوابا. ديوانه ٦٢.

٢٥- الشاهد فيه رفع (ينطق) على الابتداء. والسملق: الأرض لا نبتَ فيها. والبيت لجميل في ديوانه ١٤٤. والخزانة ٣/٦٠١.

٢٦- الشاهد فيه رفع (يسأم) لأنه معطوف على (تُقَضّى). ديوانه ٥٦. أمالي ابن الشجري ١/٣٦٣.

٢٧- سورة البقرة ١٠٢.

٢٨- الشاهد فيه نصب (فأستريحا) بعد الفاء ضرورة. ويروى: (لأستريحا) فلا شاهد فيه. وهو للمغيرة بن حبناء في شرح المفصل ١/٢٧٩. وشرح شواهد المغني ١٦٩. والخزانة ٣/٦٠٠.

٢٩- الشاهد فيه نصب (يعصم) ضرورة. ديوانه ٤. المقتضب ٢/٤٢.

٣٠- الشاهد فيه نصب (ونأتي) بإضمار (أنْ). وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٣٠. ونُسب الى الطرماح وسابق البربري والمتوكل

الليثي والأخطل. يُنظر الخزانة ٦١٧/٣. والمؤتلف ١٧٩.

٣١- الشاهد فيه جزم (تبلغْ) على النّهي. شرح المفصل ٣٣/٧-٣٤.

٣٢- الشاهد فيه نصب (تكون) بإضمار (أنْ). ديوانه ٢٦. شرح شواهد المغني ٣٢١.

٣٣- الشاهد فيه نصب (أجزعَ) بإضمار (أنْ). أمالي ابن الشجري ٣٧٣/١.

٣٤- سورة آل عمران ١٤٢.

٣٥- سورة البقرة ٤٢.

٣٦- قراءة في الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

٣٧- الشاهد فيه نصب (أدعوَ) بإضمار (أنْ). مختلَفٌ في عزوه للأعشى والحطيئة وربيعة بن جشم ودثار بن شيبان النمري. يُنظر مجالس ثعلب ٥٢٤. الانصاف ٣٥١. شرح المفصل ٣٣/٧. شرح شواهد المغني ٢٨٠.

٣٨- الشاهد فيه نصب (تقرّ) بأنْ مضمرة. وهو لميسون بنت بحدل. أمالي ابن الشجري ٢٨٠/١. شرح شواهد المغني ٢٢٤.

٣٩- الشاهد فيه نصب (ويغضبَ) معطوفا على (الشيء). وهو في الخزانة ٦١٩/٣. والمنصف ٥٢/٣.

٤٠- الشاهد فيه رفع (ويسلمُ) على الابتداء. همع الهوامع ١٦/٢.

٤١- الشاهد فيه نصب (نموتَ) بإضمار (أنْ). وهو في ديوانه ٦٦. الخزانة ٦٠١/٣.

٤٢- سورة الفتح ١٦.

٤٣- الشاهد فيه رفع (نرمي) على الابتداء. ديوانه ١٧٣. الانصاف ١٥٦.

٤٤- الشاهد فيه نصب (تستقيما) بأنْ مضمرة. أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢. شرح العيني ٣٨٥/٤.

٤٥- الشاهد فيه قطع (أو أنا مفتدي) على الابتداء. ديوانه ٢١. المعلقات ٤٦.

٤٦- سورة الشورى ٥١.

٤٧- الشاهد فيه نصب (أسوءَك) بإضمار (أنْ). وهو في شرح العيني ٤١١/٤. شرح الأشموني ٢٩٦/٢.

٤٨- الشاهد فيه جعل الضرب تحيّة. وهو لعمرو بن معديكرب في النوادر ١٥٠. الخزانة ٢٢٤/٤.

٤٩- الشاهد فيه رفع (ينزلون) عطفا على موضع (إنْ تركبوا). وهو في ديوانه ٤٨. أمالي ابن الشجري ٣١/٢.

٥٠- تُنظر الحاشية ٥٧ من حواشي أدوات الجزاء.

٥١- سورة آل عمران ٧٩-٨٠.

٥٢- الشاهد فيه رفع (فيعجمُه) على الابتداء. وهو في ديوانه ١٨٦. شرح شواهد المغني ١٦٢. وعُزي للحطيئة في ديوانه ١٢٣.

٥٣- سورة الحج ٥.

٥٤- سورة البقرة ٢٨٢.

٥٥- الشاهد فيه رفع (أبهت) على القطع، والنصب على تقدير (أنْ). والبيت لعروة بن حزام أو لكثير عزّة. ديوان عروة ٥. وينظر أمالي ابن

الشجري ٢/ ٥٤. والخزانة ٣/ ٦١٥.

٥٦ - الشاهد فيه رفع (ينتجُها) على الابتداء. وهو في ديوانه ٧٢. شرح المفصل ٧/ ٣٦.

٥٧ - الشاهد فيه رفع (يقصد) على الابتداء. الخزانة ٣/ ٦١٣. شرح شواهد المغني ٢٦٣.

*****

حواشي "الحروف المصدريّة"

١ - سورة الطارق ٤.

٢ - سورة يس ٣٢.

٣ - سورة المُلك ٢٠.

٤ - الشاهد فيه زيادة (إنْ) بعد (ما) توكيدا، وهي كافّة لها عن العمل. وتُنظر الحاشية (١) من (أنواع الحروف).

٥ - سورة البقرة ١٨٤.

٦ - الشاهد فيه مجيء (أنْ) وما بعدها بتأويل المصدر. ديوانه ١٢٦. الخزانة ٢/ ١٠٤.

٧ - سورة البقرة ٢٨٢.

٨ - قراءة في الآية ١٤ من سورة القلم.

٩ - تُنظر الحاشية (٦) من (حالات الهمزة).

١٠ - سورة النمل ٥٦. وسورة العنكبوت ٢٤-٢٩.

١١ - سورة البقرة ٩٠.

١٢ - الشاهد فيه إضافة (كآبة) الى المصدر المؤوّل من (أنْ)

ومعموليها. وهو في شرح العيني ٢/١٨٤.

١٣- الشاهد فيه إسقاط (أنْ) بعد (عسى) لضرورة الشعر. وهو لهدبة ابن الخشرم العذري في الخزانة ٤/٨١. وشرح العيني ٢/١٨٤.

١٤- الشاهد فيه مثل سابقه. شرح المفصل ٧/١١٧.

١٥- الشاهد فيه مثل سابقه. الخزانة ٤/٨٢.

١٦- الشاهد فيه دخول (أنْ) بعد (كان) ضرورة. وهو في ديوانه ١٧٢. الانصاف ٥٦٦.

١٧- الشاهد فيه إسقاط (أنْ) بعد (يوشك) ضرورة. وهو في ديوان أميّة بن أبي الصلت ٤٢. العمدة ١/١٠٨.

١٨- سورة الزمر ١٢.

١٩- الشاهد فيه كسر همزة (إنْ) وتضمينها معنى الشرط. وهو في ديوانه ٨٥٥. شرح شواهد المغني ٣٢.

٢٠- سورة ص ٦.

٢١- سورة المائدة ١١٧.

٢٢- سورة يونس ١٠.

٢٣- سورة الصافات ١٠٤-١٠٥.

٢٤- الشاهد فيه إعمال (أنْ) مخفَّفة كإعمالها مشدّدة. وهو في ديوان رؤبة ١٦٩. الانصاف ١٩٨. شرح العيني ٢/٢٩٩.

٢٥- الشاهد فيه إضمار (أنْ) مخفَّفة كإعمالها مشدّدة. وهو في ديوانه ١٤٥. الخصائص ٢/٤٤١. الخزانة ٣/٥٤٧.

٢٦- رواية في شاهد سابق. تُنظر الحاشية ٢٤ من هذا الفصل.

٢٧- الشاهد فيه رفع (ظبية) على انّها خبر (كأنْ) المخفّفة. والبيت لابن صُرَيم اليشكري، وصدره (ويوما توافينا بوجهٍ مُقَسّم). كما في الانصاف ٢٠٢. أمالي ابن الشجري ٢/٣. الخزانة ٤/٣٦٤.

٢٨- سورة المزّمل ٢٩.

٢٩- سورة طه ٨٩.

٣٠- سورة الحديد ٢٩.

٣١- سورة القيامة ٢٥.

٣٢- سورة البقرة ٢٣٠.

*****

حواشي واو المعيّة والمفاعيل

١- الشاهد فيه نصب (بني) بالفعل الذي قبله أو بالواو. مجالس ثعلب ١٢٥. شرح العيني ٣/١٠٢. شرح المفصل ٢/٤٨.

٢- الشاهد فيه كسابقه في نصب (وإياها). وهو لكعب بن جعيل، كما في همع الهوامع للسيوطي ١/٢٢١.

٣- الشاهد فيه عطف (الفخر) على (أنت) وإلغاء عمل واو المعيّة. الخزانة ٢/٥٣٥. وشرح المفصل ١/١٢١.

٤- الشاهد فيه عطف (المتغوّر) على (النجدي). وهو في ديوانه ١٩. وشرح شواهد المغني ١٧٠.

٥- الشاهد فيه كسابقه بعطف (الفخار) على (القيسي). وهو في شرح المفصل ١/١٢١.

٦- الشاهد فيه إظهار (ما) قبل (ذاك) لتقوية العطف على المعيّة. وهو

في الشعراء ٣٩٩. واللسان (سوق).

٧- الشاهد فيه عطف (جروة) على اسم (إنّ) على الرغم من أنّ الواو للمعيّة. وهو في النقائض ٩٧.

٨- الشاهد فيه نصب (السير) بتقدير (ما كنت). ويمكن اعتبار الواو للمعيّة. وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٥/٢. وشرح المفصل ٥٢/٢.

٩- الشاهد فيه نصب (الجماعة) على إضمار فعل. ويمكن عدّ الواو للمعيّة. وهو في جمهرة أشعار العرب ١٧٦. والخزانة ٥٠٢/١.

١٠- تنظر الحاشية ١١ من (باب من الحروف الناصبة).

١١- تُنظر الحاشية ٩ من (باب من الحروف الناصبة).

١٢- الشاهد فيه نصب (أفعلَه) بتقدير (أنْ) قبله. وهو في شرح العيني ٤٠١/٤. والإنصاف ٣٢٨.

*****

حواشي "حروف الإضافة - الجر"

١- الشاهد فيه دخول الكاف على الضمير (كها) ضرورة. ديوانه ٧٤. شرح شواهد المغني ٣٤٥.

٢- الشاهد فيه دخول الكاف على الضمير (كه) و(كهنّ). وروي لرؤبة أيضا. وهو في ديوان رؤبة ١٢٨. الخزانة ٢٧٤/٤. شرح الأشموني ٢٠٩/٢.

٣- سورة الأنبياء ٥٧.

٤- الشاهد فيه دخول اللام على لفظ الجلالة في القسَم بمعنى التعجّب. ويُنسب أيضا الى أبي ذؤيب ومالك الخناعي. ولهذا الأخير في ديوان الهذليين برواية صدره (والخُنس لن يُعجز الأيّام ذو حَيَد). ويُنظر أمالي ابن الشجري ١/٣٧٩. الخزانة ٤/٢٣١. شرح شواهد المغني ١٩٥.

٥- الشاهد فيه حذف حرف القسَم ونصب لفظ الجلالة. ديوانه ٦٦٤. والمخصص ١٣/١١١.

٦- الشاهد فيه حذف حرف الجر ونصب ما بعده (جدّاء) وهو في اللسان (جدد).

٧- الشاهد فيه الفصل بين (ها) التي للتنبيه وبين (ذا) التي للاشارة بقوله (لَعَمْرُ اللّه). وهو في ديوانه ١٨٢. الخزانة ٢/٤٧٥.

٨- سورة اللّيل ١-٣.

٩- ذكرنا سابقا أنّ هذا الحوار وأمثاله يرويه سيبويه عن الخليل.

١٠- الشاهد فيه رفع (يمينُ اللّه) على الابتداء. والنصب على حذف حرف القسَم أكثر.

وهو في ديوانه ٣٢. أمالي ابن الشجري ١/٣٦٩.

*****

حواشي "الجوازم"

١- الشاهد فيه إضمار لام الأمر في (تفدِ). والتبال: سوء العاقبة. وهو مختلف في عزوه. تُنظر الخزانة ٣/٦٢٩.

٢- الشاهد فيه إضمار لام الأمر مع إعمالها في (يبكِ). ديوانه ٢٣. الانصاف ٥٣٢.

٣- الشاهد فيه إضمار لام الأمر وإبقاء عمله في قوله (ويجهدْ). ولم أجده في المصادر التي رجعت اليها.

*****

حواشي باب "أم" و"أو"

١- سورة السجدة ١-٣.

٢- سورة الزخرف ٥١-٥٢.

٣- سورة الزخرف ١٦.

٤- الشاهد فيه استعمال (أم) منقطعة بعد الخبر. ديوانه ١٤. شرح شواهد المغني ٥٢.

٥- الشاهد فيه وقوع (أم) لسؤال بعد سؤال. ديوانه ٩٨.

٦- الشاهد فيه حذف همزة الاستفهام ضرورة، لدلالة أم عليها. ويُنسب البيت للّعين المنقري أيضا. يُنظر الخزانة ٤/٤٥٠. وشرح الأشموني ٣/١٠١.

٧- الشاهد فيه حذف همزة الاستفهام ضرورة، لدلالة أم عليها. وهو في ديوانه ١٢٤. أمالي ابن الشجري ١/٢٦٦. الخزانة ٤/٤٤٧.

٨- الشاهد فيه مجيء أم منقطعة، أي ليست للعطف ولا معادلة لعدم وجود الهمزة. همع الهوامع ٢/١٣٣.

٩- سورة الشعراء ٧٢-٧٣.

١٠- الشاهد فيه دخول أو العاطفة بعد الاستفهام. ديوانه ٢٨٤.

١١- الشاهد فيه مجيء أو للعطف. الخزانة ١/٢١٩. أمالي القالي ٣/١٣٧.

١٢- الشاهد فيه مجيء أم منقطعة في البيتَين. ديوانه ١٢٩. أمالي ابن الشجري ٣٣٤/٢. الخزانة ٥١٦/٤.

١٣- الشاهد فيه مجيء أم معادِلة للهمزة. وهو في ديوانه ٣٧٨. أمالي ابن الشجري ٣٣٤/٢. الخزانة ٤٦١/٤.

١٤- الشاهد فيه مجيء أم معادلة واعتراض (أو) بينهما. وهو لصفيّة بنت عبد المطلّب. الكامل ٥٣٨. اللسان (زبر).

١٥- الشاهد فيه تقديم الاسمَين مع (أو) قبل الفعل. ديوانه ٦٦. شرح العيني ٣٥٥/٢.

١٦- سورة الانسان ٢٤.

١٧- الشاهد فيه مجيء "أو" للتخيير. الخزانة ٤٦٩/٤. ومجالس العلماء ١٧٦.

١٨- الشاهد فيه مجيء "أو" مجرّدا عن الهمزة بعد "سواء" و"لا أبالي". الخزانة ٤٦٧/٤.

*****

حواشي

(الواو التي تدخل عليها همزة الاستفهام)

١- سورة الإنسان ٢٤.

٢- سورة الأعراف ٩٧-٩٨.

٣- سورة الأعراف ٩٩.

٤- سورة الصافات ١٦-١٧. وسورة الواقعة ٤٧-٤٨.

٥- سورة البقرة ١٠٠.

*****

حواشي (باب لدن)

١- الشاهد فيه استعمال (بطن) بمعنى الجمع. وهو في الخزانة ٣/٢٧٩. شرح المفصل ٦/٢١-٢٢.

٢- سورة النساء ٤.

*****

حواشي (باب الهاء)

١- الشاهد فيه الوقف بهاء السكت لتبيين حركة آخر الكلام. وهو في الخصائص ٣/٣٦. شرح المفصل ٤/٤٢.

٢- الشاهد فيه مجيء (إنه) بمعنى (نعم) والهاء للسكت. وهو لعبيد اللّه بن قيس الرقيات. ديوانه ٦٦. أمالي ابن الشجري ١/٣٢٢.

*****

حواشي (باب كم)

١- الشاهد فيه جواز الفصل بين كم وتمييزها. وهو للعباس بن مرداس. الانصاف ٣٠٨. الخزانة ١/٥٧٣. شرح شواهد المغني ٣٠٧.

٢- الشاهد فيه نصب (عاما) بعد (مائتين) للضرورة. وهو للربيع بن ضبع. الخزانة ٣/٣٠٦. شرح العيني ٤/٤٨١. مجمل اللّغة ٤/٧٨. مقاييس اللّغة ٤/٤٧٤.

٣- الشاهد فيه إثبات النون في (مائتين) ونصب ما بعدها. وهو للأعور الكلبي. معجم البلدان ٣/٤٧١-٤٧٢.

٤- الشاهد فيه نصب تمييز كم الخبريّة. وهو في ديوانه ١٥٤. الخزانة

.١٢٦/٣

٥- تُنظر الحاشية ٦ من (حروف الاضافة - الجر).

٦- الشاهد فيه كسر (مثلِك) بإضمار (ربّ). وهو في ديوانه ٢٧. وشرح العيني ٣/٣٣٦.

٧- الشاهد فيه نصب (مثلَك) بما بعده. والرهبى: النّاقة المهزولة. الانصاف ٣٧٨.

٨- الشاهد فيه الفصل بين (كم) وتمييزها (محدودبا). شرح العيني ٤/٤٩١. الانصاف ٣٠٦.

٩- الشاهد فيه كسابقه. ديوانه ٦. شرح المفصل ٤/١٢٩. الخزانة .١٢٢/٣

١٠- تُنظر الحاشية ٤ السابقة.

١١- الشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بجملة معترضة. وهو قبيح عند الخليل. الديوان ٧٦. الخزانة ٢/١١٩.

١٢- الشاهد فيه اعتبار كم ظرفا.

١٣- الشاهد فيه الفصل بين المضاف والمضاف اليه. ديوانه ١٥٩. شرح العيني ٣/٤٥٣. طبقات الشعراء ١٦. مجمل اللّغة ١/٢٤٧.

١٤- جواز الرفع والنصب والجر في (مقرف). الرفع على الابتداء. والنصب على التمييز. والجر على الفصل. وفي الحالتين الأخيرتين تكون (كم) في موضع الابتداء. وهو مختلَف في عزوه لأنس بن زنيم، وأبي الأسود، وعبد اللّه بن كريز. شرح المفصل ٤/١٣٢. الانصاف ٣٠٣. الخزانة ٣/١١٩.

١٥- الشاهد فيه إضافة (كم) الى ما بعدها (ملكٍ) مع الفصل بالجارّ والمجرور. وهو قبيح عند الخليل. والنصب والرفع جائزان.
١٦- الشاهد فيه إضافة (كم) الى (سيّد) مع الفصل، كما في الحاشية السابقة. وهو للفرزدق في الخزانة ٣/١٢٢. وشرح الأشموني ٤/٨٢.
١٧- سورة الحج ٤٨. وسورة الطلاق ٨.
١٨- الشاهد فيه استعمال (كائن) بمعنى (كم) ومجيء (من) الجارّة بعدها. وهو في همع الهوامع للسيوطي ١/٢٥٦.

*****

حواشي (نون التوكيد)

١- سورة يونس ٨٩.
٢- سورة الكهف ٢٣.
٣- سورة النساء ١١٩.
٤- سورة يوسف ٣٢.
٥- سورة العلق ١٥.
٦- الشاهد فيه النون الخفيفة في (فاعبدون) وقلبها ألفا للقافية. وهو في ديوانه ١٠٣. وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٤.
٧- الشاهد فيه دخول النون الخفيفة في (تعلمنْ). ديوانه ١٨٢. والخزانة ٢/٤٧٥.
٨- الشاهد فيه دخول النون الخفيفة في (تَعْلَقَنْك). ديوانه ٥٨.
٩- الشاهد فيه دخول النون الخفيفة في (لا أعرفَنْ). ديوانه ٤٢. شرح شواهد المغني ٢١٣.

١٠- الشاهد فيه دخول النون في (فلتأتينْك) و(لَيَدفعَنّ). وهو في ديوانه ٣٥. والانصاف ٤٩٠.

١١- الشاهد فيه دخول النون في (أنزلنْ). وهو في المقتضب ١٣/٣. وشرح شواهد المغني ٢٥٨.

١٢- الشاهد فيه دخول النون الثقيلة في (التصلَقنّ). وهو في ديوانه ٢٤. واللسان (ضبن).

١٣- الشاهد فيه قوله (ليفعلا) بدخول النون الخفيفة وتحويلها الى (ألف). ديوانها ١٠١. شرح العيني ٥٧٩/١.

١٤- الشاهد فيه دخول النون الخفيفة في (لأثأرا). ديوانه ٧٦. شرح الأشموني ٢١٥/٣.

١٥- الشاهد فيه توكيد النون الثقيلة للمضارع (يمنعنّي) بعد الاستفهام. ديوانه ١٤. المحتسب ٣٤٩/١.

١٦- الشاهد فيه توكيد (نفعلنْ) بالخفيفة المبدلة ألفا. الخزانة ٥٥٨/٤. شرح العيني ٣٢٥/٤.

١٧- الشاهد فيه توكيد (تمدحنّ) في الاستفهام. الخزانة ٥٥٨/٤. شرح الأشموني ٢١٤/٣.

١٨- الشاهد فيه توكيد (تحلفنْ) بالنون الخفيفة. ويُستَشهد به، أيضا، على ترخيم (نعمان).

١٩- سورة الإسراء ٢٨.

٢٠- سورة مريم ٢٦.

٢١- الشاهد فيه استعمال نون التوكيد بغير (ما) في الجزاء. وهو في

الخزانة ٤/٥٦٣. وشرح الأشموني ٣/٢٢٠.

٢٢- الشاهد فيه (تمنعا) كسابقه. وهو في الخزانة ٤/٥٥٩. شرح العيني ٤/٣٣٠.

٢٣- الشاهد فيه دخول النون على فعل الشرط (يُثْقَفَنْ) وليس الشرط من مواضع التوكيد. وهو لبنت مرّة بن عاهان. الخزانة ٤/٥٦٥. والمقتضب ٣/١٤. وشرح الأشموني ٢/٣١٠.

٢٤- الشاهد فيه دخول النون في (يعلمنَ) للضرورة.

مختلف في عزوه لأبي حيان الفقعسي، وعبد بني الحسحاس، ورؤبة، وابن جبابة اللّصّ، ومساور العبديّ!!

وهو في نوادر أبي زيد ١٣. وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٤. الخزانة ٤/٥٦٩.

٢٥- الشاهد فيه زيادة (ما) للتوكيد مثل اللام، ولذا جاز توكيده بالنون. وعجزه (قديما ويقنط الزناد من الزند). وهو في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٦. شرح المفصّل ٧/١٠٣. الخزانة ١/٨٣. شرح شواهد المغني ٢٥٨. شرح ابن عقيل ٢/١٧٣.

٢٦- الشاهد فيه توكيد (ترفعَنْ) للضرورة.

وهو في المؤتلف ٣٤. وأمالي ابن الشجري ٢/٢٤٣. وشرح شواهد المغني ١٣٤.

٢٧- الشاهد فيه حذف نون النسوة من (فليتني) على رأي الخليل، ونون الوقاية على رأي غيره. شرح المفصل ٣/٩١. وشرح العيني ١/٣٧٩.

٢٨- سورة يونس ٨٩.

٢٩- الشاهد فيه ثبوت الياء وفتحها مع نون التوكيد في (أرضَيَنّ). وهو لعثمان بن لبيد العذري، كما في أمالي ابن الشجري ٢/٢٠٧. وشرح شواهد المغني ٨٦.

*****

حواشي (الوقف على الحروف)

١- الشاهد فيه قوله (النُقُرْ) حيث أراد (النّقْرُ) فألقى حركة الراء على القاف للوقف. وهو لفدكي بن أعبد في الإنصاف ٧٣٢. وشرح العيني ٤/٥٥٩.

****

****

****

****

****

***

فهرس الشواهد

«حرف الهمزة»

«حرف التّاء»

«حرف الدال»

«حرف الفاء»

«حرف اللام»

****

****

******

***

شواهد الرَّجَز

****

****

****

*****

****

***

**

المصادر والمراجع

- الاتباع والمزاوجة، أحمد بن فارس، تـ: برونو ١٨٠٦م. وتـ: كمال مصطفى، القاهرة ١٩٤٧.

- الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٣.

- أدب الكاتب، ابن قتيبة، ليدن ١٩٠٠، وبيروت ١٣٧٨هـ/١٩٦٨م.

- أراجيز العرب، محمد توفيق البكري، ط١، ١٣١٣هـ.

- إرشاد الأريب، ياقوت الحموي، تـ: مرغوليوث، القاهرة ١٩٣٢.

- الأشباه والنظائر من أشعار المتقدّمين والجاهليّة والمخضرمين، للخالديَّين أبي بكر محمد، وأبي عثمان سعيد ابنَي هاشم، تـ: د. سيّد محمد يوسف، القاهرة ١٩٥٨-١٩٦٥.

- الاشتقاق، ابن دريد، تـ: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

- الاشتقاق، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تـ: د. سليم النعيمي، بغداد ١٩٦٨.

- أشعار الشعراء الستّة الجاهليين، الأعلم الشنتمري، شرح الخفاجي، القاهرة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

- الأصمعيات: اختيار الأصمعي، تـ: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- الأضداد، الأنباري، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت ١٩٦٠.
- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، تـ: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- أعجب العجب في شرح لاميّة العرب، الزمخشري، القاهرة ١٣٢٤هـ.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، دار الثقافة ١٩٧٥م. وطبعة الساسي- القاهرة ١٣٢٣هـ.
- الأمالي، القالي البغدادي، مصر ١٣٧٣هـ/١٩٥٣م.
- أمالي الزجّاجي، الزجّاجي، تـ: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢هـ.
- الأمالي الشجريّة، ابن الشجري، حيدر آباد، ١٣٤٩هـ.
- الأمالي العُمانيّة، عيسى بن إبراهيم الربعي، تـ: د. هادي حسن حمّودي، مسقط ١٩٩٢.
- الأمالي النحويّة، ابن الحاجب، تـ: د. هادي حسن حمّودي، بيروت، والقاهرة ١٩٨٥.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٧/١٩٥٨.
- أنساب الخيل، ابن الكلبي، تـ: أحمد زكي، دار الكتب ١٩٤٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، تـ: محمد محيي الدين،

القاهرة ١٣٨٠.
- أنوار الربيع، ابن معصوم المدني، تـ: شاكر هادي شكر، النجف ١٩٦٨.
- أوضح المسالك، ابن هشام، تـ: د. هادي حسن حمّودي، بيروت ١٩٩١.
- الأيام والليالي والشهور، الفرّاء، تـ: إبراهيم الأبياري، القاهرة ١٩٥٦.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٥.
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، السيوطي، القاهرة ١٣٢٦هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، المرتضى الحسيني، القاهرة ١٣٠٦هـ.
- تمام فصيح الكلام، ابن فارس، تـ: د. إبراهيم السامرائي، بغداد ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- التّمام في تفسير أشعار هذيل، ابن جنّي، تـ: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، د. أحمد ناجي القيسي، بغداد، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- التنبيه على حدوث التصحيف، حمزة الأصفهاني، تـ: محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، بيروت، ١٣٨٣هـ/١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال، أبو هلال العسكري، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، القاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٢م.
- جمهرة اللّغة، ابن دريد، تـ: د. رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٨٧.
- حاشية الصبّان على الأشموني. ط. عيسى الحلبي، ١٣٦٦هـ.
- حلية الفرسان وشعار الشجعان، ابن هذيل الأندلسي، تـ: محمد عبد الغني حسن، دار المعارف ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م.
- الحماسة، البحتري، تـ: كمال مصطفى، القاهرة ١٩٢٩.
- الحماسة البصريّة، صدر الدين البصري، تـ: د. مختار الدين أحمد، الهند ١٣٨٣هـ/١٩٦٥م.
- الحماسة الشجريّة، ابن الشجري، تـ: عبد المعين الملوّحي، وأسماء الحمصي، دمشق ١٩٧٠م. وط. حيدر آباد، ١٣٤٥هـ.
- الحيوان، الجاحظ، تـ: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تـ: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. وبولاق ١٢٩٩هـ.
- الخصائص، ابن جنّي، تـ: محمد علي النجّار، القاهرة ١٣٧١-١٣٧٦هـ/١٩٥٢-١٩٥٦م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، د. مهدي المخزومي، بغداد ١٩٦٠.
- الخليل وكتاب العين، د. هادي حسن حمودي، مسقط ١٩٩٥.

- دمية القصر، الباخرزي، تـ: محمد راغب الطباخ، حلب بلا تاريخ.
- ديوان ابن مقبل، تـ: د. عزة حسن، دمشق ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- ديوان الأسود بن يعفر، تـ: د. نوري حمودي القيسي، بغداد ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى، شرحه م. محمد حسين، القاهرة بلا تاريخ.
- ديوان امرئ القيس، رواية الأعلم الشنتمري، تـ: الشيخ ابن أبي شنب، الجزائر ١٣٤٩هـ/١٩٧٤م. وأيضا تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٩.
- ديوان أوس بن حجر، تـ: محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تـ: د. عزة حسن، دمشق ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.
- ديوان جران العود، رواية أبي سعيد السكّري، القاهرة ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.
- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تـ: د. نعمان محمد أمين طه. القاهرة، بلا تاريخ.
- ديوان جميل، تـ: د. حسين نصّار، القاهرة بلا تاريخ.
- ديوان حاتم الطّائي، بيروت ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- ديوان حسّان بن ثابت، تـ: د. سيد حنفي حسين، الهيئة المصريّة

العامّة للكتّاب، القاهرة ١٩٧٥.
- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكّيت والسكّري والسجستاني، تـ: نعمان أمين طه، القاهرة ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان الحماسة، أبو تمام الطائي، مختصر من شرح التبريزي، تـ: محمد خفاجي، القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تـ: عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٣٧١هـ/١٩٥١م.
- ديوان الخنساء، بيروت ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ديوان ذي الإصبع العدواني، جمع: عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، الموصل ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ديوان ذي الرمة، رواية ثعلب، وشرح الباهلي، تـ: د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ديوان زيد الخيل الطائي، تـ: د. نوري حمودي القيسي، النجف ١٩٦٨.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، تـ: عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.
- ديوان شعر الحادرة، تـ: د. ناصر الدين الأسد، بيروت ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- ديوان شعر المتلمّس الضّبعي، تـ: حسن كامل الصيرفي، القاهرة

١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- ديوان الشمّاخ بن ضرار الذّبياني، تـ: صلاح الدين الهادي، القاهرة ١٩٦٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، بشرح الأعلم الشنتمري، تـ: درية الخطيب ولطفي الصقّال، دمشق ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ديوان الطرمّاح، تـ: د. عزّة حسن، دمشق ١٩٦٨م.
- ديوان الطفيل الغنوي، تـ: محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٩٦٨.
- ديوان عامر بن الطفيل، رواية الأنباري عن ثعلب، بيروت ١٣٧٩هـ/١٩٥٩م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تـ: د. حسين نصّار، القاهرة ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
- ديوان العجاج، برواية الأصمعي، تـ: د. عزة حسن، بيروت ١٩٧١.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تـ: محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥.
- ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكّيت، تـ: عبد المعين الملوّحي، دمشق ١٩٦٦.
- ديوان ديوان عمرو بن معديكرب الزبيدي، تـ: هاشم الطعّان، بغداد، بلا تاريخ.
- ديوان عنترة، تـ: محمد سعيد مولوي، القاهرة ١٩٧٠.
- ديوان الفرزدق، بيروت ١٩٦٠.

- ديوان القطامي، تـ: د. إبراهيم السامرائي ود. أحمد مطلوب، بيروت ١٩٦٠.

- ديوان قيس بن الخطيم، تـ: د. ناصر الدين الأسد، بيروت ١٣٨٧هـ/١٩٦٧.

- ديوان كثيِّر عزَّة، جمعه د. إحسان عبَّاس، بيروت ١٣٩١/١٩٦٧.

- ديوان المفضّليات، المفضّل الضّبي، تـ: كارلوس يعقوب ليل، بيروت ١٩٢٠. وأعاده أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة.

- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكّيت، تـ: د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨.

- ديوان الهذليين، دار الكتب المصريّة، ١٣٦٤-١٣٦٩هـ/١٩٤٥-١٩٥٠م.

- رسائل في النحو واللّغة، تـ: د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، بغداد ١٣٨٨/١٩٦٩.

- سر صناعة الإعراب، ابن جنّي، تـ: مصطفى السقا وجماعة، ط. الحلبي ١٩٧٥.

- سمط اللآلي، البكري، تـ: عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٣٥٤.

- شاعرات العرب، عبد العزيز صقر، القاهرة ١٣٨٦/١٩٦٧.

- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تـ: د. هادي حسن حمّودي، بيروت ١٩٩١.

- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أحمد أمين وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٥١-١٩٥٣.
- شرح ديوان الخنساء، بيروت.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، أبو العبّاس ثعلب، القاهرة ١٩٦٤.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة، محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة بلا تاريخ.
- شرح ديوان كثيّر عزّة، تـ: د. إحسان عبّاس، بيروت.
- شرح شواهد الشافية، للبغدادي، القاهرة ١٣٥٦هـ
- شرح شواهد شروح الألفيّة، للعيني، بولاق ١٢٩٩هـ
- شرح شواهد المغني، السيوطي، تـ: محمد محمود الشنقيطي، دمشق ١٩٦٦. وطبعة القاهرة ١٣٢٢هـ
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، تـ: عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٣.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، العسكري، تـ: عبد العزيز أحمد، القاهرة ١٩٦٣.
- شرح المعلقات العشر، أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة بلا تاريخ.
- شرح المفصّل، ابن يعيش، تـ محمد منير، القاهرة ١٩٢٨-١٩٣١.
- شعر ابن ميادة، تـ: محمد نايف الدليمي، الموصل ١٣٨٨/١٩٦٨.
- شعر أبي زبيد الطائي، تـ: د. نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٧.

- شعر الأخطل، تـ: أنطون اليسوعي، بيروت ١٩٣٨.
- شعر الراعي النميري وأخباره، د. ناصر الدين الحاني، راجعه عز الدين التنوخي، دمشق، ١٣٨٣/١٩٦٤.
- شعر السموأل، تـ: عيسى سبابا، بيروت ١٩٥١.
- شعر عروة بن أذينة، د. يحيى الجبوري، بغداد ١٣٩٠/١٩٧٠.
- شعر الكميت بن زيد الأسدي، تـ: د. داود سلّوم، بغداد ١٩٦٩.
- شعر النابغة الجعدي، تـ: عبد العزيز رباح، دمشق، ١٣٨٤/١٩٦٤.
- الصحاح، الجوهري، تـ: د. أحمد عبد الغفور عطّار. بيروت ١٣٨٦/١٩٦٧.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلاّم الجمحي، ليدن ١٩١٣.
- علماء عمانيّون عبر التاريخ، د. هادي حسن حمّودي، مسقط ٢٠٠٢.
- العين، (انظر مادّة: كتاب).
- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلاّم، تـ: محمد عبد المعيد خان، الهند ١٣٨٢/١٩٦٠.
- الفاخر، المفضّل بن سلمة، تـ: عبد العليم الطحاوي، القاهرة ١٣٨٠/١٩٦٠.
- الفاضل، المبرد، تـ: عبد العزيز الميمني، القاهرة ١٣٧٥/١٩٥٦.
- الكامل في الأدب، المبرد، تـ: د. زكي مبارك وأحمد محمد شاكر، القاهرة. وطبعة وليم رايت، ليبزك وكمبرج ١٨٤٠-١٨٩٢م.

- الكتاب المنسوب لسيبويه:
أ- طبعة درنبُرغ في سنة ١٨٨١م.
ب- طبعة كلكتا في الهند التي ظهرت سنة ١٨٨٧م.
ج- طبعة بولاق التي صدرت ما بين ١٨٩٨ و١٩٠٠م.
د- طبعة عبد السلام هارون والتي استفادت من الطبعات السابقة، وخاصّة طبعة بولاق كثيرا جدا، بيروت ١٩٦٦م.
- كتاب الإبانة في اللّغة العربيّة، سلمة بن مسلم العَوتَبي الصحاري، تـ: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، مسقط ١٤٢٠/١٩٩٩.
- كتاب الاختيارين، الأخفش الأصغر، تـ: فخر الدين قباوة، دمشق ١٣٩٤/١٩٧٤.
- كتاب الحماسة، ابن فارس، تـ: د. هادي حسن حمودي، بيروت ١٩٩٥.
- كتاب شرح أشعار الهذليين، السكّري، تـ: عبد الستّار أحمد فرّاج، القاهرة.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد، تـ: د. هادي حسن حمودي، مسقط ١٩٩٤.
- كنز الحفّاظ في كتاب تهذيب الألفاظ، ابن السكيت، تهذيب التبريزي، بيروت ١٨٩٥.
- لسان العرب، ابن منظور، بيروت.

- مجاز القرآن، أبو عبيدة، تـ: محمد فؤاد سزكين، القاهرة ١٣٧٤-١٣٨١/١٩٥٤-١٩٦٢.
- مجالس ثعلب، أبو العبّاس ثعلب، تـ: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- مجمل اللّغة، ابن فارس، تـ: د. هادي حسن حمّودي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- مجموع أشعار العرب، وليم البروسي، ليبزغ ١٩٠٣.
- المحتسب، ابن جنّي، تـ: علي النجدي وجماعة، المجلس الأعلى للشؤون الاسلاميّة ١٣٨٦هـ.
- مختارات ابن الشجري، بولاق ١٣٠٦.
- مختصر العين، الزبيدي الأندلسي، تـ: د. نور حامد الشاذلي، بيروت ١٩٩٦.
- مختصر كتاب العين، الخطيب الاسكافي، تـ: د. هادي حسن حمودي، مسقط ١٩٩٨.
- المخصص، ابن سيدة، تـ: الشنقيطي وجماعة. بولاق ١٣١٨هـ.
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللّغوي، تـ: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة ١٣٧٥/١٩٥٥.
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، العبّاسي، القاهرة ١٣١٦.

- معاني الشعر، الأشناندانى، برواية ابن دريد، تـ: عز الدين التنوخي، دمشق ١٣٨٩/١٩٦٩.
- المعاني الكبير، ابن قتيبة، الهند، ١٣٦٨/١٩٤٥. وبيروت ١٩٥٣.
- معجم الأدباء، ياقوت، تـ: أحمد فريد رفاعي، القاهرة.
- معجم الأصمعي، تـ: د. هادي حسن حمودي، بيروت ١٩٩٧.
- معجم الشعراء، المرزباني، تـ: عبد الستار أحمد فرّاج، القاهرة ١٣٧٩/١٩٦٠.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تـ: عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٦٦.
- المعرب، الجواليقي، تـ: أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٣٦١.
- المقتضب، المبرد، تـ: محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة ١٣٨٨هـ
- المنقوص والممدود، الفراء، تـ: عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر.
- النقائض، رواية أبي عبيدة، تـ: بيفان، ليدن ١٩٠٥.
- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، القاهرة ١٣١١.
- همع الهوامع، السيوطي، القاهرة ١٣٢٧هـ

****

****

المحتويات

****

****

****

*****

***

تمّ بحمد الله

ص.ب:٦٦٨-الرمز البريدي :١١٣
مسقط-سلطنة عمان

رقم الإيداع: ٤٠٣ / ٢٠٠٦ م